١ - التجارة الدولية

بحوث اقتصادية

الدكتور أحمد محمد ابراهيم

استاذ الاقتصاد السياسى بالتجارة العليا

١ - التجارة الدولية

بحوث اقتصادية

تأليف

أحمد محمد ابراهيم

دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس
حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس
استاذ الاقتصاد السياسي بالتجارة العليا
وبكلية الحقوق سابقاً

١٣٥٣ ١٩٣٤

كلمة افتتاحية

كانت ولا تزال التجارة الدولية تشغل من عناية الاقتصاديين مكانا ممتازا، فدونوا فيها من المبادىء والنظريات مايعتبر بحق ركنا مكينا فى بناء علم الاقتصاد . وكذلك الحكومات كانت ولا تزال كلما مستها الحاجة إلى معالجة شأن من شئون الاقتصاد القومى صوبت أنظارها على الأخص إلى التجارة الدولية فوجهتها فى الاتجاه الذى تظن أن فيه أكبر النفع . وهى بين ثنايا ذلك تصيب حينا وتخطىء أحيانا وذلك لعدم ارتكاز سياستها التجارية غالبا على قواعد علمية ثابتة ، ولذلك عنيت فى هذا البحث بالناحية العلمية عناية خاصة ، ولم أتهيب فى سبيل ذلك من الاكثار من الفروض والتحليل وضرب الأمثال ،وجعلت هـذا البحث مفتاح البحوث الاقتصادية التى ارجو أن أوفق الى معالجتها تباعا ان شاء الله .

واذا كان قصدى أولا نفع الطلبة بوضع كتاب يتمشى مع منهاج دراستهم فانى أرجو أيضاأن يجدفيه رجال الأعمال والمال والسياسة قبسا من نور يضىء أمامهم طريق الحياة الوعر.

وانى أتقدم بوافر الشكر إلى كل من أمدنى من الاخوان بالمعونة ،وأخص بالذكر حضرة صاحب العزة محمد حمدى بك ناظر مدرسة التجارة العليا ، فقد كان لتشجيعه وحسن مؤازرته أكبر الأثر فى إخراج هذا الكتاب

والله أسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه النفع للبلاد

احمد محمد ابراهيم

١١ ربيع أول سنة ١٣٥٣ (٢٣ يونيه سنة ١٩٣٤)

أهم المراجع التي اشير اليها في هذا الكتاب

الكتب الافرنجية :

فيالات — *Achille Viallate*, L'Impérialisme Economique et les Relations Internationales, 1924.

آدم سميث — *Adam Smith*, Wealth of Nations.

أفتاليون — *Aftalion*, Monnaie, Prix et Change, 1933.

ارمنجون — *Arminjon*, La Situation Economique et Financière de l'Egypte, 1911.

ارنونيه — *Arnauné*, Le Commerce Extérieur, 1911.

„ , La Monnaie, le Crédit et le Change, 1926.

بهي الدين بركات بك — *Barakat Bey*, Privilèges et Immunités dont jouissent les étrangers en Egypte vis à vis des Autorités Locales, 1912.

باستابل — *Bastable*, The Commerce of Nations, ninth edition.

„ , The Theory of International Trade, 1903.

بونيه — *Bonnet*, Les Expériences Monétaires Contemporaines, 1929.

كاسل — *Cassel*, Money and Foreign Exchange after 1914.

كول — *Cole*, Monetary Problems, 1933.

„ The Intelligent Man's Guide through the World Chaos, 1931.

كاسون — *Colson*, Cours d'Economie Politique, 6 vol. 1907.

ديكان — *Descamps*, Les Changes Etrangers, 2me édition.

جيد — *Gide*, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1925-1926.

جيد وريست — *Gide* et *Rist*, Histoire des Doctrines Economiques, 1922.

جينيو — *Gignoux*, L'Après-Guerre et la Politique Commerciale, 1924.

جونار — *Gonnard*, Histoire des Doctrines Economiques, 3 vol. 1921.

جريفين *Griffin*, Principles of Foreign Trade, 1924.
جوشين *Goschen*, The Theory of the Foreign Exchanges.
كينز *Keynes*, The Economic Consequences of the Peace, 1920.
ليست *List*, The National System of Political Economy, ed. 1928.
مارشال *Marshall*, Money, Credit and Commerce, 1924.
نيكلسون *Nicholson*, Principles of Political Economy.
نوجارو *Nogaro*, Traité Elementaire d'Economie Politique, 1921.
Nogaro, Modern Monetery Systems, 1927.
Nogaro et *Moye*, Les Regimes Douaniers.
نورمان انجل *Norman Angel*, La Grande Illusion.
واليد *Oualid*, Leçons sur la Monnaie 1927.
ريبو *Reboud*, Essai sur les Changes Etrangers.
" , Précis d'Economie Politiques, 2 vol., 1925-27.
سى *See*, Les Origines du Capitalisme Moderne, 1926.
سيجفريد *Siegfried*, Politique Commerciale des Principales Puissances, 1922.
Siegfried, L'Angleterre d'Aujourd'hui, 1924.
" , La Crise Britannique au XXe siècle, 1931.
" , Les Etats-Unis d'Aujourd'hui, 1929.
سولتر *Sir Arthur Salter*, Recovery 1933.
ستوارت ميل *Stuart Mill*, Principles of Political Economy, 1898,
توسيج *Taussig*, International Trade, 1928.
" , Selected Readings in International Trade and Tarif Problems, 1921.
Taussig, Some Aspects of the Tarif Question 1931.
Taussig, Principles of Economics, 2 vol. 1927.
تروشى *Truchy*, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1921-23.
Truchy, Précis d'Economie Politique, 1926-33.

البحوث والتقارير الافرنجية :

L'Egypte Contemporaine.
L'Europe Nouvelle.
Le Mois.
Le Monde Nouveau.
Revue d'Economie Politique.

The Economist.
Economic Conditions in Egypt (Report of the British Commercial Secretary).

الكتب والمجلات والتقارير العربية :

الاقتصاد السياسي للمؤلف ، جزءين ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٣٣.
الامتيازات الأجنبية للاستاذ محمد عبد البارى ، سنة ١٩٣٠ .
مجلة الهلال .
صحيفة التجارة والصناعة.
تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن أعمال مؤتمر النقد والاقتصاد المنعقد فى لندن فى صيف سنة ١٩٣٣ .
مذكرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة ، سنة ١٩٣٠ .
تقرير لجنة التجارة والصناعة ، طبعة سنة ١٩٢٥.
تقرير لجنة الخبراء الجمركيين الوارد فى مقدمته مشروع قانون تعديل التعريفة الجمركية ، سنة ١٩٣١.
تقارير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية .
النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .
الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى .
محاضر جلسات مجلس النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الاول

التجارة الدولية

الفصل الأول

معلومات أولية

---

(١) مقدمة

منزلة التجارة الدولية في العصر الحديث : تقدمت العلاقات الدولية في العصر الحديث تقدما مطرداً ، وتعددت مظاهرها من تجارية وعلمية وأدبية وفنية ، حتى أصبح توثق هذه العلاقات وتشعبها من أظهر صفات هذا العصر . وكان الفضل فى ذلك راجعاً بالأخص إلى ارتقاء وسائل المواصلات ، فقد قربت المسافات وسهلت المبادلات وشدت أواصر التضامن بين أجزاء العالم المختلفة ، وساعد على ذلك انتشار المصارف وتنوع أدوات الائتمان وتعميم استعمالها فى المعاملات الدولية

وكان لزاما أن تكون العلاقات المادية هى الميدان الذى تبدو فيه آثار التضامن الدولى فى أروع صوره . فبعد أن كانت التجارة فى القرون الوسطى محلية لصعوبة المواصلات ورداءتها مما جعل كل جماعة تكون وحدة اقتصادية مستقلة تكاد تكتفي نفسها بنفسها ، أخذت تصبح تدريجاً تجارة عالمية ، وذلك

على أثر الاكتشافات البحرية التى حدثت فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتى لم تؤت ثمارها كاملة إلا منذ القرن التاسع عشر بفضل الاختراعات التى حدثت فى وسائل النقل وافضت بها إلى انقلاب خطير : فقد استخدم البخار فى النقل البحرى منذ سنة ١٨١٩ فما لبثت السفينة البخارية أن حلت محل السفينة الشراعية، وابتدأ عهد إنشاء الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٤٠ فما لبث النقل بالقاطرات السريعة أن حل محل النقل بالحيوان الذى كان شاقا وبطيئا ، وافتتحت قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ فقربت المسافة بين أوربا والشرق الأقصى بمقدار الربع تقريباً وأصبح لها فى عالم الاقتصاد والسياسة شأن عظيم ، كما افتتحت قناة بناما فى سنة ١٩١٤ فكان لها من الأهمية ما لقناة السويس . وقصارى القول أنه لم يبزغ أوائل القرن العشرين حتى أصبحت أجزاء العالم المختلفة مرتبطاً بعضها ببعض بوسائل للنقل والمواصلات سريعة ورخيصة أيضاً وهذا ماأدى إلى زيادة منفعتها .

واستمرت حركة التقدم فى اطراد خلال القرن العشرين ، فانتشر استعمال التلغراف اللاسلكي ، وذاع استخدام السيارات فى النقل البرى ، وزادت عناية الحكومات بتعبيد الطرق ، واستخدم البترول فى تسيير السفن ، وأنشىء كثير من الخطوط الجوية بين البلاد والقارات المختلفة . وقد أفضى ذلك كله إلى سهولة تنقل البضائع ورؤوس الأموال والرجال بين مختلف الأوطان ، وأصبحت المبادلات الدولية عنصراً أساسيا فى النظام الاقتصادى الحاضر ، كما أصبحت السياسة الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بعالم الأعمال [1]

ولئن كان قياس مدى التقدم فى العلاقات الأدبية والعلميه والفنية متعذرا ، فان الأمر على خلاف ذلك فى العلاقات التجارية ، اذ لها مقياس خاص هو احصاءات التجارة الخارجية التى تضعها فى مختلف البلاد مصالح حكومية خاصة.

(١) أنظر فى تفصيل ذلك : Achille Viallate, L'Impérialisme Economique et les Relations Internationales سنة ١٩٢٤ ص ١ ـ ٢٠

وبالرجوع إلى هذه الاحصاءات يتبين أن مجموع التجارة الدولية فى آخر سنة تقدمت الحرب العظمى (سنة١٩١٣) بلغ ٢٢٠ مليارا من الفرنكات فى حين أنه لم يبلغ سوى ٤٠ مليارا فى سنة ١٨٦٠ و ١١٠ مليارا فى سنة ١٩٠٠ . ومعنى ذلك أن التجارة الدولية فى مدة نصف قرن تقريبا زادت بنسبة تربو على خمسة الأمثال ، بينما زادت بنسبة الضعف فى خلال ١٣ سنة ، فى حين بلغ مقدارها ٦٨٫٤٦٠ مليونا من الدولارات فى سنة ١٩٢٩ [1] . وليس أدل من هذه الأرقام على مبلغ ماأحرزته التجارة الدولية من التقدم فى العصر الحديث ، وهو أمر لا يستطيع إغفاله كل من يعرض للبحث فى شئون هذا العالم .

غير أنه من الخطأ أن تذهب إلى ماذهب اليه التجاريون ، إذ زعموا أن مقدار التجارة الخارجية هو المقياس الوحيد للتقدم الاقتصادى فى كل أمة . فالتجارة الداخلية لاتزال فى كل البلاد أكثر أهمية من التجارة الخارجية ولو أن من المتعذر تحديد النسبة بينهما إذ لا توجد للتجارة الداخلية إحصاءات تماثل إحصاءات التجارة الدولية[2] . وقد تنقص التجارة الخارجية فى بعض الدول على أثر انضمام بعض الولايات اليها فى حين تزداد تجارتها الداخلية ويعظم نشاطها الاقتصادى . كما أن من الدول من يتعين عليها دفع اقساط ديون كبيرة فى الخارج فيدعو ذلك إلى زيادة صادراتها ، إذ أن هذه الزيادة هى الوسيلة الطبيعية لدفع الديون الخارجية ، ومع هذا فمن اللغو أن تعد زيادة الصادرات

(١) وقد وقفنا عند سنة ١٩٢٩ لانها آخر سنة تمثل ظروفا اقتصادية عادية أما بعد ذلك فقد تدهورت قيمة التجارة الخارجية تدهوراً عظيماً مستمراً بسبب الازمة العالمية ، حتى أنها لم تبلغ فى الربع الثالث من سنة ١٩٣٢ الا ثلث ما كانت عليه فى المدة المقابلة لذلك من سنة ١٩٢٩

(٢) ولو أريد وضع احصاء دقيق للتجارة الداخلية لوجب أن يتناول كل عمليات الاستبدال التي تعترض السلعة منذ انتاجها حتى استهلاكها وهذا مالا يتسنى تحقيقه . ومع ذلك فهناك أمارات يستدل بها على مقدار التجارة الداخلية على وجه التقريب وذلك كالاحصاءات الخاصة بنقل البضائع فى السكك الحديدية والانهر والقنوات

فى هذه الحالة دليلا على زيادة الرخاء الاقتصادى . يضاف إلى هذا أن مقدار ماتنتجه كل أمة لاستهلاكها الداخلى لايزال يربو كثيراً على مقدار ماتنتجه لأجل الأسواق الخارجية ، ولايزال كل اقتصاد أهلى بالرغم من تقدم ظاهرة تقسيم العمل الدولى يعمل أولا لأشباع الحاجات الأهلية

تحرير معنى « التجارة الدولية » : ويحسن فى مستهل هـذا البحث أن نحدد المعنى المقصود بالتجارة الدولية . فهذا اللفظ يقصد به كل المعاملات التجارية التى تحصل بين أشخاص يقطنون وحدات سياسية مختلفة حتى لو كانت احداها فى موقف الحاكم والأخرى فى موقف المحكوم كانجلترا والهند [1]

والتجارة الدولية بهذا المعنى قد تزيد أو تنقص تبعا لتجزئة بعض الوحدات السياسية ، أو إضافة بعضها إلى بعض . ومن أمثلة ذلك ما حدث عند تكوين الوحدة الايطالية ، فقد تحولت التجارة الخارجية التى كانت بين الولايات الايطالية إلى تجارة داخلية ، وبعكس ذلك كان انفصال بلجيكا عن هولندا داعيا إلى تحول جزء من التجارة الداخلية إلى تجارة خارجية

وقد أحدثت الحرب العظمى من هذا القبيل أحداثا كثيرة نشأ عنها اضطراب كبير فى المعاملات التجارية . فقد اختفت مملكة النمسا والمجر وحل محلها عدة وحدات سياسية مستقلة كما فقدت الروسيا وألمانيا بعض مقاطعاتهما فى حين ربحت فرنسا وايطاليا مقاطعات جديدة ، فتولد عن ذلك حركات زيادة ونقصان فى التجارة الدولية .

واذا كان يعرض أحيانا لبعض الدول أن تشترى بعض مايحتاج اليه أبناؤها كما حصل ابان الحرب الكبرى وكما تفعل حكومة الروسيا فى الوقت الحاضر فان ذلك فى حكم الاستثناء . والأصل ان تحصل التجارة الدولية بين افراد مسوقين بمصلحتهم الخاصة كما هو الحال فى التجارة الداخلية . وغاية

---

(١) Bastable, The Commerce of Nations الطبعة التاسعة ص ٤

ماهنا لك أنهم يقطنون أرض دول مختلفة ، وان السلع تجتاز حدودا سياسية فى تنقلها [١]

وقد انتقد بعض الاقتصاديين[٢] إطلاق اسم « التجارة الدولية » (Commerce International) على العمليات التجارية التى تحدث بين أبناء الدول المختلفة ، وآثر تسميتها « الاستبدال الدولى » (L'Echange Internationale) لان هذه العمليات لا تقتصر على السلع فحسب، بل تتناول أيضاً رؤوس الاموال والأشخاص . فبجانب الصادرات والواردات من السلع يوجد دائما تيار من رؤوس الأموال يتدفق من دولة الى اخرى باحثا عن أفضل وجوه التثمير ، ومن العمال الذين يهاجرون من وطن الى آخر طلبا للرزق ، ومن السائحين الذين يقصدون البلاد الأجنبية استجلاء لمناظرها أو تمتعا بجودة مناخها أوما أشبه ذلك . ومن جهة أخرى فان بعض الاقتصاديين يفضل استعمال اصطلاح «التجارة الخارجية» (Commerce exterieur) بدل اصطلاح « التجارة الدولية » لأن الثانى يشعر بانها تحصل بين ابناء دول مستقلة ، مع ان المعاملات التى تحصل بين ابناء الدولة ومستعمراتها تدخل أيضاً فى عداد هذا النوع من التجارة كما قررنا آنفا [٣]. والواقع ان اغلب الكتاب يستعملون أحيانا الاصطلاح الاول وأحيانا الاصطلاح الثانى بلا فرق فى معنيهما

---

(١) ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الحقيقة فان الاقتصاديين لا ينفتأون يتكلمون عن انجلترا أو غيرها من الدول كأنها تزاول بنفسها عملية التجارة الدولية . فيقولون : ان انجلترا تصدر كذا وتستورد كذا ، وما أشبه ذلك من العبارات . ولكنهم اذ يفعلون ذلك انما يستعملون من قبيل الاختصار لفظا شاملا هو اسم الدولة ليدلوا به على مجموع المصدرين والمستوردين . ومن ناحية أخرى فهم يشعرون بذلك الى ما لحركة الصادرات والواردات من الاهمية ليس لافراد المصدرين والمستوردين فحسب ، وانما للدولة أيضاً ، وذلك نظراً لما للميزان التجاري من الاثر العميق في حياة الدولة الاقتصادية

(٢) Gide, Cours d'Economie Politique الجزء الثانى ص ١

(٣) Reboud, Précis d'Economie Politique الجزء الثانى ص ٨٨ — ٨٩

التجارة الدولية مبناها « المقايضة » (Troc) : من طبيعة التجارة الدولية ان تكون كل دولة فيها مصدرة ومستوردة فى وقت واحد ، وان يكون هناك نوع من التضامن بين الصادارت والواردات من حيث أن كليهما يسير فى اتجاه الآخر زيادة ونقصانا . فما هو سبب ذلك ؟ ولماذا لا يوجد من الدول من يستورد دون أن يصدر ، أو العكس ؟ يقول جيد (Gide) مجيبا : إنه لو استوردت بعض الدول دون أن تصدر لما وجدت لديها من النقود ما يكفى لذلك . ويضرب مثلا لذلك فرنسا وانجلترا قبل الحرب : فقد كانت قيمة واردات فرنسا سنويا تتراوح بين ٨ و ٩ مليار من الفرنكات ، فلو أنها لم تصدر شيئا من البضائع أو الخدمات لاستنفدت منذ أول عام ثمنا لوارداتها كل ما لديها من الذهب النقدى (وهو العملة الدولية الوحيدة). اما انجلترا فان مركزها من تلك الوجهة يبدو اسوأ ، فقد كانت قيمة وارداتها تبلغ ٢٠ مليارا على حين أن ما لديها من الذهب النقدى لم يكن يبلغ سوى ٣ أو ٤ مليارات . وكذلك لا يتسنى لدولة أن تصدر دون ان تستورد ، إذ يستلزم ذلك أن تقوم الدول الأخرى بالوظيفة العكسية ، وهذا مستحيل كما تقدم . ومع هذا فانه إذا استطاعت دولة بطريقة ما أن تصدر دون أن تستورد فانه لا يلبث أن يتجمع لديها مقادير عظيمة من النقود فيؤدى ذلك الى تدهور قيمتها تدهورا يظهر على شكل ارتفاع عام فى الاثمان ، وهذا من شأنه ان يعرقل حركة الصادرات ، إذ لا يقدم الناس على الشراء فى الدولة التى يكون مستوى الاثمان فيها أعلى من مستواها فى الدول الاخرى (١)

من أجل هذا جرى العمل على أن لا تدفع قيمة الواردات بالنقود وإنما بوسائل أخرى هى الكمبيالات وما اليها من صكوك الدفع الدولى. وهذه الصكوك

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٥

انما تمثل قيمة البضائع التى تبيعها الدولة فى الخارج ، أى قيمة صادراتها . ولذلك يقول الاقتصاديون : ان الواردات تدفع قيمتها بالصادرات ، وان الدولة لاتستطيع أن تستورد إلا بقدر ماتستطيع أن تصدر [1]. فاذاحدث أن زادت واردات احدى الدول على صادراتها فان ذلك لايلبث أن يزول بفعل القوى الاقتصادية وحدها .

ولايضاح ذلك : نفرض أن دولة استوردت كثيرا وصدرت قليلا . فعلى أثر ذلك يشتد طلب الكمبيالات المسحوبة على الخارج فيرتفع سعرها ، فالكمبيالة المسحوبة على انجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه قد تباع فى هذه الحالة بمبلغ ١٠١٠ جنيهات مثلا . فيكون ذلك مشجعا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد . وإذا لم يكن ذلك كافيا لاعادة التوازن بين الصادرات والواردات ، فان سعر الصكوك المسحوبة على الخارج (سعر الصرف) يستمر فى الارتفاع حتى يتجاوز حد خروج الذهب (وهو الحد الذى يصبح عنده نقل الذهب إلى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية فى تسوية الديون الخارجية) فيتسرب على أثر ذلك بعض الذهب الى الخارج ،فتقل كمية النقود فى الدولة ، فترتفع قيمتها ،ويظهر ذلك على شكل هبوط عام فى الأثمان . ومتى أصبحت أثمان الأشياء فى دولة أقل منها فى الخارج فان اهلها ينصرفون عن شرائها من الخارج فتقل الواردات ، على حين أن الأمم الأخرى تقبل على الشراء منها فتزيد الصادرات . وعلى هذا النحو يعود التوازن بين الصادرات والواردات .

واذا حدث عكس ذلك ـ بان صدرت إحدى البلاد كثيرا واستوردت قليلا ـ فان سعر الكمبيالات المسحوبة فيها على الخارج يهبط نظرا لكثرتها،

---

(١) مع ملاحظة أن لفظ الصادرات والواردات هنا لا يقتصر على الصادرات والواردات المنظورة وهي التى تتناولها احصاءات الجمارك ، بل يشمل أيضاً الصادرات والواردات غير المنظورة ، كنفقات السائحين وأجور الاسطول التجاري وغير ذلك من العناصر التى سنفصلها فيما بعد

فيكون ذلك مدعاة لنقص الصادرات وزيادة الواردات . وإذا لم يكن ذلك كافيا لاعادة التوازن فان سعر الصرف يتجاوز فى هبوطه حد دخول الذهب (وهو الحد الذى يصبح عنده نقل الذهب من الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية ويكون أفضل للمصدر أن يقبض قيمة بضائعه ذهبا فى الخارج وينقله إلى بلاده) فيؤدى ذلك إلى كثرة النقود فى الدولة كثرة تفضى بقيمتها إلى الهبوط ، وهذا يظهر على شكل ارتفاع عام فى الأثمان ، وهو ما ينشأ عنه نقص الصادرات وزيادة الواردات . وعلى هذا النحو أيضا ، وبفعل القوى الاقتصادية وحدها ، يعود التوازن بين الصادرات والواردات

وقد كان ريكاردو فى مقدمة من أدرك بثاقب فكره الحقائق المتقدمة وعبر عنها بعبارته المشهورة « التجارة الدولية تميل دائما إلى اتخاذ شكل المقايضة » . إنما يلاحظ أن المقايضة هنا لاتحصل من طريق استبدال سلعة بسلعة ، كما هو الحال عند القبائل الهمجية ، ولكن من طريق المقاصة بين الصكوك التى تمثل قيمة البضائع المستبدلة

وهذه الدعاوى المنطقية تؤيدها التجارب العملية . فلقد شوهد فى كل مرة تزيد فيها واردات احدى الدول على أثر عقد بعض المعاهدات التجارية ان صادراتها تسير أيضا إلى الزيادة ، والعكس عند تقليل الواردات . وهاهي ذى المانيا في الوقت الحاضر لم تكد تأخذ فى تقييد الواردات من الحاصلات الزراعية ـ تنفيذا لسياسة النازى التى ترمى إلى جعل المانيا تكفى نفسها بنفسها ـ حتى منيت بنقص كبير فى صادراتها من المواد المصنوعة[١] . يضاف إلى ذلك ماتثبته الاحصاءات الجمركية من أن ما يستخدم من النقود فى التجارة الدولية لايبلغ سوى ٣٪ أو ٤٪ من قيمتها[٢]

---

(١) انظر مجلة The Economist ، ١٠ يونيه سنة ١٩٣٣ ص ١٢٣٠ — ١٢٣١

(٢) جيد في (Cours) الجزء الثاني ص ٩

(٢) ارتقاء التجارة الدولية والآراء الخاصة بها

التجارة الدولية أسبق وجوداً من التجارة الداخلية : قد يظن الانسان لأول وهلة أن التجارة الداخلية كانت أسبق ظهوراً من التجارة الخارجية ، وان هذه لم تنشأ الا نتيجة للتقدم الاقتصادى . وقد يكون هذا الظن صحيحاً لو نظر إلى التجارة الخارجية بالمعنى المعروف اليوم ، ولكن إذا نُظر اليها بمعنى أوسع أمكن القول بأن أول أنواع المبادلات كان خارجيا ، أو بعبارة أدق كان بين الأسر والقبائل . فلقد أثبت البحث فى تاريخ القانون والنظم السياسية ان أساس المجتمعات القديمة كان الأسرة لا الفرد ، وأن الثروات كانت فى العصور الأولى تملكها الأسر والقبائل . وقد كانت عملية البيع محاطة باجراءات طويلة معقدة ، مما يدل على أنها كانت تتناول نقل ملكية الثروات بين الأسر والقبائل لا بين أفراد الأسرة أو القبيلة الواحدة . ومن هذا يتبين أننا إذا توسعنا فى مدلول التجارة الدولية حتى جعلناها تشمل التعامل بين جماعة وأخرى ، أو بين أبناء الجماعات المختلفة ، فاننا نستطيع أن نقرر أن التجارة الدولية كانت أقدم أنواع المبادلات [١]

التجارة الدولية فى العهد القديم والقرون الوسطى : لم يكن للتجارة الدولية فى العهد القديم والقرون الوسطى من الانتشار ما أصبح لها فى العصر الحديث . وقد كانت فى أول الأمر محصورة بين أيدى عدد قليل من الشعوب الصغيرة التى استطاعت بفضل مركزها الجغرافى وصفاتها الخاصة أن تحتكر النقل والتجارة ، وذلك كفينيقية وقرطاجنة فى العهد القديم والجمهوريات الايطالية فى القرون الوسطى . أما الشعوب الأخرى

---

(١) باستابل فى The Commerce of Nations ص ٦ — ٧

فقد كانت وظيفتها فى هذا الميدان سلبية تنحصر فى استقبال التجار الأجانب ولكن فى شيء كثير من الحيطة والحذر، إذ كانت الفكرة السائدة أن الأجنبي عدو البلاد الطبيعي ، ولذا كان يوضع تحت رقابة خاصة وتفرض عليه قيود شديدة ومن امثلة ذلك ما كان متبعا في انجلترا فى عهد الملوك السكسونيين والنورماندين ، إذ لم يكن يباح للاجانب أن يفدوا إلى المملكة إلا فى أثناء الأسواق الأربعة الرئيسية التى كانت تعقد كل عام وبشرط ألا يمكثوا أكثر من أربعين يوما ، وفيما عدا ذلك كان يتعين على التاجر الأجنبي أن يحصل على إذن خاص من الملك[١]

ولقد ذهب كثير من الكتاب الى أن ظهور الامتيازات الأجنبية فى البلاد الشرقية يرجع الى تلك الفكرة ، فقد زعموا أن أحكام الشريعة الأسلامية التى كان يرجع اليها فى المعاملات المدنية كانت تعتبر غير المسلم عدوا لايجوز له التعامل مع غير المسلمين او التمتع بحماية الشريعة ، ولهذا رأى الغربيون ألا يرتبطوا مع البلاد التى تخضع لأحكام الشريعة الأسلامية بمعاملات واسعة النطاق الا على أساس تمتعهم بقسط وافر من الحرية، ولذا اضطر الحكام الى منحهم امتيازات خاصة تعفيهم من الخضوع لاحكام الشريعة . ثم لما ضعف سلطان الحكومات الاسلامية تحول الاجانب الذين كانوا يحتمون بما ينالون من منح السلاطين الى قوة مسيطرة تجعل من تلك المنح حقوقا ووسائل للسيادة . وقد فند هذا الرأى بعض المؤلفين المصريين[٢] ، إذ أن الدين الأسلامى من أكثر الأديان تسامحاً . ولم يرفض أمراء المسلمين — والدين الأسلامى فى

(١) ولقد كان يتعين على الأجنبي فى القرن الثالث عشر أثناء اقامته فى لندره أن يسكن مع مواطن انجليزي ولم يكن يجوز له أن يبيع بالتجزئة أو يزاول أي عمل يزاوله انجليزي أو يمكث أكثر من الأربعين يوما — نيكلسون Nicholson فى كتابه Principles of Political Economy الجزء الثانى ص ٢٣٨

(٢) ونخص بالذكر منهم الأستاذ الجليل بهي الدين بركات بك في مقدمة رسالته بالفرنسية عن الامتيازات الأجنبية ، طبعة سنة ١٩١٢

أوج قوته وعظمته — أن يتعاملوا مع غير المسلمين وأن يرتبطوا معهم بصلات الود والتعاون. فالامتيازات الأجنبية بشكلها الحالى إنما يرجع أصلها إلى رغبة السلاطين العثمانيين فى ترغيب الأجانب فى النزوح الى بلادهم والتعامل معهم ، وهم فى ذلك قد ساروا على سنة سنتها بعض الحكومات من قبل . فمن ذلك انه لما سقطت الامبراطورية الرومانية استدعت حكومة القسطنطينية أهل النشاط من رعايا روما وأغرتهم على ذلك بوسائل الترغيب المختلفة ، ومن بينها ألا يسرى عليهم فى الشرق إلا قوانين بلادهم ، وكذلك فعلت بعض المدن الايطالية المشتغلة بالتجارة مثل بيزا والبندقية [1]

ومن هذا يتبين أن كثيرا من الحكام أخذوا منذ القرون الوسطى يمنحون التجار الأجانب بعض الامتيازات رغبة منهم فى اجتذابهم الى بلادهم ، إذ كانوا يحملون اليها من أنواع البضائع مالا تنتجه ، ومقابل هذه الحماية كانوا يتقاضون منهم فى أغلب الاحيان بعض رسوم تعد بمثابة مشاطرة لأرباحهم ، وهذه الرسوم هى أصل الرسوم الجمركية الحديثة ، وهى كما ترى لم يكن يقصد بها فى أول الامر سوى الغاية المالية لا الحماية الجمركية . وهذا طبيعى ، إذ لم يكن فى ذاك الحين صناعات تفتقر الى حماية . ولكن منذ القرن السادس عشر تغير وجه المسألة تحت تأثير عاملين :

(الأول) ان الاكتشافات العظيمة التى حدثت فى ذلك القرن فتحت امام التجارة الدولية مجالا واسعا لم يكن معروفا من قبل . ولم يكن للمنافسة الدولية أهمية تذكر وقت أن كانت التجارة الدولية لاتتناول من السلع إلا القليل مما يعد من مواد الترف ، مثل الاقمشة المزركشة التى اشتهرت بها البندقية ، والاسلحة الثمينة ، وتوابل جزائر الهند الشرقية . ولكن منذ القرن السادس عشر اخذ يعظم أمرها ، إذ جعلت التجارة الدولية تنتشر وتتناول

---

(١) الامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد عبد البارى ، طبعة سنة ١٩٣٠ ، ص ١١ — ١٥

الأشياء الشائعة الاستهلاك ، كالمنسوجات القطنية وغيرها

(الثانى) انه فى ذلك العصر تكونت الدول الاوربية الحديثة بما فيها من نظم اقتصادية متشعبة وماينها من مصالح متنافرة . واخذت كل واحدة منها ترسم لها سياسة وطنية كان من أهم اغراضها ان تجعل من التجارة الدولية وسيلة لزيادة قوتها وغناها . وقد ارتكزت هذه السياسة على مجموعة من الآراء والاعتقادات أطلق عليها اسم « طريقة التجاريين Mercantile Système » كما أطلق على مجموع الوسائل التى تذرعت بها الحكومات لتحقيقها اسم « سياسة التجاريين »

الظروف التاريخية التى عاصرها التجاريون : تعتبر طريقة التجاريين وليدة ظروف تاريخية خاصة ، ولذا كان حسن فهمها متوقفا على الالمام بهذه الظروف . فقد تكونت الدول الأوروبية الحديثة كما تقدم ، وكانت السلطات المحلية قبل القرن السادس عشر تُعنى بتنظيم التجارة والصناعة والدفاع عن المصالح المحلية والبلدية ، فلما ظهرت الوحدات السياسية الكبيرة بتكوين الدول الحديثة ظهرت أيضا مصالح أهلية واقتصاد أهلى تسود المصالح المحلية ، وأخذت الدول في هذه الوحدات الجديدة تقوم فى ميدان أوسع بالوظيفة التى كانت تقوم بها من قبل السلطات المحلية ، فكان من أثر ذلك أن أخذ الكتاب الذين يعالجون المسائل الاجتماعية يهتمون بالبحث فى الوسائل التى تؤدى إلى إنماء الثروة الأهلية وزيادة إيرادات الدولة . وقد أطلق عليهم اسم التجاريين (Mercantilistes) لشدة عنايتهم بأمر التجارة الخارجية ، ولأنهم ذهبوا الى تشبيه الدولة بالتاجر ، يأتى ربحها من فرق ما بين قيمة مبيعاتها (صادراتها) ومشترياتها (وارداتها) .

وفى هذا العصر أيضا اكتشفت الدنيا الجديدة ، فأخذت تمد الدنيا القديمة بمقادير عظيمة من الذهب والفضة ، فزادت الكميات الموجودة منهما عن ذى

قبل ، فأحدث ذلك تطورا فى الطريقة الاقتصادية القديمة ، إذ أصبحت النقود الذهبية والفضية أكثر استعمالا فى المبادلات العادية . وقد أثرت أسبانيا إثراء عظيما على أثر جلبها الذهب والفضة من مناجم (بيرو) و (المكسيك) فبهر غناها أبصار السياسيين فى البلاد الأخرى وأرادوا أن يحذوا حذوها فى اجتذاب الذهب والفضة إلى بلادهم .

وقد افسحت الاكتشافات الجديدة أمام الدول الأوروبية مجالا واسعا للاستعمار فتسابقت الى النزول فيه يحدوها عاملان : (الأول) أن تحصل من وراء ذلك على مقادير جديدة من الذهب والفضة . (الثانى) أن تحصل على مقادير جديدة من المواد الأولية وأن تفتح سوقا جديدة لصناعتها . وكان الاعتقاد السائد أن تقدم التجارة الخارجية يتطلب امتلاك أسطول تجارى يحمل منتجات المملكة الى الخارج ، ويكون مايتقاضاه من الأجور مصدر ربح جديد لها

والى هذه الظروف الخاصة يضاف روح العداء الشديد التى كانت سائدة بين الدول المختلفة ، والتى امتدت آثارها من ميدان السياسة الى ميدان التجارة . وقد كان أكبر هم رجل السياسة أن يحمى سوق مملكته من غزو منتجات البلاد الأخرى ، وأن يعمل فى الوقت نفسه على فتح أسواق جديدة لمنتجات بلاده .

طريقة التجاريين : اعتاد مؤرخو المذاهب الاقتصادية أن يحددوا معالم طريقة التجاريين فى النقاط الآتية (١) :

(١) عماد هذه الطريقة هو الاعتقاد بأن الذهب والفضة هما أعظم أنواع الثروات أهمية ونفعا ، ولذا يتعين تزويد البلاد بأكثر مايستطاع منهما . وليس هذا كما ظن بعض الكتاب الذين خدعهم تطرف بعض التجاريين فى آرائهم لاعتقادهم أن المعادن النفيسة هى وحدها الثروة الحقيقية ، وانما لاعتقادهم أنها

---

(١) رجعنا فى حصر هذه النقط الى كتاب الأستاذ جونار فى تاريخ المذاهب الاقتصادية : Gonnard, Histoire des Doctrines Economiques الجزء الأول ص ٨٨ ومابعدها

روح التجارة،لاسيما وأن انتشارها فى ذاك الحين كان يتطلب زيادة كمية النقود المعدنية لقلة استخدام الائتمان فى التعامل. يضاف الى هذا أن فى توفر المعدنين النفيسين مايمكن الدول من الانفاق على ما أخذت تعده من الجيوش والأساطيل لا سيما وقد سادت طريقة الجنود المرتزقة ، فالدولة التى كان لديها قدر عظيم من الذهب والفضة رجحت كفتها فى الحروب (١) .

(٢) لتزويد البلاد بالذهب والفضة يجب على الدولة ان تتدخل فى الحياة الاقتصادية وان توجه جهود الأمة جميعا نحو هذه الغاية،ولهذا يعتبر التجاريون من غلاة الحكوميين (étatistes) حتى لقد وصف بعض الكتاب طريقتهم بأنها اشتراكية ملكية(٢). وعندهم أن أقوى الوسائل للتأثير فى الحياة الاقتصادية هى القوانين واللوائح وماإليها من الأوامر الملكية

(٣) لما كان الغرض من هذه الطريقة الاحتفاظ بالذهب والفضة عند توفرهما والحصول عليهما عند عدم توفرهما تعين : (ا) استغلال مناجم الذهب والفضة (ب) عرقلة خروج المعدنين النفيسين (ﺤ) تشجيع دخولها .

فأما الأمر الأول فليس فى متناول كل الدول،ولكن الحال ليس كذلك بالنسبة للآخرين ، إذ أن فى مقدور كل دولة أن تحول دون خروج الذهب والفضة منها ، وذلك بتحريم تصديرها ، كما أن فى استطاعتها أن تجتذبهما اليها، وذلك بتقليل وارداتها وزيادة صادراتها ، إذ أن الفرق بينهما يدفع بالمعدنين النفيسين . ولذا نادى التجاريون بأن أفضل الوسائل لزيادة المعدنين النفيسين فى المملكة هو العمل على جعل ميزان التجارة فى صالحها .

(٤) لكي تظفر الدولة بميزان تجارة موافق يتعين تنظيم الصناعة والتجارة بما يحقق بالنسبة للصناعة تقدمها ورخص أثمان منتجاتها (وذلك كأن يعين

---

(١) هذه الآراء وماإليها مبسوطة فى كتابنا « الاقتصاد السياسي» الجزء الاول ص ٥٠

(٢) جونار فى كتابه المشار اليه آنفاً ص ٨٨

حد أقصى لأجور العمال وتشجع بعض الصناعات بمنحها امتيازات خاصة ، وتنشأ بعض صناعات ملكية ... الخ) . وبالنسبة للتجارة عرقلة الواردات وزيادة الصادرات وايجاد أسواق جديدة للصناعات الأهلية .

(٥) لما كانت هذه السياسة لاتنجح فى كل البلاد فى وقت واحد قال التجاريون بتعارض مصالح الأمم المختلفة وذهبوا يرددون تلك العبارة المشهورة : لاربح لأحد إلابخسارة الآخر (Nul ne gagne qu'un autre ne perde)

سياسة التجاريين : ولقد صادفت هذه الآراء نجاحا كبيرا ، ونزلت من نفوس رجال السياسة منزلة العقائد الثابتة ، فذهبوا يتذرعون لتحقيقها بمختلف الوسائل : فمن ذلك انهم عمدوا إلى مناوأة استيراد السلع التى يمكن انتاجها فى داخل المملكة ، فمادام أن استيراد أية سلعة يؤدى إلى زيادة الديون الخارجية فاذا أمكن الاستغناء عن إستيرادها وانتاجها فى الداخل أدى ذلك إلى نقص هذه الديون ، ومن ثم إلى زيادة الثروة الأهلية . ولهذا كان الوزير الفرنسى كلبير (Colbert) وهو أكبر من عمل على تنفيذ سياسة التجاريين فى فرنسا يفرض رسوما جمركية مرتفعة على المصنوعات الأجنبية تشجيعا للصناعة الوطنية ، كما كان يكثر من إنشاء الصناعات الملكية . وعلى هذا النحو أيضا كانت انجلترا تشجع صناعاتها الأهلية وتحميها فى ظل الرسوم الجمركية المرتفعة ، وبالأخص صناعات الصوف والحرير والحديد وكثير من الصناعات الصغيرة .

ومن ضروب الأساليب التى عمدوا اليها أيضا عرقلة الاتجار مع بعض البلاد ، ذلك أنه مادام أن الغاية من التجارة الخارجية هو الحصول على المعدنين النفيسين من طريق زيادة الصادرات على الواردات فكل تجارة لاتحقق هذه الغاية يتعين مناوأتها ، ولذلك لم يكن الاتجار مع فرنسا مرغوبا فيه عند التجاريين فى انجلترا ، لأن النبيذ ومواد الترف — وهى الأشياء التى ترد عادة من فرنسا — من شأنها ألا تؤدى إلى زيادة الثروة الإنجليزية ، على حين أن السلع الانجليزية

التي ترد إلى فرنسا تساعد بطبيعتها على تقدم الصناعات الفرنسية . وكذلك كان من غير المرغوب فيه الاتجار مع الدول التي يكون ميزان التجارة ازاءها غير موافق ، ولهذا كان الحكام يراقبون حركة الصادرات والواردات مع كل دولة على حدة لاتخاذ مايلزم من الوسائل لتحقيق سياستهم العامة .

على أن تقييد الواردات أو تحريمها ليس سوى إحدى وسيلتين للحصول على ميزان تجارة موافق ، إذ بجانبها وسيلة أخرى تؤدي إلى الغاية ذاتها ، وهي تشجيع الصادرات . وقد لجأ ساسة التجاريين تحقيقاً لذلك إلى طرائق مختلفة ، منها رد الرسوم الجمركية إلى أصحاب الواردات متى أعيد تصديرها ، ومنح إعانات التصدير بعض الصناعات الوطنية .

ولما أن زادت خبرة التجاريين في شئون التجارة الدولية تبين لهم أن بعض ما كانوا يظنون شرا للبلد هو خير له . وفي هذا ما يفسر بعض أساليب تظهر لأول وهلة انها مناقضة لسياستهم العامة ، فمن ذلك أنهم عمدوا إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الصادرات من المواد الأولية وذهبوا أحيانا إلى حد تحريمها ، إذ تبين لهم أن ماينشأ من الخسارة من جراء تقليل الصادرات بسبب ذلك يقابله وزيادة الربح الذي ينشأ عن تصدير هذه المواد بعد صنعها ، ولهذا كانوا يحرمون في انجلترا تصدير الصوف الخام كي يبقى في البلد ليصنع ثم يصدر بعد ذلك مصنوعا . وقد كان الاحتفاظ بالمواد الأولية والمواد الغذائية داخل البلد من أهم مايعنى به التجاريون ، وذلك لتظل أثمانها رخيصة ، فتسد الصناعة حاجتها منها بنفقات قليلة ، ولتظل أجور العمال منخفضة . ومن قبيل ذلك أيضاً اهتمامهم بتشجيع الواردات من المواد الأولية ، وذلك باعفائها من الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الأخرى وبدفع بعض الاعانات لمستورديها

ومن أساليبهم أيضا تشجيع التجارة الخارجية مع بعض البلاد من طريق عقد بعض المعاهدات التجارية التي تمنحها امتيازات خاصة ، فكانوا كلما أنسوا

فى بلد استعدادا لتزويد وطنهم بالمواد الأولية التى تحتاج اليها صناعاته أو وجدوا عنده مقادير كبيرة من الذهب والفضة اجتذبوا اليهم تجارته بمنحه بعض الامتيازات . ومن أمثلة ذلك تشجيع انجلترا الاتجار مع الروسيا ، إذ كانت تمد السفن الانجليزية بالمواد الأولية التى تحتاج لحملها عند عودتها ، ومع البرتغال بمنحها بعض الامتيازات عن النبيذ الذى يرد منها وتفضيله فى المعاملة الجمركية على النبيذ الفرنسى، وذلك لأن البرتغال كانت تملك مناجم غنية للذهب فى البرازيل [1]

وبجانب سياسة الصادرات والواردات ـ وهى التى يطلق عليها اسم «سياسة ميزان التجارة » ـ وجه التجاريون عنايتهم إلى النقل البحرى ، إذ رأوا فيه مصدرا مهما لزيادة الايرادات الأهلية من التجارة الخارجية، فكانت الأجور التى يتقاضاها كل أسطول تجارى معتبرة بمثابة زيادة فى الصادرات، ولذا لجئوا إلى جملة وسائل لتشجيعه ، ومن أهمها قوانين الملاحة (Acts of Navigation) التى أصدرتها حكومتا انجلترا وفرنسا ، وكان الغرض منها تقوية أسطولها التجارى إزاء أسطول هولندا وتفوقهما عليها فى عالم النقل البحرى [2]

وثمة مظهر آخر لسياسة التجاريين وهو الاستعمار . وقد كانت المستعمرة من الوجهة السياسية تابعة للدولة المستعمرة ، فما لبثت هذه الرابطة أن أصبح عمادها استغلال القوى للضعيف ، إذ كانت الدولة الحاكمة تنظر إلى المستعمرة باعتبارها ضيعة لانتاج المواد الأولية ، وسوقا لتصريف المنتجات الصناعية . ولقد غالت دول الاستعمار فى ذاك الحين فى التحكم بمستعمراتها تحكما كان من

---

(١) باستابل فى (The Commerce of Nations) ص ٣٣ و ٣٤

(٢) وأشهر هذه القوانين قانون الملاحة الذى أصدره كروموبل فى انجلترا سنة ١٦٥٠ ، وكان له أكبر الأثر في بناء عظمة انجلترا البحرية ، واستمر نافذا الى سنة ١٨٥٠ حيث قررت انجلترا مبدأ حرية الملاحة بعد أن وثقت من علو كعبها في هذا المضمار . وكان من أهم ماقضى به قانون كروموبل الاحتفاظ للسفن البريطانية وحدها بحق نقل البضائع الواردة الى انجلترا من البلاد النائية وعدم جواز نقل البضائع بواسطة سفن الغير (ويقصد بذلك السفن التى لا تكون تابعة للبلد الذى تخرج منه البضائع أو الذي تقصد اليه)

أهم مظاهره تقييد تجارتها مع البلاد الأخرى بقيود شديدة ، وذلك لكيلا تشترى المواد المصنوعة من بلد غير البلد التابعة له ، ولتصدر موادها الأولية مباشرة إلى الدولة الحاكمة ،حيث تحول فيها إلى مواد مصنوعة ، أو تصدر إلى الخارج بشكلها الأصلى . وقد كان إنشاء الصناعات فى المستعمرات الانجليزية خاصة مقيداً بقيود ثقيلة كثيراً ما تصل إلى حد التحريم . وقد اتبعت هذه السياسة أسبانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال وإنجلترا زمناً طويلاً مع تفاوت فى درجة شدتها (١)

هذه هى أهم معالم طريقة التجاريين وسياستهم ، غير أنك إذا أوغلت فى تفاصيلها وجدت اختلافا كبيراً فى وجهة نظر كتاب التجاريين إلى بعض المسائل ، وفى تقدير درجة أهمية كل منها ، وكذلك كان الاختلاف كبيراً فى أساليب سياستهم فى البلاد المختلفة . ولقد ظلت طريقة التجاريين سائدة فى بلاد أوروبا — المتمدين منها وغير المتمدين كالروسيا — زهاء ثلاثة قرون ، وهذا الانتشار فى الزمان والمكان دليل على أنها لم تتخذ فى كل الأزمنة والأمكنة شكلا واحداً ، فهى فى القرن الثامن عشر تختلف عنها فى القرن السادس عشر ، كما أن وسائلها فى أسبانيا وإيطاليا كانت تختلف عنها فى فرنسا وإنجلترا وهولندا (٢)

---

(١) ومن الأساليب التى لجأت اليها الدول الاستعمارية لابتزاز أكثر ما يستطاع من مستعمراتها : ارهاق السكان الأصليين بالأعمال الشاقة ، ولقد غالت اسبانيا والبورتغال وهولندا فى صنوف الأرهاق التى كانت تنزلها بسكان المستعمرات الأصليين من الجنس الأحمر والأصفر حتى أفضى ذلك فى أمريكا — ولاسيما فى جزائر الأنتيل — الى انقراض الهنود الحمر بسرعة ، فاضطرت الدول الاستعمارية الى جلب الرقيق من أفريقية الى مستعمراتها الأمريكية لاستخدامه فى استغلال أراضيها ، فراجت تجارة الرقيق رواجاً عظيماً وكان ذلك مصدر ربح جديد للدول الاستعمارية . وهذه السياسة هى التى أوحت الى الكاتب الألمانى سمبار (Sombart) فى كتابه عن النظام الرأسمالى بالتصريح الآتى : « لقد أصبحنا أغنياء لأن أجناسا وشعوباً قاطبة تدفنيت من أجلنا ، ولأن قارات كاملة انقرض سكانها من أجلنا » وليس ثمة شك فى أن الاتجار مع المستعمرات واستغلال السكان الأصليين بلا شفقة كل ذلك كان سبباً فى زيادة رؤوس الاموال الاوروبية زيادة طائلة Henri-See, Les Origines du Capitalisme Moderne طبعة سنة ١٩٢٦ ص ٥٠

(٢) راجع فى تفصيل ذلك; Gonnard, Histoire des Doctrines Economiques ص ١١٨ وما بعدها

ولقد أصاب الأستاذ باستابل (Bastable) إذ يقول[1]: إن طريقة التجاريين تشبه نظام الاقطاع، من حيث انها تعتبر دورا من أدوار التطور التاريخى فى أوروبا، أكثر منها مذهباً منظما يطبق فى كل مكان بدرجة واحدة. لكن مما يجعل لهذا الدور أهمية خاصة أنه ترك وراءه آثاراً واضحة فى السياسة التجارية التى تتبعها أغلب الدول فى الوقت الحاضر وفى الاعتقادات السائدة فى أذهان الجماهير. فهذا مذهب حماية التجارة فى العصر الحديث لا يتردد كثير من الاقتصاديين فى اعتباره صورة جديدة لسياسة التجاريين قد أدخل عليها من التعديلات ما يجعلها متلائمة مع الظروف الاقتصادية الحديثة. فتقييد الواردات ومنح الاعانات المالية بعض الصناعات الوطنية وبعض المصدرين كل ذلك تأخذ به اليوم البلاد التى تسير على سياسة حماية التجارة، كما أخذ به التجاريون من قبل. وكذلك لا تزال آثار أساليب الاستعمار القديمة بادية فى سياسة الاستعمار الفرنسية والهولندية الى وقتنا الحاضر

نتائج سياسة التجاريين: ظلت طريقة التجاريين سائدة فى أوربا الى ما بعد منتصف القرن الثامن عشر، حيث اكتسحتها مبادىء الحرية التى قام ينادى بها كبار الفلاسفة فى هذا القرن، مثل فولتير، وروسو، ومونتسكيو. وساعد على ذلك أن سئم الناس كثرة القيود التى لجأت اليها الحكومات تطبيقا لسياسة التجاريين.

وقبل أن نعرض لما ظهر بعد ذلك من الآراء والسياسات الاقتصادية يحسن أن نقف هنا قليلا لنقدر نتائج سياسة التجاريين من الوجهتين: الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ليس هينا لتضارب آراء الكتاب فى ذلك، فقد نظروا اليها فى أول الأمر على أنها مثال الحكمة والسداد، ثم لما انتشرت مبادىء الحرية فى القرن الثامن عشر رميت بأسوأ النعوت، ثم تغير بعد ذلك موقف كثير من الاقتصاديين إزاءها على أثر البحوث التاريخية التى قام بها أصحاب

---

(١) باستابل فى (Commerce of Nations) ص ٣٥

المذهب التاريخي . ولم يتردد روسشر (Roscher) زعيم هذا المذهب في المانيا أن يقرر أن طريقة ظلت سائدة قرونا من الزمان لا يمكن أن تكون على ضلال مبين [١]، كما رأينا من الكتاب من يقرران العمل على تقدم الصناعة وتنظيم الانتاج الأهلي وفقا لأساليب التجاريين كان أمرا لا مندوحة عنه لتدعيم قوى الدول الأوروبية الحديثة، وأنه دور ضروري من ادوار التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ولكننا نميل الى الاعتقاد مع كثير من الباحثين بأن طريقة التجاريين كان ضررها أكثر من نفعها . فقد عاقت تقدم التجارة الدولية بما وضعته في سبيلها من العقبات، كما عملت على إذكاء روح العداء بين الدول المختلفة، ولذا كان عهد التجاريين عهد حروب مستعرة بين انجلترا وهولندا وفرنسا وأسبانيا . يضاف الى هذا أن سياسة الاستعمار التي سارت عليها الدول الأوروبية أدت الى تأخر المستعمرات وقيام الحروب بينها وبين الدول المستعمرة، وكان من نتائجها استقلال المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية، والمستعمرات الاسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية . وأخيرا فان كثرة الذهب والفضة في بعض البلاد — وبخاصة اسبانيا — سبب ارتفاع الأثمان ارتفاعا سريعا وكبيرا، مما أفضى الى القضاء على تجارة الصادرات في أسبانيا وكان من اهم عوامل اضمحلالها [٢]

الآراء والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية في القرن التاسع عشر :

أخذت طريقة التجاريين في الانهيار تحت ضربات معاول الفيزيوكرات في فرنسا وآدم سميث في انجلترا، فقد قام الأولون بدعوة شديدة في فرنسا الى اتباع مبدأ حرية التجارة والعمل حتى اتخذوا شعارا لهم تلك الجملة المأثورة

---

(١) وارد في باستابل في كتابه المشار اليه آنفا ص ٢٦

(٢) انظر مقالتنا « مسألة الذهب وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية الحاضرة » في مجلة الهلال اول ديسمبر سنة ١٩٣١ ص ٢٤١ – ٢٥٣

(Laisser faire, Laisser passer) . وقد حققت الثورة الفرنسية مبدأهم فيما يختص بحرية العمل ، وذلك بالغائها نظام الطوائف ، ولكنها لم تحققه فيما يختص بحرية التجارة ، لاسيما وان الحروب المتتالية التى اشتبكت فيها فرنسا عقب ذلك لم يكن من شأنها أن تهيء الاسباب لتلك الحرية .

أما فى انجلترا فقد أخذت أفكار آدم سميث في حرية التجارة تؤتى ثمارها ، وساعد على ذلك ماحدث فيها من التطور الاقتصادى فى أواخر القرن الثامن عشر ، فقد ظهرت فيها الصناعة الكبيرة ، نتيجة للاختراعات الميكانيكية التى حدثت فى ذاك الحين ، ولم تك هذه الصناعة تخشى المنافسة الأجنبية ، إذ كانت أفضل منها عُدة ، فى حين أنها كانت مفتقرة إلى الأسواق الخارجية ، إذ كانت تنتج إنتاجا كبيرا ، ولذا كانت ميولها تتجه ناحية حرية التجارة .

وإلى هذا التطور الاقتصادى يضاف تطور آخر فى توزيع السكان . ففى القرن الثامن عشر كان السكان متجمعين فى المناطق الزراعية الغنية ، ولاسيما فى الجنوب الشرقى من انجلترا ، ولكنهم ابتداء من القرن التاسع عشر أخذوا يتجمعون في مواطن الانتاج الصناعى على مقربة من مناجم الفحم ، وبخاصة فى غربى أيقوسيا ، ولانكشير ، وبلاد الغال . فانقسمت انجلترا اقتصاديا إلى قسمين : انجلترا الخضراء ، وهى عبارة عن انجلترا الزراعية ، وفيها يسود نفوذ الاشراف المحافظين ، إذ كانت معظم الأراضى الزراعية فى حيازتهم ، وانجلترا السوداء ، وهى موطن الصناعات وحرية الاستبدال . وما لبث النزاع أن قام بين المنطقتين حول مبدأ حرية التجارة ، واشتد الكفاح بينهما على أثر العصبة التى ألفها كوبدن فى منشستر للمطالبة بالغاء الرسوم الجمركية على القمح (Corn laws) . ولقد حمل كوبدن على هذه الرسوم حملة عنيفة ، مبينا مافى موقف اللوردات من افتئات على الطبقات الفقيرة ، إذ كانوا يمانعون

فى استيراد القمح من الخارج ، كى يستأثروا بالسوق الداخلى ، فيبيعوا فيه قمح أراضيهم بأثمان باهظة ، بينما يستفيدون من حركة تزايد السكان وما تؤدى إليه من زيادة ريع الأراضى الزراعية . وقد أخذت جهود كوبدن وعصبته تتكلل بالنجاح ، ولاسيما منذ أن اعتنق السير روبرت بيـل الوزير الانجليزي المشهور مبادىء حرية التجارة ، فقد استطاع أن يحمل البرلمان الانجليزى على إلغاء الرسوم على القمح عام ١٨٤٦ . فـكان ذلك بداية عهد حرية التجارة فى انجلترا ، إذ أخذت تنهار فى أثرها سائر قوانين حماية التجارة ، ومن بينهـا قانون كرومويل السالف الذكر . وابتداء من هذا الحين تحولت انجلترا من بلاد زراعية إلى بلاد صناعية تعتمد فى تغذية سكانها على البلاد الأجنبية(١).

أما فرنسا فانها لم تحد عن طريق حماية التجارة بالرغم من كثرة تقلب الحكومات فيها ، وكان باستيا (Bastiat) قد أنشأ فيهـا سنة ١٨٤٦ عصبة على شاكلة عصبة كوبدن فى انجلترا ، ولـكنها لم تصادف نجاحا بالرغم من الجهود الجبارة التى بذلها منشئها فى سبيل تقرير حرية التجارة . وهذا الاخفاق فى فرنسا يعزى إلى أن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لم تكن مماثلة لظروف انجلترا . على أنه لما استتب الأمر لنابليون الثالث ــ وقد كانت سياسته العامة تقوم على التقرب من انجلترا ــ استطاع ان يعقـد مع الحـكومة الانجليزية بدون استشارة البرلمـان الفرنسى معاهـدة تجارية فى سنة ١٨٦٠ تضمنت تخفيضا كبيرا فى الرسوم على كثير من الواردات الانجليزية . وقد قوبلت هذه المعاهدة فى فرنسا بالاستياء ، ولـكنها أحدثت فى أوروبا تأثيرا كبيرا ، إذ عقد على مثالها كثير من المعاهدات التجارية بين مختلف البلاد الأوربية ، حتى تبادر الى الأذهان أن عهد حماية التجارة قد أشرف على الزوال ، وأن حرية الاستبدال آتية فى كل البلاد لاريب فيها ، ولـكن سير الحوادث لم يحقق هذه الظنون .

---

(١) Arnauné, Le Commerce Extérieur ص ١٩٩ وما بعدها

ومما هو جدير بالملاحظة أن إحدى البلاد الكبيرة - وهى الولايات المتحدة - لم تساهم فى هذه الحركة، فقد اتبعت مبدأ الحماية منذ نشأتها ولم تحد عنه. ويرجع ذلك بالأخص الى أن انجلترا كانت تحرم عليها انشاء الصناعات بها وقت أن كانت تابعة لها، وهذا التحريم كان من اهم الاسباب التى أدت الى نشوب الحرب بينهما، فلما أن ظفرت الولايات المتحدة باستقلالها السياسى وجهت عنايتها الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، وكانت نظرية حماية التجارة فيها تقوم على اعتبارين :

(١) أنها اذا أرادت أن تكون مستقلة عن أوروبا فمن المتعين أن تنتج بنفسها ماتحتاج اليه. (٢) ان السوق الخارجية قليلة الاهمية لها فى حين أن السوق الداخلية عظيمة الأهمية. ولذا ولدت الرسوم الجمركية فيها مرتفعة منذ نشأتها، ثم أخذت تتزايد من عصر لآخر ولاسباب متغيرة. فقد كان الباعث عليها فى أول الأمر ضرورة حماية صناعاتها الناشئة، ثم بعد سنة ١٨٦٦ أصبح الباعث الرئيسى ضرورة الحصول على موارد جديدة لسد نفقات الحرب الأهلية، ولما سددت هذه النفقات ظهر سبب جديد، هو الحاجة الى حماية الأثمان والأجور المرتفعة من منافسة الاثمان والأجور المنخفضة فى أوروبا. ولقد كانت الرسوم الجمركية التى فرضت فى سنة ١٨٩٠ واشتهرت باسم رسوم ما كنـلى (MacKinley) مرتفعة، فجاءت رسوم دنجلى (Dingley) فى سنة ١٨٩٧ فزادتها ارتفاعا، كما شددت فى اجراءات تحصيلها. ومن هذا الحين تبدأ شهرة الجمارك الأمريكية فى الشدة ودقة الحساب. ومن بعد ذلك أخذت الرسوم الجمركية ترتفع تارة وتهبط أخرى تبعا لما اذا كانت مقاليد الحكم بيد الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى، فالأول من أنصار الحماية الشديدة، بينما الثانى من أنصار الحماية المعتدلة. وأخيرا لما انتشر نظام الترست (Trust) وخشى الامريكيون تحكمه فى السوق الداخلية

اذا ترك فيها بمأمن من المنافسة الأجنبية عمدوا الى تخفيض الرسوم الجمركية بعض الشيء .

وكذلك أرادت فرنسا فى سنة ١٨٧٢ – بعد الحرب السبعينية – أن تحذو حذو الولايات المتحدة ، وذلك بالقائها على المنتجات الأجنبية عبء الضرائب الجديدة التى اضطرت الى فرضها لتغطية نفقات الحرب والغرامة الحربية ، ولكنها لم تتمكن من ذلك فى الحال لارتباطها بالمعاهدات التجارية مع الدول الأخرى ، ولم يتح لها ذلك إلا فى سنة ١٨٩٢ . ومن هذا الحين اندفعت فرنسا في تيار الحماية الجمركية ، ولا تزال تمعن فى ذلك الى وقتنا الحاضر

أما ألمانيا فقد سلكت ازاء التجارة الدولية خططا تختلف باختلاف الظروف والأحوال . ففى سنة ١٨٣٧ أنشىء الاتحاد الجمركى بين الولايات الالمانية المختلفة ، تمهيدا لتحقيق وحدتها السياسية . ولما ظفرت بذلك سنة ١٨٧٠ وجهت عنايتها الى تكوين دولة اقتصادية عظيمة ، ولذا عمدت الى تشجيع صناعاتها الناشئة من طريق الحماية الجمركية . ثم لما اشتد ساعدها واحتاجت الى تصريف منتجاتها فى الأسواق الخارجية عمدت الى عقد المعاهدات التجارية ولاسيما مع دول أوروبا الوسطى . واخيراً لما احتاجت الى موارد جديدة لتنفيذ برنامجها البحرى العظيم فى سنة ١٨٩٧ لجأت إلى رفع الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على تلك الموارد

وهذه الموجة الحمائية التى انتابت أوربا وأمريكا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم تسلم منها انجلترا نفسها ، فقد قام فيها جوزيف شمبرلين – الوزير الانجليزى المشهور — أثناء حرب الترنسفال ، بدعوة شديدة ضد أنصار حرية التجارة الذين اشتهروا فى انجلترا باسم « مدرسة منشستر » . وقد كان يرمى بذلك إلى غاية سياسية : هى توحيد الامبراطورية من الوجهة الاقتصادية ، وذلك بجعل البضائع البريطانية تتمتع بامتيازات خاصة عند دخولها إلى المستعمرات

البريطانية . ومقابل ذلك تمنح انجلترا حاصلات مستعمراتها حق الأفضلية على غيرها، وذلك باعفائها من الرسوم الجمركية مع فرضها على حاصلات البلاد الأخرى المماثلة لها . ولكن لما كانت هذه الحاصلات تتكون من المواد الغذائية فقد كان من شأن هذه السياسة أن تؤدى إلى غلاء المعيشة فى انجلترا ،ولذا لم يقرها الشعب الانجليزى ، وأفضت الانتخابات التى حصلت في ذاك الحين حول هذه المسألة إلى هزيمة حزب المحافظين وانتقال الحكم إلى حزب الأحرار . غير أنه بجانب فكرة التفضيل الامبراطورى كانت هناك أسباب أخرى تدفع بانجلترا فى طريق الحماية ، وأهمها ضرورة الحصول على موارد جديدة لتغطية نفقاتها الحربية والبحرية التى تزايدت كثيرا قبيل الحرب الكبرى ، وكذلك لتغطية النفقات التى دعت اليها قوانين تأمين العمال ضد الأخطار المختلفة

ومهما يكن من أمر فانه عند نشوب الحرب العظمى لم يكن فى أوربا بجانب انجلترا سوى بعض بلاد صغيرة مثل هولندا والدنمرك وبلجيكا هى التى ظلت تسير على مبدأ حرية التجارة . أما غيرها فقد ارتفعت صروح الحواجز الجمركية فيها ، وقامت حرب الرسوم بينها وبين جيرانها ، وانتشرت عدواها إلى بلاد كانت تسير على مبدأ حرية التجارة من قبل ، كسويسرا والسويد والنرويج والبرتغال . وتعزى هذه الحالة إلى عدة عوامل أهمها الآتية:[١]

(١) تغلب النزعة الوطنية ومايلازمها من كراهية الشعوب الأخرى (٢) بقاء بعض اعتقادات التجاريين الباطلة فى أذهان الجماهير (٣) ظهور طبقات اجتماعية جديدة تحتاج إلى الحماية ازاء المنافسة الأجنبية (٤) عدوى الحماية إذ لا يكاد يأخذ بها بلد حتى تتسرب إلى غيره عملا بمبدأ مقابلة المثل بالمثل

---

(١) باستابل في كتابه The Commerce of Nations ص ٤٤

الحرب الكبرى والتجارة الدولية : جرّت الحرب الكبرى فى أذيالها جملة عوامل تضافرت على اشتداد حركة حماية التجارة التى امتاز بها عهد السلم المسلح الذى تقدمها . ومن أهم هذه العوامل ما يأتى :

(١) العامل النفسانى . فقد كان من أهم أسباب الحرب الكبرى توقد الشعور الوطنى ، وقد دعا طول الحرب نفسها إلى اشتداد توقده . ومن طبيعة هذا الشعور أن يدعو إلى الرغبة فى الاحتفاظ بالسوق الأهلية للمنتجين الوطنيين ، وحماية الصناعات اللازمة للدفاع الوطنى

(٢) ارتفاع نفقات هذه الحرب فهى قد تجاوزت نفقات الحروب السابقة كما تجاوزت كل تقدير، ولذا كان شديداً افتقار الحكومات الى موارد جديدة ، فحدا بها ذلك إلى رفع الرسوم الجمركية كوسيلة لموازنة ميزانياتهـا

(٣) ارتفاع سعر الصرف فى كثير من البلاد بسبب تدهور قيمة عملتها الورقية ، وهو الأمر الذى أدى إلى تشجيع الصادرات فيها ، فحمل ذلك البلاد التى لم تتدهور قيمة عملتها ، أو التى تدهورت بمقدار قليـل ـ مثل انجلترا وأسبانيا وسويسرا واستراليا ـ على زيادة رسومها الجمركية حماية لأسواقها الأهلية من خطر الاغراق (dumping) الناشىء عن ذلك ، وهو ما يطلق عليه الانجليز اسم (exchange dumping)

(٤) ظهور عدد كبير من الدول الصغيرة متشبعة بروح العداء نحو جيرانها وشديدة الاعتداد باستقلالها . ولقد أصبح من أشد ضروب الاصلاح ضرورة فى أوربا الوسطى تخفيض الحواجز الجمركية فيها ، والقضاء على الموانع التى تعترض حركة الصادرات والواردات وتحـول دون حل مسألة أوروبا الوسطى ، وهى تلك المسألة الاقتصادية التى تشغل بال الساسة جميعاً فى الوقت الحاضر .

(٥) انصراف جمهوريات امريكا الجنوبيـة والمستعمرات الانجليزية إلى إنشاء الصناعات فيها واهتمامها بأن تصبح بدورها بلاداً صناعية بعد أن كانت مجرد بلاد زراعية ، فحدا ذلك بها الى حماية صناعاتها الناشئة

ومن أهم الصعوبات التى تعترض حرية التجارة فى الوقت الحاضر عدم وجود نقطة ارتكاز لها فى بلد ما . وقد كانت كل من هولندا وانجلترا — إلى عهد قريب — معقلا قويا لحرية التجارة ، ولكن هولندا لقربها من ألمانيا اضطرت إلى اتخاذ بعض الوسائل لحمايتها من أخطار الاغراق الناشىء عن عملية الصرف (exchange dumping) ، فى حين أخذت انجلترا منذ سنة ١٩٢١ تميل صراحة ناحية حماية التجارة[١] ، وقد ظهر ذلك واضحا فى قانون حماية الصناعات سنة ١٩٢١ (The Safeguarding of Industries Act) الذى اشتمل على ثلاثة أنواع من نصوص الحماية[٢] :

(ا) نصوص الغرض منها حماية مايسمى (key industries) ويراد بها الصناعات التى يتوقف عليها انتعاش صناعات أخرى كثيرة والتى عانت انجلترا أثناء الحرب كثيراً من المتاعب من جراء افتقارها اليها ، ولذلك رأت ضرورة حمايتها تشجيعا لانشائها ونموها واستعدادا لطوارىء حرب جديدة ، وذلك كصناعات المواد الكيمائية وأدوات الجراحة والنظر ، وهى صناعات لم تكن قبل الحرب مزدهرة إلا فى المانيا . (ب) نصوص الغرض منها حماية الصناعات البريطانية ضد « الاغراق » وقد عرفه هذا القانون بأنه البيع فى السوق البريطانية بثمن أقل من نفقات الانتاج فى البلد الأصلى . (ج) نصوص الغرض منها حماية الصناعة البريطانية ضد منافسة البلاد ذات الصرف المتدهور[٣]

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك :— Gignoux, L'après - guerre et la Politique Commerciale ص ١٣١ وما بعدها

(٢) باستابل فى كتابه « The Commerce of Nations » ص ٦٨ وما بعدها — وسيجفريد Siegfried فى محاضراته « Politique Commerciale des Principales Puissances » القسم الاول ص ٣٩

(٣) وقد اشترط لذلك أن يكون مقدار التدهور ٣٣ ١/٣ ٪ على الاقل وألا تكون نفقات المعيشة فى البلد ذات الصرف المتدهور قد زادت بنسبة تدهوره . أما مقدار الرسوم الحامية فهى ٣٣ ١/٣ ٪ من قيمة البضائع المستوردة .

وقد أدى انتصار حزب المحافظين فى الانتخابات البريطانية الأخيرة إلى عدول انجلترا نهائيا عن مبدأ حرية التجارة ، فقد فرضت رسوما مقدارها ١٠ ٪ من قيمة كل الواردات ما عدا منتجات خاصة، ثم اضيفت اليها رسوم أخرى لها صبغة الحماية تناولت كثيرا من المواد المصنوعة والنصف المصنوعة[١] . وأخيرا لما أن عقد مؤتمر أوتاوى بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها المستقلة والهند تقرر فيه الأخذ بمبدأ التفضيل الجمركى بين بريطانيا ومستعمراتها من جهة، واتباع مبدأ حماية التجارة نهائيا ازاء الدول الأجنبية من جهة أخرى[٢]

الأزمة العالمية والسياسات التجارية:[٣] جاءت الأزمة العالمية بعوامل جديدة كان من شأنها أن أفضت إلى الافراط فى تقييد التجارة الدولية ، فكان هذا الافراط سببا جديدا لاشتداد الأزمة وامتداد أجلها . ومما زاد من خطورة الأمر أن هذه الأزمة وقعت فى وقت كانت صروح الرسوم الجمركية فيه مرتفعة فى كل مكان ، حتى أنه لما عقد المؤتمر

---

(١) مجلة Le Mois عدد ١٤ ص ٧٣ وعدد ١٥ ص ٧٠

(٢) ومن أهم ماقضت به اتفاقات أوتاوي : أن تتمتع بريطانيا فى مستعمراتها برسوم تفضيلية ، كما نص فى الاتفاقات بينها وبين كندا واستراليا وزيلندا الجديدة على أن الرسوم الجمركية لايجوز أن تحمى صناعات هذه المستعمرات ضد الواردات البريطانية الا اذا كان فى استطاعة هذه الصناعات أن تحتفظ بكيانها وتتقدم . وكذلك نص فى بعض الحالات على أن الرسوم المفروضة على المنتجات البريطانية لايجوز أن تتجاوز الفرق بين نفقات الانتاج فى بريطانيا ونفقات انتاجها في المستعمرات. ومقابل ذلك تمنح بريطانيا حاصلات مستعمراتها تفضيلا في المعاملة وذلك بأن يترك دخولها الي بريطانيا حرا بينما تفرض رسوم مقدارها ١٠ فى المائة علي أنواع كثيرة من الواردات الاجنبية المماثلة لها . ولايجوز لبريطانيا أن تخفض هذه الرسوم الا بالاتفاق مع مستعمراتها . وكذلك تعهدت بريطانيا بأن تفرض رسوما جديدة وتزيد الرسوم علي بعض المواد الغذائية التى ترد من البلاد الاجنبية — مجلة Le Mois عدد ٢٠ ص ٧٠ — ٧٥

(٣) أنظر في ذلك الكتاب القيم «Recovery» لمؤلفه Sir Arthur Salter مدير القسم الاقتصادي في عصبة الامم سابقاً . ص ١٧١ — ١٩٥

الاقتصادى العالمى فى جنيف سنة ١٩٢٧ قرر بالاجماع أن العقبة الرئيسية التى تعترض سبيل الرخاء فى العالم هى الرسوم الجمركية . وكانت قرارات هذا المؤتمر قد أحدثت بعض الأثر فى السنتين التاليتين ، فقد وقفت حركة ارتفاع الرسوم الجمركية فى كثير من البلاد ، وخفضت فعلا بعض الرسوم ، كما عقد فى سنة ١٩٢٨ بعض المعاهدات التجارية . ولكن هذه الحركة لم تلبث أن فترت بعد ذلك . ثم وقعت الأزمة المالية فى شهر يونيه سنة ١٩٣١ فأدت إلى فرض قيود جديدة على التجارة الدولية ، إذ كان من نتائجها وقف حركة القروض الخارجية ، وبذلك أصبح يتعذر على الدول التى كانت تعتمد على هذه القروض فى سداد ماعليها من أقساط الديون السابقة ودفع أثمان جزء كبير من وارداتها أن تواصل الشراء فى الخارج ، وأصبح يتعين عليها أن تصلح ميزانها التجارى بحيث تكون فيه زيادة فى الصادرات على الواردات تعينها على أداء اقساط ديونها الخارجية. ولكنها إذ كانت عاجزة عن زيادة صادراتها لمقاومة الدول الأخرى لذلك فلم يبق أمامها سوى تقييد وارداتها: فزيدت الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية ، وبلغ الأمر فى بعض الأحيان حد تحريم دخول جانب منها ، أو على الأقل تحديد مقدار مايجوز استيراده ، على حين كان تدهور قيمة عملة بعض البلاد بمثابة رسوم جديدة على الواردات ، بينما كان فرض الرقابة الشديدة ووضع القيود على تجارة أدوات الائتمان الاجنبية (Devises étrangères) فى دول أوربا الوسطى من أشد مامنيت به التجارة الدولية [1].وقد أدى ذلك كله إلى شل حركة التجارة الدولية حتى هبطت

---

(١) تجد معلومات وافية عن ذلك فى مقالة :
Elver, Le contrôle des devises et le maintien nominal de l'etalon — or فى العدد الخاص من مجلة الاقتصاد السياسى الفرنسية وعنوانه :
(Questions monétaires de l'heure presente) ص ٤٢ — ٦٨ وأيضاً فى مقالة : Hantos, La Situation Monétaire en Europe Centrale
فى مجلة Le Monde Nouveau عدد خاص بالمؤتمر الاقتصادى ، ص ٢٨ — ٣٣

قيمتها فى أواخر سنة ١٩٣٢ إلى نحو الثلث مما كانت عليه فى أواخر سنة ١٩٢٩ .

وقد عالجت هذه المسألة لجنة الخبراء التحضيرية للمؤتمر النقدى والاقتصادى العالمى ، وأفضت بملاحظاتها فى تقرير رفعته فى ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ ، ومنه يتبين أن العوامل الرئيسية التى أدت بالتجارة الدولية إلى هذه الحالة السيئة هى[1]:

(١) عوامل نقدية ومالية : فكثير من الدول اضطر إلى فرض قيود ثقيلة على الواردات، حماية لقيمة نقوده من خطر التدهور ، بسبب عجز ميزانه الحسابى ، وتلك بالاخص الدول التى تحمل أعباء ديون ثقيلة فى الخارج . وقد لجأت إلى ذلك عند ماأصبح يتعذر عليها الحصول على قروض جديدة تستخدمها فى دفع ماعليها من فوائد وأقساط الديون القديمة

(٢) تدهور أسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية، فقد كان لها أسوأ الأثر فى الدول التى تعتمد على تصدير هذه الحاصلات فى سداد قيمة وارداتها ، وايفاء تعهداتها ، وكذلك فى الدول التى تنتج هذه الحاصلات دون أن تصدرها . وقد دعا ذلك الأولى الى تقييد وارداتها وبخاصة من المواد المصنوعة لتحسين ميزانها الحسابى ، كما حمل الثانية على فرض قيود ترمى إلى تحديد كمية الواردات من الحاصلات الزراعية أو تحريم دخولها ، وذلك حتى لا تكتسح أسعار حاصلات زراعتها الأهلية بتيار التدهور العالمى .

(٣) تضييق نطاق الأسواق الخارجية ، وتسرب بضائع الدول ذات العملة المتدهورة القيمة إلى اسواق الدول ذات الأسعار المرتفعة والعملة السليمة، فقد دعا ذلك الدول الأخيرة إلى تقييد وارداتها من المواد المصنوعة . وقد كان من جراء العقبات التى وضعت فى سبيل الواردات في بلاد كثيرة أن تحول مجرى التجارة الدولية من أسواقها الأصلية إلى أسواق أخرى لم تكن قد أوصدت بعد

---

(١) ملحق مجلة The Economist ، ٢٨ يناير سنة ١٩٣٣

أبوابها لحمل ذلك أيضا دولا مختلفة كانت فى الأصل ترغب عن تقييد التجارة على حماية أسواقها .

وقد كانت مسألة القيود المفروضة على التجارة الدولية من أهم المسائل المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر النقدى والاقتصادى العالمى الذى افتتح فى لندره فى ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ ، ولكنه اصطدم فى معالجتها بمسألة تقلبات سعر عملة بعض البلاد الرئيسية ، ولما لم تقبل هذه البلاد تثبيت عملتها فى الحال انفرط عقد المؤتمر دون أن يوفق إلى حل (١)

(٣) الفروق بين التجارة الخارجية والداخلية

تقوم التجارة الخارجية على أصول خاصة تميزها عن التجارة الداخلية ، وليس ذلك لأن التجارة الخارجية تجتاز حدودا سياسية فيمكن منعها أو فرض رسوم عليها فحسب ، وانما أيضا وبالأخص لأسباب نظرية فطن لها الاقتصاديون اصحاب المذهب الحر القديم (المذهب الكلاسيكي) فى انجلترا . ولذلك أفردوا للتجارة الدولية دراسة خاصة كما وضعوا لها نظرية اشتهرت باسم نظرية التجارة الدولية (Theory of International Trade)

---

(١) جاء في تقرير اللجنة التي عهد اليها المؤتمر معالجة مسألة السياسة التجارية ما يأتى : « كان مفروضا منذ البداية أن عمل اللجنة يقوم على أساس تثبيت قيمة العملة فى الدول المختلفة أو على الأقل ثباتها فعلا . ولكن لما اظهرت الحوادث أن هذا الغرض لا يمكن تحقيقه على الأقل فى الوقت الحاضر رأت دول كثيرة ازاء تقلبات سعر الصرف ضرورة الاحتفاظ بحريتها في التصرف كاملة ، سواء كان ذلك فى مسألة القيود الخاصة بكمية الواردات ، أو الرقابة على عمليات الصرف الخارجى ، أو الرسوم الجمركية . على حين رأى مندوبون آخرون أن الحاجة تدعو الي وضع برنامج ايجابى وانشاء يتضمن الوسائل التي تكون الدول على استعداد لاتخاذها فى مسألة السياسة التجارية الدولية متى ثبتت قيمة النقود . وهـذا التباين فى الرأى جعل الاتفاق الاجماعى مستحيلا » — ملحق مجلة The Economist ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٣ ، ص ٥ — ٦

الاسباب التي تدعو الى تمييز التجارة الخارجية عن الداخلية : أوضح ريكاردو ، ومن بعده ستوارت ميل ، أن التجارة الخارجية تتميز عن الداخلية في أن الأولى تحصل بين جماعات غير متنافسة (non-competing groups) ويقصد بذلك جماعات لا ينتقل بينها العمل ورأس المال بحرية وسهولة ، في حين أن الثانية تحصل داخل جماعات ينتقل فيها العمل ورأس المال بسهولة وسرعة . ولذا كانت فكرة الدولة في التجارة الدولية تقوم على اعتبارين:[١]

(الأول) سهولة انتقال العمل ورأس المال داخل الجماعة المعتبرة دولة

(الثاني) صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الجماعات المعتبرة دولا[٢]

اسباب صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :

(١) صعوبة انتقال العمال : أنه وأن يكن انتقال العامل من مكان الى آخر داخل حدود الدولة الواحدة لا يتحقق بمثل ما يتحقق به انتقال حجر الشطرنج من مربع إلى آخر الا أنه ليس عسيرا في الجملة . فارتفاع بسيط في الأجر في اقليم يجذب اليه العمال من الاقاليم الأخرى ، اذ أن هذا الانتقال لا يكبدهم

---

(١) باستابل في كتابه Theory of International Trade ص ٥

(٢) وبجانب هذا الفرق الاساسي توجد فروق أخرى أهمها :

(الاول) أنه في التجارة الداخلية يعبر عن قيمة الاشياء بوحدة من النقود واحدة ، على حين أنه في التجارة الخارجية يعبر عنها بوحدتين أو وحدات مختلفة . وهذا ان لم يكن له أهمية في الظروف العادية ، نظراً لأن التجارة الدولية مبناها المقايضة ، الا أنه في الأوقات التي تكثر فيها تقلبات قيمة النقود يصبح عظيم الأثر في التجارة الدولية

(الثاني) أن التجارة الداخلية لا يعترقها عائق من اللغة أو العادات أو القانون ، بينما أن الأمر ليس كذلك في التجارة الدولية . وهذه الحقيقة ذاتها تفسر : لماذا كانت التجارة الدولية بين الشعوب التي تتكلم لغة واحدة وتمت الى أصل واحد أو بين الشعوب التي تتشابه مدنياتها ونظمها أكثر تقدما منها بين الشعوب الأخرى

(ثالثا) أن للرسوم الجمركية وما اليها من الحوائل المصطنعة أثراً في التجارة الدولية على حين أنه لا وجود لها في التجارة الداخلية .

نفقات كثيرة ، كما أنه لا يقصيهم بعيداً عن موطنهم الأصلى ولا عن اهلهم وعشيرتهم . ولكن الأمر ليس كذلك في حالة المهاجرة من دولة الى أخرى، ولاسيما اذا كانت الى دولة نائية ، إذ يعترض ذلك عقبات جمة لا يقدم العامل على مواجهتها الا إذا توفرت لديه بواعث أقوى من التى تدفعه الى الانتقال داخل حدود دولته . وقد اجمل « كيرنس » (Cairnes) هذه العقبات فيما يأتى[1] : (١) المسافة الجغرافية وهى التى تجعل الانتقال ولاسيما إلى البلاد البعيدة كثير النفقات والغربة شديدة الوطأة. (٢) تباين النظم السياسية. (٣) تباين اللغة والدين والعادات الاجتماعية ، وبالجملة تباين صور المدنية . وهذه العقبات تهون بالنسبة للسكان القاطنين على الحدود ، إذ يسهل عليهم اجتيازها من جانب إلى آخر ، وكذلك عندما يجدون جالية قوية من مواطنيهم فى البلد الذى يقصدون اليه .

على أنه مهما كانت هذه العقبات عظيمة فانهـا لا تحول دون مهاجرة العمال اذا كان الباعث قويا . وليس أدل على ذلك من تيار المهاجرة الشديد الذى جعل منذ سنة ١٨٠٠ يحمل الى بقاع الدنيا الجديدة والمستعمرات فى الدنيا القديمة خلقا كثيرا من سكان اوروبا[2] . غير أنه مع ذلك لا يزال هناك فرق كبير بين سهولة تنقل العمل داخل حدود الدولة الواحدة وصعوبة تنقله بين الدول المختلفة . فقد يكون تفاوت فى الأجر بمقدار الضعف بين دولتين مثيرا لحركة مهاجرة شديدة بينهما، فى حين أن تفاوتا بنسبة ٢٠ ٪ لا يدعو الى ذلك ، ولو أنه يكون كافيا لحمل العمال على الانتقال من جهة إلى أخرى فى الدولة الواحدة

(ب) صعوبة انتقال رؤوس الاموال : تنتقل رؤوس الأموال داخل الدولة الواحدة المنظمة بسهولة وسرعة، نظرا لتقدم وسائل المواصلات وانتشار

---

(١) وارد فى باستابل (Theory of International Trade) ص ١٢ بالهامش

(٢) انظر فى وصف هذا التيار وأسبابه كتابنا فى الاقتصاد السياسي الجزء الاول ص ١٢٩-١٣٠

تداول الأوراق المالية، وتعدد المصارف التى تنقل رؤوس الأموال بسرعة الى الجهات التى تفتقر إليها. ولقد كانت سهولة تنقل العمل ورأس المال من أهم العوامل التى ساعدت على توطن الصناعات فى المناطق التى تتوفر فيها مزايا خاصة، كالقرب من المناجم، أو مساقط المياه، أو مراكز انتاج المواد الأولية، أو مراكز المواصلات الرئيسية...الخ. ولقد أصبح تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة أسهل من تنقل العمال: فرؤوس الأموال اليوم تنتقل بسهولة من دولة الى أخرى على شكل كمبيالات، أو شيكات، أو أذون تلغرافيه، أو أسهم وسندات، ولذا يقول Bagehot [1]: إنه يوجد دائماً رأس مال دولى يجرى إلى كل مكان تظهر فيه الحاجة اليه ويجذبه سعر الفائدة

ولقد زادت حركة تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فى العهد الأخير فكانت كلما خامرها شىء من الخوف فى دولة أو ضعفت ثقتها فى نظامها النقدى أو المالى سارعت الى الانتقال الى دولة أخرى تتوفر فيها أسباب الثقة والطمأنينة، وقد حمل ذلك السلطات فى كثير من الدول على اتخاذ وسائل شديدة للحيلولة دون فرار رؤوس الأموال منها. ولكن هذه حالة شاذة لا تلبث أن تزول بزوال الظروف الاستثنائية التى يجتازها العالم الآن وتبقى الحقيقة الآتية وهى: أن رؤوس الأموال فى الأوقات العادية تفضل أن تبقى فى بلدها الأصلى لتستثمر فيه، فاذا كان هنالك وجهان للاستثمار أحدهما وطنى والآخر أجنبي توفرت فيهما ضمانات واحدة وكان سعر فائدتهما واحدا فان الرأسمالى يفضل الأول لأسباب كثيرة منها: أنه يستطيع أن يراقب سير المشروع المستثمر فيه رأس ماله، وأن يحصل على الفوائد والأرباح بدون تعرض لخطر تقلبات سعر الصرف، ودفع الضرائب الأجنبية التى تضاف أحيانا الى الضرائب الأهلية، كما يسهل عليه الدفاع

(١) Bagehot, Economic Studies ص ٨٩

عن حقوقه عند قيام نزاع بينه وبين المدينين اذ يفصل فى ذلك محا كمه القومية

والخلاصة أنه وإن يكن تنقل عوامل الانتاج بين الدول المختلفة قد أصبح أسهل من ذى قبل ، وذلك لتقدم وسائل المواصلات وتزايد التشابه والتجانس فى النظم السياسية والاجتماعية بين الدول الحديثة ، ولكنه مع ذلك لايزال أصعب من تنقلها داخل الدولة الواحدة ، ولذا يقول ستوارت ميل : إنه يكفى باعث صغير لكي ينتقل رأس المال وحتى العمل من وارويكشير الى يوركشير ، فى حين لابد من باعث أكبر كى ينتقلا الى الهند أو المستعمرات أو إرلندا . وقد ينتقل رأس المال الى فرنسا والمانيا وسويسرا بنفس السهولة التى ينتقل بها الى المستعمرات، ولكن لا ينتقل الى البلاد غير المتمدينة أو التى بدأت فى التمدين كروسيا الا اذا كانت هناك ارباح استثنائية كبيرة [١]

ويلاحظ من الجهة الأخرى أنه لما كانت صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة لاتحول دون انتقالها إذا توفرت بواعث قوية فان الدول لاتعتبر من تلك الوجهة جماعات غير متنافسة تماما ، كما أن سهولة انتقال العمل ورأس المال بين اجزاء الدولة الواحدة ليست كاملة . ولذلك فان الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية هو فرق فى الدرجة فقط ، ولكنه مع ذلك كاف لأن يجعل للتجارة الدولية نظرية خاصة[٢]

نتائج صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :

(١) من حيث الأجور والفائدة : لسهولة انتقال العمل داخل حدود الدولة الواحدة تميل الأجور إلى التساوى فى كافة انحائها فى الأعمال التى يتساوى فيها العناء وتتعادل المزايا . ذلك أنه إذا ارتفعت الأجور فى ناحية

---

(١) وارد فى Taussig, Selected Readings in International Trade ص ٢١ — ٢٢

(٢) جريفون ، فى (International Trade) ص ١٢

هرع اليها العمال من النواحى الأخرى للاستفادة من الأجر المرتفع ، فيدعو ذلك إلى ارتفاع الأجور فى الجهة التى يخرجون منها لنقص الايدى العاملة فيها ، وهبوطها فى الجهة التى يدخلونها لزيادة الأيدى العاملة فيها . فعلى أثر حدوث سلسلة من التنقلات بين العمال فى الجهات المختلفة تعود الأجور الحقيقية إلى التساوى فى كافة انحائها ، وكذلك تتساوى الأجور الاسمية (بفرض أن قوة شراء النقود واحدة فى جميع اجزاء الدولة الواحدة). ولكن الأمر على خلاف ذلك بين الدول المختلفة : فان الأجور الحقيقية يمكن أن تظل فيها متفاوتة بصفة دائمة ، وأنها لكذلك فى الواقع . وذلك بسبب العقبات التى تصد العمال عن المهاجرة الخارجية بالرغم من هبوط أجورهم فى بلادهم الأصلية وارتفاعها فى البلاد الأخرى ، ولذلك كانت الأجور فى الهند أو الصين أقل منها فى البلاد الأوربية ، وهى فى البلاد الاوربية دونها فى الولايات المتحدة الامريكية ،وذلك فى النوع الواحد من الأعمال

وكذلك داخل الدولة الواحدة تتساوى فائدة رؤوس الاموال فى انحائها المختلفة فى وجوه التثمير التى تتعادل فيها الأخطار وآجال القروض ، ولكنها تتباين فى البلاد المختلفة ، وذلك رغما من أن رؤوس الاموال أسهل تنقلا من العمال . فلقد كان سعر فائدة القروض العقارية فى فرنسا قبل الحرب الكبرى ٥ ٪ فى حين أنه كان فى مصر يتراوح بين ٧ ٪ و ٩ ٪ مع أن الضمانات والآجال واحدة فى الحالتين

(ب) من حيث قيمة الاستبدال وسعر الربح : تميل قيمة استبدال السلع داخل حدود الدولة الواحدة إلى أن تتحدد تبعاً للنسبة بين تكاليف انتاجها الحقيقية ، اى تبعاً لمقدار العمل (الذى من نوع واحد) ورأس المال الذى بذل فى انتاجها : فاذا كان انتاج السلعة « ا » يتطلب من العمل ورأس المال ضعف ما يتطلبه انتاج السلعة « ب » فان السلعة « ا » لا يمكن أن تستبدل بالسلعة

« ب » وإلا لانصرف منتجوها إلى انتاج السلعة « ب » . فيدعو ذلك إلى تزايد كمية السلعة « ب » وتناقص كمية السلعة « ا » وهو الامر الذى يدعو الى هبوط قيمة السلعة « ب » وارتفاع قيمة السلعة « ا » حتى تعود قيمة الاستبدال بينهما متناسبة مع تكاليف انتاجها . ولكن الأمر ليس كذلك فى التجارة الدولية ، فان صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة يجعل قيمة استبدال السلع فيها لا تتحدد تبعاً للنسبة بين تكاليف انتاجها الحقيقية . فقد تستبدل السلعة الانجليزية « ا » بالسلعة الفرنسية « ب » بحالة منتظمة حتى ولو كان صنع السلعة الأولى فى انجلترا يتطلب من العمل ورأس المال أكثر مما يتطلبه صنع السلعة الثانية فى فرنسا ، ولذا يقول ريكاردو : إنه لا يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ عامل انجليزى بناتج عمل ٨٠ انجليزيا آخر ، ولكن يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ انجليزى بناتج عمل ٨٠ برتغاليا أو ٦٠ روسيا أو ١٢٠ اسيويا [١]

وكذلك لا تتجه أرباح المنتجين فى مختلف الامم نحو التساوى كما تتجه فى السوق الداخلية . وقد عبر عن ذلك ستوارت ميل بقوله : لو أن فى استطاعة المنتجين فى انجلترا أن ينقلوا مصانعهم إلى أمريكا أو الصين كلما أنسوا فى ذلك فائدة لاصبحت الارباح واحدة فى جميع أنحاء العالم ولأصبحت كل سلعة تنتج فى البلاد وفى الأمكنة التى يأتى فيها القدر الواحد من العمل بأكبر مقدار وبأجود نوع من المنتجات [٢]

فاذا كانت القيم فى التجارة الدولية لا تتجه نحو التعادل مع تكاليف انتاجها الحقيقية فكيف تتحدد اذن هذه القيم ؟ هذا ما سيبينه البحث فى نظرية التكاليف النسبية

---

(١) وارد فى توسيج (Selected Readings) ص ٩

(٢) توسيج فى كتابه المشار اليه آنفا ص ٢١

(٤) الاصول التى تنبنى عليها التجارة الدولية

كل تجارة سواء أكانت داخلية أم خارجية غايتها تمكين الفرد من الحصول بنفس القدر من الجهد على مقدار أكثر من الثروات ، أو على نفس القدر من الثروات بجهد أقل . ويتحقق ذلك فى التجارة الدولية بفضل تخصص كل دولة فى انتاج السلع والخدمات التى يؤهلها لانتاجها استعداد وظروف خاصة واستبدالها بما تتخصص فى انتاجه الدول الأخرى . وقد لاحظ الاقتصاديون منذ زمن بعيد أن قيام التجارة الدولية بين دولتين يقتضى توفر إحدى حالتين:

الحالة الاولى: عندما يتاح لكل من الدولتين ميزة مطلقة فى انتاج بعض السلع . ولايضاح ذلك نفرض انه بتكاليف قدرها ١ جنيه تنتج الدولة ا « ١٠ » وحدات من السلعة م أو «٨» وحدات من السلعة ه ، وانه بتكاليف قدرها ١ جنيه أيضاً تنتج الدولة ب « ٨ » وحدات من السلعة م أو «١٠» وحدات من السلعة ه .ومن هذا يتبين أن الدولة ا متفوقة تفوقا مطلقاً فى انتاج السلعة م وأن الدولة ب متفوقة تفوقا مطلقا فى انتاج السلعة ه. فاذا انتجت كل من الدولتين هاتين السلعتين معا فان تكاليف قدرها ٤ جنيه تأتى بناتج كلى مقداره ١٨م + ١٨ ه . ولكن إذا انقطعت الدولة ا الى انتاج السلعة م والدولة ب إلى انتاج السلعة ه فان تكاليف قدرها ٤ جنيه تأتى بناتج كلى قدره : ٢٠ م + ٢٠ ه . وعلى ذلك يكون هناك ربح قدره : ٢ م + ٢ ه .

وفى هذه الحالة تستفيد كلتا الدولتين من استبدال بعض ما تتخصص فى إنتاجه ببعض ما تخصص في إنتاجه الأخرى، بشرط أن يحدث الاستبدال بينهما بنسبة تضمن لكل منهما الحصول على أكثر مما كانت تحصل عليه لو لم يقع بينهما الاستبدال . وهذا ما يتضح بجلاء من الجدولين الآتيين :

ا	بنفقات	قدرها	١ جنيه	تنتج	١٠ م
ا	»	»	١	»	٨ ه

∴ ١٠ م = ٨ ه

ب بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ٨ م

ب « « ١ « ١٠ ق

∴ ٨ م = ١٠ ق ، اى أن ١٠ م = ١٢ ½ ق

فاذا صدرت ا الى ب ١٠ م واستبدلتها بمقدار من ق فانها تربح من هذه العملية طالما ان ١٠م تستبدل فى ب باى مقدار اكثر من ٨ ق ، وكذلك تربح ب طالما ان ١٠ م تستبدل فيها باى مقدار اقل من ١٢½ ق

وهذه الحالة أظهر ما تكون فى التجارة بين الأقاليم الحارة والمعتدلة، فان الأولى متفوقة على الثانية تفوقا مطلقا فى انتاج بعض الحاصلات مثل البن والمطاط والكاكاو ، على حين أن الثانية متفوقة في إنتاج حاصلات أخرى مثل القمح والقطن . وقد تستطيع كل منهما ان تنتج حاصلات الأخرى ولكن ذلك بتكاليف باهظة جدا ، ومما يؤثر عن آدم سميث فى هذا الصدد قوله « إنه فى بيوت من الزجاج وبحرارة خاصة يمكن انتاج أنواع جيدة جدا من العنب فى اسكتلندا، ولكنها تتكلف من النفقات ثلاثين مرة على الأقل قدر ما تتكلفه عند استيرادها من البلاد الأجنبية »[١]

الحالة الثانية : عند ما يتاح لاحدى الدولتين ميزة نسبية فى انتاج بعض السلع . فقد يكون من الأوفق لدولة أن تستورد سلعة من دولة أخرى ، ولو أنها تستطيع انتاجها بتكاليف أقل منها ، وذلك عند ما تخصص قواها الاقتصادية فى انتاج سلعة يكون تفوقها فيها أعظم . وهذا ما يعرض للافراد أنفسهم فى حياتهم العادية : فالطبيب الذى يستخدم ممرضا للعناية بمرضاه يستطيع أن يؤدى هذا العمل بنفسه وعلى وجه أفضل، ولكنه يؤثر أن يخصص وقته لفحص مرضاه ودراسة أمراضهم . وقد ضرب لذلك ريكاردو مثلا رجلان يستطيع كل منهما أن يصنع الأحذية والقبعات ، ولكن أحدهما يفوق

---

(١) آدم سميث فى (Wealth of Nations) ص ١٨٥

الآخر فى كلتا الصناعتين . غير أنه فى صنع القبعات يفوق منافسه بمقدار ⅕ فى حين أنه فى صنع الأحذية يفوقه بمقدار ⅓ . وحينئذ يكون خيرا للفريقين أن ينقطع الرجل الماهر الى صنع الأحذية والأقل مهارة الى صنع القبعات[1]

وكذلك الحال بين الدول، فقد تستطيع الدولة ا بتكاليف قدرها ١ جنيه أن تنتج «١٠» وحدات من السلعة م أو «٨» وحدات من السلعة ه، فى حين أن الدولة ب لا تستطيع بنفس التكاليف أن تنتج سوى « ٥ » وحدات من السلعة م أو « ٧ » وحدات من السلعة ه . ومن هذا يتبين أن الدولة ا متفوقة فى انتاج السلعتين ، غير أن تفوقها فى انتاج السلعه م أعظم من تفوقها فى انتاج السلعة ه . وعلى ذلك يكون خيرا لها أن تخصص قواها لانتاج السلعة م وأن تستورد السلعة ه . أما ب فانها ضعيفة في انتاج السلعتين ، غير أن ضعفها فى انتاج السلعة ه أقل من ضعفها في انتاج السلعة م ، وعلى ذلك يكون خيرا لها ان تقف قواها على انتاج السلعة ه ، وأن تستورد السلعة م . وهذا ما يظهر جليا من الجدولين الآتيين :

ا بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ١٠ م

ا » » ١ » ٨ ه

∴ ١٠ م = ٨ ه

ب بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ٥ م

ب » » ١ » ٧ ه

∴ ٥ م = ٧ ه ، اى أن ١٠ م = ١٤ ه

وعلى ذلك تستفيد كلتا الدولتين من قيام التجارة الدولية بشرط أن يحصل الاستبدال بينهما بنسبة تضمن لكل منهما الحصول على أكثر مما تحصل عليه لولم يقع بينهما الاستبدال ، فاذا صدرت الدولة ا «١٠» وحدات من م فانها

(١) باستابل في (Theory of International Trade) ص ١٤

تربح من هذه العملية طالما أنها تستطيع استبدالها فى ب باى مقدار أكثر من ٧ه، وكذلك تربح ب طالما أن ١٠ م تستبدل فيها باى مقدار أقل من ١٤ه .

ولهـذه الحالة مُثل كثيرة ، فمن ذلك أن مصر تستطيع أن تنتج القمح بنفقات أقل من استراليا ورومانيا ، ولكنها كانت الى عهد قريب تستورد منه مقادير عظيمة ، وذلك لأنها تفضل أن تخصص أراضيها لزراعة القطن إذ أن تفوقها فى انتاجه أعظم من تفوقها فى انتاج القمح .

وقد ضرب لذلك كيرنس (Cairnes) مثلا آخر : وهو ما حدث فى استراليا بعد اكتشاف مناجم الذهب فيها ، فقد جعلت تستورد من شمال أوربا ماتحتاج اليه من اخشاب البناء ، ولو أنه كان فى استطاعتها أن تحصل عليه من غاباتها بنفقات أقل ، ولكن قوة انتاج مناجم الذهب فيها كانت عظيمة بحيث أنها وجدت من الأوفق لها أن تستخدم الأيدى العاملة فى استغلال هذه المناجم وأن تستورد من اوربا الخشب وتصدر اليها الذهب

ويقول الاستاذ باستابل : إن جزيرة جرسى تفوق انجلترا فى انتاج القمح ولكن إذ كان تفوقها فى انتاج الفاكهة والخضر الجديدة أعظم انصرفت إلى زراعتها مستوردة ما تحتاج اليه من القمح من الخارج[١]

---

(١) باستابل فى كتابه المشار اليه آنفاً ص١٦ بالهامش

الفصل الثانى

نظريـة التجـارة الدوليـة

يتناول موضوع التجارة الدولية طائفة من أهم المسائل وأصعبها في علم الاقتصاد، وذلك كالأحوال التى تقوم فيها التجارة بين الدول المختلفة، وأنواع السلع التى تتناولها ، وتحديد قيمة الاستبدال بينها ، وتوزيع الربح الناشىء عن تقسيم العمل الدولى بين الدول المختلفة ، والعوامل التى يتوقف عليها مقدار التجارة الدولية فى كل منها . والبحث فى هذه المسائل هو أساس ما يسمى بنظرية التجارة الدولية (Theory of International Trade)

وقد عالج الاقتصاديون ــ أصحاب المذهب الحر القديم ــ هذه المسائل ، وحاولوا الاجابة عن كل منها . غير أنها لما كانت كثيرة التعقيد بدأوا بفرض حالات بسيطة أبعدوا منها عمدا كل العناصر التى تدعو الى تعقدها . ثم جعلوا يرتقون تدريجا إلى الحالات المركبة مقتربين بذلك من الحياة العملية . وقد اشتهرت أبحاثهم فى ذلك باسم نظرية التكاليف النسبيـة (Theory of Comparative Cost)

(١) نظرية التكاليف النسبية وأحوال تطبيقها

عنى الاقتصاديون الانجليز ومن بعدهم الامريكيون بالبحث فى نظرية التكاليف النسبية ، وأحوال تطبيقها، على حين أعرض عنها أغلب الاقتصاديين فى القارة الأوربية، لاعتقادهم أنها مجرد تحليل علمى، ليس له كبير أهمية عملية . وعندى أنهم فى ذلك غير منصفين، فهذه النظرية ــ كما بسطها كبار الاقتصاديين الأنجليز والامريكيين ــ ليست تحليلا علميا رائعاً فحسب، بل هى أيضاً ضرورية لفهم حقيقة التجارة الدولية واتجاه تياراتها .

نظرية التكاليف النسبية : نستطيع أن نصيغ هذه النظرية على النحو الآتى:
تميل كل دولة إلى أن تصدر من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أقل من غيرها ، وأن تستورد من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أكثر من غيرها . ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أن الشرط الاساسى لقيام التجارة الدولية هو وجود اختلاف فى التكاليف النسبية للسلع المتبادلة [1]

ولا بد هنا من ملاحظة المعنى الحقيقى لعبارة « التكاليف النسبية ». فهذه لا يراد بها التكاليف المختلفة للسلعة الواحدة فى الدولتين المتعاملتين، وإنما يراد بها التكاليف فى كل دولة للسلعتين اللتين هما موضوع الاستبدال . فالمقارنة هنا إنما تكون فى كل دولة بين تكاليف السلعة التى تنتجها فعلا وتصدر جزءاً منها ، وتكاليف السلعة التى لا تنتجها ومن أجل ذلك تستوردها[2]. فانجلترا إذا كانت تصدر الى أمريكا القماش ، وتستورد منها القمح ، فذلك لأن تكاليف انتاج القماش فى انجلترا إذا قورنت بتكاليف انتاج القمح فيها أقل من تكاليف انتاج القماش فى أمريكا إذا قورنت بتكاليف انتاج القمح فيها . ولكن إذا كانت التكاليف النسبية للقماش والقمح وغيرهما من المنتجات واحدة فى الدولتين فانه لايكون ثمة محل لقيام التجارة الدولية بينهما . وكذلك هى لاتقوم بينهما إذا كانت تكاليف المنتجات جميعا فى إحداهما تعادل ضعف تكاليفها فى الأخرى . فهى إذن لا تحصل إلا إذا كان تفوق إحداهما على

---

(١) وقد عبر كيرنس (Cairnes) عن هذه النظرية أحسن تعبير بقوله :
The one condition at once essentiel to, and also sufficient for, the existence of international trade is a difference in the comparative, as contradistinguished from the absolute, cost of producing the commodities exchanged (Cairnes, Leading Principles, P 372)

(٢) باستابل فى « Commerce of Nations » ص ٩

الاخرى أعظم فى بعض السلع منه في البعض الآخر ، أو كان ضعفها فى بعض السلع أقل منه فى البعض الآخر .

أحوال تطبيق نظرية التكاليف النسبية : نتبع في هذا البحث طريقة ريكاردو وستوارت ميل ومن حذا حذوهما من كبار الاقتصاديين المتأخرين مثل باستابل وتوسيج[١].وذلك بأن نبدأ من حالة بسيطة لا تتفق مع الحياة العملية ومافيها من تعقد وتشعب ، ثم نرتقى منها إلى حالات مركبة ، وذلك بأضافة عنصر بعد الآخر من العناصر التى كنا أبعدناها تسهيلا للبحث، وبذلك نقترب تدريجا من الحياة العملية . فنفرض أولا أن التجارة الدولية تحصل بالمقايضة ، أى بدون استعمال النقود ، وأنها تقتصر على دولتين فقط ، ولا تتناول سوى سلعتين ،وأن تكاليف الانتاج تظل ثابتة فى كل الأحوال، وأنه ليس هناك أجور نقل أو رسوم أو غيرها من العوائق . وعلى أساس توفر هذه الشروط — وفى تعددها مايدل على تعقد هذا الموضوع — نبين الاحوال التى تقوم فيهـا التجارة بين الدولتين ، وعلى أى شكل يتحقق تقسيم العمل الدولى بينهما ، وكيف تتعين قيمة الاستبدال

حالات ثلاث : وقد ذهب الاستاذ توسيج فى كتابه المشهور فى التجارة الدولية عند البحث فى هذا الموضوع الى التفرقة بين حالات ثلاث :

(الحالةالأولى) الاختلافات المطلقةفىالتكاليف absolute differences in cost

(الحالةالثانية)الاختلافات المتساوية فى التكاليف equal differences in cost

(الحالة الثالثة)الاختلافات النسبية فى التكاليف Comparative differences in cost [٢]

---

(١) باستابل فى Theory of International Trade ، ص ٢٢ وما بعدها ؛ وتوسيج فى International Trade ، ص ٣ — ٦

(٢) وقد راعنا ما فى هذه الحالات الثلاث من تحليل دقيق ، وعرض جيل . ولذلك آثرنا أن نضع تحت انظار القراء صورة منها كما رسمها المؤلف ولـكن فى شيء من التعديل والايجاز — انظر توسيج فى International Trade ص٣ — ٢٣

(الحالة الأولى) الاختلافات المطلقة فى التكاليف(١)

لايضاح ذلك يفرض الأستاذ توسيج دولتين : الولايات المتحدة والمانيا تتفوق كل منهما تفوقا مطلقا فى انتاج سلعة معينة ، وتقدر داخلهماقيمة كل سلعة بأيام من العمل،ويضع لذلك الجدول الآتى :

الولايات المتحدة	يعمل قدره	١٠ أيام	تنتج	٣٠ رطلا من النحاس
الولايات المتحدة	«	١٠ أيام	«	١٥ ياردة من التيل

وعلى ذلك يكون : ٣٠ رطلا من النحاس فى الولايات المتحدة = ١٥ ياردة من التيل

المانيا	يعمل قدره	١٠ أيام	تنتج	١٥ رطلا من النحاس
المانيا	«	١٠ أيام	«	٣٠ ياردة من التيـــل

وعلى ذلك يكون: ١٥ رطل نحاس فى المانيا = ٣٠ ياردة تيل، أو ٧½ رطل نحاس = ١٥ ياردة تيل

ومن هذا يتبين أن الولايات المتحدة متفوقة تفوقا مطلقافى انتاج النحاس، والمانيا فى انتاج التيل . فاذا صدرت المانيا الى الولايات المتحدة ١٥ ياردة من التيل واستبدلتها بمقدار من النحاس فانها تربح من هذه العملية طالما أن ١٥ ياردة من التيل تستبدل فى الولايات المتجدة بأى مقدار أكثر من ٧½ رطل نحاس ، وكذلك تربح الولايات المتجدة طالما أن ١٥ ياردة من التيل الالمانى تستبدل فيها بأى مقدار أقل من ٣٠ رطل نحاس . فاذا حصل الاستبدال على قاعدة : ١٥ ياردة تيل = ٢٧ رطل نحاس مثلا فان الولايات المتحدة تحصل على التيل بقيمة أقل مما يكلفها لو أنها أنتجته فى بلادها ، وكذلك المانيا تحصل على النحاس بقيمة أقل

فلندخل الآن عنصراً من العناصر التى أبعدناها ، وهو النقود ، وبذلك نقترب من الحياة العملية ، إذ الواقع عادة أن كل دولة لاترسل سلعها إلى الأخرى لتستبدلها فيها بغيرها بل إن السلع فى كل الدول تباع وتشترى بالنقود،

---

(١) توسيج فى « International Trade » ص ٧ – ١٨

فالتيل يرسل من المانيا الى الولايات المتحدة ، إذا كان يباع فى ألمانيا بثمن أرخص ، وكذلك النحاس يرسل من الولايات المتحدة إلى المانيا إذا كان يباع فى الولايات المتحدة بثمن أرخص . وتسهيلا للبحث نفرض : أن أساس النظام النقدى فى الدولتين الذهب ، وأن أجر العامل اليومى فى أمريكا ٥ر١ دولار ، وفى المانيا ١ دولار (أى أن أجر العامل الأمريكى أعلى من أجر العامل الالمانى بمقدار ٥٠ ٪) ، وأنه ليس ثمة نفقات أخرى ، وعلى هذا الاساس يكون :

	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	٥ر١ دولار	١٥ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٥٠ ر٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٥ر١ «	١٥ «	١٥ ياردة تيل	٠٠ر١ «
المانيا :	١٠	٠ر١ «	١٠ «	١٥ رطل نحاس	٢/٣ ٦٦ر٠ «
المانيا :	١٠	٠ر١ «	١٠ «	٣٠ ياردة تيل	١/٣ ٣٣ر٠ «

ومن هذا الجدول يتبين : أن ثمن النحاس فى الولايات المتحدة أرخص منه فى المانيا وأن ثمن التيل فى المانيا أرخص منه فى الولايات المتحدة . وحينئذ يكون خيراً للبلدين أن تتخصص الولايات المتحدة فى انتاج النحاس ، والمانيا فى انتاج التيل ، وأن تبيع الأولى النحاس إلى الثانية ، على حين تبيع الثانية التيل إلى الأولى

ووقت أخذ الاستبدال يحصل بين الدولتين فان ثمن كل سلعة يصبح فيهما واحداً ، فثمن التيل فى المانيا (١/٣ ٣٣ دولار) يصبح هو الثمن الذى يباع به أيضاً فى الولايات المتحدة ، كما أن ثمن النحاس فى الولايات المتحدة (٥٠ ر ٠ دولار) يصبح هو الثمن الذى يباع به أيضاً فى المانيا

ويتحقق الاستبدال على أساس النسبة الآتية : ١٥ رطل نحاس = ١/٢ ٢٢ ياردة تيل ، لانه مادام أن ثمن النحاس فى الدولتين ٥٠ر٠ دولار ، فانه بمبلغ ٥٠ ر ٧ دولار يشترى ١٥ رطل نحاس ، على حين أنه مادام أن ثمن التيل فى

الدولتين ٠ر٣٣ ١/٣ دولار فانه بنفس المبلغ يشترى ٢٢ر٥ ياردة تيل . وبعبارة أخرى : أن كل ١٥ رطل نحاس ترسل من الولايات المتحدة إلى المانيا تستبدل فيها بـ ٢٢ ١/٢ ياردة تيل .

ولنفرض الآن أن أجر العامل الألمانى أعلى من أجر العامل الأمريكى بمقدار ٥٠ ٪ أى عكس الحالة المتقدمة ، بمعنى أن أجر الأول ١ر٥ دولار وأجر الثانى ١ دولار . وعلى هذا الاساس يكون :

	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	١ دولار	١٠ دولار	٣٠ رطل نحاس	٠ر٣٣ ١/٣ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١ «	١٠ «	١٥ ياردة تيل	٠ر٦٦ ٢/٣ «
المانيا :	١٠	١ر٥ «	١٥ «	١٥ رطل نحاس	١ر٠٠ «
المانيا :	١٠	١ر٥ «	١٥ «	٣٠ ياردة تيل	٠ر٥٠ «

وفى هذه الحالة تكون حركة السلعتين كما فى الحالة السابقة . فالنحاس فى الولايات المتحدة ارخص منه فى المانيا ، ولذا يصدر من الاولى إلى الثانية ، على حين ان التيل فى المانيا ارخص منه في الولايات المتحدة ، ولذا يصدر من الاولى الى الثانية ويكون ثمن كل سلعة واحدا فى الدولتين . غير أن الاستبدال هنا يتحقق على أساس النسبة الآتية : ١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل أو بعبارة أخرى : ٢٢ ١/٢ رطل نحاس = ١٥ ياردة تيل . ذلك انه لما كان ثمن النحاس ٠ر٣٣ ١/٣ دولار فى الدولتين فانه بمبلغ ٧ر٥٠ دولار يشترى ٢٢ ١/٢ رطل نحاس . ولما كان ثمن التيل فى الدولتين ٠ر٥٠ دولار فانه بالمبلغ نفسه يشترى ١٥ ياردة تيل .

ومن هذا يتبين أن نسبة الاستبدال فى هذه الحالة (١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل) أصبحت اكثر ملاءمة لالمانيا منها فى الحالة السابقة (١٥ رطل نحاس = ٢٢ ١/٢ ياردة تيل) وذلك لارتفاع الاجر فيها . وكلما كان الاجر فى احدى الدولتين أعلى منه فى الاخرى كانت الدولة ذات الاجر الأعلى أكثر ربحا من التجارة الدولية ، لانه مادام ان ثمن كل سلعة

يصبح واحدا فى الدولتين ، فالدولة ذات الاجر الأعلى ـ لزيادة قوة شرائها ـ تحصل على مقدار اكثر من السلع .

ولنفرض الآن ان الأجر فى احدى الدولتين ضعفه فى الأخرى.

(فأولا) حالة ما اذا كان الاجر فى الولايات المتحدة ضعفه فى المانيا ، بمعنى انه اذا كان اجر العامل فى المانيا ١ دولار فانه فى الولايات المتحدة يكون ٢ دولار . وعلى هذا الأساس نضع الجدول الآتى :

	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس	⅔ ٦٦ر٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢ «	٢٠ «	١٥ ياردة تيل	⅓ ٣٣ر١ «
المانيا :	١٠	١ «	١٠ «	١٥ رطل نحاس	⅔ ٦٦ر٠ «
المانيا :	١٠	١ «	١٠ «	٣٠ ياردة تيل	⅓ ٣٣ر٠ «

وفى هذه الحالة يكون ثمن النحاس واحدا فى الدولتين (⅔ ٦٦ ر٠ دولار) ولكن ثمن التيل فى المانيا (⅓ ٣٣ ر٠ دولار) ارخص كثيرا منه فى الولايات المتحدة (⅓ ٣٣ ر١ دولار)، وعلى ذلك لا يصدر شيء من النحاس من الولايات المتحدة إلى المانيا، ولكن التيل يصدر من المانيا الى الولايات المتحدة. واذ كانت الولايات المتحدة لا تصدر شيئا من التيل مقابل مايرد اليها من النحاس فان الذهب يأخذ فى التسرب منها الى المانيا ، فيؤدى خروجه من أمريكا الى هبوط الاثمان والاجور فيها على حين أن دخوله المانيا يؤدى إلى ارتفاع الاثمان والاجور فيها، وعلى أثر ذلك يأخذ النحاس يصدر من الولايات المتحدة . ويلاحظ أنه بمجرد هبوط الاجور فى الولايات المتحدة عن ٢ دولار ولو بمقدار قليل يصبح فى الامكان تصدير النحاس منها مقابل التيل

(وثانيا) حالة ما إذا كان الاجر فى المانيا ضعفه فى الولايات المتحدة (٢ دولار فى المانيا مقابل ١ دولار فى الولايات المتحدة) ، وفى هذه الحالة يحدث عكس ما تقدم : فثمن التيل يكون واحدا فى الدولتين على حين يكون

ثمن النحاس فى الولايات المتحدة أرخص منه فى المانيا،وحينئذ لاتصدر المانيا شيئا من التيل، بينما تصدر الولايات المتحدة كثيراً من النحاس الى المانيا،وعلى أثر ذلك يأخذ الذهب فى التسرب من المانيا الى امريكا ، مما يؤدى الى هبوط الاثمان والأجور فى ألمانيا وارتفاعها فى امريكا.ومتى انخفض الأجر فى المانيا — ولو بمقدار قليل — عن ضعفه فى امريكا،فان التيل لا يلبث أن يصدر منها مقابل مايرد اليها من النحاس .

ولنفرض الآن أن الأجر واحد فى الدولتين ، بأن يكون مثلا ٥ر١ دولارفى كل منهما . وعلى هذا الاساس يكون:

	ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	٥ر١ دولار	١٥ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٥٠ر٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٥ر١ «	١٥ «	١٥ ياردة تيل	٠٠ر١ «
المانيا :	١٠	٥ر١ «	١٥ «	١٥ رطل نحاس	٠٠ر١ «
المانيا :	١٠	٥ر١ «	١٥ «	٣٠ ياردة تيل	٥٠ر٠ «

وفى هذه الحالة يصدر النحاس من الولايات المتحدة الى المانيا ، والتيل من المانيا الى الولايات المتحدة ، ويكون ربح الدولتين متعادلا لتعادل الاجور بينهما

***

وبالتأمل فى هذه الحالة الأولى (الاختلافات المطلقة فى التكاليف) يتضح أنها تنطبق بالأخص على التجارة الدولية بين الاقاليم الحارة والمعتدلة ، إذ أن كلا منهما متفوقة على الأخرى تفوقا مطلقا فى انتاج بعض الحاصلات ،ولذا كانت التجارة بينهما من أربح التجارات .غير أن مبلغ ماتدره من الربح على كل منهما يختلف باختلاف دخولها النقدية ، ويضرب الأستاذ توسيج لذلك مثلا : التجارة بين بريطانيا العظمى والهند البريطانية ، فالبضائع المتبادلة بينهما تكاد تباع فيهما بثمن واحد ، اذ تكاد القيود على التجارة بينهما تنعدم . ولكن لدخول النقدية فى انجلترا أعلى منها فى الهند ولذا كان الانجليزى بدخله النقدى

المرتفع أقدر من الهندى على شراء هذه البضائع . وهذه التجارة تظل رابحة للفريقين حتى ولو انعكست الآية وأصبح دخل الهندى أعلى من دخل الانجليزى ، وكل مافى الامر أنها تصبح فى هذه الحالة أربح للهندى ، إذ يعود أقدر من الانجليزى على شراء هذه البضائع . وكذلك هى تظل رابحة لهما اذا اصبح دخل الفريقين متعادلا ، وحينئذ يصبح ربحهما منها ايضا متعادلا[1]

(الحالة الثانية) الاختلافات المتساوية في التكاليف[2]

يمثل الأستاذ توسيج لهذه الحالة بما يأتى :

الولايات المتحدة:	بعمل تقدره	١٠ أيام	تنتج	٣٠ رطل نحاس
الولايات المتحدة:	« «	١٠ أيام	«	١٥ ياردة تيل
المانيا :	« «	١٠ أيام	«	٢٠ رطل نحاس
المانيا :	« «	١٠ أيام	«	١٠ ياردة تيل

ومن ذلك يتضح : أن تكاليف الانتاج فى الولايات المتحدة أقل منها فى المانيا فى السلعتين جميعا ، وبنسبة واحدة . فالعشرة أيام من العمل تنتج فى الولايات المتحدة ٣٠ رطل نحاس ، وفى المانيا ٢٠ رطلامنه . والعشرة ايام من العمل تنتج فى الولايات المتحدة ١٥ ياردة تيل وفى المانيا ١٠ ياردات منه. ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أن العمل فى الولايات المتحدة أكثر كفاية منه فى المانيا فى السلعتين وبدرجة واحدة هى ٥٠٪ وفى هذه الحالة لا يكون ثمة فائدة من قيام التجارة بين الدولتين ، فكلتاهما إذا أنتجت النحاس والتيل معاً تستبدلهما داخلها بنفس النسبة التى يستبدلان بها فى الأخرى : ففى الولايات المتحدة ٣٠ رطل نحاس تعادل ١٥ ياردة تيل أى أن ٢٠ رطل نحاس تعادل ١٠ ياردة تيل. وفى المانيا : ٢٠ رطل نحاس يعادل ١٠ ياردة تيل . ولذا فانه إذا صدرت المانيا إلى

---

(١) توسيج فى « International Trade » ص ١٨

(٢) توسيج فى « International Trade » ص ١٩ — ٢٢

الولايات المتحدة من التيل ناتج ١٠ أيام من العمل (١٠ ياردة تيل) فانها تحصل مقابل ذلك على ٢٠ رطل نحاس . وهذا القدر من النحاس تنتجه فى بلادها ١٠ أيام من العمل ، ولذلك فهى لاتربح شيئا . وكذلك لاتربح شيئا الولايات المتحدة إذا صدرت النحاس إلى المانيا واستبدلته بالتيل

ولنفرض الآن أن التجارة تحصل بين الدولتين لا من طريق المقايضة، بل باستخدام النقود، فنصل إلى نفس النتيجة . ولايضاح ذلك نبدأ أولا بفرض أن الأجر اليومى فى الولايات المتحدة ٢ دولار ، وفى المانيا ١ دولار ، وأنه ليس ثمة نفقات أخرى . وعلى هذا الأساس يكون :

	ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة:	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٠ر٦٦ ٢/٣ دولار
الولايات المتحدة:	١٠	٢ «	٢٠ «	١٥ ياردة تيل	١ر٣٣ ١/٣ «
المانيا :	١٠	١ «	١٠ «	٢٠ رطل نحاس	٠ر٥٠ «
المانيا :	١٠	١ «	١٠ «	١٠ ياردة تيل	١ر٠٠ «

ومن ذلك يتبين أن ثمن السلعتين فى المانيا أرخص منه فى أمريكا ، ولذلك يصدر النحاس والتيل معاً من المانيا ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من الولايات المتحدة الى المانيا ، فتهبط الأثمان فى الولايات المتحدة وترتفع فى ألمانيا ، حتى تصل الى النقطة التى يقف عندها تصدير السلعتين من المانيا

ولنفرض الآن أن الأجر اليومى واحد فى الدولتين ، وليكن ٢ دولار فنحصل على الجدول الآتى

	ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة:	١٠	٢ دولار	٢٠ دولارا	٣٠ رطل نحاس	٠ر٦٦ ٢/٣ دولار
الولايات المتحدة:	١٠	٢ «	٢٠ «	١٥ ياردة تيل	١ر٣٣ ١/٣ «
المانيا :	١٠	٢ «	٢٠ «	٢٠ رطل نحاس	١ر٠٠ «
المانيا :	١٠	٢ «	٢٠ «	١٠ يادرة تيل	٢ر٠٠ «

ومنه يتبين أن ثمن السلعتين في الولايات المتحدة أرخص منه فى المانيا ،

ولذلك يصدران معا من الولايات المتحدة ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من المانيا إلى الولايات المتحدة ، فتهبط الأثمان فى المانيا وترتفع فى الولايات المتحدة، حتى تصل إلى نقطة يقف عندها تصدير السلعتين من الولايات المتحدة .

وأخيراً لنفرض أن الأجر فى الولايات المتحدة ٢ دولار وفى المانيا ١ر٣٣ ١/٣ دولار ، فنحصل على الجدول الآتى :

	ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة:	١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس	٠ر٦٦ ٢/٣ دولار
الولايات المتحدة:	١٠	٢ «	٢٠ «	١٥ ياردة تيل	١ر٣٣ ١/٣ «
المانيا :	١٠	١ر٣٣ ١/٣ «	١٣ر٣٣ ١/٣ «	٢٠ رطل نحاس	٠ر٦٦ ٢/٣ «
المانيا :	١٠	١ر٣٣ ١/٣ «	١٣ر٣٣ ١/٣ «	١٠ ياردة تيل	١ر٣٣ ١/٣ «

وفى هـذه الحالة يصبح ثمن كل من السلعتين واحدا فى الدولتين فلا تقوم التجارة بينهما

***

وبالتأمل فى هذه الحالة الثانية (الاختلافات المتساوية فى التكاليف) يتضح ان الاجور النقدية فى الدولتين تميل الى التناسب مع مقدار الاختلافات بينهما، فمن الامثلة المتقدمة يتضح أن نسبة كفاية العمل فى امريكا الى كفايته فى المانيا هى : ٣ الى ٢، ولذلك فان نسبة الاجور النقدية فى أمريكا الى الاجور النقدية فى المانيا ينتهى بها الأمر بأن تكون ٣ إلى ٢ أيضا ، بينما يكون ثمن السلعتين واحدا في الدولتين . غير أن سكان الولايات المتحدة يستطيعون بما ينالون من الأجر الأعلى أن يحصلوا على مقدار من السلعتين أكثر مما يستطيع الحصول عليه سكان المانيا بالاجر الأقل، وهذا هو مظهر رخاء الأولين بالنسبة للآخرين

(الحالة الثالثة) الاختلافات النسبية فى التكاليف[1]

يضرب الاستاذ توسيج لهذه الحالة المثل الآتى :

الولايات المتحدة	بعمل قدره ١٠ أيام	تنتج ٢٠	وحدة من القمح
الولايات المتحدة	« « ١٠ أيام	« ٢٠	وحدة من التيل

---

(١) توسيج ل « Internationol Trade » ص ٢٣ ــ ٣٣

المانيا بعمل قدره ١٠ أيام تنتج ١٠ وحدات من القمح
المانيا « « ١٠ أيام « ١٥ وحدة من التيل

ومنه يتبين ان الولايات المتحدة متفوقة فى انتاج السلعتين، ولكن تفوقها فى احداهما اعظم من تفوقها في الأخرى، فهى فى القمح متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٠ ، على حين انها فى التيل متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٥. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن كفايتها فى انتاج القمح اعظم من كفاية المانيا بنسبة ١٠٠ ٪ على حين أنها فى انتاج التيل أعظم بنسبة ٣٣ ⅓ ٪ فالولايات المتحدة اذن متفوقة تفوقا نسبيا فى انتاج القمح

وبالتأمل فى هذا المثل يتضح: أنه لو انتجت أمريكا السلعتين معاً فان ١٠ وحدات من القمح فيها تستبدل بـ ١٠ وحدات من التيل ، ولو انتجت المانيا السلعتين معاً فان ١٠ من القمح فيها تستبدل بـ ١٥ وحدة من التيل. وعلى ذلك تستفيد الدولتان من قيام الاستبدال بينهما على اساس أية نسبة بين النسبتين المتقدمتين فاذا استبدلت الولايات المتحدة ١٠ وحدات من القمح الامريكي بـ ١٤ وحدة من التيل الالمانى فانها تربح ٤ وحدات من التيل ، بينما تربح المانيا وحدة منه . وبذلك يكون خيرا للدولتين ان تتخصص الولايات المتحدة فى انتاج القمح والمانيا فى انتاج التيل وان تحصل الأولى على ماتحتاج اليه من التيل من المانيا مقابل ماترسله اليها من القمح وان تحصل الثانية على ماتحتاج اليه من القمح من امريكا مقابل ماترسله اليها من التيل

ولنفرض الآن ان الاستبدال يحصل بين الدولتين لامن طريق المقايضة وانما باستعمال النقود كما هو الواقع . ولنفرض ان الأجر اليومى فى الولايات المتحدة ٥ر١ دولار وفى المانيا ١ دولار وانه ليس هنالك نفقات أخرى . وعلى هذا الاساس نضع الجدول الآتى :

	ايام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة:	١٠	٥ر١ دولار	١٥ دولارا	٢٠ وحدة قمح	٧٥ر٠ دولار
الولايات المتحدة:	١٠	٥ر١ «	١٥ «	٢٠ « تيل	٧٥ر٠ «
المانيا :	١٠	١ «	١٠ «	١٠ « قمح	٠٠ر١ «
المانيا :	١٠	١ «	١٠ «	١٥ « تيل	٦٦ر٠ ⅔ «

ومنه يتضح أن أثمان السلعتين فى الدولتين من شأنها أن تجعل القمح يصدر من الولايات المتحدة إلى المانيا والتيل من المانيا إلى الولايات المتحدة [1]

ولنخط الآن – مع الأستاذ توسيج – خطوة أخرى لنتبين مقدار مايصدر من السلعتين فى هذه الحالة ومبلغ النقود الذى يمثل قيمتها فنفرض لذلك أن :

الولايات المتحدة تصدر الي المانيا ٨٠٠٠٫٠٠٠ بوشل من القمح بسعر ٠٫٧٥ دولار = ٦٠٠٠٫٠٠٠ دولار

المانيا تصدر الي الولايات المتحدة ٩٠٠٠٫٠٠٠ ياردة من التيل بسعر ٠٫٦٦ ⅔ دولار = ٦٠٠٠٫٠٠٠ دولار

وهنا يتعادل المبلغان من النقود أى أن ثمن القمح المصدر من الولايات المتحدة يكفى تماما لسداد ثمن التيــل المصدر من المانيا ، ومعنى ذلك تساوى العرض بالطلب للكمبيالات المسحوبة بينهما، وبذلك لا ينتقل شيء من الذهب بين الدولتين. وتكون قيمة استبدال السلعتين هى : $\frac{٨٠٠٠٫٠٠٠}{٩٠٠٠٫٠٠٠} = \frac{٨}{٩}$ أى أن ١٠ قمح = ١١ ¼ تيل

ولنفرض الآن أنه عندما يكون سعر القمح فى الولايات المتحدة ٠٫٧٥ دولار فان المانيا تشترى أكثر من ٨٠٠٠٫٠٠٠ بوشل من القمح، وحينئذ يتعين أن تدفع ثمنا أكثر من ٦٠٠٠٫٠٠٠ دولار . فينجم عن ذلك أن يصبح طلب الكمبيالات المسحوبة منها على الخارج أكثر من عرضها، وهو الأمر الذي يؤدى إلى خروج الذهب من المانيا إلى الولايات المتحدة. وعلى أثر ذلك ترتفع الأثمان والأجور فى أمريكا وتنخفض فى المانيا . فاذا فرضنا ان الأجور فى الولايات

---

(١) فالقمح ولو أنه ينتج فى الولايات المتحدة بعمل يدفع عنه أجر أعلى مما فى المانيا الا أن ثمنه فى أمريكا ٠٫٧٥ دولار بينما أنه لو انتج فى المانيا لكان ثمنه فيها ١ دولار . معنى ذلك بعبارة أخرى أن نفقات انتاجه فى أمريكا ومن ثم ثمنه أقل ولو أنه ينتج فيها بعمل أجره أعلى . وسبب ذلك ان العمل فى أمريكا أكثر كفاية وزيادة كفايته تفوق زيادة الأجر. أما التيل فان المانيا تنتجه بنفقات أقل من الولايات المتحدة ولو أن كفاية العمل فيها أقل. وسبب ذلك أن الأجر فى المانيا أقل وقلته تفوق قلة كفاية العمل

المتحدة ارتفعت من ١ر٥ دولار إلى ١ر٧٠ دولار وانها في المانيا انخفضت من ١ دولار إلى ٠ر٩٠ دولار فاننا نحصل على الجدول الآتى:

	أيام العمل	الأجر اليومي	الأجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	١ر٧٠ دولار	١٧ دولارا	٢٠ وحدة قمح	٠ر٨٥ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١ر٧٠ «	١٧ «	٢٠ « تيل	٠ر٨٥ «
المانيا :	١٠	٠ر٩٠ «	٩ «	١٠ « قمح	٠ر٩٠ «
المانيا :	١٠	٠ر٩٠ «	٩ «	١٥ « تيل	٠ر٦٠ «

ومنه يتبين أن ثمن السلعتين داخل الدولتين لايزال يدعو إلى انتقالها بينهما فثمن القمح فى الولايات المتحدة لايزال أرخص منه فى المانيا وكذلك ثمن التيل فى المانيا أرخص منه فى الولايات المتحدة . غير أن مقدار مايصدر من السلعتين يصبح أكثر من ذى قبل . فأما القمح الذى يصدر إلى المانيا فيزيد مقداره لزيادة طلب المانيا ، وأما التيل الذى يصدر الى أمريكا فيزيد مقداره لزيادة الدخول النقدية فى أمريكا من جهة وانخفاض ثمن التيل فى المانيا من الجهة الأخرى وكلاهما يدعو إلى زيادة طلب أمريكا للتيل الالمانى . غير أن ارتفاع ثمن القمح فى أمريكا من شأنه أن يحمل المانيا — ولو أنها لاتزال تشترى منه مقدارا أكثر — على تقليل مشترياتها بعض الشيء . وتكون نتيجة هذه العوامل جميعاً مايأتى :

الولايات المتحدة تصدر الى المانيا ١٠ر٥٠٠ر٠٠٠ بوشل من القمح بسعر ٠ر٨٥ دولار = ٩٠٠٠ر٠٠٠ دولار تقريباً

المانيا تصدر الي الولايات المتحدة ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ ياردة من التيل بسعر ٠ر٦٠ دولار = ٩٠٠٠ر٠٠٠ دولار

وبذلك يعود التوازن بين قيمة الصادرات والواردات، فتقف حركة انتقال الذهب بين الدولتين . وتكون قيمة استبدال السلعتين فى هذه الحالة هى :

$\frac{١٠ر٥٠٠ر٠٠٠}{١٥ر٠٠٠ر٠٠٠} = \frac{١٠ر٥}{١٥}$ أى أن ١٠ قمح تقريبا = ١٤ ¼ تيل . بينما أنها كانت

فى الحالة السابقة : ١٠ قمح = ١١ ½ تيل ، فهى بذلك قد تعدلت فى مصلحة الولايات المتحدة

العوامل التى يتوقف عليها تحديد قيمة الاستبدال فى التجارة الدولية :

وبالتأمل فيما تقدم يتضح ان قيمة استبدال سلعة باخرى فى التجارة الدولية تتوقف على حالة الطلب الخاص بكل من السلعتين. ففي حالة استبدال القمح بالتيل بين الولايات المتحدة والمانيا ـ وهو المثل الذى ضربناه آنفا ـ تتوقف قيمة الاستبدال على مقدار طلب المانيا للقمح الامريكي ودرجة مرونته، كما تتوقف على مقدار طلب امريكا للتيل الألمانى ودرجة مرونته. على ان لهذه القيمة حدا لا تتجاوزه هو مقدار الاختلاف فى التكاليف النسبية بين الدولتين، فاذا كانت الولايات المتحدة تنتج بتكاليف معينة ١٠ وحدة من القمح او ٢٠ وحدة من التيل (اى ان ١٠ قمح = ١٠ تيل) بينما تنتج المانيا بنفس التكاليف ١٠ وحدات من القمح او ١٥ وحدة من التيل (أى أن ١٠ قمح = ١٥ تيل) فان ١٠ وحدات من القمح تصدر من الولايات المتحدة تستبدل فى المانيا باى مقدار من التيل بين ١٠ و ١٥ . ولكن مجرد معرفة مقدار الاختلاف فى التكاليف النسبية لا يكفى لتعيين النقطة التى تتحدد عندها قيمة الاستبدال ، فهذه تتوقف على حالة الطلب فى الدولتين: فكلما زاد طلب المانيا للقمح الامريكى كانت نسبة الاستبدال اقل ملاءمة لها ، وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٥ منه الى ١٠ . وبعكس ذلك كلما زاد طلب امريكا للتيل الالمانى كانت نسبة الاستبدال اكثر ملاءمة لالمانيا وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٠ منه الى ١٥ .

ومثل ذلك يقال عن درجة مرونة طلب الدولتين[1] ، فكلما كان طلب المانيا للقمح اقل مرونة كان قليلا نقص ما تشتريه من القمح على اثر ارتفاع ثمنه وكان

---

(١) راجع فى مرونة الطلب كتابنا « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ص ٣١ ـ ٣٣

ذلك أدعى الى ان تكون نسبة الاستبدال اقل ملاءمة لها . وهذه القوى نفسها تفعل فعلها فى الولايات المتحدة

وهذه الحقائق تبدو واضحة من المثل الآتى: نبدأ من حالة تعادل بين قيمة ماتشتريه المانيا من القمح الأمريكي وماتشتريه أمريكا من التيل الالمانى بفرض أن التجارة بينهما لا تتناول سوى هاتين السلعتين، ثم نفرض أن طلب ألمانيا للقمح الأمريكى زاد، فعلى اثر ذلك يأخذ الذهب فى التسرب من المانيا الى امريكا كما وضحنا قبلا [1] فيؤدى تسربه الى ارتفاع ثمن القمح فى امريكا وهبوط ثمن التيل فى المانيا، فيكون ذلك مدعاة لنقص مايشترى الالمانيون من القمح الامريكى وزيادة مايشترى الأمريكيون من التيل الالمانى . غير ان مقدار نقص مايشترى الالمانيون من القمح يتوقف على درجة مرونة طلبهم ، فاذا كان قليل المرونة كان قليلا أيضا نقص مايشترونه ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من المانيا وقتا أطول مما لو كان الطلب اكثر مرونة . وكذلك يتوقف مقدار زيادة مايشترى الأمريكيون من التيل على درجة مرونة طلبهم ، فاذا كان كثير المرونة كانت زيادة مايشترون منه على أثر هبوط ثمنه كبيرة ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من المانيا وقتا أقصر مما لو كان طلب التيل اقل مرونة ، وفي هذه الحالة يكون ارتفاع الأثمان والأجور فى امريكا بدرجة اقل ، ويكون ايضا بدرجة أقل تعديل نسبة الاستبدال فى مصلحتها

ونريد أخيرا أن نشير إلى القانون الذى أطلق عليه ستوارت ميل اسم « معادلة الطلب الدولى» (The equation of international demand) وهو يتلخص فيما يأتى : يستبدل ناتج كل دولة بناتج الدول الأخرى بالقيمة التى من شأنها أن تجعل مجموع الصادرات تدفع به مجموع الواردات. ولما كانت واردات

---

(١) راجع ص ٤٢

كل دولة تمثل طلبها لناتج الدول الأخرى، وصادراتها تمثل طلب الدول الأخرى لناتجها، فلذلك يصح القول في النهاية بان القيمة في التجارة الدولية تتحدد عند النقطة التي يتساوى عندها الطلب من جانب مع الطلب من جانب آخر

* * *

نظرية التكاليف النسبية متمشية مع الحياة العملية : قام البحث في نظرية التكاليف النسبية حتى الآن على افتراض وجود حالة بسيطة أبعدنا منها عمدا كل العناصر التي تدعو إلى تعقد هذا الموضوع. فذهبنا إلى أن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط ولا تتناول سوى سلعتين وأن تكاليف الانتاج تظل ثابتة في كل الأحوال وأنه ليس ثمة أجور نقل أو نحوها . والآن لكي تكون نتائج هذا البحث منطبقة على الحياة العملية يتعين أن ندخل في حسابنا مختلف العناصر التي ابعدناها ، وإدخالها لا يغير شيئا من جوهر النظرية: فالتجارة بين أي عدد من الدول وبالنسبة لأي عدد من السلع يجب في مثل هذه البحوث أن تسير على نفس القواعد الأساسية التي تسير عليها التجارة بين دولتين وبالنسبة لسلعتين . وكما أن إضافة أثقال جديدة إلى كفتي ميزان لا تؤثر في صحة قانون الجاذبية فكذلك اضافة بعض العوامل إلى مثيلاتها لا تؤثر في صحة القانون الذي تخضع له

(*فأولا*) *ادخل في حسابنا عنصر نفقات النقل* : يترتب على إدخال هذا العنصر أمران : (الأول) أن السلعتين لا تعودان تستبدلان بنسبة واحدة في الدولتين، فالتيل اذ ينقل الى الولايات المتحدة يكون فيها أغلى ثمنا منه في ألمانيا بقدر نفقات نقله، وكذلك يكون القمح في المانيا أغلى ثمنا منه في الولايات المتحدة بقدر نفقات نقله أيضا . وعلى هذا تكون قيمة التيل مقدرة بالقمح في أمريكا أعلى منها في المانيا بقدر نفقات نقل السلعتين ، وبالمثل قيمة القمح مقدرة بالتيل في المانيا. وايضاحا لذلك نفرض ان نفقات نقل كل من السلعتين تعادل

ياردة من التيل ، وأنه عند انعدام نفقات النقل تكون نسبة الاستبدال : ١٠ بوشل من القمح = ١٤ ياردة من التيـل . فلأول وهلة يظن أن كل دولة تتحمل نفقات نقل السلعة التى تستوردها . وحينئذ يكون ١٠ بوشل من القمح فى المانيا تستبدل بـ ١٥ ياردة تيل (أى ١٤ ياردة الاصلية مضافاً اليها ١ ياردة مقابل نفقات النقل) بينما فى الولايات المتحدة تستبدل ١٠ بوشل من القمح بـ ١٣ ياردة تيل (أى ١٤ ياردة الأصلية مخصوما منها ١ ياردة مقابل نفقات النقل) . ولـكن هذا لايتحقق الاإذا كان ثمن التيل الذى يرغب الأمريكيون فى الحصول عليه على أساس : ١٠ بوشل من القمح = ١٣ ياردة من التيل يعادل تماما ثمن القمح الذى يرغب الألمانيون فى الحصول عليه على أساس : ١٠ بوشل من القمح = ١٥ ياردة من التيـل . أما فيما عدا ذلك فليس ضروريا أن تتحمل كل من الدولتين نفقات نقل السلعة التى تستوردها ، إذ يتوقف ذلك على أحوال الطلب فى الدولتين . فقد يحدث أن تأخذ الدولة المصدرة على عاتقها بعض أو كل نفقات نقل سلعتها إلى الدولة المستوردة ، وذلك بتخفيضها ثمن بيعها ، أى بمنحها الدولة المستوردة نسبـة استبدال أكثر ملاءمة لها . وعادة تلجأ إلى ذلك الدولة المصدرة عندما يتبين لها أن ارتفاع ثمن سلعتها فى السوق الخارجية بسبب نفقات النقل يؤدى إلى نقص الطلب الخارجى بينما هى فى حاجة إلى أن لاتنقص صادراتها . فهـذا التخفيض فى ثمن البيع يكون بمثابة تحملها جزءاً من نفقات النقل وأحيانا كلها

(الثانى) أن مقدار الربح الناشىء من التجارة الدولية ينقص بمقدار نفقات النقل ، فاذا كان نقل التيل إلى الولايات المتحدة يتكلف مايعادل ياردة من التيل ، على حين يتكلف نقل القمح إلى المانيا مثل هذه القيمة ، فان الربح من تقسيم العمل بين الدولتين ينقص بمقدار ٢ ياردة تيل . واذا ماتعادلت هذه النفقات مع الربح انعدمت فائدة التجارة الدولية

ولا ريب أن لنفقات النقل بالسفن أو السكك الحديدية تأثيرا كبيرا فى طبيعة السلع التى تستوردها الدول وفى توزيعها داخل حدودها ، فأصلح انواع السلع للمعاملات الدولية ما ارتفعت قيمته وخف وزنه وصغر حجمه ، وبعكس ذلك السلع الثقيلة الوزن الكبيرة الحجم ، ولذا كان ارتفاع نفقات نقلها باعثا للدول على أن تنتج ما تفتقر اليه منها ولو انها تُنتج فى الخارج بتكاليف أقل . ومن جهة أخرى يشاهد داخل الدولة الواحدة أن من مناطقها ما يكون بعيدا عن الحدود قريبا من مواطن الانتاج ولذا يستهلك السلع الأهلية ، على حين أن من مناطقها ماهو بعكس ذلك ، ولذا فقد يجد من الاوفق أن يستهلك السلع الأجنبية . ففى فرنسا مثلا لا تستهلك بعض المقاطعات سوى الفحم الفرنسى بينما تستهلك مقاطعات أخرى الفحم الأنجليزى (١)

(وثانيا) لنرخل فى حسابنا أن التجارة الدولية تتناول أكثر من سلعتين : نفرض لذلك أنها تتناول ثلاث سلع هى : القمح والتيل والنحاس ، ونضع لذلك الجدول الآتى (٢)

الولايات المتحدة	بعمل قدره	١٠ أيام	تنتج	٢٠	وحدة من القمح
الولايات المتحدة	» »	»	»	٢٠	وحدة من التيل
الولايات المتحدة	» »	»	»	٢٠	وحدة من النحاس
المانيا	» »	»	»	١٠	وحدة من القمح
المانيا	» »	»	»	١٥	وحدة من التيل
المانيا	» »	»	»	١٨	وحدة من النحاس

ومنه يتضح أن أمريكا متفوقة على ألمانيا فى انتاج السلع الثلاث ، غير أن تفوقها فى أنتاج القمح أكثر منه في انتاج التيل ، وتفوقها فى انتاج التيل أكثر منه فى انتاج النحاس

(١) Colson, Cours d'Économie Politique الجزء الرابع ص ٣٦٠ — وريبو فى Précis ، الجزء الثانى ، ص ١٤٨

(٢) توسيج ، في كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٨٨ ومابعدها

فمن مقارنة التكاليف النسبية لكل اثنتين من هذه السلع يتضح ما يأتى :

(أولا) من حيث التكاليف النسبية للقمح والنحاس نجد أنه فى الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ نحاس ، فى حين أنه فى المانيا ١٠ قمح = ١٨ نحاس وعلى ذلك تستفيد الدولتان من مبادلة القمح الأمريكى بالنحاس الألمانى على اساس أية نسبة بين ١٠ و ١٨ من النحاس الألمانى لكل ١٠ من القمح الأمريكى .

(ثانيا) من حيث التكاليف النسبية للقمح. والتيل نجد أنه فى الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ تيل ،فى حين أنه فى المانيا ١٠ قمح = ١٥ تيل ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان من استبدال القمح الامريكى بالتيل الألمانى علي أساس أية نسبة بين ١٠ و١٥ من التيل الألمانى لكل ١٠ من القمح الأمريكى

(ثالثا) من حيث التكاليف النسبية للنحاس والتيل نجد أنه فى الولايات المتحدة ١٠ تيل = ١٠ نحاس،فى حين أنه في المانيا ١٥ تيل = ١٨ نحاس أى أن ١٠ تيل = ١٢ نحاس ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان إذا صدرت الولايات المتحدة التيل الى المانيا واستبدلته بالنحاس على أساس أية نسبة بين ١٠و١٢ من النحاس الألمانى مقابل ١٠ من التيل الأمريكى

ويلاحظ أنه في الحالة الثانية ينتقل التيل من المانيا إلى الولايات المتحدة فى حين أنه فى الحالة الثالثة ينتقل من الولايات المتحدة إلى المانيا . فما الذى يعين حركة انتقاله فى احد الاتجاهين دون الآخر ؟

إن ذلك يتوقف على نسبة استبدال القمح بالنحاس بين الدولتين . ولايضاح ذلك نفرض حالتين :

(الأولى) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملاءمة للولايات المتحدة منها لألمانيا : فنفرض لذلك أن الولايات المتحدة اذا صدرت الى المانيا ١٠ وحدة من القمح تستبدلها فيها مقابل ١٥ وحدة من النحاس . ومعلوم أن ١٥ من النحاس فى المانيا تنتج بنفس القدر من العمل اللازم

لانتاج ½ ١٢ من التيــل (١٨ = ١٥ : : ١٥ = ½ ١٢) . فسواء لدى ألمانيا أن تعطى ١٥ من النحاس أم ½ ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح ، أما الولايات المتحدة فتربح فى الحالتين · فهى إذا كانت تحصل على ١٥ من النحاس مقابل ١٠ من القمح تربح ٥ من النحاس . وهى إذا كانت تحصل على ½ ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح تربح ½ ٢ من التيل . وعلى ذلك يكون : ١٥ من النحاس الألمانى + ½ ١٢ من التيل الألمانى = ٢٠ من القمح الأمريكى وفى هذه الحالة تربح كلتا الدولتين إذا صُــدر النحاس والتيل معا من المانيا إلى الولايات المتحدة

(الثانيــة) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملاءمة لألمانيا منها للولايات المتحدة : فنفرض لذلك أن الولايات المتحدة إذا صدرت إلى المانيا ١٠ من القمح تستبدلها فيها مقابل ١١ من النحاس ، أى أنها تربح وحدة فقط من النحاس . ومعلوم أن انتاج ١١ من النحاس فى المانيا يستلزم من العمل قدر ما يستلزم إنتاج ⅙ ٩ من التيل (١٨ = ١٥ : : ١١ = ⅙ ٩) . وعلى ذلك يكون ١٠ من القمح الأمريكى الذى يستبدل فى المانيا مقابل ١١ من النحاس الألمــانى يستبدل أيضا مقابل ⅙ ٩ من التيل . ولــكن من حيث أن الأمريكيين يحصلون فى بلادهم مقابل ١٠ من القمح على مقدار من التيل يربو على ⅙ ٩ (فى أمريكا ١٠ قمح = ١٠ تيل) فلذلك لا يقــدمون على استبدال القمح بالتيل الألمــانى ، بل ينتجون التيل فى بلادهم ويصدرونه إلى المانيا مقابل مايستوردونه من النحاس . وعلى ذلك يكون : ١٠ من القمح الأمريكى + ⅙ ٩ من التيل الأمريكى = ٢٢ من النحاس الألمانى . وفى هذه الحالة تربح كلتا الدولتين إذا صدر القمح والتيل معا من الولايات المتحدة إلى المانيا .

وإذ كانت نسبة الاستبــدال تتوقف على حالة الطلب كما أسلفنــا كانت

النتائج المتقدمة مرتبطة بحـالة طلب السكان فى الدولتين لـكل من السلع التى يمكن استبدالها بينهما : فاذا كان طلب امريكا للنحاس والتيل عظيما وللقمح قليلا فانها تعرض القمح بقيمة منخفضة تغرى الألمانيين على تصدير النحاس والتيل معا إلى أمريكا مقابل استيرادهم القمح . وبعكس ذلك إذا كان طلب أمريكا للنحاس والتيل قليلا وللقمح عظيما فانها تعرض القمح بقيمة مرتفعة تجعل الألمانيين لايصدرون الا النحاس مقابل ما يستوردونه من القمح ، وقد يستوردون التيل نفسه مقابل النحاس [1]

(وثالثا) لنرجل فى حسابنا ان التجارة الدولية تقوم بين اكثر من دولتين : ولتكن هولندا والمـانيا وانجلترا والولايات المتحدة ، تختلف كل منهـا عن الأخرى من حيث درجة أهميتها فى الانتاج والاستهلاك ، ونرمز لأهمية كل منها بالارقام الآتية :هولندا (١) — المانيا (٢) — انجلترا (٣) — الولايات المتحدة (٤) . ونفرض ان التجارة الدولية تتناول سلعتين هما القمح والتيل ، ونضع لذلك الجدول الآتى :

هولندا	بعمل	قدره	١٠ ايام	تنتج	١٠	وحدات	من	القمح	او	١٥	وحدة	من	التيل
المانيا	«	«	١٠ ايام	«	١٠	«	«	«	او	٢١	«	«	«
انجلترا	«	«	١٠ ايام	«	١٠	«	«	«	او	٣٠	«	«	«
الولايات المتحدة	«	«	١٠ ايام	«	١٠	«	«	«	او	١٨	«	«	«

فى هذه الحالة تتعين نسبة الاستبدال بين القمح والتيل بين حدى التكاليف النسبية فى دولتى المانيا والولايات المتحدة ،أى أن الاستبدال يحصل على أساس ان ١٠ وحدات من القمح = أى مقدار من التيل بين ١٨ و٢١ . ذلك انه اذا فرض ان هولندا بدأت تعرض ١٠ قمح مقابل ٢٦ تيل ، فان نسبة الاستبدال تكون ملائمة للدول الثلاث الأخرى . ولـكن لما كانت الـكمية المطلوبة أكثر مما تستطيع هولندا أن تعرض فلذلك ترتفع قيمة استبـدال القمح الهولندى

(١) توسيع فى كتابه المشار اليه آنفاً ص ٩٢

ولنفرض أنه فى هذه الحالة يُعرض على أساس : ١٠ قح = ١٨ تيل . فعند هذه النسبة تخرج الولايات المتحدة من ميدان التجارة الدولية إذ لايعود لها مصلحة فى تصدير أو استيراد التيل . غير أنه لما كانت أهمية المانيا وانجلترا معاً أكثر من أهمية هولندا بمقدار ٥ أمثال فان ذلك يدعو إلى مواصلة ارتفاع قيمة القمح ، ولنفرض أنه تبعا لذلك يُعرض على أساس : ١٠ قح = ١٩ تيل . فعند هذه النقطة يصبح هناك دولتان تعرضان القمح وهما هولندا والولايات المتحدة وتقبل كل منهما أن تستبدله بالتيل على أساس هذه النسبة . وهاتان الدولتان لهما من الأهمية الاقتصادية معا (١+٤=٥) مثل ما للآخرين (٣+٢=٥) . غير أنه لا يمكن ان ترتفع نسبة الاستبدال حتى تصبح ١٠ قمح = ٢١ تيل ، لأنه اذا حدث ذلك تخرج المانيا من ميدان التجارة الدولية فلايعود من يقبل ان يشترى القمح بهذه النسبة سوى انجلترا . غير انه لما كان طلبها أقل من عرض الدولتين اذ ان اهميتها الاقتصادية أقل فلذلك تهبط قيمة القمح الى مادون ٢١ من التيل لكل ١٠ من القمح . ومعنى ذلك أن قيمة الاستبدال في النهاية تتحدد بين ١٨ و٢١ من التيل لكل ١٠ من القمح (١)

(ورابعا) لندخل فى حسابنا ان انتاج السلع لا يجرى بتكاليف ثابتة :

كان البحث حتى الآن يقوم على فرض ان تكاليف إنتاج السلعة الواحدة واحدة فى كل الظروف والأحوال . ولكن الواقع غير ذلك ، فتكاليف انتاج البوشل من القمح مثلا ليست واحدة فى كل الأراضى ، كما انها لا تظل واحدة اذا تغيرت كمية الناتج . فلنبين الآن تأثير هذه الحقيقة فى التجارة الدولية . ولايضاح ذلك نعود الى المثل الذى ضربناه آنفا لنبين به حالة الاختلافات النسبية فى التكاليف وهو :-

---

(١) ريبو فى (Précis) الجزء الثاني ص ١٥١

الولايات المتحدة	بعمل قدره	١٠ ايام	تنتج	٢٠	وحدة	من	القمح
الولايات المتحدة	«	«	١٠ ايام	«	٢٠	«	« « التيل
المانيا	«	«	١٠ ايام	«	١٠	«	« « القمح
المانيا	«	«	١٠ ايام	«	١٥	«	« « التيل

ومنه يتبين أن الولايات المتحدة متفوقة تفوقا نسبيا فى انتاج القمح، ولذلك يصدر القمح من الولايات المتحدة الى المانيا والتيل من المانيا الى الولايات المتحدة، وتحصل المقايضة على أساس : ١٥ من التيل = أى مقدار من القمح بين ١٠ و١٥

فلنلاحظ الآن ان القمح فى المانيا لاينتج كله فى ظروف واحدة، فقد يتسنى فى بعض الأراضى الحصول على ١٠ من القمح بعمل قدره ١٠ أيام، على حين انه فى أراض اخرى يحصل على أكثر من ذلك بنفس القدر من العمل، حتى أنه ليمكن تقسيم الأراضى فى المانيا تبعا لمقدار ماتغله من القمح بنفس العمل إلى أراض تنتج على التوالى : ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ بوشلا من القمح. وفى هذه الحالة يتحدد ثمن القمح فى السوق عند نفقات انتاجه فى اردأ الأراضى وهى التى تنتج ١٠ بوشل من القمح. وحينئذ يحصل أصحاب الأراضى الأجود على فائض هو عبارة عن الفرق بين ثمن السوق وتكاليف انتاجهم، وهذا الفائض هو عبارة عن الريع الاقتصادى (١).

ومن هذا يتبين ان انتاج القمح فى المانيا لايصل حد العدم بسبب قيام التجارة بينها وبين الولايات المتحدة. هو لايصل هذا الحد الا إذا كان القمح كله ينتج فى المانيا فى أسوأ الظروف، وفى هذه الحالة تحصل المانيا على كل ماتحتاج اليه من القمح من الولايات المتحدة. ولكن لما كانت ظروف انتاج

---

(١) راجع نظرية الريع : Gide, Cours d'Economie Politique، الجزء الثانى، ص ٢١٠ ومابعدها

القمح فى المانيا متباينة فانها تنتج حتما بعض القمح فى أراضيها ولو انها تستورد هذه السلعة من الخارج . ويتوقف مقدار ماتنتجه كثرة وقلة على نسبة استبدال القمح بالتيل بين الدولتين : فكلما كانت هذه النسبة أكثر ملاءمة لالمانيا قل مقدار ماتنتجه من القمح فى بلادها ، فمثلا اذا كان التيل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ تيـل = ١٤ قمح فان القمح فى هذه الحالة لايزرع فى المانيا الافى الأراضى التى تنتج ١٤ من القمح أو أكثر . وبعكس ذلك كلما كانت نسبة الاستبدال أقل ملاءمة لالمانيا زاد مقدار ماتنتجه من القمح فى بلادها ، فاذا كان التيـل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ تيل = ١١ قمح فان القمح فى هذه الحالة يزرع فى المانيا فى كل الأراضى التى تنتج ١١ من القمح أو أكثر

ومن ذلك نستخلص نتيجة أخرى : وهى أن ريع الأراضى التى تزرع قمحا فى المـانيا يتوقف على نسبة الاستبدال بين الدولتين ، فاذا كانت أقل ملاءمة لألمانيا بأن كانت لاتحصـل مقابل ١٥ من التيل الاعلي ١١ من القمح فأن الأراضى الأردأ فيهـا تظل تزرع قمحا ، وبذلك يكون الريع الذى تحصل عليه الأراضى الأجود أعظم. وبعكس ذلك إذا كانت نسبة الاستبدال أكثر ملاءمة لألمانيا بأن كانت تحصل مقابل ١٥ من التيل على ١٤ من القمح فان الأراضى الأردأ فيها لاتزرع قمحا ، وبذلك يقل ريع الأراضى الأجود .[1]

وهذا التحليل النظرى يجد من الواقع ما يؤيده ، فهذه انجلترا وقد بلغت من التخصص الصناعى أقصى درجاته تجد مع ذلك من مصلحتها ـ ولو أنها تستورد القمح من الخارج ـ أن تزرع بعض أراضيها قمحا، وهى الأراضى الأكثر ملاءمة لذلك . وكذلك تجد فرنسا من مصلحتها أن تستخرج بعض الفحم من مناجمها ، ولو أنها تستورد الفحم من الخارج . ولـكن إذا أرادت الأولى أن تزيد من انتاج القمح والثانيـة من انتاج الفحم فوق حـد معين فانها

(١) توسيج ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٧٦ — ٧٨

تصطدمان بفعل قانون الغلة المتناقصة ، وهو ما ينشأ عنه ارتفاع تكاليف القمح والفحم ارتفاعا يدعوهما إلى تفضيل استيراد القدر الزائد من البلاد التى تنتجهما بنفقات أقل (١)

(٢) نظرية التكاليف النسبية والأثمان

تقوم التجارة الدولية فى الواقع على أساس الأثمان . وأثمان السلع هى التى يظهر خلالها أثر نظرية التكاليف النسبية : فالمنتجات التى يتوفر للدولة فيها ميزة نسبية تكون أثمانها فيها أرخص منها فى غيرها فتصدرها ، بينما ان المنتجات التى يقدر للدولة فيها ضعف نسبي تكون أثمانها فيها أغلى منها فى غيرها فتستوردها . وعلى ذلك نستطيع ان نصيغ نظرية التكاليف النسبية فى صيغة جديدة فنقول : « تصدر كل دولة من السلع ما تكون أثمانها داخلها أرخص منها فى غيرها ، وتستورد من السلع ما تكون أثمانها داخلها أغلى منها فى غيرها » (٢)

ومن شأن القوى الاقتصادية ان تعمل باستمرار على جعل بعض المنتجات فى كل دولة أرخص ، وبعضها أغلى منها فى غيرها ، وذلك سواء أ كانت الدولة متقدمة اقتصاديا أم متأخرة ، ذات أجور مرتفعة أم منخفضة . ذلك انه إذا كانت أثمان المنتجات جميعا فى دولة أغلى منها فى سائر الدول فان هذه الدولة تشترى من الخارج دون أن تبيعه شيئا ، فيدعو ذلك إلى تسرب النقد الدولى منها وهو الذهب ومن ثم تهبط الأثمان فيها . ومتى أخذت فى الهبوط فان أولى المنتجات التى تصبح أثمانها فيها أقل منها فى الخارج هى المنتجات التى يتوفر للدولة فيها ميزة نسبية ، أى التى يكون تفوقها فيها أعظم أو ضعفها فيها أقل بالنسبة

---

(١) ريبو ، فى «Précis» ، الجزء الثانى ، ص ١٤٩

(٢) جريغون فى «Foreign Trade» ، ص ١٩

للدول الأخرى . وإذا لم يتسن تصدير الذهب بان كانت الدولة تسير على نظام النقود الورقية الالزامية فان سعر الصرف فيها يتعدل بما يؤدى الى نفس النتيجة، أى بما يجعل أثمان بعض المنتجات فيها بالنسبة للمشترين فى الخارج أرخص منها فى غيرها ، وهذا ماسنبينه فيما بعد . وكذلك لايمكن أن تكون أثمان المنتجات جميعا فى دولة أرخص منها في سائر الدول، لأنه اذا حدث ذلك فأن هذه الدولة تبيع الخارج منتجاتها دون أن تشترى منه شيئاً ، فيؤدى ذلك الى تسرب الذهب اليها (أو تعديل سعر الصرف) بما يؤدى إلى ارتفاع الأثمان فيها . ومتى أخذت فى الارتفاع فان أولى المنتجات التى تصبح أثمانها فيها أعلى منها فى الخارج هى المنتجات التى يقدر للدولة فيها ضعف نسبي ، أى التى يكون تفوقها فيها أقل أوضعفها فيها أعظم بالنسبة للدول الأخرى (١)

وكذلك تعمل القوى الاقتصادية على جعل مستوى الأجور مرتفعا فى الدول التى تكون كفاية العمل فيها عظيمة ومنخفضا فى الدول التى تكون كفاية العمل فيها قليلة . ولكن هذا لايحول دون أن تصدر الدول ذات الكفاية الأقل بعض السلع بالرغم من قلة كفايتها ، وان تصدّر الدول ذات الأجور الأعلى بعض السلع أيضاً بالرغم من ارتفاع أجورها .فقد يكون العمال اليابانيون أقل كفاية من الأمريكيين فى انتاج السلع جميعا ، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الأجور فى اليابان أقل منها فى أمريكا . ولكن قلما تكون قلة أجر العامل فى صناعة معينة تعادل قلة كفايته،فقد تكون كفاية العامل اليابانى فى صناعة الحرير أقل من كفاية العامل الأمريكى بمقدار ٥٠٪ على حين ان أجره فيها لايبلغ سوى ٢٥٪ من أجر العامل الأمريكى، وفى هذه الحالة يكون ثمن الحرير فى اليابان أرخص منه فى أمريكا فيصدّر من لأولى الى الثانية . ولكن فى صناعة أخرى كصناعة أدوات الكهرباء قد لاتبلغ كفاية

---

(١) جرهين فى « Foreign Trade » ص ٣٠ — ٣١

العامل اليـابانى سوى ٢٥ ٪ من كفاية العامـل الأمريكى بينما يكون أجره معادلا ٤٠ ٪ من أجر العامل الأمريكي ، وفىهذه الحالة يكون ثمن هذه الأدوات فى أمريكا أرخص منه فى اليابان فتصدر من الأولى إلى الثانية

واستنادا على ما تقدم يصح القول بان الأمم ذات الأجور المرتفعة كالأمة الامريكية ليست مصيبة . فيتخوفها من منافسة الأمم ذات الأجور المنخفضة كالأمم الاسيويه ، اذ ان انخفاض الاجور دليل على قلة كفاية العمل . غيران وجود تباين كبير فى الأجور بين البلاد المختلفة من شأنه ان يغرى العمال فى البلاد ذات الاجور الأدنى على المهاجرة الى البلاد ذات الاجور الأعلى . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين (١) إن منافسة البـلاد ذات الاجور الأدنى هى فى الواقع منافسة العمال انفسهم لامنافسة منتجاتهم .

ويلاحظ اخيرا ان توزيع الذهب بين بلاد العالم يتحقق فى الظروف العادية بحيث تكون قيمته بالنسبة للسلع الدولية واحدة فى كل البلاد . ومعنى ذلك بعبارة اخري تساوى أثمان السلع الدولية فى أنحاء العالم ، وان وجد اختلاف فبقدر تكاليف النقل (٢) . ويراد بالسلع الدولية ما كانت بطبيعتها قابلة للنقل بسهولة من بلد الى آخر ولذا تتناولها التجارة الدولية . أما السلع الأخرى (الأهلية) وهى التى لا تتناولها التجارة الدولية ، فتتباين اثمانها بتباين الدول ، وهى لا تزال كثيرة بالرغم من هبوط نفقات النقل وانتشار التجارة الخارجية ، وتشمل بالأخص السلع الثقيلة الوزن والكبيرة الحجم والتى يتعين اعدادها فى الجهة التى يقيم فيها المستهلكون كالخبز وما اليه من مواد الاستهلاك اليومى . ويعتبر فى حكمها الخدمات المختلفه كخدمات الطبيب والمحامى والممثل والخادم ، فهذه كلها تتحدد اثمانها تبعا للظروف المحلية فى كل دولة

---

(١) جرغين فى «Foreign Trade» ص ٤١

(٢) وذلك بفرض توفر حرية التجارة .

ومن ذلك يتبين ـ خلافا لما يتوهم كثير من الناس ـ ان الأمم ذات الأجور النقدية المرتفعة ليست بالضرورة اكثر رخاء من الأمم ذات الأجور النقدية المنخفضة . لاريب ان الأولى فى موقف أفضل كمشترية للسلع الدولية مادامت اثمانها واحدة فى كل البلاد ، ولكنها بالنسبة للسلع الأهلية ـ وهى التى ينفق فيها معظم الدخل ـ قد يكون لها شأن آخر . فقد تكون أثمان هذه السلع داخلها أغلى منها فى الأمم الأخرى ، وقد يفوق غلاؤها ارتفاع الاجور النقدية فيها ولذلك يكون اهلها فى موقف أسوأ كمشترين لهذه السلع، ولو انهم فى موقف أفضل كمشترين للسلع الدولية . ولا يبعد ان تكون حالهم آخر الامر أسوأ منها فى الدول ذات الاجور النقدية المنخفضة (١)

(٣) توزع ربح التجارة الدولية

بينا فيما تقدم الحالات التى تقوم فيها التجارة بين دولتين والسلع التى تتناولها وكيف تحدد قيمة الاستبدال بينهما ، وبقى الآن ان نبين كيف يوزع بينهما الربح الناشىء عن التجارة الدولية

انقسام الربح بين دولتين : لأيضاح ذلك نفرض أن الدولتين المتعاملتين هما الولايات المتحدة والمانيا، وأن التجارة بينهما تتناول سلعتين هما القمح والنحاس تكاليفهما النسبية مختلفة، ونضع لذلك الجدول الآتى (٢) :

	أيام العمل	الاجر اليومى	الاجر الكلى	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	٤	٥ر١ دولار	٦ دولارا	١ ياردة قماش	٦ دولار
الولايات المتحدة :	١	٥ر١ »	٥ر١ »	١ بوشل قمح	٥ر١ »
المانيا :	٨	٥ر٠ »	٤ »	١ ياردة قماش	٤ »
المانيا :	٨	٥ر٠ »	٤ »	١ بوشل قمح	٤ »

(١) توسيج فى « International Trade » ص ٣٨

(٢) اقتبسنا هذا الجدول وما بعده من البيانات من كتاب جريفون فى التجارة الدولية ص ٢٢ ـ ٢٦

ومنه يتضح أن ثمن القمح فى الولايات المتحدة أرخص منه فى المانيا ، وان ثمن القماش فى المانيا أرخص منه فى الولايات المتحدة . وحينئذ يكون خيرا للبلدين ان تتخصص الولايات المتحدة فى انتاج القمح والمانيا فى انتاج القماش ، وان تصدر الأولى القمح الى الثانية بينما تصدر الثانية القماش الى الأولى

ومتى اخذ الاستبدال يحصل بين الدولتين فان ثمن كل سلعة يغدو فيهما واحدا ، فثمن القمح فى امريكا (٥ ر ١ دولار) يصبح هو الثمن الذى يباع به ايضا فى المانيا ، وثمن القماش فى المانيـا (٤ دولار) يصبح هـو الثمن الذى يباع به ايضـا فى امريكا ، وهـذا بفرض انعدام تكاليف النقل بين الدولتين . غير ان بقاء ثمن السلعتين على هذا النحو يتوقف على مقدار طلب الدولتين للسلعتين عند هذا الثمن . فاذا بلغ طلب المانيا للقمح ٠٠٠ر٠٠٠ر١ بوشـل عند ما يكون الثمن ٥ ر ١ دولار ، وطلب الولايات المتحدة للقماش ٠٠٠ر٣٧٥ ياردة عند ما يكون الثمن ٤ دولار فان الثمن الـكلى لما تشترى المانيا من القمح الامريكى (٥ر١ × ٠٠٠ر٠٠٠ر١ = ٠٠٠ر٥٠٠ر١ دولار) يكون معـادلا للثمن الـكلى لما تشترى امريكا من القماش الالمانى (٤ × ٠٠٠ر٣٧٥ = ٠٠٠ ر ٥٠٠ ر ١ دولار) ومعنى ذلك تساوى العرض بالطلب للـكمبيالات المسحوبة بين الدولتين ، وعلى ذلك لاينتقل شىء من الذهب بينهما ، ويظل الثمن الدولى للسلعتين : ٥ ر ١ دولار للقمح و ٤ دولار للقماش . وفى هـذه الحالة تـكون نسبة استبدال السلعتين هى : $\frac{١٠٠٠ر٠٠٠}{٣٧٥ر٠٠٠}$ = ٦٦ ر ٢ ، اى ان ١ ياردة من القماش = ٦٦ر٢ بوشل من القمح

ومن ذلك يتبين انه بفضل التخصص والتجارة الدولية اصبحت الولايات المتحدة تحصل على ١ ياردة من القماش مقابل ٦٦ر٢ بوشل من القمح ، ينفق فى انتاجها من ايام العمل ١ × ٦٦ر٢ = ٦٦ ر ٢ يوم ، على حـين انها اذا انتجت القماش بنفسها تحصل على ١ ياردة من القماش بعمـل قدره ٤ ايام .

وعلى ذلك فهى تربح الفرق بين ٤ و٢٫٦٦ اى ١٫٣٤ ، وهو يعادل اقتصادا فى العمل قدره ٣٣ ½ ٪ . اما المانيا فانها تحصل على البوشل من القمح مقابل ٠٫٣٧٥ ياردة من القماش ($\frac{١}{٢٫٦٦}$ = ٠٫٣٧٥) تنفق فى انتاجها من العمل : ٠٫٣٧٥ × ٨ = ٣ ايام ، على حين انها اذا انتجت القمح بنفسها تحصل على ١ بوشل من القمح بعمل قدره ٨ ايام ، وعلى ذلك فهى تربح الفرق بين ٨ و ٣ ايام . وهذا يعادل اقتصادا فى العمل قدره ٦٢ ½ ٪ . ولاشك ان كلتا الدولتين تستطيع ان تستخدم القدر المقتصد من العمل فى انتاج مقدار اكثر من السلع ، اى ان الربح من التجارة الدولية كما يظهر على شكل اقتصاد فى العمل وزيادة فى وقت الفراغ يظهر أيضا على شكل زيادة فى الثروات

ولئن كان ربح المانيا في هذا المثل أعظم من ربح الولايات المتحدة فذلك راجع الى حالة طلب كل دولة لنـاتج الأخرى ، وآية ذلك أنه اذا نقص طلب الولايات المتحدة للقماش الألمانى فان ربح الدولتين يتغير تبعا لذلك . فاذا فرضنا ان هـذا الطلب أصبح ٢٠٠٫٠٠٠ ياردة بدلا من ٣٧٥٫٠٠٠ بينما ظل طلب المانيا للقمح الامريكي ثابتا (١٫٠٠٠٫٠٠٠ بوشل)فان ثمن ما تشترى المانيا من القمح الامريكى (١٫٠٠٠٫٠٠٠ × ١٫٥ = ١٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار) لايعود مساويا لثمن ماتشترى الولايات المتحدة من القماش الالمانى (٢٠٠٫٠٠٠ × ٤ = ٨٠٠٫٠٠٠ دولار) . وبذلك يتعين على المانيا أن تدفع الى الولايات المتحدة مقدار الفرق (٧٠٠٫٠٠٠ دولار) ذهبا ، فيترتب على حركة الذهب بين الدولتين ارتفاع الأثمان والدخول فى امريكا وهبوطها فى المانيا

فاذا فرضنا أن الأثمان ارتفعت في الأولى بنسبة ٢٥ ٪ ، وهبطت فى الثانية بنسبة ٢٥ ٪ أيضاً ، فان ثمن القمح فى أمريكا ـ تمشيا مع ارتفاع الأثمان فيها ـ يصبح ١٫٨٧ ½ دولار ، بينما يصبح ثمن القماش فى المانيا ـ تمشيا مع هبوط الأثمان فيها ـ ٣ دولار . وعلى أثر ذلك يستعيد طلب أمريكا للقماش الألمانى بعض

الواقعة فى القارة الأوربية . وانك لتجد فى اللغتين الأنجليزية والفرنسية مايشعر بوجود فرق من تلك الوجهة بين التجارة مع قارة اوربا والتجارة مع القارات الأخرى، اذ يطلق على الثانية اسم: Overseas Trade, Commerce d'outre mer وعلى عكس ذلك اذا كانت الدولة بعيدة عن الأسواق الخارجية — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — فان ذلك يدعو الى أن تصبح تجارتها أقل مما يجب أن تكون

(العامل السادس) الرسوم الجمركية : فهذه سواء أكان الغرض منها ماليا أم حمائيا ، وسواء أكانت مفروضة على الواردات أم الصادرات ، تعد بمثابة زيادة فى نفقات النقل وتدعو الى عرقلة التجارة الدولية . ولا شك أن من أهم العوامل التى أدت الى تدهور قيمة التجارة الخارجية أخيرا مغالاة الدول جميعا فى زيادة الرسوم الجمركية على الواردات ، وذهابها فى ذلك أحيانا الى حد تحريم استيراد بعض السلع الأجنبية تارة ، وتحديد مقدارها تارة أخرى



الفصل الثالث

الميزان التجارى والميزان الحسابي

(١) الميزان التجارى

تعريف الميزان التجارى وأحواله : من الاقتصاديين من يعرف الميزان التجارى بأنه مجموع الصادرات والواردات من البضائع فى كل دولة [١] ، ومنهم من يعرفه بأنه مقدار الفرق بين قيمة الصادرات والواردات [٢] . ولعل أفضل من هذا وذاك أن نقول بأن الميزان التجارى هو مابين علاقة الصادرات والواردات من البضائع .

وقديما قال التجاريون بأن الميزان التجارى يكون موافقا (Balance du commerce favorable) اذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات، ويكون غير موافق (Balance du commerce défavorable) اذا زادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات . ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مقدار الزائد في الصادرات ربح للدولة ، وأن مقدار الزائد فى الواردات خسارة لها . ولا يزال هذان الاصطلاحان مستعملين بهذا المعنى بالرغم من ثبوت خطأ نظرية التجاريين . ومن أشهر من عنى باثبات خطئهم فى ذلك الاقتصادى الفرنسى باستيا (Bastiat) ، وقد ضرب لذلك مثلا سفينتان أقلعتا من مرسيليا الى نيويورك تحمل كل منها بضائع قيمتها ١٠ مليون فرنك، فالأولى وصلت نيويورك فباعت بضائعها فيها واشترت بثمنها بضائع أمريكية، وكانت صفقتها رابحة بحيث أنها عندما عادت بهذه البضائع الى فرنسا كانت قيمتها تعادل ٢٠ مليونا من الفرنكات . وفى هذه

---

(١) ريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٨

(٢) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٩

الحالة تسجل إحصاءات الجمارك الفرنسية زيادة فى الواردات قيمتها ١٠ مليون فرنك . وأما السفينة الثانية فغرقت ، وفى هذه الحالة تسجل الاحصاءات الفرنسية صادرات صافية مقدارها ١٠ مليون فرنك لا يقابلها شيء من الواردات. فهل معنى ذلك أن غرق السفينة الثانية يعتبر ربحا لفرنسا اذ أدى إلى زيادة صادراتها ، وعودة الأولى تعتبر خسارة لها اذ أدت الى زيادة وارداتها ؟ هذا ماينبو عنه العقل السليم (١)

ولقد استطاعت البلاد الغنية القديمة مثل انجلترا وفرنسا والمانيا أن تعيش طوال السنين دون أن تفتقر مع أن الميزان التجارى ظل باستمرار فى غير مصلحتها . ذلك أن الصادرات والواردات من البضائع ، وهى التى يطلق عليها اسم الصادرات والواردات المنظورة ، ليست كل ما تتناوله المعاملات الدولية إذ بجانبها عناصر أخرى كثيرة يطلق عليها اسم الصادرات والواردات غير المنظورة . فالميزان التجارى ليس سوى عنصر من عناصر الميزان الأعم وهو الميزان الحسابى . ولقد كان العجز فى ميزان انجلترا التجارى قبل الحرب يتراوح سنويا بين ٣و٤ مليار من الفرنكات ، ولكن كان يعوض عنه وزيادة الدخل الناشيء من أجور الأسطول التجارى البريطانى ، ومن فوائد وأرباح رؤوس الأموال الانجليزية المستثمرة فى الخارج ، ومن الخدمات المختلفة التى تؤديها سوق لندرة المالية للبلاد الأخرى . ولو لم يكن هناك هذا الدخل لتعين على انجلترا أن ترسل سنويا الى الخارج من الذهب بقدر عجز ميزانها التجارى ، ولو أنها فعلت لاستنفدت فى عام واحد كل مالديها من الذهب النقدى (٢)

ولم يعد أحد من الاقتصاديين اليوم يقول باتخاذ الميزان التجارى

---

(١) وارد في ريبو في (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٨ — ١٠٩

(٢) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ١١ — ١٢

وسيلة لزيادة كمية الذهب في الدولة كما قال التجاريون من قبل . فالذهب ليس سوى نوع من الثروات وليس أهمها . واذا قُدر له احيانا أن يتدفق من دولة الى أخرى فان ذلك لايلبث — فى الظروف العادية — أن يثير قوى اقتصادية تعمل على إيقاف تياره وإعادة التوازن فى توزيعه كما بينا آنفا . غير أنه قد تعرض ظروف تحمل الدولة على المحافظة على مالديها من المعدن النفيس، ذلك أنه فى النظام الاقتصادى الحاضر يلعب الذهب دورا كبيرا كاحتياطى للنقود الورقية والائتمان ، فاذا ماأخذ يتسرب من دولة فان الرجال المسئولين عن سياستها المالية العامة لايقفون إزاء ذلك مكتوفى اليدين ينتظرون من القوى الاقتصادية وحدها أن تحدث أثرها ، بل يعمدون الى رفع سعر الخصم وما إلى ذلك من السياسات المصرفيـة لعرقلة خروج الذهب أو تشجيع دخوله . على أنهم اذا كانوا يخشون أحيانا تسربه من الدولة فكذلك يخشون أحيانا تدفقه اليها . وكل ذلك يتوقف على ظروف كثيرة ، مثل كمية الذهب فى الدولة ومبلغ حركة الأعمال فيها وحالة نظامها النقدى وأحوال الائتمان

كذلك قد تعرض للدولة ظروف تحتم عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتقليل وارداتها، كأن يختل ميزانها الحسابى فجأة لسبب طارىء، كحرب ضروس تحمل الدولة على الاكثار من مشترياتها وعقد القروض فى البلاد الأجنبية، أو كأن يفرض عليها غرامة أو تعويضات حربية تدفع خلال سنين عدة . فى مثل هذه الأحوال يتحتم عليها أن تعمل على ايجاد زيادة فى الصادرات على الواردات، اذ أن ذلك هو السبيل الطبيعى للايفاء بتعهداتها

الاحصاءات الخاصة بالصادرات والواردات : تحصى كل دولة تجارتها مع الدول الأخرى، وتضع لذلك احصاءات تتناول السلع المصدرة والمستوردة، من حيث نوعها، وكمياتها ، وقيمتها، والبلاد الذاهبة اليها، والآتية منها . وهذه الاحصاءات تثير عدة ملاحظات أهمها :

(١) أنها عرضة لأن يتسرب اليها الخطأ ولاسيما من حيث كمية السلع وأثمانها. فهناك سلع كثيرة تجتاز الحدود دون أن تسجلها الاحصاءات ،وذلك إما لتهاون رجال الجمارك ، وإما لانتشار التهريب على الحدود ،واما للتسامح الادارى إزاء المسافرين عما يحملون معهم لاستعمالهم الشخصى . وكذلك ترتكب أخطاء كثيرة فى تثمين السلع سواء أكان تمثينها بواسطة اللجان الجمركية أم باقرار المصدرين والمستوردين

(٢) أن الأساليب الجمركية فى الدولة الواحدة قد تتغير من وقت لآخر، فيؤثر ذلك فى نتائج الاحصاءات الجمركية ، ولذا يتعين ملاحظة ذلك عن مقارنة هذه الاحصاءات بعضها ببعض فى الأوقات المختلفة . وكذلك قد تختلف هذه الأساليب بين دولة وأخرى ؛ ولذا يتعين أيضا ملاحظة ذلك عند مقارنة احصاءاتها بعضها ببعض . ففرنسا والمانيا مثلا تحصيان الواردات بحسب بلادها الأصلية، بينما تحصيها انجلترا بحسب البلاد الصادرة منها مباشرة. الى هذا أن طريقة تثمين البضائع ليست واحدة فى كل البلاد . وفى هذا كله ما يفسر لماذا كانت الاحصاءات الخاصة بالبضائع المصدرة من دولة الى أخرى متباينة بينهما .

(٣) أن مجموع قيمة واردات دول العالم جميعا تربو على مجموع قيمة صادراتها مع أن البضائع الصادرة من بعض الدول هى ذاتها الواردة إلى البعض الآخر . ويعزى ذلك الى أن تقدير القيمتين يحصل فى مكانين مختلفين، فالبوشل من القمح الذي يرسل من أمريكا الى ألمانيا أعظم قيمة عند وصوله هامبرج منه عند خروجه من نيويورك . وهذا الفرق بين القيمتين يمثل نفقات النقل والتأمين وأرباح المستوردين ونحوها ، ولذلك كانت قيمة الواردات فى العالم تربو دائما على قيمة الصادرات كما يتضح من الأرقام الآتية :

مقدار تجارة العالم الدولية

(القيمة مقدرة بملايين الدولارات)

	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
الواردات :	٣٤٫٦٥٢	٣٥٫٤٧٣	٢٨٫٩٣٣
الصادرات :	٣٢٫٧٢٨	٣٢٫٩٨٧	٢٦٫٤٣٢
المجموع :	٦٧٫٣٨٠	٦٨٫٤٦٠	٥٥٫٣٦٥

(٢) الميزان الحسابى

§ عناصر الميزان الحسابى

منزلة الميزان الحسابى وتعريفه : كادت المعاملات الدولية فى العصور الغابرة تقتصر على تبادل السلع ، ولذلك كان للميزان التجارى أهمية خاصة إذ من خلاله كان يتبين مركز البلد الاقتصادي إزاء غيره . ولكن تقدم وسائل المواصلات فى العصر الحديث وما أفضى اليه من سهولة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص أدخل فى المعاملات الدولية عناصر جديدة لا تقل شأنا عن حركة البضائع ، فلم يعد الميزان التجارى هو المعبر الأمين عن مركز البلد الاقتصادى وانما الميزان الحسابى (Balance des comptes)

ويتألف الميزان الحسابى فى كل دولة من مجموع مالها من الحقوق وما عليها من الديون إزاء الدول الأخرى . ويؤثر الاقتصاديون الأنجليز تسميته ميزان المدفوعات (Balance of payements) اذ هو يتكون — بعبارة أخرى — من مجموع مايتعين أن تدفعه الدولة أو تتقاضاه من الدول الأخرى [١] . وكذلك

(١) ولكن بعض الاقتصاديين يرى فرقا بين الميزان الحسابى وميزان المدفوعات من حيث أن الحقوق والديون من ناحية والمدفوعات من ناحية أخرى قد لاتتوافق فى أوقات حدوثها ، فالتاجر الامريكي الذي يبيع بضاعة فى فرنسا قد يعمد بدلا من ترحيل ثمنها الى بلاده أن يتركه مدة من الزمن فى بعض المصارف الفرنسية ، وبذلك لا يتأثر ميزان المدفوعات في الدولتين بتلك العملية على حين يتأثر بها الميزان الحسابى Truchy, Précis d'Economie Politique الجزء الثانى ص ٦٦

يطلق عليه أحيانا اسم الميزان الاقتصادى (Balance économique) لأنه يبين حقيقة حال البلد الاقتصادية

عناصر الميزان الحسابى : تتكون هذه العناصر من كل مايؤدى إلى زيادة الجانب الدائن أو المدين فى معاملات الدولة الخارجية ، وتنحصر فيما يأتى : (١) ما تصدره الدولة وما تستورده من البضائع . (٢) ما ينشأ عن تثمير رؤوس الأموال الأهلية فى الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية فى الداخل (٣) الخدمات التى تؤدى لأشخاص فى الخارج أو التى يؤديها أشخاص فى الخارج (٤) ما ينفقه السياح الأجانب داخل البلد وما ينفقه بعض أهله فى الخارج (٥) مايرسله المهاجرون من النقود الى موطنهم الأصلى. (٦) الغرامات الحربية والتعويضات والهبات الدولية . وسنتكلم عن كل منها تفصيلا فيما يلى:

(١) ماتصدره الدولة وما تستورده من البضائع : فكل دولة دائنة بقدر صادراتها ومدينة بقدر وارداتها . وهذا أسهل عناصر الميزان الحسابى تقديرا ، إذ يكفى لذلك الرجوع الى احصاءات الجمارك مع ملاحظةما ذكرناه بشأنها آنفا . وبجانب حركة البضائع العادية تقوم حركة المعادن النفيسة ولكنها قليلة الأهمية ، فلقد كانت قبل الحرب الأخيرة تتراوح فى فرنسا بين ٦ ٪ و ٧ ٪ من مجموع الصادرات والواردات ، على حين كانت فى بلاد أخرى مثل انجلترا والروسيا وبلجيكا وهولندا تتراوح بين ٢ ٪ و٥ ٪ (١) وهذه أرقام تقريبية ، اذ الشائع أن احصاءات الجمارك الخاصة بالمعادن النفيسة ليست على شىء من الدقة ، فكثير من الذهب ينتقل بين الدول دون أن تحيط به إحصاءاتها الجمركية (٢) .ومهما يكن من أمر فان ضعف

---

(١) أنما يلاحظ ان جزءا من هذا المقدار يخصص للاغراض الصناعية وما يخصص للدفع الدولى لايزيد على الثلثين — جيدفى (Cours) ، الجزء الثانى ص ١٠

(٢) وقدخطر يوما للحكومة الايطالية أن تحصى مقدار الذهب الصادر والوارد الى ايطاليا فى وقت معين استنادا على المعلومات التى استقتها من المصارف الكبرى فتبين لها أنه يختلف كثيرا عن احصاء الجمارك — ريبوفى (Précis) الجزء الثانى ص ١٠٤

حركة المعادن النفيسة بين الدول اذا قيست بحركة البضائع دليل على أنها لا تستخدم فى الدفع الدولى الا بمقدار يسير

وهناك بين هذه وتلك صادرات وواردات لا تقيد فى دفاتر الجمارك، مثل بيع السفن . فكل سفينة تشتريها احدى الحكومات أو بعض رعاياها من دور الصنعة البحرية الأجنبية لا تنم عنها دفاتر الجمارك، ومع هذا فثمنها من الحقوق المهمة للدولة البائعة ويتعين إضافته لحسابها الدائن . وبمقتضى ذلك تعتبر انجلترا دائنة للخارج بمبالغ طائلة اذ تبنى دور الصنعة فيها سنويا سفنا كثيرة لحساب الدول الأجنبية

(٢) **ماينشأ عن تثمير رؤوس الأموال الأهلية فى الخارج ورؤوس الأموال الاجنبية فى الداخل** : تثمر رؤوس الأموال فى البلاد الأجنبية إما فى عمليات لآجال طويلة، وإما فى عمليات لآجال قصيرة

(**فأولا**) **تثمير رؤوس الأموال الدولية فى العمليات ذات الآجال الطويلة** : تتناول هذه العمليات بالأخص الاكتتاب فى قروض الحكومات والبلديات الأجنبية وشراء سنداتها، وكذلك شراء أسهم وسندات المشروعات الأجنبية والاكتتاب فيها . ولايضاح أثر ذلك فى الميزان الحسابى نفرض أن المانيا عقدت قرضا فى الولايات المتحدة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار . فهذا القرض يمر بدورين: (الأول) دور الاصدار : وفيه تكون الولايات المتحدة هى المدينة والمانيا هى الدائنة، اذ يقع على الأولى عبء دفع قيمة القرض الى الثانية، ويكون الموقف كما لو أن الولايات المتحدة استوردت من المانيا مقادير أكثر من البضائع الألمانية، وبذلك يزيد الجانب المدين فى الميزان الحسابى لأمريكا بقدر قيمة القرض والجانب الدائن فى الميزان الحسابى لألمانيا بالقيمة نفسها . (الثانى) دور أداء الفوائد واستهلاك الدين : وفيه ينعكس الموقف، فتصبح الدولة المقرضة هى الدائنة والمقترضة هى المدينة، اذ فى كل مرة تستحق فوائد الدين ويحل أجل استهلاكه

كله أو بعضه يقع عبء الدفع على المانيا ، وبذلك يزيد الحساب المدين فى المانيا والدائن فى الولايات المتحدة . ومثل هذا يقال عن الأوراق المالية جميعا (الاسهم والسندات) التى توظفها الشركات والبيوت المالية الألمانية فى الولايات المتحدة .

ولقد كانت رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية وكذلك الألمانية — الى حدما — تغمر قبل الحرب بلادا كثيرة فى الدنيا الجديدة والقديمة ، وكان ذلك مصدر دخل عظيم تحصل عليه سنويا الدول الدائنة على شكل كوبونات سندات حكومية وأسهم وسندات مشروعات خاصة وايجار عقارات وأرباح مشروعات صناعية وتجارية . وقد قدر قبل الحرب مالانجلترا من رؤوس الأموال فى الخارج بنحو ٤ مليار من الجنيهات ، منها ٦٠ ٪ فى الهند والمستعمرات البريطانية و ٤٠ ٪ في البلاد الأخرى . وقدر ماتتقاضاه منها سنويا بمبلغ يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون جنيه . وكانت مدينة لندرة — ولاتزال — أعظم سوق مالية فى العالم ، إذ يعقد فيها أكثر القروض الدولية . وكذلك كان لفرنسا من رؤوس الأموال فى الخارج نحو ٤٠ مليارا من الفرنكات تدرلها نحو ٢ مليار فرنك دخلا سنويا[1] . وقد أفضت الحرب العظمى إلى نقص كبير فى هذه الأموال وحل محل جزء منها ديون علي الدولتين للخارج . أما المانيا فقد كان لها أيضا رؤوس أموال فى الخارج ، ولكنها لم تبلغ فى ذلك منزلة انجلترا وفرنسا ، وما كان ذلك لأن الشعب الألمانى أقل غنى أو ادخارا وانما لأنه كان يجد فى بلاده مجالا واسعا للتثمير . وقد فقدت المانيا منذ الحرب مكانتها كدولة دائنة ، وانقلبت إلى دولة مدينة ترزح تحت عبء دين خارجى ثقيل

وهناك طائفة أخرى من الدول كانت قبل الحرب — ولاتزال — مدينة

(١) جيد في (Cours) الجزء الثاني ص ١٣

للدول الأخرى بمقدار أقساط الديون الحكومية وفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها ، وذلك كالروسيا وتركيا ومصر والهند وجمهوريات أمريكا الجنوبية

أما الولايات المتحدة فكانت قبل الحرب من أكبر الدول المدينة اذ كان للدول الأوربية فيها رؤوس أموال وفيرة. ولكن الآية انعكست منذ الحرب ، فمن دولة مدينة انقلبت الولايات المتحدة إلى أعظم دولة دائنة ، وأصبح من أهم عناصر الجانب الدائن في ميزانها الحسابي فوائد وأقساط القروض الكثيرة التي أقرضتها إلى دول الحلفاء إبان الحرب وإلى كثير غيرها بعد الحرب . وبعد أن كانت رؤوس الأموال الأوربية هي التي تستثمر في المشروعات الأمريكية أصبحت رؤوس الأموال الأمريكية هي التي تمول المشروعات الأوربية ، وتقرض الى الحكومات والبلديات والمجالس المحلية فيها. وقد بلغ في سنة ١٩٢٥ مجموع ما للولايات المتحدة من رؤوس الأموال في الخارج نحو ١٠ر٥ مليار دولار ، وذلك خلاف ١٢ مليار دولار أقرضت الى الحلفاء أثناء الحرب [١]

الميزان الحسابي في البلاد الحديثة والقديمة : تنعكس صورة البلاد الاقتصادية في حالة صادراتها ووارداتها المنظورة من جهة ، وحركة رؤوس الأموال الدولية من جهة أخرى . وعلى ذلك فاذا تركنا جانبا عناصر الميزان الحسابي الأخرى ، وقصرنا النظر على الصادرات والواردات من البضائع واصدار القروض والأوراق المالية ودفع كوبوناتها ، فاننا نستطيع أن نحدد معالم الميزان الحسابي في البلاد الحديثة والقديمة على الشكل الآتي [٢] :

(ا) ميزان بلد حديث : يكون ميزانه التجاري غير موافق ، اذ يشتري من الخارج كثيرا من العدد والآلات ، ومختلف المواد التي يفتقر اليها الاستغلال

---

(١) Siegfried, Les Etats Unis d'aujourd'hui ص ٢٢٠

(٢) وقد جارينا في ذلك الاستاذ ريبو (Reboud) في كتابه (Précis) الجزء الثاني ص ١٦١ — ١٦٢.

موارده الطبيعية ، بينما لا يتسنى له بعد الاكثار من صادراته . وبجانب هذا يكون مدينا للخارج بفوائد بعض قروضه القديمة . فيسدد هذه الفوائد وذاك العجز فى ميزانه التجارى بما يعقد من القروض فى البلاد القديمة على شكل إصدار سندات ديون عامة أو اسهم وسندات مشروعات خاصة . وهذا موقف يحمل بين ثناياه خطرا كبيرا ، لأنه اذا أغل المتمولون فى الخارج أيديهم عن الاقراض لسبب طارىء كحرب أو أزمة اونحوهما اصبح البلد عاجزا عن إيفاء ماعليه . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

	الجانب الدائن	الجانب المدين
الميزان التجاري	٧٠	٩٠
فوائد القروض القديمة . . .	—	١٠
حركة رؤوس الاموال الجديدة	٣٠	—
	١٠٠	١٠٠

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة قبل سنة ١٨٧٣ ، فقد ظلت الواردات فيها تزيد على الصادرات حتى سنة ١٨٧٣ ، اذ كانت فى الدور الأول من تقدمها الاقتصادى ، ولذلك كثرت قروضها فى الخارج ولا سيما بعد الحرب الأهليه حيث أخـذت رؤوس الأموال الأوربية تتدفق اليها ، بينما كانت لا تزال قليلة فوائد قروضها السابقة [1]

(ب) ميزان بلد اكثر تقدما : يكون ميزانه التجارى موافقا ، اذ يشترى من البضائع الأجنبية مقادير أقل ، بينما يستطيع ـ بفضل مايتوفر عليه من التقدم الاقتصادى ـ أن يصدر من منتجاته مقادير أكثر . وبجانب ذلك يعقد بعض القروض الجديدة ، ولـكن مايدفعه من فوائد ديونه القديمة يفوق هذه القروض فيسدد مايتبقى عليه بما يتاح له من زيادة الصادرات على الورادات ، ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : توسيج لي (International Trade) ص ٢٨٠ وما بعدها

	الجانب الدائن	الجانب المدين
الميزان التجارى	٨٠	٧٠
فوائد القروض القديمة . . .	—	٣٠
حركة رؤوس الاموال الجديدة	٢٠	—
	١٠٠	١٠٠

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة بعد سنة ١٨٧٣ ، فقد تعدل ميزانها التجارى فجأة فى سنة ١٨٧٤ اذ رجحت كفة الصادرات، واستمر الحال كذلك فى السنين التالية (١) . وكان أهم مادعا الى ذلك تزايد فوائد القروض القديمة من جهة وضعف حركة رؤوس الأموال الأوربية إلى أمريكا من الجهة الأخرى ، ولاسيما على أثر أزمة سنة ١٨٧٣ . فبفضل زيادة الصادرات على الواردات استطاعت الولايات المتحدة أن تفى بفوائد وأقساط ديونها

(ح) ميزان بلد غنى قديم : يكون ميزانه التجارى غير موافق ، فهو مدين للخارج بمقدار ما فيه من العجز ، وبجانب هذا يكون مدينا أيضا بمقدار القروض التى تعقد فيه لحساب البلاد الأجنبية . ولكن ما يتقاضاه من فوائد قروضه القديمة ومما يستهلك منها يمكنه آخر الأمر من إيجاد التوازن فى ميزان مدفوعاته . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

	الجانب الدائن	الجانب المدين
الميزان التجارى	٧٠	٨٠
فوائد القروض القديمة . . .	٣٠	—
حركة رؤوس الاموال الجديدة	—	٢٠
	١٠٠	١٠٠

(١) فى سنة ١٨٧٣ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات بمقدار ١١٩٠٠٠٠٠ دولار . ولكن فى سنة ١٨٧٤ زادت الثانية على الأولى بمقدار ١٩٠٠٠٠٠٠ دولار ، واشتد أمر هذه الزيادة فى السنين الأولى من القرن العشرين حيث كان يبلغ مقدارها سنويا نحو ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار — توسيج فى (Principles) الجزء الاول ص ٤٧٤

وهذه حالة تنطبق على انجلترا قبل الحرب العظمى، فقد أخذت الواردات فيها تزيد على الصادرات منذ سنه ١٨٥٣ ، وكان ذلك راجعا إلى عدة عوامل من أهمها مركزانجلترا كدولةمقرضة ، فقدأخذترؤوس الأموال الانجليزية تتدفق إلى الخارج منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وعظم تدفقها بين سنتى ١٨٣٠ و ١٨٥٠ ، وكان بعضها يقصدالقارة الأوربية ، حيث يستثمر خاصة في إنشاء السكك الحديدية ، وبعضها يقصد قارتى أمريكا الشمالية والجنوبية . ومن شأن الدول المقرضة فى هذه الحالة أن تمر بدورين : فى الدور الأول يكون ماتتقاضاه من فوائد قروضها القديمة أقل مما يعقد فيها من القروض الجديدة ، ولذلك تزيد فيها الصادرات على الواردات ، وكذلك كانت حال انجلترا قبل سنة ١٨٥٣ . ثم لايلبث أن يأتى دور ثان تربو فيه فوائدالقروض القديمة على قيمة القروض الجديدة ، ولذلك تزيدوارداتالدولةعلى صادراتها، وكذلك كانت حال انجلترا بعد سنة ١٨٥٣ (١)

منزلة الأوراق المالية فى المعاملات الدولية : ولقد عظم شأن التعامل بالأوراق المالية بين الدول فى العصر الحديث ، حتى أصبحت حركة رؤوس الأموال الناشئة عن ذلك تفوق فى مداها حركة البضائع العادية . ذلك أن تنقل رؤوس الأموال فى هذه الحالة لاينشأ عن اصدار الأوراق المالية والاستيلاءعلىقيمة كوبوناتها فحسب، بل ينشأ أيضا عن تباين أسعارها فى بورصات الدول المختلفة ، ولاسيما بالنسبة لنوع من الأوراق المالية يطلق عليه اسم « الأوراق الدولية » (Valeurs internationales) وهى التى تقيد ويتعامل

---

(١) وهناك عامل ثان كان له أكبر الأثر فى زيادة الواردات على الصادرات في انجلترا، وهو زيادة الدخل من الأسطول التجاري زيادة مطردة منذ منتصف القرن التاسع عشر، لقد استطاعت انجلترا بفضل ذلك أيضا أن تستورد مقداراً أكثر من البضائع الأجنبية ، دون أن يختل ميزان مدفوعاتها — توسيج فى (International Trade) ص ٢٣٧ — ٢٣٨

بها فى بورصات دول مختلفة ، كسندات ديون الدول الكبرى ، وأسهم وسندات الشركات الكبيرة جداً مثل شركتى قناة السويس وبناما. فهذه لا يكاد يبدو شىء من التفاوت فى أسعارها بين بورصة وأخرى ، حتى يحمل ذلك طائفة من المضاربين يطلق عليهم اسم المراجحين (Arbitragistes) [1] على شرائها فى البورصات التى يكون سعرها فيها منخفضا وبيعها فى البورصات التى يكون سعرها فيها مرتفعا ، استفادة من فرق ما بين السعرين . فيحدث ذلك من التأثير فى الميزان الحسابى ما يحدثه بيع البضائع وشراؤها .

(وثانيا) تثمير رؤوس الأموال فى العمليات ذات الآجال القصيرة :

وبجانب رؤوس الأموال المستثمرة فى الأوراق المالية يوجد فى كل دولة رؤوس أموال فى حالة انتظار يكتنزها أصحابها ، أو يحتفظون بها ودائع فى المصارف ، أو صناديق التوفير ، أو غيرها من المنشآت . وهذه الأموال ـ ولا سيما المودع منها فى المصارف ـ شديدة التأثر باختلاف سعر الخصم بين الدول ، كما أنها شديدة الاندفاع نحو المضاربة فى قيمة النقود . وسنبين أثر ذلك فى الميزان الحسابى فى الموضعين الآتيين :

(١) تأثير اختلاف سعر الخصم بين دولتين : نفرض لذلك دولتين نظامهما النقدى سليم ، مثل فرنسا وهولندا ، وأن سعر الخصم ارتفع فى أمستردام فبلغ ٥ ٪ بينما ظل فى باريس ٣ ٪ ، فعلى أثر ذلك ترسل المصارف والبيوت المالية الفرنسية جزءًا من الأموال المودعة فيها إلى أمستردام لتستثمرها فيها فى عمليات الخصم ، إذ تربح بذلك ٢ ٪ قيمة الفرق بين السعرين. فانتقال هذه الأموال من فرنسا الى هولندا يؤدى إلى زيادة الجانب المدين فى

---

(١) نسبة الى عملية المراجحة (Arbitrage) وهي تنحصر فى الشراء فى السوق التى يكون السعر فيها منخفضا والبيع فى السوق التي يكون السعر فيها مرتفعا ، وغالبا يحدث ذلك بمجرد اعطاء أوامر يحملها البرق الى أقصى الجهات

الميزان الحسابى لفرنسا ، والجانب الدائن فى الميزان الحسابى لهولندا . وعكس ذلك يحصل عند انتهاء عمليات الخصم ، أى عند مايراد ترحيل هذه المبالغ إلى فرنسا ، فوقتئذ تصبح فرنسا هى الدائنة وهولندا هى المدينة

(ب) تأثير المضاربه فى قيمة النقود بين دولتين : أتى على العالم حين بعد الحرب اشتدت فيه المضاربة على قيمة نقود بعض الدول لكثرة تقلباتها ، ثم فترت هذه الحركة حينا على أثر عودة هذه الدول الى نظام النقد الذهبى ، ثم اذا بها تشتد فى الوقت الحاضر نتيجة عدول دول كبيرة هامة عن نظام الذهب ، وكثرة تقلبات قيمة نقودها تبعا لذلك . ولهذه المضاربة أثرها الخطير فى الميزان الحسابى . ولبيان ذلك نضرب مثلا : ما هو حادث الآن بين انجلترا والولايات المتحدة ، فالجنيه الانجليزى يعادل اليوم ٢٤ر٥ دولار . فلنفرض أن أحد الصيارفة فى نيويورك يتوقع ارتفاع قيمة الجنيه فى المستقبل ويريد المضاربة على صعوده ، فيلجأ الى الطريقة الآتية ، وهى أبسط الطرق : يكلف مراسله فى لندرة بأن يسحب عليه كمبيالة بمبلغ ١٠٠٠ دولار ، وأن يبيعها فى سوق لندره بما تساويه من الجنيهات ، ثم يحتفظ بثمنها وديعة عنده ، وبذلك يصبح للأمريكى من الجنيهات فى سوق لندرة : $\frac{١٠٠٠}{٥٫٢٤}$ = ٨٤ر١٩٠ تقريبا

وهذه العملية تعتبر قرضا لانجلترا لأجل قصير يتوقف مداه على ارادة المقرض الأمريكي . ولنفرض الآن أنه بعد شهرين تحقق صعود الجنيه بأن أصبح سعره ٦ دولارات مثلا ، ويريد الأمريكي أن يصفى تلك العملية ، فيكلف مراسله فى لندرة بأن يرد اليه وديعته بالدولارات ، فيشترى لذلك كمبيالة مسحوبة على أمريكا بالدولارات ، قيمتها : ٨٤ ر١٩٠ × ٦ = ٠٤ ر١١٤٥ دولار ويرسلها الى الأمريكى الذى يربح من هذه العملية : ٠٤ر١١٤٥ — ١٠٠٠ = ٠٤ ر١٤٥ دولار

وإنما ضربنا هذا المثل لنبين أنه عندما يكلف الأمريكى عميله فى لندرة

بأن يسحب عليه كمبيالة بألف دولار يؤدى ذلك الى زيادة الجانب الدائن فى الميزان الحسابى لانجلترا والجانب المدين فى الميزان الحسابى لأمريكا ، ويكون الموقف كما لو أن أمريكا اشترت من انجلترا بضائع بقدر هذا المبلغ . ويحدث عكس ذلك تماما عند تصفية العملية وترحيل الدولارات إلى أمريكا ، إذ تصبح انجلترا هى المدينة وأمريكا هى الدائنة

وأحيانا عندما يرتفع سعر الخصم فى بلد قيمة نقوده غير ثابتة يعمد المتمولون فى البلاد الأخرى الى توظيف أموالهم فيه بقصد إصابة هدفين فى وقت واحد . الاستفادة من ارتفاع سعر الخصم من ناحية ، والمضاربة على صعود قيمة نقوده من الناحية الأخرى

(٣) الخدمات التى تؤدى لأشخاص فى الخارج أو يؤديها أشخاص فى الخارج : تنشأ هذه الخدمات عن عمليات متنوعة ذات اتصال وثيق بالتجارة الدولية كالنقل ، والتأمين ، والصيرفة ، والسمسرة ، وغيرها

(فأولا) الخدمات التى تنشأ عن النقل : عندما تصدر إحدى الدول بضاعة الى الخارج تحملها أحيانا على سفنها الخاصة ، فتحرز بمقتضى ذلك دينا على الخارج منفصلا عن قيمة صادراتها ، اذ هو لا يولد إلا بعد أن تغادر البضاعة أرضها ، ومن تلك الوجهة تعتبر انجلترا دائنة الى الخارج بمبالغ طائلة ، إذ تنقل سفنها معظم بضائعها . وبجانب البضائع الانجليزية ينقل الأسطول الانجليزى جانبا كبيرا من بضائع الدول الأخرى ويتقاضى عن ذلك أجورا عظيمة تضاف إلى الجانب الدائن فى الميزان الحسابى لانجلترا . وقد قدر دخل انجلترا سنويا من النقل البحرى بنحو ٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بين سنتين ١٩١١ و ١٩١٣ [١] ، ويعتبر ذلك من العوامل الأساسية فى زيادة الواردات على الصادرات فى ميزانها التجارى . وبعكس ذلك الولايات المتحدة ، فانها كانت قبل الحرب

---

(١) جرينين فى (Foreign Trade) ، ص ٨٦

مدينة للخارج بمقدار أجور نقل كثير من بضائعها على سفن الدول الأخرى. وقد كان ذلك أحد الأسباب التي يعزى اليها زيادة الصادرات على الواردات في ميزانها التجارى. وكذلك تعتبر فرنسا مدينة للخارج من تلك الوجهة، فقد كانت قبل الحرب لا تنقل على سفنها الا نحو ⅓ صادراتها و ¼ وارداتها عن طريق البحر[1]

وكذلك عند ماتجتاز بعض البضائع أرض دولة أجنبية في طريقها الى دولة أخرى فان ماينفق من أجور النقل بالسكك الحديدية وغيرها في أرض الدولة الأولى يقيد في الجانب الدائن من ميزانها الحسابى، بينما يقيد فى الجانب المدين من الميزان الحسابى للدولة التى تدفع نفقات النقل

(وثانيا) الخدمات الأخرى: يدخل فى ذلك خاصة الخدمات التى تؤديها شركات التأمين. فأية شركة تؤمن مواطنى البلاد الأخرى ضد بعض الأخطار، كأخطار النقل البحرى والحريق والوفاة وغيرها، تتقاضى عن ذلك مبالغ معينة هى أقساط التأمين، فبقدر هذه الأقساط يزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابى للدولة التى بها مركز الشركة الأصلي، بينما يزيد الجانب المدين منه بقدر التعويضات والمبالغ التى تدفعها الشركة الى المستأمنين الأجانب. وقد اشتهرت شركات التأمين الانجليزية — ولاسيما ما كان منها للتأمين ضد أخطار النقل — بكثرة عملائها فى الخارج. ولذلك أثر كبير فى ميزان انجلترا الحسابى.

ومما يدخل فى ذلك أيضا خدمات الصيارفة والسماسرة ومن اليهم من رجال الأعمال. فالصيرفى الانجليزى الذى يخصم ورقة تجارية مسحوبة بين بلدين أجنبيين، ولكنها مع ذلك تمر بسوق لندرة، يتقاضى عن ذلك أجراً يزيد بقدره الحساب الدائن لانجلترا. وتقوم سنويا السوق المالية فى لندرة

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص١٣

ونيويورك وباريس وبرلين بخدمات كثيرة لحساب البلاد الأجنبية، وتنال عن ذلك أجورا متنوعة كثيرة تزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابى فى بلادها

وقد كانت — ولا تزال — كل من لندرة ولفربول من أهم الأسواق لكثير من السلع التى لا تنتجها انجلترا، ولكنها مع ذلك تتجمع فى المدينتين لتوزع منهما على الأسواق الأخرى. فما يتقاضاه التجار الانجليز من السمسرة والأرباح عن ذلك يضاف أيضا الى الجانب الدائن فى الميزان الحسابى لانجلترا

(٤) *ماينفقه السياح داخل البلد وما ينفقه بعض أهله فى الخارج :*

فمن البلاد مثل فرنسا وسويسرا وايطاليا والنمسا ومصر ما يهبط أرضها سنويا كثير من السياح لأغراض مختلفة : من صحية، الى علمية، الى فنية. وقد يكون ذلك لمجرد التنزه والتسلية. فكل ما ينفقون من أموالهم فى هذه البلاد يعتبر دينا لها على الخارج. وعادة يحملون معهم خطابات اعتماد أو شيكات يقدمونها الى المصارف فى البلاد التى يأمونها، فتدفع اليهم قيمتها وتقيد ذلك فى الحساب المدين للمصارف التى أصدرتها فى بلادهم الأصلية. وبمقتضى ذلك تعتبر انجلترا والولايات المتحدة مدينتين للخارج بمقدار المبالغ الطائلة التى ينفقها كثير من أبنائهما سنويا فى البلاد الأجنبية. ويتبين من إحصاءات عصبة الأمم أن مجموع ما أنفقه السياح فى عام ١٩٢٧ بلغ ١١٥٠ مليونا من الدولارات يخص منها : فرنسا ٣٠٠ مليونا، وايطاليا ١١٥ مليونا، وسويسرا ٥٠ مليونا، والنمسا ٤٠ مليونا، والمانيا ٤٠ مليونا، وتشيكوسلوفاكيا ٢٠ مليونا، وبولندا ١٠ ملايين، والمجر واليونان ٤ ملايين لكل منهما [1] :

ولم يعد يخفى ما للسياحة من الأثر العظيم فى التقدم الاقتصادى: فهى مصدر دخل كبير

---

(١) من مقال عن السياح فى مجلة : L'Egypte Contemporaine عدد مارس سنة ١٩٣٣

فى الميزان الحسابى، كما أنها أساس رخاء الصناعات المتصلة بحركة السياح ، كصناعتى الفنادق والنقـل ، وكثير من الصناعات الصغيرة التى تنتج الأشياء التى تشترى على « سبيل التذكار » ، وأيضا ضروب الصناعات والزراعات التى تغذى الفنادق بمنتجاتها. ولذلك أخذت دول كثيرة تتبارى فى اجتذاب السائحين اليها بشتى الوسائل ،وبلغ من عناية بعض الحـكومات بذلك أن أنشأت مكاتب ومراكز رئيسية لتنشيط حركة السياحة سواء من طريق الدعاية أو غيرها . وقد أخذت مصر أيضا تساهم فى تلك الحركة ،ولـكن بجهد المقل .

ولئن كانت نفقات السياح فى مصر فى فصل الشتاء عنصرا مهما فى الجانب الدائن من ميزانها الحسابى إلا أن ذلك يقابله ما ينفقه فى فصل الصيف فى الخارج كثير من المصريين والأجانب المتوطنين فى مصر. ومن المتعذر تحديد النسبة بين ما لمصر وما عليها من تلك الوجهة .ولـكن دلائل الأحوال تشعر بأن ما لمصر يفوق ما عليها

ويدخل فى هـذا الباب أيضـا ما ينفقه موظفو السفارات والقنصليات فى الخارج ، وكذلك ما تنفقة جنود دولة فى أرض دولة اخرى ، كما حدث فى فرنسا ابان الحرب الـكبرى إذ أنفقت الجنود البريطانية والأمريكية فيهـا مبالغ طائلة قيدت فى حسابها الدائن . ومن هذا القبيل أيضا ما ينفقه جيش الاحتلال فى مصر ، وقد بلغت هذه النفقات خلال الحرب مبلغا جعلها من أهم عناصر الجانب الدائن فى ميزان مصر الحسابى

(٥) ما يرسله المهاجرون من النقود الى وطنهم الاصلى : يظل كثير من المهاجرين فى البلاد الأجنبية محتفظين بصلتهم بوطنهم الأصلى ، فيرسلون من وقت لآخر بعض ما يصيبون من الرزق الى من خلفوا وراءهم من الأهل وذوى القربى . وقد قدر قبل الحرب ما يرسل سنويا الى ايطاليـا من أبنائها المقيمين فى الخارج بنحو ٤٥٠ مليونا من الفرنكات، بفضلها يسدد جزء كبير من العجز فى ميزانها التجارى . وبعكس ذلك الولايات المتحدة ، فان المهاجرين

بها يرسلون سنويا الى بلادهم الأصلية مبالغ طائلة قدرت قبل الحرب بنحو ٢٧٠ مليونا من الدولارات (وهو ما يعادل ١٣٠٠ مليون فرنك فى ذاك الحين) [١] ولاتزال هذه المبالغ تثقل سنويا الجانب المدين فى ميزان أمريكا الحسابى [٢] . وكذلك الحال فى فرنسا فأن جمهورا عظيما من العمال الايطاليين والأسبانيين والبولونيين المقيمين بها يرسلون سنويا الى أوطانهم الأصلية مبالغ قدرت فى الجانب المدين من الميزان الحسابى لفرنسا فى سنة ١٩٢٣ بنحو ٧٢٠ مليونا من الفرنكات [٣]

(٦) **الغرامات الحربية والتعويضات والهبات الدولية** : الغرامات الحربية وما اليها من ديون التعويضات وسواها هى عناصر استثنائية فى الميزان الحسابى ، ولكنها اذا وُجدت أثقلته بعبئها . ومن أمثلة ذلك الغرامة الحربية التى فرضت على فرنسا بعد حرب السبعين ، وديون التعويضات التى أثقلت كاهل المانيا بعد الحرب العظمى وكانت من أهم أسباب اضطراب ميزانها الحسابى . وهذه الغرامات والتعويضات تثير مسائل خطيرة من أهمها طريقة الدفع ، اذ أن استخدام الطرق العادية لا تكفى فى هذه الحالة لجسامة المبالغ التى يتناولها الدفع . وسنبحث فى ذلك تفصيلا فيما بعد

والى جانب ذلك تقوم الهبات والتبرعات التى تجود بها بعض البلاد على غيرها لأسباب منوعة كاصلاح مناطق خربتها بعض الحادثات كحرب أو حريق أو زلزال، أو لأنشاء مستشفيات، أو دور آثار أو كتب، أو معاهد علم أو فن أو أدب فبقدر هذه الهبات يزيد الجانب المدين فى الميزان الحسابى للدولة الواهبة ، والجانب الدائن فى الميزان الحسابى للدولة الموهوب لها

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ١٥

(٢) تقدر ما يرسله المهاجرون في أمريكا الى الخارج في سنة ١٩٢٩ بنحو ٢٧٢ مليونا من الدولارات، وفي سنة ١٩٣٢ بنحو ١٦٣ مليونا — Cole, Monetary Problems ص ٢٥٠

(٣) ريبو فى (Précis) الجزء الثاني ص ١٨٠

§ توازن الميزان الحسابى

متى يعتبر الميزان الحسابى فى حالة توازن : يعتبر الميزان الحسابى لدولة فى حالة توازن إذا عادلت كفة الديون التى عليها أن تدفعها للخارج كفة الحقوق التى لها أن تتقاضاها من الخارج ، أو بعبارة أخرى إذا ساوت لديها قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة .

وقد أوضح الاقتصاديون منذ زمن بعيد أنه محال أن يظل الميزان الحسابى لدولة فى حالة عدم توازن إزاء الدول الأخرى جميعا ، إذ هناك قوى اقتصادية تعمل دائما على إيجاد هذا التوازن . نعم ان الميزان الحسابى بين دولتين قلما يكون متوازنا ، ولكن هذا لا يضير طالما أن الدولة التى يكون ميزانها فى حالة عجز إزاء الأخرى يتاح لها فى معاملاتها مع بعض الدول الأخرى من الوسائل ما تستطيع به سد هذا العجز . فمثلا إذا كان مجموع ما على الدولة ا للدولة ب يفوق مالها بمقدار «٥» مليون جنيه ، وكان فى الوقت نفسه ما للدولة ا قبل الدولة حـ يفوق ما عليها بمقدار «٥» مليون جنيه ، فانه من أسهل الأشياء أن تستخدم ا مالها قبل حـ فى سداد ما عليها للدولة ب . وهذا أمر شائع فى المعاملات الدولية كما سترى

الميزان الحسابى الموافق وغير الموافق : ولقد يبدو غريبا – مادام أن ميزان كل دولة يميل إلى التوازن – أن يصف الاقتصاديون هذا الميزان تارة بأنه موافق (favorable) وتارة بأنه غير موافق (défavorable) . فى الحق انهم فى ذلك لا ينظرون إلى رجحان إحدى كفتيه على الأخرى وإنما ينظرون إلى طريقة تحقيق توازنه [1] . فمن الدول ما لا تستطيع أن تسدد قيمة وارداتها المنظورة وغير المنظورة بما تصدر من البضائع والخدمات وبما تتقاضى من فوائد وأقساط رؤوس أموالها فى الخارج ، ولذلك تدفع ما يتبقى عليها بما ترسل من الذهب إلى

(١) ريو فى (Précis) الجزء الثانى ص ١٧٤

الخارج، وبما تعقدمن القروض فى البلاد الأجنبية، وما تبيع فيهامن الأوراق المالية . فميزانهافى الأصل مدين أكثرمنه دائن ، ولكنها توازنه بوسائل من شأنها أن تؤدى إلى افتقارها ، ولهذا يوصف ميزانها بأنه غير موافق. وقد كانت تلك حال ألمانيا ودول أوربا الوسطى بعد الحرب وجمهوريات أمريكا الجنوبية قبلها.

وهناك بعكس ذلك دول يتحقق التوازن فى ميزانها بفضل مايرد اليها من الذهب وما يُوظف من رؤوس أموالها فى الخارج ، ولولا ذلك لزاد الجانب الدائن لديها عن الجانب المدين . وفى هذه الحالة يوصف ميزانها بأنه موافق لأن توازنه يتحقق بفضل وسائل تؤدى إلى اغتنائها . وقد كانت تلك حال انجلترا وفرنسا قبل الحرب وبعدها، والولايات المتحدة بعد الحرب، فقد استطاعت جميعا أن توظف رؤوس أموال كثيرة فى الخارج بفضل وجود فائض فى ميزانها الحسابى من العناصر الأخرى

نظرية توازن الميزان الحسابى : (أ) النظرية القديمة : أوضح قدماء الاقتصاديين الأحرار أن القوى الاقتصادية تعمل دائما على إيجاد التوازن فى الميزان الحسابى لكل دولة . وقد استند ريكاردو فى تفسير ذلك على حركة الذهب والفضة بين الدول ، وهى التى اتخذها أساسا لنظريته فى الميزان التجارى وجاراه فيها جمهور الاقتصاديين زمنا طويلا . ولئن كان ريكاردو يستعمل اصطلاح الميزان التجارى ككثير من مواطنيه إلا أنه يعنى هنا الميزان الحسابى. وتتلخص نظريته فيما يأتى [١] : عندما تزيد قيمة واردات إحدى الدول على قيمة صادراتها فان الفرق بينهما يُدفع بالنقود المعدنية ، فيؤدى ذلك الى نقص كمية النقود فى الدولة ، فترتفع قيمتها ومن ثم تهبط الأثمان . ومتى هبطت فأن الصادرات تأخذ فى الزيادة والواردات فى النقصان ، فيدعو ذلك الى وقف

(١) Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiques، ص١٩١

تسرب النقود المعدنيــة . ثم لا تلبث الصادرات أن تزيد على الواردات زيادة تفضى الى عودة ما تسرب من النقود المعدنية . ويساعد على ذلك أن تسرب هذه النقود إلى دولة أخرى يحدث فيها ارتفاعا فى الأثمان فنقصا فى الصادرات وزيادة فى الواردات ، أى عكس ما أحدثه فى الدولة الأولى . وهكذا من الناحيتين تعمل القوى الاقتصادية على إعادة التوازن فى الميزان الحسابى ، وذلك عند النقطة التى يتوفر فيها لـكل دولة من النقود المعدنية ما يكفى حاجتها بلا زيادة ولا نقصــان . ولذلك قال ريكاردو تلك العبارة المشهورة : « إن الذهب والفضة ، وقد وقع عليهما الاختيار ليكونا وسيطا عاما في التداول ، موزعان بفعل المنافسة التجارية بين الدول المختلفة بالنسب التى تجعلهما متلائمين مع حالة الاستبدال الطبيعى الذى كان يحدث لو لم يوجد هذان المعدنان، واتخذت التجارة بين الدول شكل المقايضة »[1]

وقد أثارت هذه النظرية فى وقت ما كثيرا من النقاش بين الاقتصاديين ، واعتُرض عليها بما يأتى :

(١) أنه ليس ضروريا لاعـادة التــوازن فى الميزان الحسابى أن يتسرب بعض الذهب [2] من دولة إلى دولة، إذ هناك وسيلة أخرى تؤدى إلى الغاية ذاتها وهى تقلبات سعر الصرف . فمتى زاد الجـانب المدين عن الدائن فى الميزان الحسابى يرتفع سعر الصرف ، فيـكون ذلك مـدعاة لزيادة الصادرات ونقص الواردات كما بينا آنفا [3] . وبعكس ذلك متى زاد الجانب الدائن عن المدين ينخفض سعر الصرف فيكون ذلك مدعاة لنقص الصادرات وزيادة الواردات . وعلى هذا النحو كثيرا ما يكون مجرد تقلب سعر الصرف بين حدى

---

(١) وارد فى باستابل فى (Theory of International Trade) ص ٥٥

(٢) ونقول الذهب فقط لان الفضة لم تعد نقودا دولية

(٣) راجع ص ٧

الذهب كافيا لاعادة توازن الميزان الحسابى

(٢) أنه إذا بلغت تقلبات سعر الصرف حدى الذهب ، وأخذ الذهب على أثر ذلك يتسرب من دولة الى أخرى فأنه لا يمكن تحديد مبلغ انخفاض الأثمان على أثر نقص مقدار معين من الذهب ، كما لا يمكن تعيين مبلغ ارتفاعها على أثر زيادته. ولذلك لا يُساغ الجزم إطلاقا بأن زيادة الصادرات على أثر خروج مقدار معين من الذهب تكفى لاعادة ماخرج منه كما زعم ريكاردو . وفضلا عن ذلك فأنه بفضل استعمال الأوراق المصرفية (البنكنوت) فى التداول وانتشار الائتمان لم يعد تسرب مقدار من الذهب إلى الخارج يؤدى بالضرورة وفى الحال الى نقص كمية النقود المتداولة ، ولذلك فهو لا يؤثر دوما فى مستوى الأثمان . ذلك أن المدين الذى يريد أن يرسل ذهبا الى الخارج قد يحصل عليه من بعض المصارف على سبيل القرض دون أن يدفع مقابله شيئا من الأوراق المصرفية المتداولة . يضاف الى ذلك أن مصارف الاصدار كثيرا ما تحتفظ بمقدار من الذهب يفوق الاحتياطى الضامن للبنكنوت ، فتستطيع أن تستخدم جزءا منه فى الدفع الدولى دون أن يؤثر ذلك فى كمية البنكنوت المتداول [١]

(٣) أنه يتسنى موازنة الميزان الحسابى خلال زمن طويل دون حاجة إلى تصدير أو استيراد الذهب ، وذلك بفضل استخدام الأوراق المالية في تسوية بعض الديون الخارجية . فكثيرا ما يحدث ـ وبخاصة عند ارتفاع سعر الصرف — أن ترسل المصارف الى الخارج كوسيلة للدفع بعض الأوراق المالية الدولية أو بعض كوبوناتها فيغنى ذلك عن ارسال الذهب ، اذ يسهل بيع هذه الأوراق فى أية سوق مالية وقبض قيمتها نقدا وكذلك قيمة

---

(١) نوجارو فى (Traité Elémetaire d'Economie Politique) ص ٢٨٦ بالهامش، ووريبو في (Précis) الجزء الثاني ص ١٧٧

كوبوناتها .

(ب) النظرية الحديثة : وللأسباب المتقدمة يؤثر بعض الاقتصاديين المعاصرين أن يبسطوا عملية توازن الميزان الحسابى على النحو الآتى[١] :
عندما تزيد قيمة واردات احدى الدول على قيمة صادراتها (المنظورة وغير المنظورة) يرتفع سعر الصرف ، فيكون ارتفاعه مدعاة لنقص الواردات وزيادة الصادرات . واذا لم يكن ذلك كافيا لأعادة التوازن فان الذهب يأخذ فى التسرب الى الخارج ، فيحمل ذلك مصرف الأصدار على رفع سعر الخصم حماية لاحتياطيه الذهبي من النفاد ، وتتبعه فى ذلك سائر المصارف . ومتى أصبح الائتمان غاليا فأن كثيرا من أصحاب المصانع والمتاجر ينصرفون عن الاقتراض فتقل الاعتمادات التى تفتحها المصارف لعملائها ، فيؤدى ذلك الى نقص الودائع ، ومن ثم ضعف قوة الشراء العامة وهو ما يفضى بالاثمان الى الهبوط . ومتى هبطت فأن الصادرات تأخذ فى الزيادة والواردات فى النقصان . وفى الوقت نفسه يكثر عرض الأوراق المالية فى السوق ، إذ يفضل كثير من رجال الأعمال بدلا من الاقتراض بفائدة مرتفعة أن يبيعوا بعض ما لديهم من هذه الأوراق ، فيؤدى كثرة عرضها إلى هبوط أسعارها ، فيقبل الراجحون على شراء الأوراق الدولية منها لبيعها فى الأسواق الأجنبية ، على حين تكثر المصارف من استخدامها فى تسوية الديون الخارجية . ومن الجهة الأخرى فأن ارتفاع سعر الخصم يجذب إلى الدولة من الخارج رؤوس أموال كثيرة تأتى إليها لتستفيد من علو سعر الفائدة فيها . فيكون من أثر ذلك كله إعادة التوازن الى الميزان الحسابى

---

(١) انظر من قبيل ذلك : تروشي (Truchy) في (Précis) الجزء الثانى ص ٧٥ وما بعدها — ونوجارو (Nogaro) فى (Traité Elementaire) ص ٢٢٨ وما بعدها وص ٢٨٦ وما بعدها — وتوسيج في (Principles) الجزء الاول ص ٤٥٧ وما بعدها

ومن ذلك يتبين أن أهم مايميز النظرية الحديثة عن القديمة هو أن خروج الذهب فى النظرية الحديثة لايؤدى إلى هبوط الأثمان من طريق مباشر كما فى نظرية ريكاردو ، وإنما من طريق غير مباشر بواسطة تأثيره فى سعر الخصم . فهو سعر الخصم فى النظرية الحديثة الذى يعيد إلى الميزان الحسابى توازنه [١]

§ الميزان الحسابى فى مصر وبعض البلاد الأخرى

مميزات ميزان مصر الحسابى [٢] : تعتبر مصر من البلاد ذات ميزان التجارة الموافق ، فقد ظل ميزانها التجارى ـ منذ سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٢٩ـ فى صالحهـا فى معظم السنين . وبفضـل ذلك تسنى لها أن تقوم بسداد ماعليها للخارج من فوائد دينها العام ، ومن أرباح وفوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها . وهناك مايحمل على الاعتقاد بأن الميزان الحسابى كان فى صالحها أيضا خلال بضع سنين أثناء الحرب وبعدها ، ولهذا استطاعت أن تسترد من الخارج جزءا كبيرا من سندات دينها العام ، ومن أسهم وسندات شركات المساهمة فيها ، وأن تقتنى بعض الأوراق المالية الأجنبية [٣]

عناصر ميزان مصر الحسابى : وفيما يلى بيان العناصر الرئيسية التى يشتمل عليها ميزان مصر الحسابى وقيمة كل منها فى السنوات الأخيرة [٤]

---

(١) وغني عن البيان أنه مفروض فى ذلك كله توفر نظام النقد الذهبي في أكمل صوره

(٢) لدراسة ميزان مصر الحسابى قبل الحرب انظر: Arminjon, La Situation Economique et Financiére de le l'Egypte ص ٢٨٠ — ٣٠٠ ، ومجلة « L'Egypte Contemporaine» سنة ١٩١٠ عدد ١ ص ٤٧ —٥١ ، و سنة ١٩١١ عدد ٢ ص ٣٠٥ ـ ٣٤٥

(٣) أنظر تقرير السكرتير التجارى البريطانى عن الشئون الاقتصادية في مصر ـ يوليه سنة ١٩٣٣ ص ١٢

(٤) وقد استقينا معظم هذه البيانات من المحاضرة القيمة التي ألقاها صاحب السعادة احمد عبدالوهاب باشا عن ميزان مصر التجاري في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ ـ صحيفة التجارة والصناعة عدد مايو سنة ١٩٣٢ ص ٦٩٥ — ٧٠٨ ، ومن بعض الاخصائيين في مصلحة الاحصاء

ميزان مصر الحسابى (ميزان المدفوعات)

« بألوف الجنيهات المصرية »

	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١
الجانب الدائن				
الصادرات المنظورة	٥٧٤٥٩	٥٣٥٥٠	٣٣٠٥٩	٢٨٥٧١
« بما فيها المسكوكات والسودان »				
المعاد تصديره	١٣٩٨	١٦٠٠	٩٦٤	٧٢٦
نفقات السياح في مصر	١٤٨٠	١٧٦٠	١١٦٠	٥٩٠
نفقات شركة قناة السويس	٢٤٢٧	٢٥٥٦	٢٣٧٩	٢٣٥٦
نفقات الجيش البريطانى فى مصر ..	١٦٦١	١٣٦١	١٨٦٤	١٨٧٦
حركة رؤوس الاموال الجديدة ...	—	—	—	—
حركة البنكنوت	٢٨٠٠	—	—	—
متنوعات	٨٢٩	٨٦٣	٧٩٢	٧٠٠
المجموع	٦٨٠٥٤	٦١٦٩٠	٤٠٢١٨	٣٤٨١٩
الجانب المدين				
الواردات المنظورة	٥٢٩٩٦	٥٦٨٠٨	٤٦٠٤٠	٣١٩٢٠
« بما فيها المسكوكات والسودان »				
نفقات السياح المصريين فى الخارج .	—	—	—	—
فوائد الدين العام ـ ما يدفع الى الخارج	٢٤١٣	٢٠٨١	٢٨٠٩	٢٨٠٠
ما يدفع الى السودان	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
فوائد وأرباح رؤوس الأموال الاجنبية في مصر	—	—	—	—
حركة البنكنوت	—	٣٥٠٠	٨٢٠٠	١٠٠٠
متنوعات	٤٢٦	٤٥٨	٣٥٣	٣٥٠
المجموع	٥٦٥٨٥	٦٣٥٩٧	٥٨١٥٢	٣٦٨٢٠

وأهم بنود هذا الميزان هو البند الخاص بالصادرات والواردات المنظورة . وتتضمن قيمة البضائع الصادرة جميع النفقات التى تتكلفها حتى وقت خروجها من الموانى المصرية . أما قيمة البضائع الواردة فتشمل جميع النفقات حتى وصولها الموانى المصرية . ولا تزال مصر تعتمد على الخارج فى الحصول على معظم ماتحتاج إليه من المواد المصنوعة ، وهى تدفع قيمتها بما تصدره من الحاصلات الزراعية وبالأخص القطن إذ تربو قيمة الصادر منه فى معظم السنين على ثلثى قيمة الصادرات جميعا (١) . ولئن كان الميزان التجارى غالبا فى مصلحة مصر إلا أنه فى سنة ١٩٢٩ انعكست الآية، وذلك بسبب الكساد الذى أخذ يحل بالبلاد من جهة ، ولتوقع صدور التعريفة الجمركية الجديدة من جهة أخرى. وقد ظل الميزان التجارى فى غير مصلحة مصر فى سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولكنه فى سنة ١٩٣٢ أخذ يتعدل فى مصلحتها (٢)

وقد كانت لحركة المسكوكات الذهبية أهمية خاصة فى ميزان مصر الحسابى قبل الحرب. ويرجع ذلك إلى أن مصر لم يكن لها نقود ذهبية أهلية ، ولأسباب خاصة أصبحت الجنيهات الأنجليزية هى العملة الرئيسية المتداولة (٣) . وقد كان من عادة المصارف فى مصر أن تستورد سنويا مقادير عظيمة من الجنيهات الانجليزية فى شهور سبتمبر واكتوبر ونوفمبر للحاجة اليها فى موسم القطن ثم ترحلها بعد ذلك خلال التسعة شهور التالية من السنة ، وكانت إحصاءات الجمارك تسجل

---

(١) بلغت قيمة الصادر من القطن بألوف الجنيهات ٢٣٫٧٨٨ فى سنة ١٩٣٠ و ١٩٫٦٨٨ فى سنة ١٩٣١ و ١٧٫٨٦٦ فى سنة ١٩٣٢ وهذا ادنى حد بلغه منذ سنوات كثيرة — من كتاب الاحصاء السنوى العام

(٢) فقد بلغ مقدار زيادة الصادرات على الواردات فى تلك السنة ٢٨٣٠٠٠ جنيه (مع حسبان المعاد تصديره ضمن الصادرات)

(٣) راجع فى تفصيل هذه الاسباب كتابنا «الاقتصاد السياسى» الجزء الثانى ص ١٨٠ — ١٨٢

حركة الذهب فى غدواته وروحاته بين مصر والخارج ، وهى حركة لم يكن لها مثيل فى أى بلد آخر . وفى معظم السنين كان الوارد من الذهب يفوق الصادر منه ، إذ كان يتبقى جزء كبير داخل البلاد للحاجة إليه فى التجارة المحلية وصنع الحلى ، وأيضا لاقبال الفلاحين على اكتنازه . وقد أخذ هذا القدر يتزايد بتزايد الثروة الزراعية وتكوّن منه فى البلاد كنز ذهبى عظيم كان عدة أهلها فى أيام الشدة والضيق . واستمر الحال كذلك حتى قيام الحرب العظمى ، فقضت ظروفها باستحالة استيراد الذهب من الخارج ، ولذلك وضع النظام النقدى الحاضر ، وبمقتضاه حل البنكنوت محل الذهب فى تمويل السوق المصرية

أما بند نفقات السياح فى مصر فيشمل النفقات المختلفة التى ينفقونها نظير البضائع التى يشترونها والخدمات التى تؤدى إليهم كخدمات الفنادق والسكك الحديدية والتراجمة وغيرها [١]

وأما البند الخاص بشركة قناة السويس فيشمل ما تنفقه الشركة فى مصر لصيانة القناة وإصلاحها ودفع أجور عمالها ومرتبات موظفيها . وقد كان من عادة السفن التى تجتاز القناة أن تدفع الرسوم المستحقة ذهبا فى بورسعيد ، ولكنها الآن تُدفع بالشيكات فى أغلب الأحوال ، وترسل هذه الشيكات الى باريس لتقيد لحساب الشركة ، ولذا يتعين إبعادها من الحساب الدائن لمصر [٢]

وأما نفقات الجيش البريطانى فتشمل ما تنفقه القوات البريطانية البرية والجوية فى الأراضى المصرية

وأما حركة رؤوس الأموال الجديدة فتشمل رؤوس الأموال الأجنبية التى تدخل مصر سنويا لتمويل المصارف والشركات الأجنبية ، واقتناء

---

(١) وقد قدرت هذه النفقات تقديرا تقريبيا بالرجوع الى وكالات السياحة الكبرى فى مصر لمعرفة متوسط ما ينفقه السائح والى جمعية تشجيع السياحة لتقدير عدد السياح

(٢) وقد بلغ فى سنة ١٩٣١ مجموع رسوم المرور فى قناة السويس ٨ر٢٩٠٠٠٠ جنيه

أسهم وسندات شركات المساهمة المصرية . ومن المتعذر تقدير هذا البند تقديرا يعول عليه

وأما حركة البنكنوت فتمثل الفرق فى قيمة البنكنوت المتداول خلال السنة وكان هذا البند يمثل قبل الحرب حركة الذهب ، ولكن لما أصبح استيراد الذهب مستحيلا أثناء الحرب كما تقدم ، وضع نظام النقود الورقية الالزامية الحاضر، وارتبطت العملة المصرية بالعملة الانجليزية . وكان من أثر ذلك تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس أن الجنيه الانجليزى = ٩٧٫٥ قرش[1] ، أى أن كل جنيه استرلينى يدفع فى فرع البنك الأهلي فى لندرة يخول لصاحبه الحق فى الحصول على بنكنوت مصرى في القاهرة على أساس النسبة المتقدمة. وكذلك كل جنيه مصرى يدفع فى البنك الأهلى فى القاهرة يخول لصاحبه الحق فى الحصول فى لندرة على بنكنوت انجليزى بالنسبة نفسها . ولهذا أصبحت كمية البنكنوت فى مصر تتزايد فى موسم القطن من كل عام نتيجة بيعه فى انجلترا . ولما كانت هذه الزيادة تقابل ما كان يستورد من الذهب قبل الحرب وجب أن يكون لها محل فى الميزان الحسابى . فاذا انصرم موسم القطن ابتدأت كمية البنكنوت فى التناقص ، إذ يأخذ فى التسرب من أيدى الفلاحين الى أيدى التجار الذين يدفعونه إلى المصارف لتصفية الكمبيالات المسحوبة عليهم مقابل مشترياتهم من الخارج ، كما يتسرب إلى خزانة الحكومة علي شكل ضرائب يستخدم جزء كبير منها فى دفع كوبونات الدين العام فى الخارج. فزيادة البنكنوت أو نقصانه دليل على أن أموالا نقلت إلى مصر من الخارج أو العكس .

وأما بند متنوعات الوارد في الجانب الدائن فيشمل الأموال التى تنفقها الحكومات الأجنبية على مفوضياتها وقنصلياتها وبعض الهيئات الأخرى كبعثات التنقيب عن الآثار ، وكذلك ما تنفقه السفن الأجنبية فى الموانى المصرية مقابل

---

(١) وهو السعر القانونى الذي كان مقدراً للجنيه الانجليزى الذهبي قبل الحرب

مايؤدى لها من الخدمات وماتشترى من مواد الوقود والغذاء ونحوها

ويتضمن البند الخاص بنفقات السياح المصريين فى الخارج نفقات الحجاج أيضا ، ولم يوضع بعد لهذا البند تقدير يمكن الركون إليه

وأما بند فوائد الدين العام فيشمل قيمة كوبوناته التى تدفع إلى الخارج. ويتبين من تقرير لجنة الدين العام لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ أن نحو ٧٢٫٥ ٪ من كوبونات الدين الموحّد و٦٨٫٢٥ ٪ من كوبونات الدين الممتاز تدفع فى مصر ، والباقى فى الخارج . إنما يلاحظ أن جزءا كبيرا من قيمة الكوبونات التى تدفع فى مصر ينقل لحساب سندات يملكها أجانب فى الخارج ، وكثير منهم يعمد إلى هذه الطريقة تخلصا من دفع ضريبة الايراد فى بلادهم . ولذلك يقدر مايدفع فعلا لحساب الخارج بأكثر من ٥٠ ٪ من مجموع مايدفع لحساب الدين العام بأكمله (١)

وأما البند الخاص بالسودان فيشمل المبالغ التى تدفعها الحكومة المصرية إلى الحكومة السودانية لنفقات الجيش فى السودان . ومن قسوة الحوادث حقاً أن تظل ميزانية وزارة الحربية فى مصر تتضمن سنويا مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه « لنفقات الجيش فى السودان » ، مع أنه لم يعد لمصر جنود فيه . وبجانب ذلك كانت الحكومة المصرية فيما مضى تقدم إلي حكومة السودان مساعدات مالية وقروضا مختلفة لتنفق منها على إصلاحه وترقية شئونه (٢) فكان لهذه الأموال مكان هام فى ميزان مصر الحسابى . وقد أخذ يقوم مقامها فى الوقت الحاضر الأموال التى تنفق فى السودان من أجل مشروعات الرى الكبري ، وقد أُرصد في ميزانية

(١) راجع تقرير لجنة الدين العام ١٩٣٢ — ١٩٣٣ بالفرنسية ص ١٤ و٣٨ — ولقد بلغ فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٢ مجموع الدين العام ٨٩٫١٤٣٫٤٤٠ جنيها مصريا

(٢) وقد بلغ مقدارها خلال ١٠ سنوات (من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٠٩) ٤٫٦٦٣٫٥٧٦ جنيها مصريا — أنظر في ذلك : أرمنجون ، في كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٢٩٨

سنة ١٩٣٣ – ١٩٣٤ لمشروع خزان جبل الأولياء وحده مبلغ مليون جنيه[١]

وأما البند الخاص بفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر فيشمل ما يدفع فى الخارج لحساب أسهم وسندات شركات المساهمة فى مصر، وارباح الشركات الأخرى، وبخاصة لحساب المصارف الأجنبية. ومن المتعذر أيضا تقدير هذا البند. وكان بعض الباحثين قدره قبل الحرب بحوالى ٤ مليون جنيه[٢] ولكننا نميل إلى الاعتقاد بأن ما يدفع الآن لحساب هذا البند يزيد على ذلك.

وأما بند متنوعات الوارد فى الجانب المدين فيشمل جميع المبالغ التى تنفق على المفوضيات والقنصليات المصرية والبعثات المدرسية فى الخارج، وكذلك الأموال التى تدفع نظير الخدمات المختلفة التى تؤدى لمصر في الخارج.

الميزان الحسابى فى بعض البلاد الأخرى: وختاما لهذا البحث نثبت فيما يلى جدولا موجزا وضعه أحد الاقتصاديين عن حالة الميزان الحسابى فى بعض البلاد فى السنوات الأخيرة[٣]

---

(١) ولم نقيد من هذه الاموال شيئا في الجدول المتقدم لانه لم يكن لها شأن يذكر فى السنوات الاربع التي اشتمل عليها

(٢) وهو تقدير مستر كريج السكرتير المالى بوزارة المالية، ولكن الاستاذ أرمنجون ترى أنه لايزيد عن ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه — أرمنجون فى كتابه المشار اليه آنفا، ص ٢٩٤

(٣) Cole, Monetary Problems ص ٢٥١ – ٢٥٣

موازين المدفوعات فى بعض البلاد ، ١٩٢٦ – ١٩٢٩

(بملايين الدولارات)

الدول	ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة	حركة رؤوس الأموال	ميزان الدخل	حركة الذهب	حركة رؤوس الأموال الجديدة
القسم الأول					
الولايات المتحدة	—٢١٣	+٦٧٠	+٤٥٧	+٥٨	—٥٠٥
المملكة المتحدة	—٨٦٠	+١٢١٥	+٣٥٥	—٦	—٣٤٩
فرنسا			+٤٢٩	—١٨٩	—٢٤٠
كندا	+٢٥٣	—٢١٦	+٣٧	+٣٨	—٧٥
السويد	+٤٣	+٥	+٤٨	—٥	—٤٣
تشيكوسلوفاكيا	+٦٩	—١٩	+٥٠	صفر	—٥٠
القسم الثانى					
الهند	+٨٠	—١١٤	—٣٤	—٦٧	+١٠١
نيوزيلندا	+٨	—٤٠	—٣٢	+٤	+٢٨
أفريقية الجنوبية	+٢٦١	—٧٩	—٢٦٤	صفر	+٥٣
الدانمرك	+١١	—١٥	—٤	+٢	+٢
النرويج	+١	—١٦	—١٥	صفر	+١٥
ألارجنتين	+٣٥	—١٧٨	—١٤٣	+١	+١٤٢
القسم الثالث					
فنلندا	—٤	—٨	—١٢	صفر	+١٢
ألمانيا	—٥١٢	—١١٢	—٦٢٤	—٧٣	+٦٩٧
النمسا	—٨٧	—١٤	—١٠١	—٦	+١٠٧
المجر	—٣٨	—٢٣	—٦١	—١	+٦٢
بولندا	—٢٦	—٣٠	—٥٦	—١١	+٦٧
اليابان	—٦٢	—٧	—٦٩	+٨	+٦١
استراليا			—٢٥٣	+٥١	+٢٠٢

وقد روعى فى وضع هذا الجدول أن يشمل البند الأول ميزان التجارة المنظورة، وغير المنظورة . فالمنظورة تشمل كافة أنواع السلع — ماعدا الذهب — التى تتناولها إحصاءات الجمارك، وقد اكتفى فى ذلك بأيراد الفرق بين قيمتى الصادرات والواردات . وأما التجارة غير المنظورة فيقصد بها هنا جميع مايدفع مقابل الخدمات المختلفة كالنقل والتأمين والسمسرة ونحوها . وقد اكتفى فى ذلك أيضا بأيراد الفرق بين ماتدفعه كل دولة وما تتقاضاه . وأما البند الثانى فيتضمن صافى حساب الفوائد التى تدفع عن رؤوس الأموال المستثمرة فى غير بلادها الأصلية . وأما ميزان الدخل فيراد به صافى مايتبقى للدولة أوعليها بمقتضى البندين السابقين . وإذ كان لابد من توازن ميزان المدفوعات فى كل دولة كما تقدم فان ذلك يتحقق بفضل حركة الذهب من جهة وحركة رؤوس الأموال من الجهة الأخرى . ويتضمن البند الخاص بالذهب مقدار الفرق بين الصادر والوارد منه . وأما بند حركة رؤوس الأموال الجديدة فيشمل ماكان منها لآجال طويلة كقروض الحكومات أوالمشروعات ، أوقصيرة كالودائع فى المصارف الأجنبية

وقد قسمت الدول فى هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية [١] :

(فالقسم الأول) يشمل الدول الدائنة أى التى تصدر رؤوس أموال إلى الخارج ، وهى درجتان : (ا) الدول التى وصلت أوج تقدمها الاقتصادى ، وهى التى تتقاضى عن قروضها القديمة فوائد وفيرة تربو على ماتصدره من رؤوس الأموال الجديدة ، وتشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا . (ب) الدول التى لاتزال تدفع فوائد قروض قديمة ولكنها أخذت تصدر رؤوس أموال جديدة ، وتشمل كندا وتشيكوسلوفاكيا . وكذلك التى تتقاضى عن قروضها

---

(١) وهذا التقسيم الثلاثى يقابل الانواع الثلاثة من الميزان الحسابى التى تكلمنا عنها آنفا — راجع ص ٩٠—٩٣

القديمة من الفوائد أقل مما تصدره من رؤوس الأموال الجديدة ، وتشمل السويد

(والقسم الثانى) يشمل الدول المدينة التى بلغت درجة من التقدم الاقتصادى . فهى لاتزال تقترض من الخارج ، ولكن ماتدفعه من فوائد القروض القديمة يربو على مايرد اليها من رؤوس الأموال الجديدة . فتستطيع بفضل زيادة الصادرات فيها على الواردات أن تؤدى الباقي عليها

(والقسم الثالث) يشمل الدول الحديثة ، وهى التى تعقد قروضا كثيرة فى الخارج تستخدمها فى دفع فوائد قروضها السابقة ، وفى سد عجز ميزانها التجارى

ومن الدول ما كانت مكانتها فى القسم الثالث ثم أخذت ترتقى تدريجا إلى الأول كالولايات المتحدة . ومنها بعكس ذلك ما كانت فى الأول ثم تراجعت الى الثالث على أثر بعض ظروف غير طبيعية انتابتها وذلك كألمانيا ، فهى ليست بلدا حديثا ولكنها مع ذلك أصبحت بحسب حالة ميزانها الحسابى فى حكم الدول الحديثة . وهى هنا فى موقف شاذ



الفصل الرابع

الصرف الدولى (الكامبيو) (١)

(١) معلومات عامـــــــة (٢)

موضوع الصرف الدولى: يتناول موضوع الصرف الدولى البحث فى تسوية الحقوق والديون الناشئة عن المعاملات الدولية . ففى المعاملات الداخلية يكفى لانقضاء أى دين ان يدفع المدين الى الدائن قيمة الدين نقودا أهلية ـ معدنية أكانت أم ورقية ـ أو شيكا على مصرف فى موطنها . ولكن الامر على خلاف ذلك فى المعاملات الدولية ، نظراً لتباين وحدات النقود فى الدول المختلفة . فوحدة النقود فى انجلترا مثلا هى الجنيه الانجليزى ولكنها الدولار فى الولايات المتحدة. ولذا كان حقا على الأمريكى الذى يبيع بضاعة فى انجلترا بالجنيهات الانجليزية أن يحولها الى دولارات أمريكية حتى يتسنى له الانتفاع بثمنها فى الولايات المتحدة، وأما اذا كان قد باع بضاعته بالدولارات فيتعين على المشترى الانجليزى أن يحول

---

(١) ويطلق عليه أيضا اسم المبادلة الخارجية . ويقابل ذلك فى الاصطلاح الفرنسى « Change international » وفى الاصطلاح الانجليزى « Foreign exchange »
ومن أحسن ما يرجع اليه فى موضوع الصرف الدولى ما يأتى : Goschen , The theory of the foreign exchanges — Arnauné, La monnaie, le credit et le change — Descamps, Les changes étrangers — Reboud, Essai sur les changes étrangers - Aftalion, Monnaie, Prix et change

(٢) نقتصر هنا على ايراد المعلومات التى لاغنى عنها لفهم حقيقة موضوع الصرف تاركين لكتب الرياضة التجارية أمر التبسط فى عملياته المختلفة

نقوده الأهلية الى دولارات أمريكية . فهناك دوماً فى المعاملات الدولية عملية تحويل نقود الى نقود أخرى(١)

ويتحقق ذلك على أبسط صورة بفضل استخدام الكمبيالات وما اليها من صكوك التسويات الدولية . ولايضاح ذلك نفرض أن مستصنعاً فى منشستر اشترى قطنا من تاجر فى أمريكا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزى ، فلاستيفاء حقه يسحب البائع الأمريكي على المشترى الانجليزى كمبيالة بهذا المبلغ يبيعها فى أمريكا لمن يريد ان يسدد دينا عليه فى انجلترا . ولنفرض من الجهة الأخرى أن تاجراً فى أمريكا اشترى في الوقت نفسه تيلا من انجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزى ويريد أن يدفع الثمن بالجنيهات فى انجلترا ،فيعمد إلى مواطنه الأمريكى ويشترى منه بالدولارات الكمبيالة السالفة الذكر ويرسلها الى مستصنع التيل فى انجلترا ؛ وهذا يقدمها عند حلول أجلها الى مواطنه فى منشستر ويقبض منه قيمتها بالجنيهات . وبتلك الوسيلة يتسنى للدائن الانجليزى أن يستوفى دينه من المدين الانجليزى بالجنيهات الانجليزية ، وللدائن الأمريكي أن يستوفى دينه من المدين الأمريكى بالدولارات الأمريكية . ولو لم تسلك هذه السبيل لاستلزم الامر نقل ما يساوى ١٠٠٠ جنيه ذهباً من انجلترا الى أمريكا ومثلها من أمريكا الى انجلترا ، وفى ذلك استهداف هذه المبالغ لاخطار النقل وتحمل مصاريفه. ولهذا كان استخدام الكمبيالات فى المعاملات الدولية مغنياً عن استخدام النقود المعدنية، ومؤديا إلى تسوية الديون من طريق المقاصة بين ما لكل دولة وما عليها(٢)

---

(١) وهذا ماحدا ببعض المؤلفين الى تعريف الصرف بانه عملية تحويل نقود الى نقود أخرى — انظر ديكازفى (Les changes étrangers) ص ٥٦

(٢) تعرف المقاصة قانونا بانها تساقط دينين متماثلين لكل من شخصين على الآخر بقدر أصغرهما — انظر المواد ١٩٢ — ١٩٤ مدنى

تعريف الصرف الدولي : ويطلق اسم «الصرف الدولي» (change international, Foreign exchange) اصطلاحا على عملية شراء وبيع الكمبيالات وغيرها من أدوات الائتمان المسحوبة على جهة أجنبية[1]. كما يطلق أحيانا على الثمن الذي تتكلفه هذه العملية . وبهذا المعنى يقال إن الصرف في باريس على لندرة هو ٨٠ فرنكا ، أي أنه يتعين دفع ٨٠ فرنكا في باريس للحصول على ورقة تجارية تخول صاحبها حق الحصول على جنيه انجليزي في لندرة. وأحيانا يطلق على الصرف الدولي اسم « الصرف المسحوب» (Le change tiré) تمييزا له عن الصرف المحلي (Le change local ou manuel) وهو الذي ينحصر في شراء وبيع المعادن النفيسة ، واستبدال النقود الأجنبية معدنية أكانت أم ورقية بنقود أهلية أو العكس[2]

وقد اعتاد الاقتصاديون في العهد الاخير أن يستعملوا اصطلاح «Devises étrangeres» (الصكوك الاجنبية أو صكوك التسويات الدولية) ليدلوا به على مختلف الصكوك التي تتناولها عملية الصرف الدولي ، ويعرفونها بانها صكوك تخول حاملها الحق في الحصول حالا أو بعد أجل قصير على نقود أجنبية في بلد أجنبي . وتتألف عادة من : الكمبيالات والسندات تحت الاذن والشيكات

---

(١) ويطلق اسم الصرف (Le change) عموما على كل عملية ترمي الى الحصول في مكان معين على وسيلة أداء دين أو نقل مال الي مكان آخر . والصرف بهذا المعنى ينطبق على تسوية الديون بين مكانين في بلد واحد كما ينطبق على تسويتها بين مكانين في بلدين مختلفين، ففي الحالة الاولى يطلق عليه اسم الصرف الداخلي ، وفي الثانية اسم الصرف الخارجي أو الدولي . وقد كان الصرف الداخلي ذائعا في الازمنة الماضية وكانت تكاليفه مرتفعة لصعوبة المواصلات الداخلية. ولكن تقدم هذه المواصلات في العصر الحديث أدي الي اختفائه في معظم البلاد اذ جعل سائر جهات البلد الواحد بمثابة سوق مالية واحدة ، ولم يعد للصرف الداخلي وجود الا في البلاد الشاسعة الارجاء أو التي لا ترتبط أجزاؤها بنظام مصرفي متين — أنظر ديكان في (Les changes étrangers) ص ١ وما بعدها

(٢) بيرو (Cours) الجزء الاول ص ٦٣٤

المسحوبة على جهة أجنبية ، واذون الدفع التلغرافية [١]، وكوبونات الأوراق المالية الأجنبية التي حل أجلها. وهي جميعا موضوع تجارة رائجة تزاولها المصارف والبيوت المالية ، ولها في كل بلد سوق أشبه ما تكون ببورصة البضائع والأوراق المالية تتحدد فيها أسعارها ، وتدرج في قوائم خاصة تذاع يومياً ، ويطلق عليها بالفرنسية اسم (Cote des changes)

طريقة تعيين سعر الصرف: ويتبع في ادراج أسعار هذه الصكوك احدى طريقتين :

(الأولى) أن يبين عدد وحدات النقود الأهلية التي يتعين دفعها للحصول على وحدة من النقود الأجنبية ، ويطلق عليها اسم طريقة السعر غير الثابت (Procedé de l'incertain) وهي السائدة الآن في معظم البلاد لأنها تتفق والعرف الجاري في تثمين الأشياء ، إذ تحدد فيها اسعار العملة الاجنبية كما تحدد اسعار السلع الأخرى . فكما أنه يقال إن القنطار من القطن او الأردب من القمح يساوي كذا من النقود الأهليه فكذلك يقال إن الجنيه الانجليزي أو الدولار الأمريكي يساوي كذا من القروش. واحيانا — تسهيلا للتعامل — يتخذ اساساً للتسعير ١٠٠ وحدة من النقود الأجنبية بدلا من وحدة واحدة

(الثانية) أن يبين عدد النقود الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من النقود الأهلية، ويطلق عليها اسم طريقة السعر الثابت (Procedé du certain) وهي قليلة الاستعمال والذيوع لمنافاتها العرف الجاري في تجارة الأشياء، اذ لا يقال عادة إنه بمبلغ ١٠٠ قرش يشترى كذا من قناطير القطن او أرادب القمح . ومع ذلك فلا تزال هذه الطريقة متبعة في انجلترا بالنسبة لبعض النقود

---

(١) وهي أوامر ترسلها المصارف عن طريق البرق الى مراسليها في البلاد الاجنبية ليضعوا تحت تصرف بعض الاشخاص مبالغ معينة ، وهي أسرع الوسائل في تسوية الديون ، وقد ذاع استعمالها مع بعض البلاد حتى أصبح لها سعر خاص في البورصات .

الأجنبية، اذ يقضى العرف فى سوق لندرة بأن يُعين عددما يساويه الجنيه الانجليزى من الدولارات الأمريكية والفرنكات الفرنسية والفلورنات الهولندية وغيرها، ولكنه يقضى بعكس ذلك أن يُعين مقدار ما يساوى الين اليابانى والقرش الارجنتينى من الشلنات والبنسات. وكذلك تتبع هذه الطريقة إطلاقا فى اليابان (١)

ومن المقارنة بين هاتين الطريقتين يتضح أن ارتفاع سعر الصرف فى الطريقة الأولى معناه غلاؤه وهبوطه معناه رخصه . فالصرف فى باريس على لندرة يكون أغلى ثمنا اذا اصبح الجنيه الانجليزى = ٩٠ فرنكا بدلا من ٨٠، اذ يتعين للحصول على جنيه انجليزى ان يدفع من الفرنكات مقدار اكثر. وبالعكس يكون الصرف ارخص ثمنا اذا أصبح الجنيه الانجليزى = ٧٠ فرنكا بدلا من ٨٠ ، اذ يدفع للحصول عليه من الفرنكات مقدار أقل .

وأما فى الطريقة الثانية فارتفاع سعر الصرف معناه رخصه وهبوطه معناه غلاؤه . فالصرف فى لندرة على باريس يكون أرخص ثمنا اذا اصبح الجنيه الانجليزى = ٩٠ فرنكا بدلا من ٨٠ ، إذ يستطاع الحصول مقابل جنيه انجليزى على مقدار أكثر من الفرنكات . وبالعكس يكون أغلى ثمنا اذا أصبح الجنيه الانجليزى = ٧٠ فرنكا لان ما يستطاع الحصول عليه من الفرنكات مقابل جنيه يكون أقل (٢)

على اننا فى سياق الملاحظات المقبلة سنضرب صفحا عن الطريقة الثانية لقلة استعمالها، فنتكلم عن سعر الصرف دائما باعتبار ان ارتفاعه معناه غلاؤه وهبوطه معناه رخصه .

وظيفة المصارف فى عملية الصرف : فرضنا فى المثل الذى ضربناه آنفا ــ لنبين به كيف تسوى الحقوق والديون الدولية بواسطة الكمبيالات ــ توفر شروط يصعب توفرها فى الحياة العملية ، وهى ان يعرف كل دائن أمريكى

(١) ارنونيه فى (Monnaie, credit et change) ص ١٢٥ ـ ١٢٦

(٢) ارنونيه فى المرجع السالف الذكر ص ١٢٨

مواطنـا له مدينا لآخر فى انجلترا ، وأن يكون كل من قيمة الدينين وأجل استحقاقهما واحدا. ولكن هذه الصعوبات تتلاشى بفضل تدخل المصارف اذ تقوم بوظيفة الوسيط بين من يريدون بيع كمبيالات مسحوبة على جهة أجنبية ومن يريدون شراءها ، فهى تشتريها من أولئك لتبيعها هؤلاء. ويتحقق ذلك عمليا بالطريقة الآتية : عند مايشترى مصرف صكا مسحوبا على جهة أجنبية يرسله الى مراسله فى تلك الجهة ليقبض قيمته ويقيده فى حسابه الدائن ، ومن ثم يسحب المصرف على هـذا الحساب كمبيالات أوشيكات أو أذون تلغرافيـة يبيعها إلى الأشخاص الذين يريدون أن يسددوا ديونا عليهم فى تلك الجهة .

وغالبا لاتكتفى المصارف ببيع وشراء الصكوك المسحوبة على الخارج بل تعمل على ايجادها عندمالا يتوفر منهامقدار يكفى حاجة المعاملات الخارجية. ووسيلة ذلك ان يسحب المصرف على مراسله فى الخارج ، ولو أنه ليس مدينـا له ، كمبيـالة يبيعها الى من يريد أداء دين فى تلك الجهـة . فاذا قدمت الى ذلك المراسل دفع قيمتها وقيدها فى الجانب المدين من حساب المصرف الساحب ، ويعتبر ذلك بمثابة فتح اعتماد من جانب المصرف المسحوب عليه للمصرف الساحب . وهذا الاعتماد يسدد فى وقت آخر ، وذلك عند ماتكثر الاوراق المسحوبة على تلك الجهة

ومن أمثلة ذلك مايحدث بين لندرة ونيويورك فى فصلى الربيع والخريف. ففى الربيع يشتد فى نيويورك طلب الاوراق المسحوبة على لنـدرة بينما يقل المعروض منها ، فتعمد المصارف الأمريكية الى سحب كمبيالات على مراسليها فى انجلترا وتبيعها الى الأمريكيين المدينين للانجليز ، وهذه الـكمبيالات تقبلهـا المصارف الانجليزية ولوانها ليست مدينة للمصارف الأمريكية ، فاذا حل فصل

الخريف انعكست الآية اذ يزيد فى نيويورك عرض الكمبيالات المسحوبة على لندرة لكثرة ماتشترى انجلترا فى هذا الفصل من القمح والقطن الأمريكي، فتشترى المصارف الأمريكية هذه الكمبيالات وترسلها الى مراسليها فى انجلترا فيقبضون قيمتها ويسددون من ذلك قيمة الكمبيالات التى سحبت عليهم فى فصل الربيع. ومن الجهة الأخرى تسحب المصارف الانجليزية على مراسليها فى امريكا كمبيالات تبيعها الى مستوردى القمح والقطن من الانجليز، فتقبلها المصارف الأمريكية ولو انها قد لاتكون مدينة للمصارف الانجليزية، فاذا جاء فصل الربيع ابتدأت الدورة من جديد، وهكذا دواليك[١]

وأحيانا تكون الأوراق المسحوبة فى وقت ما على جهة معينة أقل من المطلوب منها، بينما تكون فى جهة اخرى اكثر من المطلوب منها، فتعمد المصارف فى تسوية الديون بينها الى طريقة المراجحة (arbitrage) وهى التى سيأتى الكلام عليها

وكذلك تعمد المصارف، ولاسيما فى الأوقات التى يشتد فيها تقلبات سعر الصرف، الى طريقة «تحديد سعر الصرف مقدما» (Forward exchange rates) تأمينا لعملائها من خطر تقلباته[٢]. ولايضاح ذلك نفرض أنه فى وقت ماكان سعر الصرف بين انجلترا وامريكا ٥ر٢٥ دولار، ويريد تاجر سيارات فى انجلترا أن يشترى بعضا منها من أمريكا. فيقدر انه عند هذا السعر يستطيع ان يشترى عشرين سيارة ويدفع عنها الرسوم الجمركية ويبيعها فى انجلترا بالجنيهات الانجليزية بثمن معين يسدد منه ثمن مشتراها بالدولارات الأمريكية ويحتفظ بالباقي ربحا له. ولكن ذلك كله يتطلب بضعة شهور في خلالها قد يهبط سعر الصرف الى ٥٠ر٤ دولار، ووقتئذ يتعين عليه ان يدفع مقابل كل دولار امريكي من

---

(١) ريبوف (Précis) الجزء الثانى ص ١٩٥

(٢) انظر فى ذلك : Cole, Monetary Problems ص ٢٣٨ — ٢٣٩

ثمنها مقدارا أكثر من النقود الانجليزية ، وفى ذلك ماقد يفضى به الى الخسارة. فدفعا لهذا الخطر تقبل بعض المصارف ان تبيعه دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور بسعر ٢٥ر٥ دولار مضافا اليها عمولة زهيدة. كما انها من الجهة الأخرى تقبل أن تشترى دولارات امريكية لمدة ثلاثة شهور من أى عميل انجليزى سيقبض من الدولارات مبلغا معلوما بعد مدة معينة. وبتلك الطريقة تؤمن جمهور المتعاملين مع الخارج من خطر تقلبات سعر الصرف [1]

أنواع عمليات الصرف : يفرق فى موضوع الصرف بين عدة عمليات :

(فأولا) عملية السحب (Traite) وعملية الشراء (Remise) : عندما يراد تسوية دين بين شخصين فى جهتين مختلفتين فللمتعاملين الخيار بين نوعين من عمليات الصرف : (أ) ان يسحب الدائن على المدين ورقة تجارية يبيعها فى سوق الصرف فيحصل من ثمنها على قيمة دينه. وتلك هى عملية السحب (Traite) (ب) ان يشترى المدين ورقة تجارية مسحوبة على الجهة الاجنبية التى يراد تسوية الدين فيها ويرسلها الى دائنه الذى يقبض قيمتها فى تلك الجهة. وتلك هى عمليلة الشراء (Remise)

وكل من الطريقتين تؤدى الى غاية واحدة ، وأحيانا تتبع الاولى وأحيانا الثانية ، وذلك حسبما تكون حال سعر الصرف فى البلدين وبما يتفق ومصلحة المتعاملين. فاذا كانت نقود البلد المدين مقومة بنقود البلد الدائن أعلى قيمة فى البلد الدائن اتبعت الطريقة الأولى اذ تكون اقل نفقة . وأما اذا كانت

---

(١) ولتغطية مركزها فى مثل هذه العملية تجأ المصارف عادة الى الطريقة الآتية: فى الوقت الذي تبيع دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور تشتري قدر المبلغ الذى باعته دولارات تحتفظ بها وديعة فى بعض المصارف الأمريكية لمدة ثلاثة شهور ، وبذلك لاتستهدف لخطر هبوط قيمة الجنيه اثناء العملية

أعلى قيمة فى البلد المدين اتبعت الطريقة الثانية اذ تكون هى الاقل نفقة [١]. وعادة يتفق الطرفان على اختيار احدى الطريقتين وقت التعاقد . والأغلب فى الحياة العملية ان يراعى فى ذلك العرف الجارى لاسعر الصرف ، ولذا فان المصارف هى التى تستفيد عادة من اختلاف سعر الصرف بين البلدين، وذلك عن طريق المراجحة كما سنبين فيما بعد [٢]

(وثانيا) السحب المباشر والسحب غير المباشر : ويفرق فى سحب الأوراق التجارية على جهة أجنبية بين نوعين من السحب : (ا) سحب مباشر (tirage di.ect) وذلك عند ما تسحب الورقة التجارية على نفس الجهة التى نشأ فيها الدين الذى يراد تسويته. (ب) سحب غير مباشر (tirage indirect) وذلك عندما تسحب الورقة التجارية على جهة غير التى نشأ فيها فى الدين . وقد ضرب جوشين (Goschen) لذلك مثلا: ما يحدث فى تجارة الشاى بين الصين وأمريكا ، فان مصدرى الشاى من الصينيين يسحبون بقدر قيمة الشاى المصدر إلى أمريكا كمبيالات على بيوت ماليـة فى لندرة يبيعونها في الصين ويقبضون قيمتها . وهذه الـكمبيالات تقبلها البيوت

---

(١) مثال ذلك : باع تاجر في لندرة بضاعة الى آخر في باريس بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزي ويراد أداء ثمنها بالجنيهات فى لندرة ، فاذا كان سعر الجنيه فى بورصة لندرة ٨٥ فرنكا وفى بورصة باريس ٢٠ر٨٥ فرنك فان شراء كبيالة في باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف فى هذه الحالة ٨٥٢٥٠ فرنكا ، ولذلك يفضل المدين الفرنسى ان يسحب عليه دائنه الانجليزى كبيالة بمبلغ ٨٥٠٠٠ فرنك يبيعها في لندرة فيحصل على ١٠٠٠ جنيه . وبعكس ذلك اذا اصبح سعر الجنيه في بورصة باريس ٧٥ر٨٤ فرنك بينما ظل سعره في لندرة ٨٥ فرنكا فان شراء كبيالة فى باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف في هذه الحالة ٨٤٧٥٠ فرنكا ، وفي هذه الحالة يفضل الفرنسى أن يشترى كبيالة في باريس ويرسلها الى دائنه فى لندرة

(٢) ديكان فى (Les changess' étrangers) ص ٧٣

الانجليزية وترجع فى قيمتها على المستوردين الأمريكيين [١]

وليس ثمة شك فى أن مقدارا كبيرا من الأوراق المسحوبة على المصارف والبيوت المالية فى لندرة هى من هذا النوع . وقد كانت ، ولا تزال ، مدينة لندرة أعظم سوق مالية فى العالم من تلك الوجهة ، اذيسحب عليها كثير من المتعاملين فى البلاد الأخرى أوراقهم التجارية ، كما كان الجنيه الانجليزى الي عهد قريب معتبرا أفضل عملة لتسوية الديون الدولية ، ولاسيابين الدول التى لاترتبط مع بعضها البعض بمعاملات واسعة النطاق . ومن المثل الآتى يتبين الدور الذى تلعبه سوق لندرة المالية فى هذا الصدد

تستورد الدولة «ا» بعض البضائع من «ب» وتصدر بعضا منها الى «ح» ولكن «ب» و «ح» لاتربطهما معاملات منتظمة ، فلذلك لاتستطيع «ا» ان تدفع إلى «ب» كوسيلة للوفاء ورقة تجارية مسحوبة على «ح» . غير أن «ا» و«ب» و «ح» مرتبطة جميعا بانجلترا بعلاقات منتظمة مستمرة ، لذلك تستطيع «ا» أن تدفع الى «ب» كوسيلة للوفاء ورقة مسحوبة على انجلترا تكون «ا» تسلمتها من «ح» . وبعبارة أخرى تسحب «ح» علي انجلترا كمبيالة تقدمها الى «ا» فتحولها هذه الى «ب» التى تقبلها عن طيب خاطر لحاجتها اليها فى معاملاتها مع انجلترا [٢]

وتلك المكانة الخاصة التى تشغلها انجلترا فى التسويات الدولية ، والتى جعلت لندرة بمثابة غرفة المقاصة العالمية، ترجع الى عدة أسباب منها: وفرة الاعتمادات التى تفتحها المصارف الانجليزية لعملائها فى البلاد الأجنبية ، والشهرة الواسعة التى تتمتع بها المصارف والبيوت الماليـة الانجليزية والتى من شأنها أن تجعل

---

(١) انظر تعليق ارنونيه علي هـذا المثل فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٤١ — ١٤٢ بالهامش

(٢) ديكان ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٧٧ — ٧٨

للأوراق المسحوبة عليها قيمة تختلف عن قيمة الأوراق المسحوبة على بيوت أمريكية أو فرنسية قد تضارعها فى الغنى ولكنها ليست معروفة مثلها . يضاف الى هذا، وهو السبب الأهم ، تقدم تجارة انجلترا الخارجية تقدما جعلها فى علاقات منتظمة ومستمرة مع كل البلاد تقريبا ، ولذا كانت الأوراق المسحوبة على انجلترا مقبولة فى كل مكان للحاجة اليها فى تسوية بعض ديون فى لندرة

ومن رأى الأستاذ ارنونيه (Arnauné)[1] أن هذه المكانة ستضعف تدريجا كلما زاد التعارف والاتصال المباشر بين الشعوب الأخرى وبعضها البعض . وقد أخذت علائم هذا الضعف تبدو فعلا منذ الحرب العظمى ، فبعد أن كانت سوق لندرة تدخل في تسوية الديون بين الولايات المتحدة من جهة وجمهوريات أمريكا الجنوبية وبلاد الشرق الأقصى من الجهة الأخرى أصبحت هذه التسوية منذ الحرب تحصل بينها من طريق السحب المباشر ، وكذلك أصبح الحال بالنسبة لبعض البلاد الأخرى

(وثالثا) المراجحة المباشرة والمراجحة غير المباشرة : يراد بعملية المراجحة اطلاقا الشراء فى الجهة التى يكون السعر فيها منخفضا والبيع فى الجهة التى يكون السعر فيها مرتفعا ، استفادة من فرق ما بين السعرين . ويفرق فى موضوع الصرف بين نوعين من المراجحة :

(ا) المراجحة المباشرة (Arbitrage direct) وهى التى لا تتناول سوى سوقين من أسواق الصرف. ولايضاح ذلك نفرض أن سعر الجنيه الانجليزى بالفرنكات فى باريس أعلى منه فى لندرة ، فسعره فى الأولى ٨٥ فرنكا وفى الثانية ٨٥٫٢٥ فرنك . فهذا التباين بين السعرين من شأنه أن يحمل بعض الصيارفة فى لندرة ومراسليهم فى باريس على أن يسحبوا كمبيالات على بعضهم البعض هى

---

(١) أرنونيه ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٤٣ — ١٤٤

بمثابة شراء جنيهات فى لندرة حيث سعرها بالفرنكات منخفض وبيعها فى باريس حيث سعرها بالفرنكات مرتفع، ويتحقق ذلك على الشكل الآتى: يسحب الصيرفى الانجليزى كبيالة بالفرنكات على مراسله فى باريس بمبلغ قدره ٨٥٠٠٠ فرنك مثلا ويبيعها فى سوق لندرة فيحصل من ذلك على ١٠٠٠ جنيه انجليزى ومقابل ذلك يسحب مراسله فى باريس كبيالة عليه بالجنيهات قيمتها ١٠٠٠ جنيه انجليزى ويبيعها فى سوق باريس، فيحصل من ذلك على ٨٥٢٥٠ فرنكا، وبذلك يكون هناك ربح قدره ٢٥٠ فرنكا عن كل ١٠٠٠ جنيه انجليزى

غير أن تكرار هذه العملية من شأنه أن يؤدى الى زيادة عرض الكبيالات المسحوبة من لندرة على باريس، وهو ماينشأ عنه هبوط سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزى فى لندرة، ولنفرض أن سعر الجنيه أصبح على أثر ذلك ٨٥٫١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥ فرنكا. ومن الجهة الأخرى يزيد عرض الكبيالات المسحوبة من باريس على لندرة، وهو ماينشأ عنه ارتفاع سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزى فى باريس، ولنفرض أنه على أثر ذلك أصبح سعر الجنيه ٨٥٫١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥٫٢٥ فرنك. وحينئذ لايعود ثمة فائدة من تلك العملية. ومن ذلك يتبين جليا أثر عمليات المراجحة المباشرة فى سعر الصرف وهو الافضاء به الى التعادل فى السوقين المتعاملين

(ب) المراجحة غير المباشرة (Arbitrage indirect): وهى التى تتناول أكثر من سوقين وتؤدى الى ايجاد التضامن بين أسواق الصرف جميعا. ولايضاح ذلك نضرب مثلا حالة المعاملات التجارية بين ثلاث دول هى: الولايات المتحدة وانجلترا والبرازيل. فالولايات المتحدة تصدر القطن والمواد الغذائية الى انجلترا وتستورد منها بعض المواد المصنوعة، ولكن ماتصدره اليها أكثر مما تستورده منها. وفى الوقت نفسه تصدر انجلترا الى البرازيل من المواد المصنوعة أكثر مما تستورده منها من المواد الغذائية. هذا بينما تصدر البرازيل الى الولايات

المتحدة من البن وبعض المواد الغذائية أكثر مما تستورده منها من المواد المصنوعة. وفى هذه الحالة يكون عرض الكمبيالات المسحوبة من نيويورك على لندرة اكثر من طلبها فينخفض ثمنها، بينما يكون عرض الكمبيالات المسحوبة من نيويورك على البرازيل أقل من طلبها فيرتفع ثمنها. فيحمل ذلك بعض الصيارفة على شراء بعض الأوراق المسحوبة من نيويورك على لندرة لبيعها الى المدينين فى نيويورك الذين يريدون سداد ديون عليهم للبرازيليين، وهؤلاء يقبلونها عن طيب خاطر مادام أن البرازيل فى حاجة الى كمبيالات مسحوبة على لندرة.

ولولم تتبع هذه الطريقة لكان يتعين على نيويورك ان تدفع الفرق بين ماعليها ومالها إزاء البرازيل ذهبا، وأن تقبض الفرق بين مالها وما عليها إزاء انجلترا ذهبا، وفى ذلك تعريض مقدار كبير من الذهب لاخطار النقل وتحمل نفقاته. فبفضل عمليات المراجحة غير المباشرة يستطاع تجنب ذلك. ثم هى من جهة أخرى تعمل على ايجاد التعادل في أثمان صكوك التسويات الدولية فى أسواق الصرف المختلفة، لأن اقبال الصيارفة على شراء الأوراق المنخفضة الثمن يؤدى الى ارتفاع ثمنها، فى حين ان استعمالها فى التسوية بجانب الأوراق المرتفعة الثمن يفضى بهذه الى انخفاض ثمنها، وبذلك تميل أسعارها جميعاً الى التعادل (١)

وعادة تقوم بعمليات المراجحة المباشرة وغير المباشرة بيوت مالية خاصة تحسن تتبع حركات سعر الصرف فى الاسواق المختلفة، فتشترى فى بعضها وتبيع فى الأخرى، وتضارب على فروق بسيطة فى أسعار الصكوك الدولية. وهى بين ثنايا ذلك تؤدى فى الحياة الاقتصادية وظيفة نافعة، اذ توزع صكوك التسويات الدولية على أحسن وجه، فتتناول منها حيث تكون وفيرة وتحملها

---

(١) توسيج فى (Principles) الجزء الاول، ص ٤٥٤ — ٤٥٥، ودبكان فى كتابه السالف الذكر، ص ٧٥ — ٧٦

الى حيث تكون قليلة (١)

لمحة موجزة عن الصرف الدولي في مصر (٢) : كان من جراء ارتباط النظام النقدى فى مصر بالنظام النقدى الانجليزى (٣) تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس أن : الجنيه المصرى = ٩٧٫٥ قرش ، وتعيين سعر الصرف بين مصر والبلاد الأخرى علي هذا الأساس . فمثلا اذا كان سعر الكمبيالة المسحوبة على لندرة يساوى فى القاهرة ٩٧٫٥ قرش ، وفي باريس ٨٠ فرنكا ، فان سعر الصرف بين مصر وفرنسا يكون: $\frac{97.5}{80}$. فاذا كان المطلوب دفع ١٠٠ فرنك فى فرنسا تعين أن يدفع فى القاهرة $\frac{97.5}{80} \times 100 = 121\frac{7}{8}$ قرش . أى أن : ١٠٠ فرنك = $121\frac{7}{8}$ قرش ، وهذا هو سعر الصرف فى القاهرة على باريس . ويقضى العرف فى مصر باتباع طريقة السعر غير الثابت ، كما هى الحال فى معظم البلاد الأخرى . فيتخذ أساسا لتسعير الصرف وحدة النقود الأجنبية أو مائة منها ويبين مقدار ما تساويه من القروش المصرية

وتسوى معظم الديون بين مصر والبلاد الأخرى من طريق سحب كمبيالات على لندرة . وذلك من جهة ، للمكانة الخاصة التى تشغلها انجلترا فى تجارة مصر الخارجية ، ومن الجهة الأخرى ، للمركز الممتاز الذى تتمتع به

---

(١) ويلاحظ هنا وجه الاختلاف بين المراجحة غير المباشرة والسحب غير المباشر ، فالأولى منشؤها تباينا اسعار صكوك التسويات الدولية فى الأسواق المختلفة وتدعو الى ايجاد المساواة في أسعارها ، وأما السحب غير المباشر فليس منشؤه تباينا فى الأسعار وانما يلجأ اليه لما يتوفر فيه من الضمان وما يؤدي اليه من السهولة فى تسوية الديون الدولية .

(٢) انظر فى ذلك : Arminjon فى كتابه (Situation Economique de l'Egypte) ص ٤٠٦ وما بعدها ، وأيضا Blanchard فى كتابه (Cours d'Economie Politique) الجزء الثانى ص ١٢٢٢

(٣) راجع فى ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الثانى ص ١٨٠ — ١٨٣ وص ١٩٥ — ١٩٧

سوق لندرة فى تسوية الديون الدولية (١)

(٢) العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف

تعريف سعر الصرف وأهميته: يراد بسعر الصرف الثمن الذى تباع وتشترى به الصكوك المسحوبة علي جهة أجنبية. فعند ما يقال إن سعر الصرف فى القاهرة علي باريس هو ١٢١ ⅞ قرش فمعنى ذلك أنه يتعين أن يدفع فى القاهرة هذا المبلغ لاحراز صك يخول حق الحصول فى باريس علي ١٠٠ فرنك فرنسى. وسعر الصرف ظاهرة ذات خطر عظيم فى الحياة الاقتصاديه كسبب وكنتيجة معا لظواهر أخرى. فهو كنتيجة يعبر عن حالة الميزان الحسابى فى كل بلد، فيرتفع متى كان البلد مدينا اكثر منه دائنا، وينخفض متى كان دائنا أكثر منه مدينا، وهو بين ثنايا ذلك شديد التأثر بحالة سعر الخصم، كما أنه ينبىء عن حالة التداول النقدى وقيمة النقود الأهلية. وهو كسبب يؤثر فى سعر الخصم وفى دخول الذهب وخروجه، وحركة الصادر والوارد من البضائع، وفى حركات رؤوس الأموال الدولية، وبالجملة فى كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية

وسنبدأ هنا بالبحث فى سعر الصرف كنتيجة لظواهر اخرى، فنبين مختلف العوامل التى تؤثر فيه، علي ان نبحث فى تأثيراته في موضع آخر. ولما كان هذا الموضوع شديد الارتباط بالنظم النقدية فى البلاد المتعاملة فقد رأينا ان نفرق فى دراسته بين حالتين: (الأولى) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. (الثانية) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتباينة.

§ ١ — سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة

تعتبر البلاد المتعاملة ذات نظم نقدية متماثلة متى كان قوام النظام النقدى فى كل منها معدنا واحدا، هو الذهب تارة والفضة تارة أخرى. وسنقصر البحث هنا علي

---

(١) راجع ص ١٢٥

سعر الصرف بين البلاد التى تسير جميعا على نظام الذهب ، وهى التى تكون النقود الرئيسية فيها مؤلفة من المسكوكات الذهبية أومن أوراق مصرفية قابلة للصرف بالذهب ، وتتوفر فيها حرية تصدير الذهب واستيراده . وما نخرج به من المعلومات والنتائج نعتبره صحيحا أيضا بالنسبة لسعر الصرف بين البلاد التى تسير جميعا على نظام الفضة بشرط أن يتوفر للفضة فيها من الشروط مثل ماذكرنا للذهب

ولقد كان نظام الذهب يسود العالم قبل الحرب اذ كان متبعا فى معظم البلاد ولذلك كان الصرف فيها يقوم على أساس واحد هو الذهب (Change-or) . وقد استطاعت أغلب الدول بعد الحرب أن تعود الى هذا النظام الواحدة تلو الأخرى ، حتى خيل للباحث أن سلطان الذهب قد توطد من جديد ، وان الصرف بين الدول قد استقر على أساس متين . ولكن سير الحوادث بعد سنة ١٩٢٩ لم يلبث ان خيّب هذه الظنون . وكان شر مامنى به نظام الذهب عدول انجلترا عنه فى سنة ١٩٣١ ، وحذا حذوها دول أخرى كثيرة ، حتى أصبح هذا النظام ولا أثر له اليوم الا فى خمس دول . ولكن أكبر الظن أن هذه حالة لن تدوم وأن سلطان الذهب سوف يعود .

سعر الصرف عند التعادل ، فوق التعادل ، تحت التعادل : لما كان الغرض من عملية الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب تسوية دين بينها بنقود قوامها الذهب فان من يشترى لهذا الغرض صكا فى أحدها مسحوبا على الآخر انما يشترى حق الحصول فى البلد الآخر على مبلغ من الذهب ، وهو يدفع ثمن ذلك بنقوده الأهلية وهى أيضا تمثل مبلغا من الذهب . ولهذا فان كل عملية صرف بين هذه البلاد هى فى الواقع عملية استبدال وزن من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأهلية بوزن من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأجنبية

ويخلص من ذلك أنه متى كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية

معادلا لطلبها فان سعر الصرف يتحدد تبعا للنسبة بين كميتى الذهب الخالص الذى تشتمل عليه وحدة النقود فى الدولتين بحسب وزنهما القانونى . فالصك المسحوب من نيويورك على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزى — حين كانت كل من الدولتين سائرة على نظام الذهب — يباع فى هـذه الحالة بمبلغ ٤٨٦٦ دولارا ، اذ أن كمية الذهب الخالص التى يشتمل عليها الجنيه الانجليزى بحسب وزنه القانونى تعادل كميـة الذهب الخالص التى يشتمل عليها بحسب الوزن القانونى ٨٦٦ر٤ دولار . وفى هذه الحالة يقال بأن سعر الصرف عند التعادل (at par, au pair) [1]

وسعر الصرف عند التعادل نظرى اكثر منه عملى ، اذ قلما تتحدد أسعار الصكوك الأجنبية عند التعادل . فهى تكون أحيانا فوق التعـادل ، وأحيانا تحت التعادل ، وذلك تبعا للعلاقة بين العرض والطلب . فاذا كان طلب الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على عرضها فان كل مدين للخارج يقبل ان يدفع للحصول عليها ثمنا أعلي قليلا من سعر التعادل، وذلك خشية ان يضطر الى ارسال الذهب الى الخارج وما يتبع ذلك من تحمل نفقات نقـله . فبفعل المنافسة بين المشترين يرتفع سعر الصرف ، فيباع الصك المسحوب من نيويورك على لندرة السالف الذكر بسعر أعلى من ٤٨٦٦ دولارا . وفى هـذه الحالة يقال بان سعر الصرف فوق التعادل (Above par, au dessus du pair) واما اذا كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على طلبها فان كل دائن فى الخارج يقبل أن يخفض ثمن صكه بعض الشىء ، وذلك خشية أن يضطر الى جلب الذهب من الخـارج وما يتبع ذلك من تحمل نفقات نقـله . فبفعل

---

(١) يعرف الاستاذ أرنونيه سعر الصرف عند التعادل بانه قيمة النقود معبراً عنها بقيمة نقود أخرى وذلك حسب كمية المعدن الخالص التى تشتمل عليها كل منهما قانونا — ارنونيه فى المرجع المشار اليه آنفا ص ١٢٦

المنافسة بين البائعين يهبط سعر الصرف ، فيباع الصك السالف الذكر بسعر أقل من ٤٫٨٦٦ دولارا . وفى هذه الحالة يقال بان سعر الصرف تحت التعادل (below par, au dessous du pair)

وقد جرى العرف على اعتبار سعر الصرف موافقا (favorable) متى كان تحت التعادل ، وغير موافق (défavorable) متى كان فوق التعادل [١] . ولعل ذلك من اثر آراء التجاريين القديمة فى المعادن النفيسة ، اذ ان هبوط سعر الصرف يشعر بقرب استيراد الذهب ، على حين ان ارتفاعه يشعر بقرب تصدير الذهب . ولكن لاشك فى ان ذلك يرجع أيضا الى مايحدثه دخول الذهب وخروجه ، او حتى قرب وقوع ذلك من الأثر فى شئون المصارف والبورصات ومن ثم فى حركة الأعمال . وسوف نفصل ذلك فيما بعد

حدى تقلبات سعر الصرف (حدا الذهب Gold - points) : على أن تقلبات سعر الصرف فى البلاد ذات نظام الذهب محدودة ، وحدها التكاليف المختلفة التى يتطلبها نقل الذهب من جهة الى أخرى . ذلك أنه لما كان الغرض من استخدام الصكوك فى تسوية الديون الدولية تجنب نقل المعدن النفيس فان سعر هذه الصكوك لا يتجاوز حدا يصبح بعده نقل الذهب أقل كلفة من استخدامها فى التسوية . فاذا كانت التكاليف المختلفة التى يتطلبها نقل الجنيه الانجليزى

---

(١) وهذا بالضرورة في البلاد التي تتبع فى تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت (L'incertain) ولكن الامر بعكس ذلك فى البلاد التى تتبع طريقة السعر الثابت (Le certain) كانجلترا . فسعر الصرف فى لندرة يكون موافقا متى كان فوق التعادل ، اذ انه مقابل كل جنيه انجليزي يحصل على اكثر من ٤٫٨٦٦ دولار ، ويكون غير موافق متى كان تحت التعادل

الذهب من لندرة الى نيويورك تبلغ ½٪ (١) فان سعر الصرف فى نيويورك على لندرة لايتجاوز فى ارتفاعه فوق التعادل حد ٤٫٨٨٥ دولار (سعر الصرف عند التعادل : ٤٫٨٦٦) ، لانه إذا تجاوزه أصبح أفضل للمدين الأمريكى أن يرسل ماعليه ذهبا إلى لندرة . وهـذا هو حـد خروج الذهب من امريكا (gold - point de sortie) ، وهو عبـارة عن سعر التعـادل مضـافا اليـه نفقات نقـل الذهب . وكذلك لايتجـاوز سعر الصرف فى هبوطـه دون التعادل حد ٤٫٨٤٥ دولار، لأنه اذا تجاوزه أصبح أفضل للدائن الأمريكى أن يقبض قيمة دينه ذهبا فى لندرة ثم ينقله الى امريكا . وهذاهو حد دخول الذهب امريكا (gold-point d'entrée) وهو عبارة عن سعر التعادل مخصوما منه نفقات نقل الذهب (٢)

وقد كانت تكاليف نقل الذهب بين مصر وانجلترا قبل الحرب تبلغ نحو ٣ فى الألف ، ولذا كان تقلب سعر الصرف فى مصر على انجلترا لايتجاوز فى ارتفاعه فوق التعادل ⅞٩٧ قرش ، وفي هبوطه تحت التعـادل ⅛٩٧ قرش .

---

(١) وهذه التـكاليف عبارة عن نفقات تعبئة الذهب والتأمين عليه و نقله بالبر والبحر من انجلترا الى أمريـكا، ويدخل في ذلك أيضا نفقات نقله من الموانى الامريكية الى دار الضرب لسكه دولارات أمريكيـة ، وهذا يتطلب بعض الوقت . كما أن بعض الجنيهات الانجليزية قد لاتـكون كاملة الوزن ولو ان نقص وزنها قد يكون أقل من المسموح به فى انجلترا — توسيج فى (Principles) الجزء الاول ص ٤٥٠

(٢) وهذا باعتبار ان البلد يتبع فى تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت ، ولـكن اذا كان يتبع طريقة السعر الثابت فان حـد خروج الذهب يكون تحت التعادل وحد دخول الذهب فوق التعادل .

وكما ان تقلبات سعر الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب محدودة بحدي الذهب فـكذلك تقلباته بين البلاد ذات نظام الفضة محدودة بحـــدي الفضة (silver - points) ويعينها التكاليف المختلفه التي يتطلبها نقل الفضة من بلد الى آخر

والأول هو حد خروج الذهب من مصر والثانى هوحد دخول الذهب مصر (١)

وحد الذهب بنوعيه ليس ثابتا على الدوام بل هو عرضة للتغير تبعا لما يصيب تكاليف نقل الذهب من الغلاء أو الرخص (٢)، كما أنه يختلف تبعا لما إذا كان الذهب الذى يراد نقله سبائك، أم مسكوكات بلد الدائن، أم بلد المدين، أم مسكوكات بلد ثالث (٣)

ويلاحظ أخيرا انه فى الأوقات العادية قلما تبلغ تقلبات سعر الصرف حدى الذهب، اذ يتوفر للأفراد وسائل اخرى غير الذهب لتسوية ديونهم الخارجية وذلك كبعض انواع الأوراق المالية، وهى التى يتعامل بها فى بورصات دول مختلفة وتعرف بالأوراق المالية الدولية . فمتى ارتفع سعر الصرف وقبل أن يبلغ حد خروج الذهب يعمد كثير من المدينين الى اداء ما عليهم للخارج من طريق ارسال كوبونات هذه الأوراق او بعض هذه الأوراق نفسها الى دائنيهم، فيقبضون قيمة الأولى ويبيعون الثانية، ومن ناتج ذلك يستوفون حقوقهم

وبعكس ذلك قد تطرأ ظروف استثنائية تجعل تقلبات سعر الصرف تتجاوز كثيرا حدى الذهب . وقد ضرب جوشين لذلك مثلا ماحدث فى الولايات

(١) ارمنجون، فى كتابه المشار اليه آنفا، ص ٤٦٤ — ٤٦٥

(٢) وليس أدل على ذلك مما حدث أثناء الحرب، فقد كانت تكاليف نقل الذهب بين فرنسا وانجلترا فى الاوقات العادية تبلغ واحدا فى الالف تقريبا، ولكنها فى سنة ١٩١٥ بلغت واحدا فى المائة وأحيانا اثنين فى المائة، وذلك لارتفاع رسوم التأمين على أثر اشتداد خطر الغواصات الألمانية — ديكان، فى المرجع السالف الذكر، ص ٩٧

(٣) وقد ذهب الاستاذ ارنونيه الى تعيين بضعة حدود لخروج الذهب من فرنسا الى انجلترا قبل الحرب تبعا لما اذا كان المراد ارساله جنيهات انجليزية أم سبائك ذهبية أم قطع ذهبية فرنسية من ذات العشرين فرنكا . فحد خروج الذهب فى الحالة الأولى ٢٥٫٢٠٨ فرنك، وفى الثانية ٢٥٫٣٠٠ فرنك، وفى الثالثة ٢٥٫٣٨٦ فرنك — ارنونيه، فى المرجع السابق، ص ١٨٢ — ١٨٤

المتحدة فى الاشهر الأولى من عام ١٨٦١ حين كانت الولايات مهددة بالحرب الأهلية ، فقد جعل المصدرون الأمريكيون يسارعون الى بيع كمبيالاتهم المسحوبة على اوربا بأثمان بخسة مفضلين ذلك على قبض قيمتها ذهبا فى أوربا وشحنه الى امريكا لقلة ميلهم الى الانتظار . واذ كان ما للولايات المتحدة وقتئذ يفوق ما عليها لكثرة ما ابتاعته منها اوربا من القطن والقمح فقد افضت منافسة بائعى الكمبيالات ولاسيما المسحوبة منها على انجلترا الى هبوط اسعارها الى مادون التعادل بنحو ٣ أو ٤ ٪ . وشبيه بذلك ما حدث ـ ولكن فى اتجاه عكسى ـ في اواخر يوليه واوائل اغسطس من عام ١٩١٤ ، فقد ارتفعت فى نيويورك اسعار الكمبيالات المسحوبة على اوروبا ارتفاعا لو حدث فى وقت آخر لأدى الى خروج الذهب، وذلك على اثر ما استولى على النفوس من الذعر غداة قيام الحرب، واشتداد حاجة الأمريكيين الى دفع مبالغ كبيرة فى اوروبا، لاسيما وقد تعذر عليهم أن يستخدموا فى ذلك ما لهم من الحقوق في أوروبا بالاعلان «موراتوريوم» عام بتأجيل الديون فى كل البلاد المتحاربة وكثير من البلاد المحايدة ، كل ذلك مع امتناع شركات النقل والتأمين عن تحمل خطر نقل الذهب عبر المحيط [1] .

العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة:

هذه العوامل يمكن ردها الى عاملين اساسيين[2] : (١) الميزان الحسابى، او بعبارة ادق ميزان الحقوق والديون الواجبة الوفاء حالا . (٢) سعر الخصم

(فأولا) تأثير الميزان الحسابى : اوضحنا فيما تقدم ان سعر الصرف يرتفع متى كان طلب الصكوك المسحوبة على الخارج اكثر من عرضها، وهذا انما يحدث عندما يكون البلد مدينا اكثر منه دائنا، وان سعر الصرف ينخفض متى كان عرض هذه الصكوك

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : ديكان فى (Les changes etrangres) ص ١٠٦ — ١٠٧

(٢) اورنونيه ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٦٩

ا كثر من طلبها، وهذا انما يحدث عندما يكون البلد دائنا اكثر منه مدينا. تلك الدائنية والمديونية انما يعبر عنها الميزان الحسابى، ولذا حق القول بان الميزان الحسابى هو العامل الأول الذى يؤثر فى سعر الصرف، فزيادة الجانب المدين عن الدائن فى الميزان الحسابى تؤدى الى ارتفاع سعر الصرف، وعكس ذلك يؤدى الى انخفاض سعر الصرف

(وثانيا) تأثير سعر الخصم: يعتبر سعر الخصم بجانب ميزان المدفوعات أقوى العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. ذلك ان الصكوك المسحوبة فى كل بلد على الخارج ليست كلها مستحقة الوفاء حالا، بل أن مقدارا كبيرا منها لآجال قصيرة وطويلة، ولذلك فانها عند ما تقدم للمصارف لبيعها تخصم فى الوقت نفسه، أى أن حامليها يقبضون قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ومقابل ذلك تخصم المصارف من قيمتها قدرا يزيد وينقص تبعا لما يكون عليه سعر الخصم، ولذلك كان اقبال الجمهور على هذه العملية مآله الضعف كلما ارتفع سعر الخصم. ومتى تقرر ذلك فاننا نستطيع أن نضع القاعدة الآتية: متى أصبح سعر الخصم فى بلد أعلى منه فى الخارج عمل ذلك على تعديل سعر الصرف فى صالحه. ولايضاح ذلك نفرض أن سعر الخصم فى بلد ما ارتفع الى ٧٪ بينما ظل سعره فى الخارج ٤٪، فيترتب على ذلك النتائج الآتية:

(ا) يقل عرض الصكوك ذات الآجال المسحوبة علي هـذا البلد بينما يزيد طلبها: ذلك أن كثيرا من الأجانب الذى يحملون هذه الصكوك يتجنبون بيعها قبل حلول اجل استحقاقها نظرا لارتفاع سعر خصمها (١)، كما أن المصارف

---

(١) ويلاحظ هنا أن أية كمبيالة تقدم للخصم في سوق غير السوق التي تدفع فيهـا تخصم بالسعر الجاري فى السوق الاخيرة. وهذا طبعي لانه اذا احتاج المصرف الذى خصمها الي اعادة خصمها لدى الغير فانه يقدمها الى مراسله فى البلد الذى تدفع فيه فيخصمها بالسعر الجارى في هذا البلد.

الأجنبية التى تخصم بعض هذه الصكوك تحرص على الاحتفاظ بها حتى حلول اجل استحقاقها ،فلا تقدمها الى مراسليها قبل ذلك لئلا تدفع فى خصمها لديهم سعرا مرتفعا. ومن الجهة الأخرى يشتد طلب هذه الصكوك اذ تجد المصارف فيها وسيلة رابحة للتثمير. فيكون من أثر نقص العرض من جهة وزيادة الطلب من الجهة الأخرى تحسين سعر الصكوك المسحوبة على هذا البلد، اى تعديل سعر الصرف فى صالحه.

(ب) تهبط أسعار الأوراق المالية فى بورصاته : ذلك أن كثيرا من أصحاب الأعمال فى البلد الذى ارتفع سعر خصمه عند ما يجدون أن الائتمان أصبح غاليا يفضلون بدلا من الاقتراض بسعر فائدة مرتفع أن يبيعوا بعض ما لديهم من الأوراق المالية ، فيؤدى زيادة عرضها الى هبوط أسعارها ، فيحمل ذلك الصيارفة والمراجحين في البلاد الأجنبية على شرائها، وهو ما يدعو الى زيادة الجانب الدائن فى ميزان البلد الحسابى ، ومن ثم الى تعديل سعر الصرف فى صالحه .

(ح) تهبط أسعار البضائع فى أسواقه : وهذا فى حالة ما اذا ظل سعر الخصم مرتفعا مدة كافية . ذلك أن كثيرا من التجار والمنتجين متى شق عليهم الاقتراض من المصارف ، وخوت خزائنهم من الأوراق المالية أو كادت ، يعمدون الى عرض بضائعهم باسعار مخفضة اغراء للمشترين على شرائها ، فلا تلبث أن تسرى الى السوق حركة هبوط عام فى الأسعار تنجلى عن زيادة الصادرات و نقص الواردات ، وهو ما يؤدى ايضا الى تحسين سعر الصرف

(ى) وأخيرا فان ارتفاع سعر الخصم يجذب الى البلد من الخارج رؤوس أموال كثيرة: فالمتمولون من ابناء البلد الذين يثمرون بعض أموالهم فى الخارج فى عمليات قصيرة لا يلبثون أن يردوها الى وطنهم على أثر ارتفاع سعر الفائدة فيه، كما أن اولئك الذين كانوا علي وشك ترحيلها الى الخارج يحتفظون بها لاستثمارها فى بلادهم . وفوق ذلك فكثير من المتمولين الأجانب ينقلون الي هذا

البلدجانبا من أموالهم ليستثمروهافىعمليات الخصم فيه . وكل هذا من شأنه أن يزيد الجانب الدائن فى الميزان الحسابى ويحول دون نقص جانبه المدين ، ويؤدى فى النهاية الى تحسين سعر الصرف .

انما يلاحظ أن تدفق رؤوس الأموال الى البلد على أثر ارتفاع سعر الخصم فيه لا يحدث اذا كان هناك من الظروف السياسية والاقتصادية ما يثير المخاوف والشكوك في نفوس المتمولين ، كخطر نشوب حرب أو ثورة داخلية، أو احتمال تقرير السعر الالزامى لأوراقه المصرفية، أو توقع اصدار «موراتوريوم» بتأجيل ديونه . وهذه احدى الحالات التى يبدو فيها جليا تأثير العامل النفسانى فى سعر الصرف [١]

وقد اعتادت مصارف الاصدار الكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تتخذ من رفع سعر الخصم سلاحا تدافع به عن رصيدها الذهبى ، فكانت كلما ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب، وخشيت أن يفضى ذلك الى استنفاد رصيدها الذهبي، رفعت سعر الخصم وجاراتها في ذلك المصارف الأخرى [٢] ، فلا يلبث سعر الصرف أن يتعدل فى مصلحة البلد بفعل القوى التى ذكرناها آنفا . وقد كان بنك انجلترا أحرص البنوك على اتباع هذه السياسة ، ولذلك كانت تغيرات سعر الخصم فيه اكثر حدوثا منها فى بعض بنوك الاصدار الأخرى كبنك فرنسا. وذلك لأسباب أهمها : (ا) ان الاحتياطى الذهبي فى بنك انجلترا كان أقل منه فى بنك فرنسا . (ب) أن بنك انجلترا لم يكن يستطيع

---

(١) ومن أبلغ الامثلة على ذلك ما حدث فى انجلترا في شهر اغسطس سنة ١٩١٤ فقد ارتفع سعر الخصم فى بنك انجلترا الي ١٠٪ دون أن يسفر ذلك عن حركة دخول رؤوس اموال الي انجلترا

(٢) للوقوف على الاسباب التى تحمل هذه المصارف على مجاراة مصرف الاصدار فى رفع سعر الخصم انظر : ديكان فى (Les changes étrangers) ص ٢٠١ وما بعدها

أن يصرف أوراقه المصرفية بالفضة كبنك فرنسا . (حـ) أن لسوق لندرة أهمية خاصة باعتبارها مركز التسويات الدولية وغرفة المقاصة العالمية ، وهو الأمر الذى يجعل طلب الذهب فيها أكثر منه فى الأسواق الأخرى .

§ ٢ — سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتباينة

تعتبر البلاد ذات نظم نقدية متباينة في حالتين : (الأولى) اذا كان بعضها يسير على نظام النقد الذهبي والآخر على نظام النقد الفضى، كما كانت الحال بين انجلترا والهند قبل سنة ١٨٩٣ اذ كان أساس التداول النقدى فى الأولى الجنيه الانجليزى الذهبي وفى الثانية الروبية الفضية ، وكما كانت الحال قبل سنة ١٩١٤ بين انجلترا والصين،وكذلك بين فرنسا والهند الصينية. (الثانية) اذا كان بعضها يسير على نظام النقود الورقية الالزامية (الغير قابلة للصرف)والآخر على نظام النقد الذهبي أو الفضى ، كما كانت الحال قبل الحرب بين انجلترا من جهة وايطاليا وأسبانيا والبرتغال من الجهة الأخرى ، وكما يشاهد الآن بين فرنسا من جهة وانجلترا والولايات المتحدة من الجهة الأخرى . أو كانت جميعا تسير على نظام النقود الورقية الالزامية، لانه وان كانت نقودها فى هذه الحالة متماثلة من حيث طبيعتها الا أنها متباينة من حيث قيمتها ، وتلك هى الحال السائدة الآن بين كثير من الدول كانجلترا والولايات المتحدة

ويلاحظ بادىء بدء أنه بين هذه البلاد جميعا لا يعود للصرف حد تعادل ، لأن التعادل وهو علاقة ثابتة لا يتسنى وجوده بين نقود قيمتها بالنسبة لبعضها البعض متغيرة ، اما لأنها مؤلفة من معادن متباينة ، وإما لأن بعضها معدنى والآخر ورقي ، وإما لأنها جميعا ورقية (١)

وسنعالج الموضوع تفصيلا فى كل من الحالتين السالفتى الذكر

---

(١) ارنونيه ، في المرجع السابق ، ص ١٩٦

(١) سعر الصرف بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبلاد ذات نظام النقد الفضي : يتأثر سعر الصرف في هـذه الحالة بعاملين أساسيين : (الأول) الميزان الحسابي ، فهو يحدث تأثيره هنا كما في حالة البلاد التي تسير جميعا على نظام الذهب ، فزيادة الجانب المدين عن الدائن فيه تدعو الى ارتفاع سعر الصرف، والعكس يدعو الى هبوط سعر الصرف . [١] (الثاني) النسبة التجارية بين قيمة الذهب والفضة . وهذا أشد العاملين خطراً وأبعدها أثرا ، ذلك ان عملية الصرف هنا لا تعدو كونها عملية استبدال وزن معين من الذهب ممثل في عدد من وحدات نقود دولة بوزن من الفضة ممثل في عدد من وحدات نقود دولة أخرى ، وذلك على أساس النسبة التجارية بين المعدنين النفيسين. وهذه النسبة متغيرة ، ولذلك لا يعود سعر الصرف يتقلب بين حدين ثابتين كحدى الذهب ، وانما بين حدين غير ثابتين تعينهما قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، ويتغيران تبعا لما يطرأ على هذه القيمة من التغيرات ، ولذلك يطلق لروا بوليو على الصرف في هذه الحالة اسم الصرف غير المنتظم (Le change erratique)

ولزيادة الايضاح نقول : إن كل مدين في بلد يسير على نظام الفضـة يستطيع ، متى أصبح قليلا عرض الصكوك المسحوبة على بلد يسير على نظام الذهب ، ان يرسل الفضة الى هذا البلد . ولـكنها لا تقبـل فيه الا بقيمتها التجارية بالنسبة للذهب. ولذلك كان حد خروج الفضة متوقفا على تلك القيمة . وكذلك يستطيع كل دائن في البـلد ذى النظام الفضى ان يحصل على قيمة الدين ذهبا في البلد الآخر ويستبدله بالفضة على أساس القيمة التجارية بين المعـدنين ثم ينقل المعدن الأبيض الى بلاده ، ولذلك كان حد دخول الفضة متوقفا أيضا على تلك القيمة .

بيد أنه خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر اتيح للبلاد ذات

---

(١) وهذا بفرض ان البلد يتبع في تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت

نظام النقد الفضي ان تتمتع بسعر صرف ثابت نسبيا بينها وبين البلاد ذات نظام النقد الذهبي ، وذلك بفضل وجود طائفة من البلاد تسير على نظام المعدنين الكامل وفى مقدمتها فرنسا . وبمقتضى هذا النظام كانت دار الضرب فى فرنسا تشترى سبائك الفضة بثمن ثابت من الذهب ، وسبائك الذهب بثمن ثابت من الفضة ، وذلك على أساس النسبة القانونية : ١ الى ١٥½، اى ان كل كيلو جرام من الذهب يساوى ١٥½ كيلو جرام من الفضة . وقد كان من أثر ذلك ثبات سعر الصرف بين فرنسا والبلاد ذات النظام الذهبي من جهة ، وبينها وبين البلاد ذات النظام الفضى من الجهة الأخرى ، اذ كان فى متناول فرنسا دائما ان ترسل الذهب الى انجلترا وأن تأتى بالذهب من انجلترا وتحوله الى مسكوكات ذهبية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف فى باريس على لندرة محدودا فى تقلبه بحدى الذهب . وكذلك كان فى متناول فرنسا ان ترسل الفضة الى الهند الانجليزية وأن تأتى بالفضة منها وتحولها الى مسكوكات فضية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف فى باريس على الهند محدودا فى تقلبه بحدى الفضة

ولكن نتيجة أخرى ترتبت على ذلك هى: تثبيت سعر الصرف بين البلاد ذات النظام الذهبي كانجلترا والبلاد ذات النظام الفضي كالهند . فقد كان فى مقدور انجلترا متى ارسلت بعض الذهب الى فرنسا ان تحصل مقابله على ما تحتاج اليه من الفضة لتسوية ديونها فى الهند ، وذلك على اساس النسبة القانونية السالفة الذكر . ومن الناحية الاخرى كان فى مقدور انجلترا متى استوفت بعض ديونها بالروبيات الهندية ان تحملها إلى دار الضرب فى فرنسا فتسك نقودا فرنسية وتحصل مقابل ذلك على الذهب بالنسبة المتقدمة . ولذلك كانت تقلبات سعر الصرف بين انجلترا والهند محصورة بين حدود ثابتة

وظلت الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٨٧٣ حيث اضطرت الدول التى تسير على نظام المعدنين الكامل — تحت تأثير هبوط قيمة الفضة — الى

الدول عن هذا النظام ، وبذلك اصبحت تسوية الديون بين البلاد ذات نظام الذهب والبلاد ذات نظام الفضة تحصل من طريق مباشر ، وزالت تلك الحدود الثابتة التى تحصر تقلبات سعر الصرف بينها ، واصبح الصرف بحق صرفا غير منتظم (erratique)

ولعل أفضل مثل نضرب به لذلك سعر الصرف بين الهند وانجلترا خلال المدة المحصورة بين سنتى ١٨٧٣و١٨٩٣[1]. فقد كانت الهند تسير على نظام النقد الفضى وكانت معظم تجارتها مع انجلترا التى تسير على نظام النقد الذهبي . فسعر الصرف بينهما كان متأثرا بالضرورة بحالة الميزان الحسابى ، ولكنه كان متأثرا ايضا، وبدرجة أشد ، بالنسبة التجارية بين الفضة والذهب . وقد كانت قيمة الفضة بالنسبة للذهب في هبوط خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر، ولذا كان سعر الصكوك المسحوبة من انجلترا على الهند ـ والتى تدفع فى الهند بالفضة ـ فى هبوط ايضا ، أى انها كانت تباع بمقادير اقل من الجنيهات الانجليزية . على حين كان سعر الصكوك المسحوبة من الهند على انجلترا ـ والتى تدفع فى انجلترا بالذهب ـ فى ارتفاع، اى انها كانت تباع بمقادير اكثر من الروبيات الهندية . وقد بلغ من أمر ذلك ان الروبية التى كانت تساوى ٢٤ بنسا فى سنة ١٨٧٣ اصبحت لا تساوى الا ١٤ و ½ ١٤ بنسا فى سنة ١٨٩٣ . وقد أفضى ذلك الى زيادة اعباء الديون العامة والخاصة التى كان على الهند حكومة وافرادا ان تؤديها الى انجلترا، فاضطربت ميزانية الهند العامة ، كما اضطرب ميزان التجارة بينها وبين انجلترا ، لاسيما وقد أتى حين اصبح للروبية فى السوق الداخلية قيمة تربو على قيمتها فى الخارج وهو ما أدى الى زيادة الصادرات من الهند ونقص الواردات من

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك ارنونيه فى (Monnaie, credit et change) ص ٢٢٣ـ٢٢٦ وتوسيج فى (Principles) الجزء الاول ص ٤٦١ ـ ٤٦٢

انجلترا (١)

وأخيرا قد يحدث أن توقف الدولة ذات نظام النقد الفضى حرية ضرب الفضة فيها كما فعلت الهند فى سنة ١٨٩٣ . وفى هذه الحالة لا يعود سعر الصرف يتبع قيمة الفضة فى تقلباتها ، فاذا ما هبطت تلك القيمة لم تمتد آثارها الى سعر الصرف ، ذلك لأن المدينين فى البلاد ذات نظام الذهب لا يعود في وسعهم أن يشتروا سبائك الفضة ويرسلوها الى البلاد ذات نظام الفضة لسكها نقودا واستخدامها فى أداء ديونهم ، ولذلك فقد شوهد فى لندرة بعد سنة ١٨٩٣ ان سعر الفضة تدهور كثيرا على حين تحسن صرف الروبية الهندية.(٢)

(٢) **سعر الصرف بين البلاد التى يكون بعضها او كلها سائرا على نظام النقود الورقية الالزامية** : يعتبر البلد سائرا على هذا النظام متى كانت أوراقه المصرفية أو الحكومية غير قابلة للصرف بالنقود المعدنية، على حين يكون الأفراد ملزمين بقبولها فى المعاملات كنقود رئيسية. وفى هذه الحالة يصبح الصرف صرفا

---

(١) وقد كانت هذه المسألة موضوع نقاش طويل بين الاقتصاديين ظل قائما من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٧ ، كما اثارت مخاوف الزراع فى فرنسا والمانيا لظنهم بأن هبوط قيمة الروبية فى الاسواق الخارجية من شأنه أن يجعل القمح الهندي زهيد الثمن فى أوربا فيكون فى ذلك القضاء على زراعة القمح فيها ، ولكن ارتفاع مستوى الأثمان فى الهند على أثر هبوط قيمة الروبية فى الخارج لم يلبث ان ازال هذه المخاوف — ارنونيه في المرجع السابق ص ٢٢٥ — ٢٢٦

(٢) وقد استطاعت الهند منذ سنة ١٨٩٣ ان تثبت سعر الصرف بينها وبين انجلترا على اساس أن: ١ جنيه = ١٥ روبية ، وبعبارة أخرى: ١ روبية = ١٦ بنسا ، فقد صدر فى تلك السنة قانون يقضى بأن يكون كل من الجنيه الانجليزي والروبية الفضية نقودا رئيسية فى الهند ، وتحددت بينهما النسبة القانونية السالفة الذكر ، وحرم على الافراد ضرب الروبيات الفضية . ومنذ سنة ١٨٩٨ استطاعت حكومة الهند ان تكون لها احتياطيا من الذهب فى لندرة اخذت تسحب عليه كميات تبيعها الى الافراد على أساس النسبة المتقدمة — انظر فى تفصيل ذلك : Nogaro , Modern Monetary Systems ، ص ٣١ — ٣٧

غير منتظم (erratique) إذ لا يعود محدودا فى تقلباته بحدى الذهب، نظرا لاستحالة الحصول على الذهب لدى مصرف الاصدار أو الخزانة العامة . وكما أنه بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبلاد ذات نظام النقد الفضى يتبع سعر الصرف عن كثب تقلبات قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، فكذلك بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبلاد ذات نظام النقد الورقى يعبر سعر الصرف عن مبلغ تدهور قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهبية ويتبع خطى هذا التدهور . إنما يلاحظ هذا الفارق، وهو أنه فى الحالة الثانية يكون سعر الصرف أقل استقرارا وتقلباته أشد قوة . ذلك أنه فى البلاد ذات نظام الفضة اذا قل عرض الصكوك المسحوبة على الخارج وغلا ثمنها فانه يستطاع تصدير الفضة وبيعها كسلعة بقيمتها التجارية واستخدام ثمنها فى الدفع الدولى ، ولذلك لا يتجاوز سعر الصرف فى تقلباته حدود قيمة الفضة بالنسبة للذهب . وتلك القيمة ولو أنها متقلبة إلا أنها نظرا لظروف انتاج الفضة لا تذهب بعيدا فى تقلباتها . ولكن الأمر على خلاف ذلك فى حالة النقود الورقية الالزامية ، فهذه ليست من السلع التى تصدر ، كما أنه يكفى لزيادة كميتها اطلاق العنان لآلة الاصدار ، ولذلك كان سعر الصرف بين البلاد ذات نظام النقد الورقي والبلاد ذات نظام النقد الذهبي عرضة لتقلبات شديدة لا حد لها .

ومثل ذلك يقال عن سعر الصرف بين البلاد التى تسير جميعا على نظام النقود الورقية الالزامية . وفى هذه الحالة يتعين سعر الصرف بينها على أساس مقدار تدهور نقود كل منها بالنسبة لنقود الدول التى تسير علي نظام الذهب . فمن ذلك أنه فى خلال الحرب كان يقاس مدى تدهور نقود الدول المتحاربة بالنسبة لبعضها البعض على أساس مبلغ تدهور كل منها بالنسبة للفرنك السويسرى والفلوران الهولندى ، وكذلك بعد الحرب كانت تعين قيمة المارك بالنسبة

للفرنك على أساس قيمة كل منهما بالنسبة للدولار الأمريكي والفرنك السويسرى [١]

وقد جرت الحرب الكبرى فى أذيالها أعظم تجربة عرفها التاريخ عن الصرف غير المنتظم ، اذ ما كادت تضع الحرب أوزارها حتى ظهرت فى بلاد كثيرة كالمانيا والنمسا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا ، أزمة صرف شديدة كان من أهم أعراضها: (ا) عدم استقرار سعر الصرف فيها اذ كان يقفز من نقطة إلى أخرى صعودا وهبوطا فى فترات متقاربة جدا . (ب) اشتداد مدى حركاته حتى ابتعد كثيرا عند حد التعادل القديم . فمن ذلك أنه فى شهر يولية سنة ١٩٢٦ بلغ سعر الدولار فى بورصة باريس حوالى ٥٠ فرنكا ، على حين ان سعره عند حد التعادل القديم ١٨ر٥ فرنك. وهذا لا يعد شيئا مذكورا بجانب ارتفاع سعر الصرف فى المانيا ، فلقد بلغ فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ سعر الدولار فى بورصة برلين : ٤ تريليون و ٢٠٠ بيليون مارك ، على حين بلغ سعر الجنيه الانجليزى ارقاما أخرى فلكية لا يتصورها العقل [٢]

العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف فى حالة البلاد ذات نظام النقد الورقى : هذه العوامل متعددة متباينة ، فمنها ماهو اقتصادى يرجع الى ظروف البيئة الاقتصادية والحالة النقدية ، ومنها ماهو نفسانى يرجع الى ثقة الوطنيين والأجانب فى قيمة النقود الأهلية بالنسبة للنقود الأجنبية فى الحال والاستقبال

(**فاولا**) **العوامل الاقتصادية** : أهم هذه العوامل ما يأتى :

(ا) الميزان الحسابى : يحدث الميزان الحسابى تأثيره هنا كالمعتاد ، فزيادة الجانب الدائن فيه تدعو الى زيادة عرض الصكوك المسحوبة على الخارج، ومن ثم الى

---

(١) Oualid, Leçons sur la Monnaie ، ص ١٨٦

(٢) تجد بيانا مفصلا عن هذه الارقام الفلكية فى : (Oualid) فى المرجع السابق ص ١٧٠

هبوط سعر الصرف ، على حين أن زيادة الجانب المدين تدعو الى زيادة طلب هذه الصكوك ومن ثم الى ارتفاع سعر الصرف . غير أنه يغلب فى البلاد التى تظل زمنا تتبع نظام النقود الورقية الالزامية أن يكون الميزان الحسابى فى غير صالحها ، إذ أن بقاءها على هذا النظام دليل على فساد أحوالها الاقتصادية . وفى الغالب يكون ذلك على اثر بعض ظروف سيئة انتابتها كحرب او ثورة، وهى ظروف من شأنها أن تجعل البلد مدينا اكثر منه دائنا كما حدث فى مختلف الدول الأوربية التى خاضت غمار الحرب الكبرى ، فقد زادت وارداتها زيادة عظيمة لشدة حاجتها إلى المؤن والذخائر على حين نقصت صادراتها لضعف انتاجها على اثر تجنيد الأيدى العاملة فيها . هذا على حين أصاب النقص بعض عناصر الميزان الحسابى الأخرى: ففرنسا مثلا حرمت من دخل جزء كبير من الأوراق المالية الأجنبية التى كانت فى حيازتها ، وذلك لأفلاس بعض الدول المدينة من جهة ، ولاستخدام جانب كبير من هذه الأوراق فى أداء ثمن مشترياتها من الخارج من الجهة الأخرى. واذا كان قدر لسعر الصرف فيها ان لا تسوء حاله كثيرا طوال الحرب بالرغم من اختلال ميزانها التجارى فالفضل فى ذلك يرجع الى كثرة ما باعته من الأوراق المالية الأجنبية فى الأسواق الخارجية ولا سيما فى امريكا، والى ما عُقد لحسابها فيها من القروض الكثيرة

(ب) تدهور قيمة النقود الورقية الالزامية: يظهر تدهور قيمة النقود الورقية فى المعاملات الداخلية على شكل ارتفاع عام فى الاثمان، وفى المعاملات الخارجية على شكل هبوط فى قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية أى على شكل ارتفاع فى سعر الصرف [1]. وهناك بين المظهرين علاقة تبعية متبادلة سوف نبينها فيما بعد

---

(١) وهذا بالضرورة عندما يكون البلد متبعا طريقة السعر غير الثابت كما هو الاغلب ، ولكنه اذا اتبع طريقة السعر الثابت فان هبوط قيمة نقوده يظهر على شكل هبوط فى سعر الصرف

ويلاحظ بادىء بدء أن السبب المباشر الذى يؤدى الى تدهور قيمة النقود الورقيه الالزامية فى المعاملات الخارجية هو عدم استطاعة حامليها الحصول على الذهب لدى مصرف الأصدار أو الخزانه العامة، وهو الأمر الذى يفضى عادة الى ارتفاع ثمن الذهب الموجود فى التداول الداخلى وذلك على اثر اشتداد طلبه للحاجة اليه في وجوه لا تستعمل فيها النقود الورقية، وبخاصة فى تسوية الديون الخارجية. غير انه اذا ظل ماعلي الدولة للخارج لا يزيد عما لها فانه يتوفر للمدينين للخارج من الصكوك الأجنبية مايكفى لتسوية ديونهم دون حاجة الى استخدام الذهب. وفى هذه الحالة لا يعود لفرض السعر الألزامى تأثير فى سعر الصرف. ومن أمثلة ذلك ماحدث فى فرنسا فى الأشهر الأولى من الحرب العظمى فانه بالرغم من تقرير السعر الألزامى للأوراق المصرفية التى يصدرها بنك فرنسا ظل سعر الصرف فى بورصة باريس فى معظم الأوقات تحت التعادل، وذلك لأن الميزان الحسابى كان فى تلك الفترة فى صالحها (١). ولكن اذا زاد ماعلي الدولة عما لها، وهذا ما يحدث علي الدوام تقريبا فى مواقيت معلومة من السنة، فانه يتعين استخدام الذهب فى الدفع الخارجى حتى ولو كان الميزان الحسابى فى جملته فى صالح الدولة، فيؤدى زيادة طلب الذهب الى ارتفاع سعره، ومن ثم يتجاوز ارتفاع سعر الصرف الحد القديم لخروج الذهب.

غير أنه يغلب فى حالة تقرير السعر الألزامى أن يحرم تصدير الذهب، وفى هذه الحالة يتعين على المدينين للخارج أن يشتروا صكوك التسويات الدولية بأى الأثمان، فيعظم ارتفاع سعر الصرف، ولا يعود له حد يقف عنده لاستحالة ارسال الذهب إلى الخارج

ومن هذا يتبين أنه حتى إذا كان الميزان الحسابى فى جملته فى صالح الدولة ذات نظام النقد الورقى فان سعر الصرف فيها يفقد حتما ثباته. ومما يزيد من

---

(١) ريبوء في (Précis) الجزء الثانى ص ٢٣٠

تقلباته تدخل المضاربة فى الأمر ، اذ يعمد المضاربون الى شراء الكمبيالات المسحوبة على الخارج فى موسم الصادرات ليبيعوها بأثمان مغالى فيها فى الأوقات التى يشتد طلبها لسداد قيمة الواردات

أما سعر الخصم فانه لا يعود له فى هذه الحالة سوى تأثير ضئيل فى سعر الصرف ، ذلك أن ارتفاع سعر الخصم فى البلاد ذات النقود الورقية الألزامية لا يجذب الا قليلا من رؤوس الأموال من الخارج نظراً للخطر الذى تتعرض له من جراء احتمال هبوط قيمة النقود الورقية اثناء عملية الخصم [١] ، ولذلك لا يقدم على هذه العملية من المتمولين فى الخارج إلا من يتوقع ارتفاع قيمة نقود البلد الورقية . وبذلك لا تعدو العملية عملية خصم فحسب ، وانما عملية خصم ومضاربة على ارتفاع قيمة النقود الأجنبية [٢]

(وثانيا) العوامل النفسانية : ومما يزيد من تقلبات سعر الصرف فى حالة النقود الورقية الالزامية أن كل الحوادث التى يمكن بحق أم بغير حق ان تؤثر فى قيمة النقود الورقية تحمل الأفراد على تصرفات من شأنها ان تزيد الدفع الخارجى أو تنقصه : كحالة الميزان الحسابى فى الدولة ، وميزانيتها العامة ، وتوقع حدوث ارتباكات سياسية أو مالية فى الداخل أو الخارج ، وما ينتظر من الزيادة او النقصان فى كمية النقود الورقية ، كل ذلك وما اليه من شأنه

---

(١) فاذا فرض أن سعر الخصم ارتفع فى نيويورك الى ٧٪ بينما ظل سعره فى باريس ٣٪ فان ذلك قد يحمل بعض الصيارفة الفرنسيين على شراء صكوك مسحوبة على نيويورك لمدة ثلاثة شهور نظرا لما يربحونه من هذه العملية بسبب ارتفاع سعر الخصم ، فاذا ما حل اجل استحقاق هذه الصكوك وحصلوا على قيمتها بالدولارات تعين عليهم أن يحولوها الى فرنكات ، فيغلب فى هذه الحالة ان لا يستردوا من الفرنكات قدر ما دفعوا ، فاذا كانت قيمة الدولار قد هبطت اثناء العملية فانهم يستردون من الفرنكات مقدارا أقل ، فيكون ما ينشأ عن ذلك من الخسارة اعظم من الربح الناشىء عن ارتفاع سعر الخصم

(٢) ارنونيه ، فى المرجع السابق ، ص ١١٧ — ١١٨

أن يثير من جانب بعض الافراد عمليات تؤثر تأثيراً شديدا فى سعر الصرف

والتاريخ حافل بالأمثلة التى تثبت تأثير الحوادث الاقتصادية والمالية والسياسية والحربية فى سعر الصرف بمجرد فعل العوامل النفسانية وحدها . فمن ذلك أنه فى أوائل مارس سنة ١٨١٥ ، كان صرف النقود الورقية الانجليزية متدهورا بنسبة ١٢ ٪ من قيمتها ، ولكن بعد ذلك ببضعة ايام على اثر عودة نابليون من جزيرة البا اشتد تدهورها حتى بلغ ٢٥ ٪ من قيمتها ، مع انه لم تطرأ زيادة ما على كميتها ولم يصدر شيء من المعادن النفيسة الى الخارج [١] . وكذلك لعبت العوامل النفسانية دوراً كبيرا فى تقلبات سعر الصرف في معظم البلاد أثناء الحرب العظمى وبعدها . فكم من حركة لسعر الصرف فى الدول المتحاربة لم يكن مثارها سوى الثقة فى النصر مرة وتوقع الهزيمة أخرى ، وكم من حركة لسعر الصرف فى فرنسا بعد الحرب اثارها مجرد الثقة فى قدرة المانيا ورغبتها فى اداء ديون التعويضات حينا وانهيار هذه الثقة حينا آخر . وأبلغ من ذلك ما شوهد فى بورصة باريس فى شهر يولية سنة ١٩٢٦ ، فقد ارتفع سعر الجنيه الانجليزى فى مدة وجيزة من ١٩٨ الى ٢٤٣ فرنكا ثم هبط بعد ذلك بستة أيام الى ١٩٠ فرنكا ، وذلك بمجرد تغير بعض الوزارات

وتأثير العوامل النفسانية فى سعر الصرف يأتى عن طريق تأثيرها فى ثلاث فئات من الناس [٢]

(الأولى) فئة المتمولين فى الداخل والخارج : فمتى تدهورت قيمة النقود الورقية فى بلد وتسرب الى النفوس الخوف من استفحال تدهورها فى المستقبل ، حمل ذلك المتمولين فى الخارج على الامتناع عن تثمير رؤوس أموال جديدة في هذا

---

(١) ريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٢٢

(٢) ريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٢٢ — ٢٢٤

البلد ، وسحب رؤوس أموالهم القديمة ، فيستردون ودائعهم من مصارفه ، ويبيعون مايكون فى حيازتهم من سندات قروضه العامة ومشروعاته الخاصة . فامتناعهم عن تثمير رؤوس أموال جديدة فيه يحرم الجانب الدائن فى ميزانه الحسابى من عناصر كان يمكن أن تضاف اليه ، على حين أن سحب رؤوس أموالهم القديمة يزيد الجانب المدين . ومن الجهة الأخرى يعمد المتمولون فى الداخل الى تهريب بعض اموالهم الى الخارج ، ويلجئون فى ذلك الى وسائل شتى كشراء الصكوك الأجنبية، وبيع أوراقهم النقدية فى البورصات الخارجية وترك أثمان مايبيعون من البضائع فى الخارج ودائع في المصارف الأجنبية . وتشتد حركة نزوح رؤوس الأموال الى الخارج عند مايكون الخوف من تدهور قيمة النقود الأهلية مصحوبا بالخوف من فرض ضرائب جديدة ، كما ظهر ذلك بجلاء فى المانيا فى أواخر سنة ١٩١٩ ، فقد ارتطم برنامج الاصلاح المالى العظيم الذى كان يقوم على أساس فرض ضرائب جديدة بحركة فرار رؤوس الأموال الألمانية الى الخارج (١)

(وثانيا) فئة المدينين والدائنين للخارج : وهؤلاء متى ألقى فى روعهم ان قيمة النقود الأهلية سوف يشتد تدهورها، وأن أثمان الصكوك الأجنبية سوف ترتفع نتيجة ذلك، فان المدينين منهم يسارعون الى شراء مايحتاجون اليه منها مقدما لاستخدامه فيما بعد فى أداء مايستحق عليهم من الديون للخارج، فيضيفون بذلك طلب المستقبل للصكوك الأجنبية الى طلبها الحاضر . هذا على حين يفعل الدائنون للخارج عكس ذلك . فمنهم من يحملون أوراقا تجارية مسحوبة على الخارج ، وهؤلاء يتريثون فى بيعها توقعا لارتفاع سعر الصرف . ومنهم من يمتلكون كوبونات أوراق مالية أجنبية ،وهؤلاء يتمهلون أيضا فى قبض قيمتها.

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : Bonnet, Les experiences monètaires Contemporaines ص ٦٩ وما بعدها

فتلك الزيادة فى طلب الصكوك الأجنبية من ناحية وهذا النقص فى عرضها من الناحية الأخرى من شأنهما أن يزيدا الصرف ارتفاعا .

وعكس ذلك يحدث فى الأسواق الخارجية ، فالمدينون الذين عليهم ديون يجب أداؤها فى البلاد ذات النقود المتدهورة ـ والتى يخشى اشتداد تدهورها ـ يتريثون فى سداد ماعليهم ، والدائنون الذين لهم حقوق قبلها يسارعون الى استيفاء حقوقهم . وينشأ عن ذلك نقص فى طلب الصكوك المسحوبة على هذه البلاد وزيادة فى عرضها ، وهو مايؤدى الى هبوط قيمتها بالنسبة للنقود الأجنبية [١]

(وثالثا) فئة المضاربين : يعتبر جميع الأشخاص الذين يتصرفون علي النحو المتقدم مضاربين الى حد ما . ولكن بجانب هؤلاء يوجد في كل بلد فريق من رجال المال يشترون ويبيعون الصكوك الأجنبية لمجرد المضاربة على قيمتها ، كما ان منهم من يعمد إلى صور أخرى من العمليات المالية لمجرد تلك المضاربة ، وقد ضربنا بعض الأمثلة لذلك فيما تقدم [٢].ومن شأن تلك المضاربة ان تزيد تقلبات سعر الصرف حدة، بل أنها تكون أحيانا الباعث الرئيسى عليها . والمضاربة كما تكون على هبوط قيمة النقود الأهلية تكون على صعودها . فالمضاربة الدولية لما تناولت الفرنك الفرنسى فى السنين الأولى بعد الحرب كانت مضاربة على صعود قيمته ، ولكن لما حل التشاؤم محل التفاؤل بحالة فرنسا المالية انقلبت الى مضاربة علي الهبوط، واخيرا لما عادت الثقة الى النفوس منذ النصف الثانى من سنة ١٩٢٦ عادت مضاربة علي الصعود وكان لها شأن كبير فى تحسين سعر الفرنك وقتئذ

التأثيرات المتبادلة بين سعر الصرف ومستوى الاثمان [٣] : اثبتت الحوادث النقدية ـ ولاسيما بعد الحرب ـ بما لا يدع مجالا للشك ان هناك

---

(١) ديكان ، فى المرجع السابق ، ص ١٣٥

(٢) راجع ص ٩٥

(٣) انظر الآراء القيمة التي يبديها الاستاذ افتاليون فى هذا الصدد في كتابه Aftalion, Monnaie, Prix et Change ص ٣١٠ وما بعدها

علاقة بين تدهور قيمة النقود الورقية فى الداخل ، وهو مايظهر على شكل ارتفاع فى الأثمان ، وبين تدهورها فى الخارج وهو مايظهر على شكل ارتفاع فى سعر الصرف [١] . وقد ظل كثير من الاقتصاديين زمنا يعتقدون أن حركة التدهور تبدأ دائما فى الداخل ، وأن مثارها هو التضخم النقدى . فاذا ماأصدرت كمية جديدة من النقود الورقية ، أوأفرطت المصارف فى فتح الاعتمادات كما حدث في انجلترا خلال الحرب ، فان أثمان البضائع والأوراق المالية لاتلبث على أثر ذلك أن ترتفع فى السوق الداخلية . فينشأ عن ذلك نقص الصادرات وزيادة الواردات وكثرة المباع من الأوراق المالية لحساب الخارج ، ومن ثم تعديل الميزان الحسابى فى غير صالح البلد ، وهو مايفضى بسعر الصرف الى الارتفاع . وهكذا يسير التسلسل على النحو الآتى : تضخم نقدى ــ ارتفاع الأثمان ــ ارتفاع سعر الصرف .

غير أن التجارب النقدية بعد الحرب اثبتت انه ليس ضروريا ان يسبق ارتفاع الأثمان ارتفاع سعر الصرف . فلقد شوهدت حالات كثيرة كان ارتفاع سعر الصرف فيها هو الذى يسبق ارتفاع الأثمان . ففى المانيا فى سنة ١٩٢٣ وفى فرنسا منذ سنة ١٩٢٢ كان ارتفاع الأثمان يحدث فى الداخل على أثر ارتفاع سعر الجنيه الانجليزى والدولار الأمريكي وبدون أن يسبق ذلك تضخم نقدى جديد . ويذكر الأستاذ افتاليون (Aftalion) أن مجرد الخوف من التضخم النقدى كان مؤديا فى حالات كثيرة الى ارتفاع سعر الصرف ، ومن ثم الى ارتفاع الأثمان ، وهو ما كان يدعو إلى اصدار كميات جديدة من النقود الورقية . وفى هذه الحالات يسير التسلسل على النحو الآتى : ارتفاع سعر الصرف ــ ارتفاع

---

(١) وهذا بالضرورة فى حالة اتباع طريقة السعر غير الثابت كما هو الاغلب

الأثمان ـ تضخم نقدى .[١]

وفى الحق أننا هنا ازاء ظاهرة ذات وجهين كل منهما سبب ونتيجة للآخر. فالتدهور النقدى الداخلى يثير فى بداية الأمر التدهور الخارجى، ولكن متى استقر المرض النقدى فى جسم المريض فأن التدهور الخارجى لايلبث بدوره أن يصبح سببا للتدهور الداخلي . وهذا يحدو بنا الى التساؤل : كيف أن ارتفاع سعر الصرف فى المعاملات الخارجية يؤدى الى ارتفاع مستوى الأثمان فى الداخل ؟

يعلل ذلك بعض الاقتصاديين[٢] بأسباب مادية وأخرى نفسانية : فأما المادية فترجع الى حركة الواردات والصادرات. فالمستوردون عندما يجدون أن مايشترونه من الخارج أصبح يكلفهم أكثر من ذى قبل على أثر ارتفاع سعر الصرف يعمدون الى رفع ثمن السلع المستوردة ، فلا يلبث هذا الارتفاع أن يسرى الى السلع الأخرى من طريق التقليد حينا والضرورة حينا آخر، اذ قد تكون السلع المستوردة مما يدخل فى صناعة السلع الأهلية . ومن الجهة الأخرى فان الأجانب فى الخارج عندما يرون ان مايشترونه من البلد ذى النقود المتدهورة القيمة أصبح يكلفهم أقل من ذى قبل فأنهم يتهافتون على شراء منتجاته ، فتزداد صادراته ، فيكون ذلك أيضا مدعاة لارتفاع مستوى أثمانه . وأما الأسباب النفسانية فترجع الى أن الجمهور فى أوقات تدهور قيمة النقود الورقية يغدو متيقظا لكل مايحدث من التقلبات فى سعر الصرف، اذ تكون الحوادث قد علمته أن هناك علاقة بين سعر الصرف وحركة الأثمان. فكل ارتفاع جديد فى سعر الصرف يحمله على التهافت على شراء السلع لاعتقاده أن أثمانها سترتفع عما قليل ، فيكون هذا التهافت ذاته سببا فى ارتفاع الأثمان .

---

(١) افتاليون فى (Monnaie, Prix et Change) ص ٣١٦ — ٣١٧

(٢) واليد (Oualid) فى (La Monnaie) ص ١٩١ — ١٩٣

(٣) نظرية تعادل القوة الشرائية

Theory of the Purchasing Power Parity

النظرية : تعتبر هذه النظرية بحق أشهر نظرية نقدية عالجها الاقتصاديون بعد الحرب وافاضوا فى مناقشتها والكتابة فيها . وهى تنسب إلى الاقتصادى السويدى جوستاف كاسل (G. Cassel) ولو أن أصولها فى الواقع تمتد الى اصحاب المذهب الحر القديم الذين أشاروا اليها في بعض أبحاثهم . وقد وضع الأستاذ كاسل هذه النظرية ليبين كيف يتعين سعر الصرف فى البلاد التى ليست تقلباته فيها محدودة بحدى الذهب، وهى بالأخص البلاد ذات نظام النقود الورقية الالزامية . وقد بدأ فى ذلك من الفكرة الآتية وهى : اذا كان الأنسان يقبل أن يدفع ثمنا معينا للحصول على عملة أجنبية فذلك لأن لهذه العملة قوة شراء معينة فى البلد الأجنبى ، كما أن ما يدفعه مقابلها من عملته الأهلية انما يمثل قوة شراء معينة فى موطنه ، ولذلك فان قيمة العملية الأجنبية بالنسبة للأهلية إنما تتوقف قبل كل شىء على قوة الشراء النسبية للعملتين فى موطنهما (١)

وعلى ذلك فاذا فرض أن القوة الشرائية للجنيه الانجليزى فى انجلترا تعادل ٨٠ مرة القوة الشرائية للفرنك فى فرنسا فان سعر الصرف العادى يتحدد عند ٨٠ فرنكا لكل ١ جنيه انجليزى . وهذه النقطة التى يتحدد عندها سعر الصرف العادى هى نقطة التوازن الحقيقى للصرف بين الدولتين . ذلك أنه إذا زاد سعر الصرف بينهما عن ٨٠ فرنكا فان الفرنسيين يترددون فى شراء سلعهم من انجلترا على حين يتهافت الانجليز على شراء سلعهم من فرنسا ، فتؤدى زيادة الصادرات فى فرنسا ونقصانها فى انجلترا الى تخفيض سعر الصرف بينهما حتى

---

(١) Cassel, Money and Foreign exchange after 1914، ص ١٣٨

يعود الى السعر العادى. وبعكس ذلك إذا انخفض سعر الصرف عن ٨٠ فرنكا فان الانجليز هم الذين يترددون فى شراء سلعهم من فرنسا على حين يشتد إقبال الفرنسيين على الشراء من انجلترا. فتؤدى زيادة الصادرات فى انجلترا ونقصانها فى فرنسا إلى ارتفاع سعر الصرف بينهما حتى يعود أيضا إلى السعر العادي

وقد تطرق الأستاذ كاسل من ذلك إلى القول بانه إذا حصل تضخم نقدى فى دولتين فأن سعر الصرف بينهما يصبح مساويا لسعر الصرف القديم مضروبا فى النسبة بين درجة التضخم النقدى فى كل منهما، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه يصبح معادلا للنسبة بين القوة الشرائية للنقدين فى موطنهما [1]

فاذا فرض دولتان «ا» و «ب» تتعاملان مع بعضهما البعض على أساس سعر صرف معين، ثم حدث أن أصدرت الدولة «ا» مقداراً جديدا من النقود الورقية، وهو الأمر الذى يؤدى الى نقص قوة شرائها، فعلى اثر ذلك تهبط قيمة نقود «ا» فى «ب». وكذلك اذا زادت كمية النقود فى «ب» وهو الأمر الذى يؤدى إلى نقص قوة شرائها، فانه على أثر ذلك ترتفع قيمة نقود «ا» فى «ب». فاذا كان حدوث التضخم النقدى فى «ا» بنسبة ٣٢٠ إلى ١٠٠ وفى «ب» بنسبة ٢٤٠ الى ١٠٠ فان سعر الصرف الجديد يصبح ٣/٤ السعر القديم [2]

ويلاحظ أخيرا أن هذه النظرية كما بسطها الأستاذ كاسل انما تفسر تعيين سعر الصرف العادى، وهى تسلم بأن سعر الصرف الجارى قد يبتعد عن حد تعادل القوة الشرائية. ولكن ذلك لايكون الامؤقتا، اذ لا يكاد يحدث حتى يبرز الى الميدان قوى اقتصادية تعمل على اعادته الى حده العادى. فخلف السعر الجارى المتقلب يوميا يقوم السعر العادى الذى يمثل قيمة النقود الحقيقية بالنسبة للأجنبية

---

(١) كاسل، فى كتابه المشار اليه آنفا، ص ١٤٠

(٢) كاسل، فى كتابه المشار اليه آنفا، ص ١٣٩–١٤٠

نظرية تعادل القوة الشرائية والتجارب : قد تجد نظرية تعادل القوة الشرائيـة من بعض الحوادث النقدية مايؤيدها : ففى فرنسا ارتفع مستوى الأثمان كثيرا خلال الحرب على حين لم يبتعد سعر الصرف الا قليلا عن حد التعادل القديم ، وذلك بفضل الاعتمادات التى فتحتها امريكا للحلفاء بوفرة وسخاء. ولـكن لما أوصد باب هذه الاعتمادات فى سنة ١٩١٩ اخذ سعر الصرف في الارتفاع حتى قارب حد تعادل القوة الشرائية بين الفرنك والدولار . فهذا التـدهور الخارجى فى قيمة الفرنك يمكن تأويله بانه نتيجة التدهور الداخلي ، أو أنه بعبـارة اخرى نتيجة التفـاوت فى قوة الشراء بـين النقود الفرنسية والأمريكية[١] . ومن قبيل ذلك ايضا ماحدث فى الروسيا ، فعلى اثر قيام الثورة فيها فى سنة ١٩١٧ انفصمت عرى العلاقات التجارية بينها وبين العالم الخارجى، ولـكنها لما أخذت فى الالتئام منذ سنة ١٩٢١ شوهد تدهور عظيم فى قيمة الروبل الخارجية يمـكن تأويـله بانه نتيجة تدهور قيمة الروبل الداخلية بسبب اشتداد التضخم النقدى

غير أن معظم الحوادث النقدية الأخيرة تثبت عكس ما تقدم ، فقد كان التدهور الخارجى هو الذى يسبق فى معظم الحالات التدهور الداخلى ، وفى ذلك مايشعر بأن القوة الشرائية ليست هى التى تحدد سعر الصرف . فمن ذلك أنه فى فرنسا بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٦ كان تدهور قيمة الفرنك فى الخارج يسبق ارتفاع الأثمان فى الداخل ، وكان التفاوت فى معظم الأحيان عظيما بين قيمة الفرنك فى الخارج وقوة شرائه فى الداخل[٢]. وكذلك كانت الحال فى المانيا منـذ

---

(١) ومع ذلك فهذا التدهور الخارجى يمـكن تأويله أيضا بسبب آخر وهو ما كان عليه ميزان فرنسا التجاري من العجز في ذاك الحـين على أثر استيرادها مقادير عظيمة من المـواد التى اعوزتها خلال الحرب والتي دعت الى استيرادها ضرورات تعمير المناطق المتخربة فيها — افتاليون ، في كتابه المشار اليه آنفا ، ص ٢٧٧

(٢) افتاليون ، في المرجع السابق ، ص ٢٧٩

سنة ١٩١٩ فقد كان تدهور قيمة المارك في الخارج يسبق دائماً تدهوره في الداخل، ولم يكن التضخم النقدي يسبق التدهور الخارجي بل كان يحصل متأخرا عنه كنتيجة لارتفاع الأثمان في الداخل على أثر هبوط قيمة المارك في الخارج. وكذلك شوهد في تشيكوسلوفاكيا خلال المدة من أغسطس سنة ١٩١٩ الى أواخر سنة ١٩٢١ تدهور كبير في الصرف الخارجي وارتفاع عظيم في مستوى الأثمان في الداخل بالرغم من بقاء كمية النقود الورقية ثابتة تقريبا، وفي هذا أيضا مايشعر بأن ارتفاع الأثمان كان نتيجة التدهور الخارجي وليس سببا له (١)

نقد نظرية تعادل القوة الشرائية : لم يكن التوفيق اذن حليف نظرية تعادل القوة الشرائية بازاء معظم الحوادث النقدية الأخيرة. وفوق ذلك فقد وجه اليها الباحثون عدة اعتراضات نظرية نستعرض أهمها فيما يلي :

(١) أن هذه النظرية تقوم على فرض لايتفق والواقع، إذ تذهب الى أن لمشتري السلع الأجنبية الخيار في ان يشتريها في السوق الأهلية أو الأجنبية وانه يمتنع عن شرائها في الخارج اذا كان ذلك يكلفه اكثر مما يدفع في شرائها في الداخل، مع أن ما يشترى فعلا من الخارج هو السلع التي لا يستطاع انتاجها في الداخل، أو التي لا تنتج فيه إلا بمقادير غير كافية. فمثلا اذا كان محصول القمح في بلد لايكفي حاجة سكانه فانه يضطر إلى شرائه من الخارج وذلك بالثمن الجاري في البلد المشترى منه وبسعر صرفه حتى ولو كان ذلك يتكلف اكثر من الثمن الداخلي، وفي هذه الحالة يكون استيراد القمح سببا في ارتفاع الثمن الداخلي (٢)

(٢) ان كثيراً ممن يشترون الصكوك الأجنبية لايفعلون ذلك لدفع أثمان سلع تشترى في الحال وانما سبق شراؤها في الماضي، ولذلك فهم لاينظرون الى

---

(١) Nogaro, Modern Monetary Systems ص ١٥١

(٢) نوجارو، في كتابه المشار اليه آنفا، ص ١٤٩

تعادل القوة الشرائية لاضطرارهم الى الحصول على هذه الصكوك بأى الأثمان. وبجانب ذلك فهناك صكوك أجنبية كثيرة تشترى دون أن يكون لفكرة تعادل القوة الشرائية أثر فى ذلك ، كما هو الحال فى ديون البلديات والحكومات والتعويضات والغرامات الحربية [١]

(٣) وحتى اذا كان الأمر يتناول تسوية أثمان سلع تشترى فى الحاضر فان فكرة تعادل القوة الشرائية لا تقوم فى أذهان المتعاملين بالشكل الذى تقول به هذه النظرية . فالشخص الذى يشترى عملة أجنبية لا ينظر فى ذلك الى قوتها الشرائية العامة كما يعبر عنها مستوى الأثمان العام ، وانما إلى قوتها الشرائية بالنسبة للسلع التى يريد الحصول عليها بالذات . ولذلك فكثيرا ما يكون مستوى الأثمان فى بلد أدنى مما يعتبر حد تعادل القوة الشرائية بينه وبين بلد آخر ، ومع هذا يشترى الأول من الثانى سلعا كثيرة ، وهى التى لا تقل أثمانها فى البلد الأول عنه فى الثانى . فالمستورد الفرنسى مثلا لا يأبى أن يشترى الدولار بسعر أعلى من حد تعادل القوة الشرائية العامة بينه وبين الفرنك إذا كان يستطيع مع ذلك الحصول فى أمريكا على سلع لا تكون أثمانها فى فرنسا أقل منها فى أمريكا [٢] .

(٤) وأخيرا فانه لو كانت التجارة الدولية تتناول كل أنواع السلع التى تنتجها الدولتان المتعاملتان ، ولم يكن هناك نفقات نقل أو عوائق جمركية لصح القول بامكان تعادل القوة الشرائية بين عملتيهما . ولكن الأمر بخلاف ذلك فى الحياة الاقتصادية . فهناك سلع كثيرة تنتجها الدولتان ولا تتناولها التجارة الدولية ، وهناك نفقات النقل، كما أن هناك الرسوم الجمركية . وكل ذلك من شأنه أن يحول دون حدوث التعادل فى قوة العملتين الشرائية [٣]

(١) افتاليون، فى المرجع السابق، ص ٢٨٢

(٢) افتاليون ، فى المرجع السابق ، ص ٢٨٢ — ٢٨٤

(٣) ريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٢٩

(٤) آثار سعر الصرف

بعد اذ بحثنا فى مختلف العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف أصبح لزاما ان نبين آثاره فى الحياة الاقتصادية . ذلك اننا هنا إزاء ظاهرة ذات وجهين ، فهى كما تتأثر بأحوال البلاد الاقتصادية تؤثر فيها . وللبحث فى تأثيرها نفرق بين البلاد ذات النقود السليمة والبلاد ذات النقود المتدهورة القيمة ، فبالنسبة للأولى يظهر تأثير سعر الصرف بخاصة فى حالة الائتمان وفى حركات رؤوس الأموال المنقولة ، وبالنسبة للثانية يظهر هذا التأثير بخاصة فى التجارة الدولية وفى الديون الخارجية

(فأولا) *تأثير سعر الصرف فى الائتمان وفى حركات رؤوس الأموال المنقولة* : متى كان سعر الصرف غير متأثر بتدهور في قيمة النقود فان تقلباته يكون مرجعها فى الأصل حالة ميزان البلد الحسابى . فمتى أصبح سعر الصرف غير موافق فذلك لأن الميزان الحسابى نفسه غير موافق ، أى ان ما على البلد يفوق ماله . فلكى يدفع الفرق بين ماله وما عليه يتعين ان يصدر الى الخارج مقدارا من الذهب أو ما يقوم مقامه فى تسوية الديون الدولية كبعض أنواع الأوراق المالية وكوبوناتها . فسعر الصرف غير الموافق إذن هو النذير بان النقود الدولية سوف تنقص فى البلد نقصا يؤدى بطبيعته الى ارتفاع سعر الفائدة وسعر الخصم . وفوق ذلك فهذا الارتفاع تفرضه على المصارف ضرورة حماية احتياطيها المعدنى ، ذلك أنه متى احتاج الأفراد الى الذهب لاستخدامه فى الدفع الدولى فانما يحصلون عليه من المصارف، فيكثر عدد المودعين الذين يسحبون ودائعهم كما تزداد كمية الأوراق التجارية التى تقدم للخصم . ففى ارتفاع سعر الصرف ما ينذر المصارف بحدوث ذلك ، ولهذا تسارع الى رفع سعر قروضها وبالأخص سعر الخصم لتجعل الائتمان غاليا . وفي غلائه ما يضعف حركة طلب

خصم الأوراق التجارية وحركة الاقتراض عموما . ولما كانت قيمة الأوراق التى سبق خصمها تأخذ فى العودة على التوالى الى خزائن المصارف فان احتياطيها يأخذ فى التزايد تدريجا وبفضل ذلك تستطيع أن تواجه حركة سحب المودعين لودائعهم . واذا لم يكن ذلك كافيا فانها تستطيع ان تخصم لدى مصرف الاصدار بعض ما سبق أن خصمته من الأوراق التجارية .

واذا حدث بعكس ذلك أن أصبح الصرف موافقا ، وفى ذلك ما يدل على أن الميزان الحسابى فى صالح البلد ويشعر بقرب دخول الذهب فان سعر الفائدة عموما والخصم خصوصا لا يلبث أن ينخفض نتيجة وفرة رؤوس الأموال . ولذلك يعتبر رجال الأعمال سعر الصرف الى حد ما بمثابة بارومتر الائتمان [1] .

ويلاحظ أخيرا أنه اذا كان سعر الصرف يؤثر فى سعر الخصم فانه من الجهة الأخرى شديد التأثر بحركات سعر الخصم ، وهذا ما أثبتناه من قبل [2]

(وثانيا) تأثير سعر الصرف فى التجارة الخارجية : قد يصبح لسعر الصرف تأثير كبير فى صادرات البلد ووارداته وذلك متى كان سعر الصرف نفسه متأثرا بتدهور قيمة النقود الأهلية . فالمنتج الانجليزى الذى يبيع فى الوقت الحاضر بضاعة فى فرنسا بمبلغ ١٠٠٠ فرنك ويسحب كوسيلة للوفاء كمبيالة على المشترى الفرنسى بتلك القيمة يبيعها فى سوق لندرة بمقدار من الجنيهات أكثر من المقدار الذى كانت تباع به قبل تدهور قيمة الجنيه الانجليزى (سعر الجنيه اليوم : ٨٠ فرنكا على حين أن سعره عند التعادل : ٢١ر١٢٤ فرنك) . فهذا القدر الزائد يضاف الى ثمن البضاعة الأصلى ويكون بمثابة

---

(١) پرو (Perreau) فى (Cours) الجزء الأول ص ٤٧٣ — ٤٧٤

(٢) راجع ص ١٣٧

ربح جديد للمنتج الانجليزى . وهذه الحالة من شأنها أن تحمله على تخفيض ثمن سلعتــه بعض الشيء فى فرنسا ليجذب اليه عملاء جدد فيها ، فيؤدى ذلك الى اشتداد منافسة البضائع الانجليزية للفرنسية وزيادة الصادرات من انجلترا الى فرنسا . هذا على حين تقل الصادرات من فرنسا الى انجلترا ، وذلك لأن المنتج الفرنسى الذين يبيع بضاعته فى انجلترا بالجنيهات الانجليزية يضطر على أثر هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك أن يرفع ثمن بيعه بالجنيهات لـكى يحصل على نفس القدر من الفرنـكات الذى كان يحصل عليه من قبل. وهذا الارتفاع من شأنه أن يصرف كثيرا من الانجليز عن شراء السلع الفرنسية . ولذلك يعتبر بحق هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك بمثابة فرض رسوم جمركية جديدة فى انجلترا على الواردات الفرنسية .

هذه النتائج وأمثالها جعلت كثيرا من الاقتصاديين ورجال الأعمال ينظرون بعين الرضا الى تدهور قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية لاعتقادهم أن ذلك يدعو الى تقدم تجارة الصادرات وزيادة الانتاج الأهلى (١) . ولـكن فريقا من الاقتصاديين يخطئهم فى ذلك مستندا على الفكرة التى شرحناها آنفا ، وهى أنه متى تدهورت قيمة النقود فى الخارج فان الأثمان فى الداخل لا تلبث على

(١) وقد عنى كثير من الاقتصاديين بعيدى النظر باثبات مساوىء هذه الحالة، ذلك أن هبوط قيمة النقـود الأهلية وان كان يدعو الى تشجيع الصـادرات الا أنه يمكن الأجنبي من الحصـول على ناتج العمل الأهلي بثمن بخس . فهبوط قيمة الجنيــه الانجليزي بنسبة ٥٠ ٪ مثلا يمكن الفرنـسي من الحصول بنفس القدر من نقوده الأهلية على ضعف ما كان يحصل عليه قبــلا من السلع الانجليزية ، وفى ذلك افقار ظاهر لانجلترا، وزيادة فى ربح فرنسا من التجارة الدولية اذ معناه في النهاية ان انجلترا أصبحت تحصل على مقدار أقل من السلع الفرنسية وتعطي مقدارا أكثر من السلع الانجليزية . وفضلا عن ذلك فان هبوط قيمة النقود الأهلية يؤدى الى غلاء أثمان الواردات الأجنبية ، ولذلك خطورة خاصة فى البلاد التى تعتمد على الخارج في الحصول على موادها الأولية والغذائية ــ انظر فى هذا الموضوع : Truchy, Cours d'Economie Politique الجزء الثانى ص ١٠٨ والمراجع التى يشير اليها بالهامش

أثر ذلك أن ترتفع ، وبذلك يزول الفرق بين التدهور الخارجي والداخلي وهو الذى كان يدعو الى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات .

على أن كلا الرأيين متطرف فيماذهب اليه والحقيقة وسط بينهما، فانه اذا صح أن أثمان السلع فى الداخل ترتفع على أثر تدهور الصرف الخارجى ، غير أن هذا الارتفاع لا يحدث الا تدريجا ، فهو يبدأ بالسلع المستوردة من البلاد ذات النقود الجيدة ثم يمتد رويدا الى السلع الأخرى . وفى إبان هذا الوقت وريثما يتحقق التعادل بين قيمة النقود فى الخارج وقيمتها فى الداخل يكون تدهور الصرف مشجعا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد ، فاذا ما تم هذا التعادل انعدم تأثير سعر الصرف . غير أنه كثيرا ما يشاهد فى البلاد ذات النقود المتدهورة القيمة أنه كلما تحقق هذا التعادل،وحتى قبل ذلك ، يحدث تدهور جديد فى الصرف ، فيبدأ عهد جديد تحاول خلاله قيمة النقود فى الداخل أن تتساوى مع قيمتها فى الخارج ، وفى خلال ذلك تنشط الصادرات وتعرقل الواردات وقد يظل تعاقب هذه العهود زمنا طويلا (١) .

ويلاحظ أخيرا أنه متى تحقق التوازن بين قيمة النقود فى الخارج وقيمتها فى الداخل ، ثم طرأ بعد ذلك تحسن على قيمتها فى الخارج فان الموقف ينعكس اذ يصبح ارتفاع قيمة النقود فى الخارج ـ طالما لم يحدث مقابله هبوط فى الأثمان فى الداخل ـ عقبة فى سبيل التصدير ومغريا على الاستيراد .

(وثالثا) *تأثير سعر الصرف فى الديون الخارجية* : يظهر هذا التأثير متى كان سعر الصرف نفسه متأثرا بتدهور قيمة النقود الأهلية . وهنا يفرق بين حالتين (٢) .

(ا) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأهلية : وفيها يكون

---

(١) ريبو ، فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣

(٢) ريبو، فى المرجع السابق ، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨

الدائنون الأجانب هم الذين يقع عليهم عبء الخسارة الناشئة عن تدهور الصرف فى البلد المدين. فالفرنسيون حاملو سندات الحكومة أو الشركات البريطانية الذين تدفع اليهم فوائد ديونهم وأقساط استهلاكها بالجنيهات الانجليزية يتحملون اليوم خسارة ثقيلة عند تحويل هذه الجنيهات الى فرنكات نظراً لتدهور قيمة الجنيه الانجليزى بالنسبة للفرنك ، وكلما اشتد أمر هذا التدهور قل مقدار ما يحصلون عليه من الفرنكات . وهذه حال تضعف الثقة فى الدولة ذات النقود المتدهورة القيمة، وتصرف المتمولين الأجانب عن اقراضها مع أنها عادة أشد افتقارا الى القروض الأجنبية من غيرها . ولذلك كان يعمد كثير منها قبل الحرب الى النص فى القروض التى يراد توظيفها فى الخارج على أن يكون الدفع بالذهب أو بسعر صرف ثابت وذلك احياء للثقة فى نفوس المتمولين الأجانب ، وهذا يحدو بنا الى الكلام عن الحالة الثانية .

(ب) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأجنبية أو بالذهب: وفى هذه الحالة يكون المدين الوطنى سواء أكان حكومة أم شركة هو الذى يتحمل الخسارة الناشئة عن تدهور قيمة العملة الأهلية بالنسبة للأجنبية أو الذهب ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى زيادة أعباء الديون الخارجية، العامة منها والخاصة . ومن الدول التى كانت تتعهد بالدفع ذهبا قبل الحرب : الروسيا فى معظم قروضها ، والنمسا واسبانيا فى بعض قروضهما ، والصين فى قروض سنتى ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، وكذلك كانت تفعل معظم شركات السكك الحديدية .

وقد حاولت حكومات وشركات كثيرة بعد الحرب أن تتخلص من شرط الدفع بالذهب، وعرض الأمر على القضاء فى حالات كثيرة . ويتبين من أحكام المحاكم الفرنسية أنها تفرق فى هذا الموضوع بين المعاملات الداخلية والخارجية، فبالنسبة للداخلية يوجد شبه اجماع فى الأحكام الفرنسية على بطلان شرط

الدفع بالذهب في الأوقات التي يفرض فيها السعر الالزامي للبنكنوت . وأما بالنسبة للمعاملات الخارجية فقد صدرت عدة أحكام بصحة شرط الدفع بالذهب استنادا على أن الذهب هو العملة الدولية الوحيدة [١] .

وأما في مصر فقد نص صراحة مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ـ القاضى بفرض السعر الالزامى للبنكنوت الذى يصدره البنك الأهلى المصرى ـ على بطلان شرط الدفع بالذهب [٢] . ولكن المحاكم المختلطة مع ذلك ذهبت فى كثير من أحكامها الى اغفال هذا النص وقضت باحترام شرط الدفع بالذهب . وقد أثارت هذه المسألة اهتماما عظيما على أثر الحكم الذى أصدرته محكمة مصر الابتدائية المختلطة فى قضية سندات الدين العام المصرى وقضت فيه بالزام الحكومة المصرية أن تدفع كوبونات دينها العام ذهبا . وقد استؤنف هذا الحكم ولا يزال الأمر معروضا على القضاء المختلط ، وسيكون لحكمه نتائج خطيرة لأنه اذا تأيد الحكم الابتدائى ، ولم توفق الحكومة المصرية الى اقناع الدول الأجنبية بوجهة نظرها ، فان أعباء الدين العام ستزيد بنسبة عظيمة نظرا لتدهور قيمة الجنيه الانجليزى ـ وتبعا له المصرى ـ بالنسبة للذهب بما يقرب من ٤٠٪ [٣] وفى ذلك ما يحدث أشد الاضطراب فى الميزانية العامة ويجعل توازنها متعذرا

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : Geny, La validité juridique de la clause « payable en or », 1926 - Mestre et James, La Clause - or, 1926

(٢) واليك نص المادة الأولى من هذا المرسوم: « اوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري تكون لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى . وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأى سبب وبأى مقدار يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لوكان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التي تحصل بين أصحاب الشأن ، وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد

(٣) وقد قرر دولة صدقي باشا وقت توليته الحكم فى حديث له مع مراسل بعض الصحف أن الدفع على أساس الذهب يحمل الميزانية المصرية عبئا جديدا يبلغ نحو ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا

(٥) بعض الوسائل التي يستطاع بها التأثير فى سعر الصرف

قلما تقف السلطات المصرفيـة والحـكومية مكتوفة اليدين ازاء ظاهرة الصرف ، بل تفزع الى وسائل منوعة للتأثير بها فى سعره كلما بدا لها أنه حاد عن مجراه الطبيعي وخشيت نتائج ذلك . ومن هذه الوسائل ما تتبعه المصارف ومنها ما تتبعه الحـكومات :

(**فأولا**) **الوسائل المصرفية للتأثير فى سعر الصرف** : يأتى فى مقدمة هـذه الوسائل ما يعرف بسياسـة سعر الخصم . فقد أسلفنا القول [١] أنه متى ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب خشيت المصارف خطر ذلك على رصيدها المعدنى. وهذا الخطر أشد ما تخشاه مصارف الاصدار اذ أصبحت فى كل البلاد مستودع الاحتياطى الأهلى واليها تقصد المصارف الأخرى كلما أعوزها الذهب أو احتاجت الى تقوية رصيـدها المعـدنى . وأنجع الوسائل للدفاع عن الاحتياطى الأهلى هو رفع سـعر الخصم . وتلك هى السياسة التى اعتادت مصارف الاصدار الـكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تنتهجها كلما خشيت تسرب احتياطيها المعدنى الى البلاد الأجنبيـة . وقد أثبتنا فيما تقدم كيف أن ارتفاع سعر الخصم يؤدى فى نهاية الأمر الى تعـديل سعر الصرف فى صالح البلد [٢]

غير أن سياسة سعر الخصم وان كانت ذات أثر فعال فى سعر الصرف إلا أنها تثير استياء أوساط الصناعة والتجارة والبورصات نظرا لما تؤدى اليه من غلاء الائتمان . ولذلك تحاول المصارف أحيانا تجنبها، وذلك عن طريق اقناع عملائها بالعدول عن سحب الذهب وافهامهم أن اصرارهم على ذلك يؤدى الى الغاء ما هو

---

(١) راجع ص ١٦٠

(٢) راجع ص ١٣٧ — ١٣٩

ممنوح لهم من وسائل تسهيل الاقتراض . وهذا ما كان يفعله أحيانا الريشسبنك وبنك الروسيا . على حين كان يتبع بنك فرنسا سبيلا آخر ، فقد كان له الحق قانونا فى أن يصرف أوراقه المصرفية بالذهب أو بالفضة ، ولذلك كان يفرض دائما اتاوة (Prime) على ما يطلب منه من سبائك الذهب والنقود الذهبية الأجنبيـة التى يراد ارسالها الى الخارج . ومع أنه كان يرفع سعر الخصم فى الأوقات العصيبة إلا أنه لم يكن يعدل أبدا عن تحصيل تلك الأتاوة [١] .

بيد أن هذه الاساليب وأمثالها ليس لها سوى تأثير وقتى فى سعر الصرف ، ثم هى بجانب ذلك تحدث بعض المضار : ذلك أنه إما أن يكون الذهب موجودا فى التداول الداخلى وفى هذه الحالة يعمد الصرافون الى جمعه فيؤدى ذلك الى افقار التداول منـه ، وإما أن يكون غير موجود وفى هذه الحالة يشتد تدهور أسعار الصكوك المسحوبة على البلد لصعوبة دفع قيمتها ذهبا وتصبح تقلبات سعر الصرف فيـه شبيهة بتقلباته فى البـلاد ذات النقود الرديئـة ، وفى ذلك ما يخدش سمعة البلد المالية [٢] .

ومن الأساليب التى تتبعها المصارف المركزية أحيانا للتأثير فى سعر الصرف ما يعرف بسياسة الصكوك (La politique des devises) . وهى تقوم على تكوين احتياطى من الصكوك المسحوبة على الخارج ، وهذه الصكوك تشتريها مصارف الاصدار فى الأوقات التى يكون الصرف فيها ملائما لتبيعها الى المدينين للخارج فى الأوقات التى يصبح الصرف فيها غير ملائم . ومن شأن هذه السياسة أن تحول دون أن يتحكم فى سوق الصرف طائفة من المضاربين الذين يشترون الصكوك الأجنبية فى المواسم التى تكون فيها وفيرة ليبيعوها بقية العام بأسعار مغالى فيها . وفضلا عن ذلك فهذه السياسة تكسب الصرف درجة من الثبات اذ تحول دون تقلب أسعاره تقلبات فجائيـة عنيفة . ولـكنها على كل حال لا تبلغ من

---

(١) ارنونيه ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٩٣

(٢) تروشى ، فى (Cours) ، الجزء الثانى ، ص ١٠٠

قوة التأثير فى سعر الصرف مايبلغه سعر الخصم فى الأوقات العادية .

وهناك أيضا وسيلة أخرى للتأثير في سعر الصرف وهى المعونة المتبادلة بين المصارف. و بيان ذلك أنه متى قضت الظروف النقدية فى سوق رئيسية برفع سعر الخصم فان هذا الارتفاع لا يلبث أن يسرى الى الأسواق الأخرى، اذ تضطر المصارف فيها أن ترفع أيضا سعر خصمها لتحول دون تسرب رؤوس الأموال منها الى السوق التى ارتفع فيها سعر الخصم أولا ، فيؤدى ذلك الى غلاء الائتمان فى الأسواق المختلفة وهو مايضار به رجال الأعمال . ولذلك لا تأبى أحيانا بعض مصارف الاصدار — متى توفر لديها احتياطى كبير من الذهب — أن تمديد المساعدة الى زميل لها يعانى بعض الصعوبات النقدية ، وذلك باقراضه مقدارا من الذهب . وهنا يظهر واضحا أثر العامل النفسانى ، فان مجرد الظن بأن السوق سوف لا يعوزها الذهب يعيد غالبا الى النفوس طمأنينتها ويحول دون تصرفات من شأنها أن تؤثر فى سعر الصرف تأثيرا سيئا كما أوضحنا من قبل [١] . وقد استطاع بنك فرنسا نظرا لوفرة احتياطيه المعدنى أن يمد يد المساعدة في عدة مناسبات الى زميله بنك انجلترا ، وكان آخر ما فعله من هذا القبيل اقراضه بنك انجلترا فى سنة ١٩٣١ مبالغ طائلة ليحول دون ايقاف صرف البنكنوت الانجليزى بالذهب .

(وثانيا) **الوسائل الحكومية للتأثير فى سعر الصرف** : وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر فى سعر الصرف بوسائل مختلفة من أهمها : زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية أو تحريم استيراد بعضها أو تحديد كميته. فتعمل بذلك على انقاص الجانب المدين فى الميزان الحسابى وما يستتبعه من تحسين سعر الصرف . غير أن هذه الوسائل وأمثالها اذا أفرط فى استعمالها فقد تؤدى الى عكس المقصود منها ، اذ كثيرا ما ينبنى على ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج ،

---

(١) راجع ص ١٥٠ — ١٥٢

وهو ما يفضي بالصادرات الى النقصان ، كما أن الدول الأخرى قد تقابل هذه الوسائل بمثلها ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على مايردالها من بضائع الدولة الأولى ، وهو مايؤدى أيضا الى نقص صادراتها . وفى الحالتين يتعدل سعر الصرف في غير صالحها .

وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر فى سعر الصرف عن طريق عقد بعض القروض فى الخارج وتركها ودائع فى المصارف الأجنبية تستخدمها وقت الحاجة فى الدفع الدولى . غير أنه من الخطر الاسراف فى استعمال هذه الطريقة نظرا لما تؤدى اليه من زيادة المدفوعات متى حان وقت سداد هذه القروض . ولكن أغلب الحكومات مع ذلك لاتجد مناصا من اتباع هذه الطريقة فى الظروف الاستثنائية كحالة الحرب . ومن المحقق أنه لولا الاعتمادات الوفيرة التى فتحتها أمريكا لدول الحلفاء أثناء الحرب لبلغ تدهور الصرف فى هذه الدول مبلغا عظيما بسبب كثرة وارداتها وقلة صادراتها .

وأخيرا يتعين أن نشير الى ماتفزع اليه أغلب الحكومات فى الوقت الحاضر من وسائل الرقابة الشديدة على عمليات الصرف حتى أصبحت القاعدة الأصلية فى كثير من البلدان الزام المصدرين بأن يسلموا الى المصرف المركزى كل مايتيسر لهم من صكوك التسويات الدولية نظير مبيعاتهم فى الخارج . وهذه الصكوك تشتريها المصارف المركزية أو بعض هيئات أخرى تشرف عليها بسعر ثابت لتبيعها بعد ذلك الى المستوردين بسعر ثابت أيضا ، ولكن بقدر ما تسمح به مواردها من هذه الصكوك وبشرط أن تكون السلع المستوردة من الأشياء الضرورية لا الكمالية (١) . وقد كان اتباع هذه السياسة ضرورة قضت بها

---

(١) انظر فى هذا الموضوع Questions Monétaires de l' Heure Presente (عدد خاص من مجلة الاقتصاد السياسى الفرنسية) ص ٤٢ — ٦٨ ، ومقاله فى Le Monde Nouveau ص ١٠٤ — ١١٥

ظروف الأزمة العالميـة ، اذ كان من أخطر مساوئها نقص عظيم فى قيمـة الصادرات ، فأفضى ذلك ، في البلاد التى لم تستطع انقاص وارداتها تبعـا لذلك ، الى استنفاد جزء كبير من احتياطيها المعدنى ومما لديها من الصكوك الأجنبية حتى أصبحت مهددة بتدهور عظيم فى قيمة نقودها الأهليـة . فاتقاء لهـذا الخطر عمدت حـكومات كثيرة الى اعلان موراتوريوم بتأجيـل نقل جزء كبير من أقساط ديونها الى الخارج ، ووقف مايتوفر لها من صكوك التسويات الدولية على سداد أثمان ماتشترى من الخارج من السلع الضرورية دون سواها . ولم تكتف بذلك بل عمدت فى حالات كثيرة الى تعيين حد أقصى لما يجوز استيراده خلال زمن معين من بعض السلع ، وايجاد نظام بمقتضاه لايجوز لأحد أن يستورد شيئا منها الا بتصريح خاص وبقدر معلوم .

وقد يلتمس العذر لبعض الدول فى اتباع هذه السياسة محافظة على نظامها النقدى الذهبي ولو فى الظاهر ، لا سيا وأن أغلبها قريب العهـد بنظام النقود الورقية الالزامية ، ولايزال يذكر ماعاناه بسببه من المحن والشدائد . بيد أن هـذه السياسة من شأنها أن تحمـل الدول الأخرى على مقابلتها بالمثـل ، فتتسع دائرة التقييد ويعظم خطرها . ثم هى الى جانب ذلك تقوم لدى كثير من رجال السياسة على فكرة خاطئة : وهى ضرورة ايجاد التوازن فى الميزان التجارى بين كل دولة وأخرى ، بمعنى أنه اذا تبين للدولة «ا» انها تستورد من «ب» ١٠٠ وحدة على حين انها لا تصدر اليها سوى ٥٠ وحدة فانه يتعين انقاص ما تستورده منهـا الى ٥٠ وحدة . ولـكن ذلك من شأنه أن ينقص قوة شراء «ب» في الخارج بالقدر نفسه فلاتشترى من «ح» و«ى» الامقدارا من السلع أقل . واذ كانت «ح» و«ى» من أفضل عملاء «ا» فان نقص قوة شرائهما يحمل «ا» على انقاص ما تستورده منهما ، وعلى هذا النحو تأخذ التجارة الدولية تسير من قيد الى قيد ومن انـكماش الى انـكماش . ولذلك لم يكن

مستغربا أن تهبط قيمتها الى ٢٫٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٣٢ بعد أن كان مقدارها ٥٫٢٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٢٩ [١] .

(٦) تسوية ديون الحكومات الخارجية

§ وسائل التسوية

تعرض أحيانا ظروف تقضى على بعض الحكومات بأداء مبالغ طائلة للخارج تتخذ شكل غرامة حربية أو ديون تعويضات أو أقساط ديون سابقة أو ثمن مؤن وذخائر أو نحو ذلك . وتلك حالة تثير مسألتين خطيرتين : (الأولى) مسألة داخلية : هى تدبير الأموال اللازمة للأداء . وهذه تحل بطرائق مختلفة ، كفرض ضرائب جديدة أو زيادة القديمة أو عقد بعض القروض فى الخارج اذا تهيأت لها أسباب النجاح . (الثانية) مسألة خارجية : هى تدبير وسائل نقل هذه الأموال الى الخارج . ذلك أن الوسائل التى شرحناها آنفا لتسوية الديون الخارجية قلما تكفى فى هذه الحالة نظرا لجسامة المبالغ التى يراد نقلها . وتلك المسألة الثانية هى التى تعنينا خاصة فى هذا البحث .

ويلاحظ بادىء بدء أنه متى كان مقدار الدين جسيما بحيث لا يستطاع أداؤه دفعة واحدة وانما أقساطا خلال عدد من السنين فان الوسيلة الطبيعية للوفاء هى الاكثار من الانتاج والتصدير بحيث تكون هناك زيادة سنوية فى الصادرات علي الواردات تستخدم قيمتها فى أداء الأقساط . وهناك بجانب ذلك وسائل أخرى ولكنها بطبيعتها لاتصلح للوفاء بصفة مستمرة . وفيما يلى بيان أهم وسائل التسوية [٢] .

وسائل تسوية ديون الحكومات الخارجية : (١) تصدير الذهب

---

(١) Cole, Monetary Problems ص ٢٦١

(٢) ريو ، فى (Précis) الجزء الثانى ، ص ٢٤٦ وما بعدها

والفضة : ففى مقدور كل حكومة أن ترسل وفاء لما عليها بعض المسكوكات أو السبائك الذهبية أو الفضية فتقبل فى الخارج بقيمتها المعدنية . وتلك أبسط الطرق ولكنها لا تصلح الا لأداء مبالغ قليلة نظرا لأن مايوجد من الذهب والفضة فى كل دولة ليس بالقدر الجسيم [١] . ومن الجهة الأخرى فان الاقدام على تصدير كمية كبيرة من سبائك الذهب أو الفضة التى يتكون منها الاحتياطى المعدنى فى مصرف الاصدار يعرض نظام الدولة النقدى الى أشد المخاطر .

(٢) بيع النقود الورقية فى الخارج : وذلك فى حالة اتباع نظام النقود الورقية الالزامية ، فقد يتاح وجود مضاربين فى الخارج يأملون ارتفاع قيمة هذه النقود في المستقبل فيشترونها بنقودهم الأهلية . وهم أحيانا يتسلمون النقود الورقية وأحيانا يتركونها ودائع فى مصارف البلد الأصلي ، وفى الحالتين يستطاع استخدام ثمن شراء النقود الورقية فى شراء الذهب أو الصكوك الأجنبية واستعمال ذلك فى وفاء الديون الخارجية . وقد استطاعت بعض الدول بعد الحرب ـ كألمانيا وفرنسا ـ أن تبيع المضاربين فى الخارج مقادير عظيمة من نقودها الورقية ، وقد لعب ذلك فى وقت ما دورا كبيرا فى تسوية ديون الحرب والتعويضات . غير أنه محال أن تعول حكومة على هذه الطريقة وحدها ، ذلك أن النقود الورقية لا تجد بسهولة من يشتريها فى الخارج ، كما أن من يشتريها يترقب دائما الفرص لبيعها واسترداد قيمتها بنقوده الأهلية . وقد يكفى حادث بسيط يلقي الرعب فى نفوس المضاربين الأجانب كى يسارعوا الى التخلص من هذه النقود الورقية .

(٣) تصدير الأوراق المالية الأجنبية : فى كل دولة توجد طائفة من الأهلين والمصارف تملك أوراقا مالية أجنبية تتألف من سندات الحكومات والبلديات الأجنبية ومن أسهم وسندات بعض المشروعات في الخارج . وتلك الأوراق

---

(١) راجع ص ٦

تخول أصحابها حق الاستيلاء على قيمتها وقيمة كوبوناتها بالنقود الأجنبية . ولذلك كان فى استطاعة الحكومات التى تريد أداء دين فى الخارج أن تشترى من رعاياها بعض هذه الأوراق بالنقود الأهلية ثم تبيعها فى البورصات الأجنبية أو تسلمها مباشرة الى دائنيها اذا كانوا يقبلونها كوسيلة للوفاء . وهذه الطريقة من أكثر الطرق ذيوعا فى الدفع الدولى ، ولكن يؤخذ عليها أنه مهما كثر ما عند الأفراد من الأوراق المالية الأجنبية فهى عرضة للنفاد ، كما أنهم قد يمتنعون عن بيعها الى الحكومة ، وفى الحالتين يتعين عليها الالتجاء الى وسائل أخرى .

(٤) عقد القروض فى الخارج : وتلك وسيلة لاتجد أغلب الحكومات غضاضة فى الالتجاء اليها ولاسيما متى كانت تتمتع بثقة المتمولين الأجانب وكانت ظروف العالم المالية تسمح بتوظيف قروضها فى البلاد الأجنبية . ويتحقق ذلك عمليا بجملة طرق من أهمها الآتية : تصدر الحكومة التى تريد الاقتراض سندات بقيمة القرض تعرضها للبيع فى الأسواق المالية الأجنبية وتسحب على المكتتبين فيها كمبيالات بالنقود الأجنبية تدفعها كأداة للوفاء الى دائنيها . غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لاتؤدى الى ابراء ذمة الحكومة نهائيا ، وكل مافى الأمر أنها تؤدى الى استبدال دين بآخر . ويرد على ذلك بأن فى هذا الاستبدال تخفيفا لعبء الدين الأصلي ، فقد يكون الدين الجديد الناشىء عن القرض قابلا للوفاء أقساطا على مدد طويلة ، على حين يكون الدين الأصلى واجب الوفاء حالا أوفى مدة قصيرة . ولكن مع ذلك يظل هناك مسألة أداء أقساط الدين الجديد وضرورة تدبير الموارد والوسائل اللازمة لذلك .

(٥) تصدير العمل الأهلى : وذلك بأن ترسل الحكومة المدينة عمالا من لدنها وعلى نفقتها ليؤدوا أعمالا فى أرض الحكومة الدائنة ، كاصلاح بعض

الأراضى الزراعية وتشييد المنازل والمصانع . وقد طرحت هذه الطريقة على بساط البحث أثناء المناقشات فى ديون التعويضات ، وأظهرت الحكومة الألمانية استعدادها لارسال الأيدى العاملة الألمانية والمواد الألمانية لاصلاح المناطق المتخربة فى فرنسا. ولكن الحكومة الفرنسية أعرضت عن ذلك لاعتقادها — وهذا ما يؤخذ عادة على هذه الطريقة — أنها تؤدى الى هبوط أجور العمال الوطنيين لمنافسة الألمانيين لهم وأيضا إلى الحاق الضرر بصناعة البناء فى فرنسا[١] .

(٦) تصدير المنتجات الأهلية : وتلك هى الطريقة الطبيعية لأداء ديون الحكومات الخارجية ولاسيما متى امتدت آجال أقساطها . وهذا يتحقق باحدى طريقتين : (ا) أن تصدر سنويا الدولة المدينة الى الدائنة مقدارا من المواد الأولية أو المصنوعة تقبلها الدولة الدائنة بقيمتها على أنها وسيلة للوفاء. (ب) أن تصدر الدولة المدينة مقدارا من منتجاتها الى دولة أخرى غير الدائنة. فمثلا اذا كان الأمر يتناول أداء دين على المانيا لفرنسا فان الأولى تستطيع أن تبيع فى الولايات المتحدة مقدارا من البضائع الألمانية وتسحب على المشترين فيها كمبيالات بالدولارات تسلمها الى الحكومة الفرنسية . فتستخدمها هذه اما فى أداء بعض ما عليها من الديون للولايات المتحدة ، واما فى شراء بعض الذهب فيها ، واما كما هو الأغلب تبيعها الى المستوردين الفرنسيين الذين يدفعونها ثمنا لما يشترونه من البضائع فى الخارج . وفى الحالتين يتحقق الوفاء عن طريق تصدير السلع الألمانية الى الخارج ، وحصول فرنسا اما على السلع الألمانية ذاتها واما على سلع أجنبية أخرى يدفع ثمنها بما تصدره المانيا من سلعها .

وواضح أن اتخاذ تصدير المنتجات وسيلة للوفاء يتطلب توافر شرطين : (الأول) أن يتوفر للدولة المدينة من المنتجات التى يمكن تصديرها الى الخارج

---

(١) انظر ملاحظات السير (Salter) على هذه الطريقة فى كتابه (Recovery) ص ١٣٩ وما بعدها

فائض فى الانتاج السنوى على الاستهلاك السنوى، وبقدر هذا الفائض تكون قدرة الدولة على الوفاء [١] . (الثانى) أن تكون الدولة الدائنـة على استعداد لتقبل الواردات الأجنبية سواء من الدولة المدينة أو من الدول الأخرى، ولذلك لا يُـفهم موقف بعض الدول التى تصر على استيفاء ديونها الخارجية وفى الوقت نفسه تمعن فى اقامة الحواجز الجمركية فى سبيل الواردات الأجنبية

§ غرامة الحرب السبعينية [٢]

كان أداء هـذه الغرامة معتبرا قبـل الحرب العظمى حادثا فذّا فى تاريخ التسويات الدولية نظراً لجسامة المبالغ التى تناولها وسرعة أدائها . ولاريب انه من أفضل الأمثلة التى تبين كيف تستطيع حكومة أن تدفع الى أخرى مبلغا جسيما فى مدة وجيزة . وقد كانت هذه الغرامة وليدة معاهدة فرنكفورت بعد حرب ١٨٧٠ — ٧١ بين فرنسا وألمانيا، وكان مقدارها ٥ مليار فرنك يضاف اليها ٣٠١ مليون فرنك فائدة و ١٤ مليونا نفقات مختلفة فتكون الجمـلة ٥٣١٥ مليونا من الفرنكات . وكان على فرنسا أن تؤدى ذلك في مدة قصـيرة ، ولـكنها مع ذلك استطاعت بفضل وطنيتها وحذقها فى تدبير الشؤن المالية أن تدفع الغرامة كاملة قبل الموعد المضروب .

وكان على الحـكومه الفرنسية أن تعالج مسألتين أشرنا اليهما من قبـل : أحداهما مســألة تدبير الأموال اللازمة للوفاء، والأخرى مسألة نقل هـذه الأموال الى المانيا . فأما الأولى فقد وفقت الى حلها بسهولة وسرعة أثارت

---

(١) ريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ٢٥٣

(٢) انظر فى هذا الموضوع : توسيج فى (International Trade) ص ٢٦٣ وما بعدها ، وريبو في (Précis) الجزء الثانى ص ٢٥٥ وما بعدها ، وانظر ايضا : Norman Angel, La Grande Illusion ص ١٤٣ وما بعدها . وفى هذا الكتاب يثبت المؤلف أن أداء غرامة الحرب السبعينيه أضر بألمانيا اكثر مما أفادها

دهشة العالم واعجابه . وكان اعتمادها الأول في ذلك على الاقتراض، فقد عقدت قرضين كبيرين أحدهما في سنة ١٨٧١ ومقداره ٢ مليار فرنك تقريبا والآخر في سنة ١٨٧٢ ومقداره ٣ مليار فرنك . وكذلك اقترضت من بنك فرنسا مبلغا كبيرا دفعت منه الى المانيا على شكل أوراق مصرفية ١٢٥ مليون فرنك . وبجانب هذا وذاك اقترضت الحكومة الفرنسية من شركة سكة حديد الشرق الفرنسية مبلغ ٣٢٥ مليون فرنك يمثل قيمة الجزء الذى ابتاعته المانيا من خطوطها في الألزاس واللورين وخصمت قيمته من أصل الغرامة .

ولئن كانت فرنسا قد استطاعت أن تحصل على هذه المبالغ الجسيمة عن طريق الاقتراض فذلك يرجع الى الثقة المالية العظيمة التى ظلت تتمتع بها بالرغم من هزيمتها حربيا . وبفضل وجود فائض سنوى فى ميزانها الحسابى بعد ذلك استطاعت بسهولة أن تؤدى فوائد هذه القروض وأن تشترى سنداتها تدريجيا .

وأما المسألة الثانية وهى نقل هذه الأموال الى الخارج فلم يكن نجاح فرنسا فيها بأقل من نجاحها في المسألة الأولى . وقد سلكت فى ذلك سبلا ثلاثة : (١) الدفع النقدى : فقد دفعت على شكل مسكوكات ذهبية وفضية فرنسية وألمانية وأيضا على شكل أوراق مصرفية فرنسية وأخرى المانية ما تبلغ قيمته ٧٤٢ مليونا من الفرنكات . (٢) الدفع العينى : فقد استولت المانيا على جزء من سكة حديد الشرق قدرت قيمته بمبلغ ٣٢٥ مليون فرنك تعهدت الحكومة الفرنسية بدفعها الى تلك الشركة . (٣) الدفع بالكمبيالات وهو الذى كانت له المكانة الأولى : فقد دفع بهذه الطريقة نحو ٤٢١٨ مليونا من الفرنكات أى ما يعادل ⅘ الدين كله تقريبا . ولم يسبق لحكومة من قبل أن اجتمع لديها مثل هذا القدر من الكمبيالات.

وهذا يحدو بنا الى التساؤل : كيف استطاعت الحكومة الفرنسية أن تحصل على هذا القدر العظيم من الكمبيالات ؟ لاريب أن ذلك يرجع الى

الحقيقة الآتية وهى أن الجزء الأكبر من القرضين العظيمين اللذين عقدا فى سنتى ١٨٧١ و ١٨٧٢ اكتتب فيه بالنقود الأجنبية وبالأوراق المالية الأجنبية ، فقد وظفت فرنسا من هذين القرضين فى الأسواق المحايدة ماتبلغ قيمته ٢٣٠٠ مليون فرنك أى ما يعادل نحو ⅓ القرضين، وبذلك استطاعت أن تسحب بقدر هذا المبلغ كمبيالات بالنقود الأجنبية على المكتتبين فى الخارج . وبجانب ذلك كان يوجد فى فرنسا كثير من المتمولين يملكون أوراقا مالية أجنبية وهؤلاء ناشدتهم الحكومة خاصة بأن يكتتبوا فى قرضيها لاسيما وأنهم بذلك يستفيدون من الشروط الملائمة التى نص عليها فى مصلحة من يكتتب بالنقود الأجنبية . وقد كان أمامهم اما أن يبيعوا هذه الأوراق ويدفعوا قيمتها الى الحكومة الفرنسية ومقابل ذلك يحصلون على بعض سنداتها ، واما أن يسلموا الى الحكومة هذه الأوراق فتتولى بيعها بنفسها فى الأسواق الخارجية وتعطيهم مقابلها السندات الحكومية . وقد بلغ ما تجمع لدى الحكومة من الصكوك الأجنبية الناشئة من بيع هذه الأوراق نحو ٢ مليار فرنك . وبجانب هذا وذاك اشترت الحكومة بمقدار من النقود الفرنسية التى اكتتب بها فى القرضين بعض الصكوك الأجنبية .

§ ديون التعويضات (١)

تبدو لنا اليوم غرامة الحرب السبعينية مع جسامتها ضئيلة بجانب ديون

---

(١) من أحسن ما يرجع اليه فى هذا الموضوع كينز (Keynes) فى كتابه (Economic Consequences of the Peace) ص١٠٣ وما بعدها ، والسير سولتر (Salter) فى كتابه (Recovery) ص ١٢٢ وما بعدها ، وكذلك مجلة (The Economist)ملحق خاص بالتعويضات وديون الحرب عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ وآخر خاص بديون الحرب عدد ١٢ نوفبر سنة ١٩٣٢

التعويضات التي فرضها الحلفاء وشركاؤهم على المانيا بعد الحرب العظمى ، فقد نصت المادة ٢٣٢ من معاهدة فرساى على التزام المانيا بأن تعوض السكان فى بلدان الحلفاء وشركائهم عن كل ما لحقهم من الأضرار بفعل الجيوش الألمانية فى البر والبحر والهواء . ولكن واضعى المعاهدة لم يحددوا مقدار هذه التعويضات ووسائل أدائها بل تركوا أمر تقدير ذلك الى لجنة خاصة هى لجنة التعويضات[1]. وقد حددت اللجنة مقدار ديون التعويضات لأول مرة فى سنة ١٩٢١ بمبلغ ١٣٢ مليار مارك ـ ذهبا . وكان جليا أن هـذا المبلغ أكثر مما تحتمله حالة المانيا الاقتصادية . وفى الحق أن الحلفاء لم يكونوا متفقين فيما بينهم على مقدار ديون التعويضات وأقساطها ، وكان الخلاف على أشده بين فرنسا وانجلترا بشأن مقدرة المانيا على الوفاء . ففرنسا ترى أن هـذه مسألة مالية قوامها تدبير الأموال اللازمة للوفاء فلا يحدها إلا مقدرة الألمانيين على أداء الضرائب . أما انجلترا فترى أنها قبل كل شىء مسألة نقل أموال الى الخارج فهى محدودة بمقدار ما يتوفر لألمانيا من صكوك التسويات الدولية بفضل زيادة صادراتها على وارداتها[2] .

بيد أنه لم يمض إلا قليل من الزمن حتى توقفت المانيا عن أداء ما فرض عليها من أقساط التعويضات ، وازاء ذلك عمدت فرنسا وبلجيكا الى احتلال وادى الرور إرغاما لها على الوفاء . وبعد مفاوضات طويلة شاقه استقرّ الرأى على تأليف لجنتين من الخبراء يناط باحداهما البحث فى وسائل موازنة الميزانية الألمانيـة وما يجب اتخاذه لتثبيت قيمة النقـد فى المانيا ، وبالأخرى تقـدير مبلـغ رؤوس الأموال التى فرت من المانيا والبحث فى وسـائل اعادتها .

---

(١) انظر فى وظائف هذه اللجنة كينز (Keynes) فى كتابه (Economic Consequences of the Peace) ص ١٩٦ وما بعدها

(٢) السير سولتر (Salter) فى (Rocovery) ص ١٢٦

وقد اجتمعت اللجنة الأولى تحت رئاسة الجنرال داوز الأمريكى ورفعت عن أعمالها تقريراً فى ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ضمنته مشروعا جديدا لأداء ديون التعويضات . وقد اشتهر هذا المشروع باسم مشروع داوز (Dawes Plan) وتم الاتفاق عليه مقابل سحب الجنود الفرنسية والبلجيكية من وادى الرور . وهذا المشروع هو الذى يعنينا هنا .

مشروع داوز : لم تذهب لجنة داوز الى تعيين رقم اجمالى لديون التعويضات ولكنها وضعت ميزانا لمدفوعات المانيا السنوية .ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك اللجنة استندت فى تقدير قدرة المانيا على الوفاء على اعتبارات مالية بحتة ولكنها أغفلت مسألة نقل الأموال من المانيا الى الخارج . وقد اعتمدت فى تمويل حساب التعويضات على ثلاثة صنوف من الايرادات [١] (١) ايرادات آتية من الميزانية الألمانية أى من الضرائب . (٢) ايرادات آتية من ناتج ضريبة على النقل ومن ايرادات السكك الحديدية الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ١١ مليار مارك ـ ذهبا مضمونة برهن عقارى على السكك الحديدية وتدفع فوائدها سنويا من ايرادات تلك السكك . (٣) ايرادات آتية من دخل الصناعات الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ٥ مليار مارك ـ ذهبا مضمونة برهن عقارى على المشروعات الصناعية وتدفع فوائدها وأقساط استهلاكها من دخل هذه المشروعات [٢] .

ومن الجهة الأخرى حددت لجنة داوز أقساط ديون التعويضات بمبالغ تبدأ من ١٫٠٠٠ مليون مارك ـ ذهبا فى سنة ١٩٢٤ — ٢٥ ثم تتزايد تدريجا

---

(١) ريبو ف (Précis) الجزء الثانى ، ص ٢٦٠ — ٢٦١

(٢) وقد جعلت هذه السندات فردية بمعنى أن كل مشروع صناعى هو الذى يصدر نصيبه من تلك السندات ويضمنها برهن عقاري على ممتلكاته الخاصة ، ويضاف الي ذلك ضمان الحكومة الألمانية

حتى تبلغ ٢٫٥٠٠ مليون مارك ـ ذهبا فى سنة ١٩٢٨ — ٢٩، وتظل عند هذا الحد فى السنوات التالية مع اضافة مبالغ أخرى تؤخذ من الميزانية ويتوقف مقدارها على حالة الرخاء فى المانيا . ولم تبين اللجنة وسائل نقل هذه المبالغ ولكنها وضعت تحفظين غاية فى الأهمية : (الأول) أنه اذا أصبحت حالة الصرف بحيث تعرض قيمة المارك الذهبي للخطر فانه يتعين وقف نقل أموال التعويضات بناء على قرار تصدره لجنة خاصة وتترك الأموال المتجمعة مؤقتا بالماركات فى المانيا . (الثانى) أنه اذا حدث ارتفاع أوهبوط فى مستوى الأثمان العالمى مقدرا بالذهب بنسبة تزيد على ١٠ ٪ فان أقساط التعويضات تتعدل تبعا لذلك .

ولم يلق مشروع داوز على عاتق المانيا أى التزام خاص بنقل أقساط ديون التعويضات بل اعتبرها فى حالة وفاء بمجرد ايداع المبالغ المطلوبة في الريشسبنك لحساب مندوب لجنةالتعويضات . وهنا تبدأ وظيفة لجنة خاصةهى لجنة النقل (Transfer Committee) التى يؤلفها الدائنون للنظر فى وجوه التصرف فى المبالغ المودعة لحسابهم. ولها أن تسلك فى ذلك سبلا ثلاثة : (١) أن تستخدم جزءا منها فى أداء قيمة بعض السلع الألمانية كالخشب والفحم والمواد الكيمائية التى يرسلها المنتجون الألمانيون الى بعض الدول الدائنة بناء على طلبها . (٢) أن تستخدم جزءا آخر فى شراء الكمبيالات وغيرها من صكوك التسويات الدولية التى هى أفضل الوسائل لنقل الأموال من بلد الى آخر . (٣) أن توظف من وقت لآخر جزءا فى المانيا وذلك بشراء بعض السندات أوفى بعض عمليات القروض الأخرى . انما يلاحظ أن هذا التوظيف ليس سوى وسيلة احتياطية لايلجأ اليها إلا متى خشى من جهة أن يؤدى شراء المقادير العظيمة من الكمبيالات الى تدهور قيمة المارك، ولم تقبل الدول الدائنة من الجهة الأخرى أن تستوفى حقوقها سلعا ألمانية . وفى الحق أن أغلب هذه الدول كان قليل

الرغبة فى الحصول على السلع الألمانية نظرا لما يترتب على ذلك من المضار للمنتجين الوطنيين . وتلك إحدى العقبات الرئيسية التى طالما حالت دون حل مشكلة ديون التعويضات .

مشروع ينج[١] : ظلت المفاوضات دائرة بين الدول بعد مشروع داوز بقصد إيجاد حل نهائى لمسألة ديون التعويضات، ولا سيما من حيث تحديد مقدارها وعدد أقساطها ، وأيضا لاخراجها من دائرة السياسة بتحويلها بقدر المستطاع إلى ديون تجارية . فاستقر الرأى على تأليف لجنة خبراء جديدة لتعالج المسألة على هذا الأساس . وقد اشتهرت هذه اللجنة باسم لجنة ينج نسبة إلى رئيسها الأمريكى، فوضعت فى سنة ١٩٢٩ مشروعاً جديداً لمدفوعات المانيا اشتهر باسم مشروع ينج (Young Plan) وصودق عليه فى مؤتمر لهاى سنة ١٩٣٠ . وبمقتضى ذلك جعلت أقساط ديون التعويضات بحيث تبدأ بمبلغ قدره ١٫٧٠٨ مليون مارك – ذهبا فى سنة ١٩٣٠ – ٣١، ثم تتزايد تدريجا حتى تبلغ ٢٫٤٢٩ مليونا فى سنة ١٩٦٥ – ٦٦، وتنتهى أخيراً فى سنة ١٨٨٧–٨٨ . وتقرر مبدأ جديد وهو التفرقة فى أقساط التعويضات بين « المدفوعات غير الشرطية» و «المدفوعات الشرطية» ، فالأولى واجبة الدفع مهما كانت الظروف وأما الثانية فيجوز فى ظروف خاصة تأجيلها . كما نص على ايجاد بنك التسويات الدولية ليعهد اليه فى الاشراف على إصدار سندات تمثل المدفوعات غير الشرطية، وفى توظيفها فى الأسواق المالية . بيد أن مشروع ينج لم يحتفظ بما جاء فى مشروع داوز من النص على جعل التزامات المانيا متمشية مع مستوى الأثمان العالمية . وكان لاغفال هذا التحفظ نتائج سيئة بالنسبة لألمانيا ، فقد تدهورت الأثمان بعد ذلك تدهورا جعل أقساط ديون التعويضات بمقتضى مشروع ينج

---

(١) مجلة (The Economist) ملحق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ – وكتاب السير سولتر (Recovery) ص ١٤٤ — ١٤٨

أثقل عبئا على المانيا مما كانت بمقتضى مشروع داوز ، مع أنه روعى عند وضع مشروع ينج تخفيف عبء هذه الأقساط .

على أنه لم يقدر لمشروع ينج أن يعمر طويلا، فقد أخذت حال المانيا من بعد ذلك تسوء سريعا ، ولا سيما منذ أن وقعت الأزمة المالية المشهورة في مايو سنة ١٩٣١ على أثر انهيار بنك « Credit Anstalt » النمساوى، واشتدت حركة سحب رؤوس الأموال من المانيا، ولم يعد فى طاقتها الاستمرار فى دفع أقساط ديونها الخارجية . إزاء ذلك أصدرت الحكومة الألمانية فى ٥ يونيه سنة ١٩٣١ منشوراً أعلنت فيه «أن سوء حالة الأعمال ومركز الريخ المالى يدعوان حتما إلى تخفيف عبء الالتزامات الناشئة عن ديون التعويضات» وتبين بجلاء وقتئذ أن الاستمرار فى سحب رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة واستنفاد الذهب من خزائن الريشسبنك لايلبثان أن يذهبا بثبات قيمة الريشمارك ويجعلان المانيا غير قادرة على نقل أى مبلغ لحساب ديون التعويضات أو غيرها . ولما كانت هذه النتيجة من شأنها أن تؤثر فى مستقبل ديون الحلفاء إزاء أمريكا (١)، وتعرض للخطر مستقبل كافة الديون التجارية التى فى ذمة المانيا ، فلذلك اقترح الرئيس هوفر في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ اصدار موراتوريوم بتأجيل أقساط ديون التعويضات وديون الحرب لمدة سنة . وكان أكبر الظن أن قبول هذا الموراتوريوم لا يؤدى الى تخفيف أعباء الديون الخارجية فحسب بل ويساعد أيضا على اعادة الثقة الى النفوس ووضع حد للأزمة العالمية . ولكن تردد فرنسا فى قبوله أضاع ما كان منتظرا من تأثيره النفسانى .

وفى خلال الأشهر التالية أخذت حال المانيا تسير من سىء الى أسوأ .

---

(١) ذلك أن الحلفاء كانوا يسددون مما يتقاضونه من المانيا أقساط ديون الحرب لأمريكا. وفى الواقع أن أغلب مدفوعات المانيا كان ينتهى بها الطواف الى أمريكا .

وقد تبين من تقرير لجنة ويجين « Wiggin Committee » [1] ـ التى تألفت فى ذاك الحين لدراسة حالة المانيا ـ أنه بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ أدت المانيا من ديون التعويضات ١٠٫٣٠٠ مليون ريشمارك وذلك دون أن يكون هناك زيادة فى الصادرات على الواردات، بل بعكس ذلك كان هناك عجـز في ميزانها التجارى قدره ٦٫٣٠٠ مليون ريشمارك . ولذلك فان ما استطاعت المانيا أن تدفعه من أقساط ديون التعويضات وديونها التجارية انما يرجع إلى تدفق ما يبلغ نحو ١٨٫٠٠٠ مليون ريشمارك إلى المانيا تمثل قروضا من الخارج وبالأخص من الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد كان أسوأ ما فى هذا الموقف جرى العالم على سياستين متناقضتين : فمن جهة سياسة مالية دولية واسعة النطاق تجعل بعض الدول مدينة للأخرى بمبالغ طائلة يتعين أداء أقساطها سنويا، ومن الجهة الأخرى سياسة حماية جمركية عنيفة تحول دون حرية تصدير السلع من الدول المدينة إلى الدائنة .

اتفاقية لوزان : وأخيرا وبعد محاولات كثيرة لمعالجة الحالة تقرر عقد مؤتمر لوزان، فبدأ أعماله فى ١٦ يونيه سـنة ١٩٣٢ . وفيه تقرر الغاء التزامات المانيا جميعا لحساب التعويضات الا ما كان منها خاصا بالقروض التى عقدت بمقتضى مشروعى داوز وينج ، وفى مقابل ذلك تسلم المـانيا إلى بنك التسويات الدولية سندات حكومية قيمتها ٣٠٠٠ مليون مارك ـ ذهبا بفائدة قدرها ٥٪ لتوظيفها فى الأسواق المالية، ولكن بشرط ألا تعرض للبيع قبل مضى ثلاث سنوات . وهكذا هبط قسط دين المانيا السنوى دفعة واحدة من ٤٠٠ مليون دولار تقريبا بمقتضى مشروع ينج الى نحو ٤٠ مليون دولار فقط . غير أن دول الحلفاء وقد كانت تحرص دائما على ربط ديون التعويضات بديون الحرب قررت فيما بينها بمقتضى اتفاق اشتهر باسم :

---

(١) راجع هذا التقرير فى مجلة (The Economist) ملحق عدد ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣١

Gentlemen's agreement أنه إذا لم يتح لها أن تظفر من دائنيها على تسوية مرضية لديونها فانها تمتنع عن التصديق على اتفاقية لوزان، ويعود الموقف بينها وبين المانيا إلى ما كان عليه قبل موراتوريوم هوفر . وقد كان هذا أقصى ما تستطيع أن تفعله تلك الدول فى مؤتمر لم تكن الولايات المتحدة وهى الدائنة الرئيسية ممثلة فيه [١] .

الفصل الخامس

السياسات التجارية وتدخل الحكومات فى التجارة والصناعة [٢]

(١) السياسات التجارية من الوجهة النظرية

مذهب حرية التجارة ومذهب حمايتها : يتنازع السياسات التجارية في العالم مذهبان خطيران هما مذهب حرية التجارة ومذهب حماية التجارة . ولكل وجهة نظر خاصة : فأما أنصار المذهب الأول فينظرون الى الاستبدال الدولى على أنه كالاستبدال الداخلى مظهر من أروع مظاهر التضامن الأنسانى وشرط ضرورى لتقسيم العمل . وكما أن الاستبدال الداخلي يحقق فوائد تقسيم العمل بين الأفراد فكذلك الاستبدال الدولى يحقق فوائد تقسيم العمل بين الشعوب . وعندهم أنه لما كان الفرد هو الذى يعود عليه الربح من الاستبدال الدولى ، وكان كل فرد أعرف الناس بمصلحته الشخصية وأقدرهم علي خدمتها

---

(١) مجلة (The Economist) ملحق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

(٢) من أحسن المؤلفات الخاصة فى هذا الموضوع ما يأتى : Bastable, The Commerce of Nations - Taussig, Readings in International Trade and Some Aspects of the Tariff Problem - Griffin, Principles of Foreign Trade - Fisk and Peirce, International Commercial Policies - Arnauné, Le Commerce Exterieur - Gignoux, L'aprés guerre et la Politique Commerciale.

فان مجموع الربح من التجارة الدولية يكون أعظم كلما توفرت للأفراد الحرية فى معاملاتهم الخارجية . لذلك يبغى أنصار حرية التجارة أن تكون بلدان العالم جميعا بمثابة سوق واحدة تتداول الثروات بينها بحرية وسهولة كما لو كانت بلدا واحداً.

وأما أنصار حماية التجارة فيضعون المسألة فى وضع آخر ، فعندهم أن المصلحة القومية لا الفردية هى التى يجب مراعاتها، وواجب أن تُوجه التجارة الدولية فى كل أمة بحيث تؤدى الى ترقية الاقتصاد القومى وصون المصالح الأهلية . وهم لا ينكرون أن الباعث على الاستبدال الدولى هو رغبة الفرد فى الحصول على الربح إلا أنهم يرون أن نتائج ذلك تتعدى الفرد إلى الأمة جميعا ، ولذلك كان حقا على الحكومة أن تتدخل بما يكفل خدمة مصلحة الأمة ويؤدى بالأخص الى رقيها الصناعى، لا سيما وقد يكون هذا الرقي شرطا ضروريا لقوتها الحربية ونفوذها السياسى . وقد اشتهر بعض الاقتصاديين الألمانيين بابراز تلك الناحية من الحماية .

وسنأتى فيما يلى على مختلف الحجج التى يدلى بها أنصار المذهبين .

§ مذهب حرية التجارة

وُضعت قواعد هذا المذهب فى أواخر القرن الثامن عشر ، وواضعها الفيزيوكرات فى فرنسا ودافيد هيوم وآدم سميث فى انجلترا، ثم جاء ريكاردو واستوارت ميل فاستكمل المذهب فى كتاباتهما صورته وبلغ غاية قوته . ثم وجد له بعد ذلك فى بلاد كثيرة أنصارا أقوياء أبلوا بلاء حسنا فى الدعوة له والدفاع عنه . وقد استندوا فى ذلك على طائفتين من الحجج : طائفة مدارها فوائد تقسيم العمل الدولى وحرية الاستبدال ، وطائفة مدارها مضار حماية التجارة .

(فأولا) فوائد تقسيم العمل الدولي وحرية الاستبدال : هذه الفوائد تبدو واضحة من خلال نظرية التكاليف النسبية التي شرحناها آنفا (١). فالدول ليست سواء من حيث المقدرة على انتاج السلع المختلفة، وذلك نظرا لتباين أحوالها الطبيعية من جوية وجغرافية وجيولوجية، وأيضا لتباين صفات سكانها الطبيعية والمكتسبة. فبفضل التجارة الدولية تستطيع كل دولة أن تتخصص في انتاج السلع التي تعدها لها ظروفها الخاصة، فالتي حبتها الطبيعة بالأرض الخصبة مثلا تتخصص في الزراعة على حين تتخصص في الصناعة تلك التي تكثر في بطون أرضها المعادن، ثم يستبدل كل من الفريقين ببعض ناتجه بعض ناتج الآخر. وبذلك يتاح لكليهما أن يحصل من الآخر على ما يحتاج اليه من السلع بنفقات أقل، أي بمقدار من العمل ورأس المال أقل مما كان يبذل لو انه أنتج هذه السلع بنفسه، ولذلك كان الاستبدال الدولي مؤديا الى الاقتصاد في الجهود وزيادة الثروات. وهذه الفوائد تكون أعظم كلما كانت حرية التجارة أكثر توفرا. وقد يُعترض على ذلك بأن من الدول ما هو متفوق على غيره في كل فروع الانتاج وأن منها ماهو ضعيف فيها جميعا، فاذا طبق مبدأ حرية التجارة على اطلاقه فان الضعيف لا يستطيع أن ينتج من الثروات شيئا إذ يغلب على أمره في كل ميادين الانتاج. ويُرد على ذلك بأنه مهما بلغ من تفوق الفريق الأول فهو يجد دائما من مصلحته أن يتخصص في انتاج مايكون تفوقه فيه أعظم منه في سواه، على حين يتخصص الفريق الثاني في انتاج مايكون ضعفه فيه أقل منه في سواه. وهذا ما أثبتناه عند البحث في نظرية التكاليف النسبية (٢).

ومن الناحية الأخرى فان تخصص كل دولة في صناعات معينة تنتجها

(١) انظر ص ٤٢ ومابعدها

(٢) راجع ص ٥٢ — ٥٣ وأيضا ص ٤٠

للسوق الداخلية والخارجية معا من شأنه أن يدعو الى تركز الانتاج وما ينجم عنه من الاقتصاد فى نفقات الانتاج وهبوط ثمن البيع [١] . وانه لأفضل أن يوجد فى كل صناعة عـدد قليل من المشروعات البالغة من التركز مبلغا عظيما من أن يكون هناك عدد كبير منها متناثر فى مختلف البلدان تعوزه لضيق نطاقه أسباب التقدم والاقتصاد فى النفقات .

يضاف الى ذلك فوائد المنافسة الدولية، فهى متى قامت بين الصناعات المتماثلة في البلدان المختلفة فانها تحفز الهمم وتشحذ العزائم وتصبح عاملا من أقوى عوامل التقدم والتجديد . وقد يزعم المعارضون بأن هنـاك المنافسة الداخليـة ، وهى أيضا تدعو الى التقـدم الصناعى . ولكن يُرد على ذلك بأنهـا لا تبلغ من قوة الأثر مثـل المنافسة الدولية ، لا سيما اذا لاحظنا أنه فى داخل كل بـلد يكاد يسير التنظيم الصناعى على نمط واحد وتقاليد واحدة ، فليس أدعى الى تجديد كل ذلك من ضغط المنافسـة الدولية . ولهـذا كان نظام حمـاية التجارة وهو يخفف من ضغط تلك المنافسة يضعف فى الوقت نفسه حيوية الصناعات الأهلية ويجعلها أقل قدرة على منازلة الصناعات الأخرى والانتصار عليها فى الأسواق الخارجية . وفى ذلك ما يدعو الى تأخر تجارة الصادرات .

وأخيراً فهناك الفوائد غير المباشرة التى تنجم عن حرية التجارة الدولية، وأخصها تبادل العلوم والفنون والآداب، وزيادة التفاهم والتعارف بين الشعوب، واحلال التآلف بينها محل التنافر ، وكذلك بعث روح التجديد فى نواحى حياتها المختلفة

(وثانيا) مضار حماية التجارة : (١) غـلاء المعيشة : فمن المحقق أن فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الخارج يؤدى الى رفع أثمان بيعها بالذات وأيضا أثمان بيع السلع الأهلية التى من نوعها . ولايضاح ذلك نفرض أن مصر تستورد من الخارج مليون أردب من القمح وأن الأردب

---

(١) راجع فى ذلك كتابنا «الاقتصاد السياسى» ، الجزء الاول، ص ٣٣٧

منهـا يساوى عنـد وصوله ٨٠ قرشا ، فبفعل المنافسـة يتحدد ثمن القمح المصرى عند هـذا السعر أيضا . ولـكن اذا فرض على القمح الأجنبي رسم جمركى قـدره ٢٠ قرشا فانه يباع في هـذه الحالة بسعر قدره ١٠٠ قرش ، وبهذا السعر أيضا يباع القمح المصرى . فاذا ظلت كية القمح المستوردة على حالها فان الحكومة تحصل من هذا الرسم على دخل قدره : ١ مليون × ٢٠ = ٢٠ مليون قرش ، على حين يدفع المستهلـكون فى مصر هـذا المبلغ مضافا اليه ٢٠ قرشا عن كل أردب من العشرة ملايين أردب التى نفـرض أن مصر تنتجها سنويا . فيكون مجموع مايدفعون بالملايين: ٢٠ + (١٠ × ٢٠) = ٢٢٠ . وهذا عبء جسيم . ولئن قال بعض أنصار حماية التجارة أن الرسوم الجمركية انما يتحملها المنتجون الأجانب فاننا سوف نبين أنه فيما عدا حالات خاصة فالرسوم الجمركيـة هى بلا مراء ضريبة استهلاك يقع عبئها على المستهلـكين فى البلاد المستوردة

(٢) اغتناء بعض الطبقات على حسـاب الأخرى : وذلك لأن تلك المبالغ الجسيمة التى يدفعها المستهلـكون على شكل ارتفاع فى الأثمان لاتذهب كلها الى خزانة الدولة بل يتسرب جزء كبير منها الى جيوب المنتجين الوطنيين كما تقدم . وفى هذا من الظلم ما لايخفى ، لاسيما وأن مايجنيه أغنياء المنتجين من ذلك أكثر مما يجنيه فقراؤهم . فالرسم الجمركى السالف الذكر (٢٠ قرشا) وهو يرفع سعر القمح من ٨٠ الى ١٠٠ قرش يعود بفائض قدره ٦٠ قرشا على من يغل له الفدان ٣ أرادب ، على حين أنه يعود بفائض قدره ١٦٠ قرشا على من يغل له الفدان ٨ أرادب . وقد يكون هذا الأخير بغير حاجة الى الحماية .

(٣) الاضرار ببعض الصناعات الأهلية واثارة النزاع بين المنتجين : فالرسوم الجمركية التى تفرض على المواد الأولية حماية لمنتجيها من شأنها أن تضر بأصحاب الصناعات الأهلية الذين يستخدمون هذه المواد إذ تؤدى الى زيادة نفقات

انتاجهم . ولذلك فكثيرا ما تكون سياسة حماية التجارة سببا فى اثارة النزاع بين المنتجين فى الفروع المختلفة . ففرض الرسوم الجمركيـة على الحرير الخام مثلا لحماية مربى دودة القز يؤدى إلى تذمر مستصنعى الحرير ، كما أن فرضها على الحديد الخام يؤدى الى احتجاج مستصنعى الآلات، على حين أن فرضها على الآلات يثير احتجاج أصحاب الصناعات التى تستخدمها . وكل هؤلاء الذين يضارون بتلك الرسـوم لا يلبثون أن يطالبوا بدورهم بحمايتهم من المنافسة الأجنبية .فكأن الحماية فى ذاتها سبب يدعو الى الحماية .

(٤) عرقلة التجارة الخارجية : فالرسوم الجمركية من شأنها فى أغلب الأحيان أن تؤدى الى نقص الواردات، وهى بذلك تفضى أيضا بالصادرات الى النقصان، وذلك لما بين الصادرات والواردات من وثيق الارتباط كما أثبتنا آنفا [١]. وهنا يظهر التناقض واضحا بين سياسة حماية التجارة وماتبذله الانسانية من الجهود الجبارة فى سبيل تسهيل المواصلات بشق الطرق والأنفاق وحفر القنوات ومد السكك الحديدية وتشييد السفن الخ . وقد صور الأستاذ جيد هـذه الحقيقة أحسن تصوير بقوله : أليس من الجنون أن يبدأ بانفاق مئات الملايين فى شق الأنفاق فى جبال الالب مثـل نفق سينيس وجوتار وسمبلون ثم يوضع فى كل طرف منها بعض رجال الجمارك لكى يصدوا مرور البضائع بقدر المستطاع ؟ [٢]

(٥) تهديد السلم الدولى : واذا انتقلت من ميـدان الاقتصاد الى ميدان السياسة وجدت أن فى حماية التجارة خطرا يهدد السلم الدولى. فكثير من الدول لا يستطيع لفرط تقدمه الصناعى أن يستغنى عن الأسواق الخارجية ، فاذا ما صُـدّ عن بعضها بفعل الحواجز الجمركية فان ذلك يبعث فى نفسه روح العداء ضـد الدولة التى أقامت تلك الحواجز . وفى أغلب الأحيان لا يتردد

---

(١) راجع ص ٦

(٢) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٣٩

فى معاملتها بالمثل ، فتنشب بين الفريقين حرب جمركية تفسد جو العلاقات السياسية بينهما . وأحيانا يكون فقدان بعض الأسواق فى البلاد المجاورة باعثا للدولة على البحث عن أسواق أخرى فى البلاد النائية تحل محل الأولى ، فتزج بنفسها فى ميدان الاستعمار ، ومن ثم تحرك سبباً جديداً للنزاع بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى .

***

هذه الحجج جميعاً تصادف قبولا لدي أغلب علماء الاقتصاد ، وهى من الوجهة النظرية تكفى لتبرير حرية التجارة ، ولكنها من الوجهة العملية لا تجد لدى أغلب الحكومات الا اعراضا . وقلما توجد مسألة اقتصادية يبلغ فيها التناقض بين الوجهتين النظرية والعملية مثلما يبلغ فى تلك المسألة . ولذلك أسباب : فحرية التجارة تستلزم التخصص بين الدول الى أبعد مدى ، غير أن تخصص كل دولة فى بعض فروع الانتاج يتضمن اهمال الفروع الأخرى ويفضى بها الى التلف . ذلك أن الفروع الأولى لما كانت تنتج للسوق الداخلية والخارجية معاً فانها تحرز من الأرباح مايسمح لها بأن تؤدى الى عمالها أجورا مرتفعة، فيدعو ذلك الى ارتفاع أجور العمال فى الفروع الأخرى الأقل كفاية، وهذا من شأنه أن يجعل نفقات انتاجها أعلى من نفقات انتاج مثيلاتها فى البلاد الأخرى، وعلى أثر ذلك تنهال المنتجات الأجنبية وتتغلب على الأهلية . فكأن التخصص اذن يؤدى الى تضحية بعض فروع الانتاج الأهلية . وهذا ما لايجد فيه غضاضة أنصار حرية التجارة لأنه فى نظرهم يؤدى فى النهاية الى نقل قوى الانتاج من الفروع الأقل كفاية الى الفروع الأكثر كفاية . ولكن المتمولين الذين استخدموا رؤوس أموالهم فى تمويل المشروعات الأقل كفاية والعمال الذين تدربوا على مزاولة أعمالها، كل هؤلاء لايجدون فى هذه الأقوال النظرية مايعوضهم من ضياع رؤوس أموالهم وموارد أرزاقهم فى حالة فشل هذه

المشروعات بسبب المنافسة الأجنبية . لذلك تراهم يطالبون دائما بالحماية الجمركية، وبفضل نفوذ ممثليهم يجدون لدى أغلب الحكومات الديموقراطية آذانا صاغية. يضاف الى ذلك الحقيقة الآتية : وهى أن الفرد بطبيعته أكثر اهتماما بالدفاع عن مصلحته باعتباره منتجا منه مستهلكا، ولذلك يروق له حماية فرع الانتاج الذى يعمل فيه حتى ولو أدى الأمر الى تعميم هذه السياسة فى الفروع الأخرى وماينجم عن ذلك من ارتفاع أثمان السلع التى يستهلكها . وليس ببعيد أن يكون مايربحه من الحماية منتجا أقل مما يخسره بسببها مستهلكا، ولكن أغلب طلاب الحماية لايفقهون ذلك (١)

ومن المشاهد فى المجالس النيابية الحديثة أنه عندمايتقدم ممثلو بعض المنتجين بمطالب خاصة بحمايتهم جمركيا فان ممثلى غيرهم من المنتجين يبادرون الى شد أزرهم ليكفلوا تأييدهم لهم عند تقديم مطالبهم الخاصة . وقد أصبح صدور كل تعريفة جمركية جديدة مصحوبا فى كثير من البلدان بمساومات ومناورات سياسية بين الأحزاب والهيئات الاقتصادية المختلفة ، وكثيرا مايؤدى ذلك الى تضحية المصلحة العامة من أجل مصلحة بعض كبار المتمولين من ذوى النفوذ والسلطان . وتلك احدى سيئات النظم البرلمانية الحديثة .

§ مذهب حماية التجارة

حماية التجارة مسألة قديمة يرجع أصلها إلى أسباب كثيرة منها مايتصل بعواطف الانسان وغرائزه الطبيعية ، كعاطفة كراهة الأجنبى . فقد كان الناس فى كل العصور ينظرون الى الأجنبى بعين مريبة ، ويعتبرونه عدوا لوطنهم ، كما يعتبرون دخول السلع الأجنبية بلادهم كأنه عمل غير مشروع . وبالرغم من ازدياد التعارف بين الشعوب فقد ظل هذا الشعور قويا متوثبا تكشف عنه الحوادث بين حين وآخر . ومن قبيل ذلك أيضا كراهة رجال

(١) جريفين فى (Foreign Trade) ص ٣١٠ — ٣١٣

الأعمال للمنافسة، وهم ان كانوا يتحملون على مضض منافسة مواطنيهم، ومع ذلك يعملون دائما على تقييدها، الا أنهم لا يطيقون منافسة الأجانب لهم ويعدونها اعتداء على حقوقهم. غير أن هذه العواطف وأمثالها وان كانت تفسر حماية التجارة كحادث انسانى الا أنها لا تكفى لاتخاذها مذهبا اقتصاديا، اذ لا بد لذلك من أسباب تتصل بالمصلحة العامة، وهذا ما يعرض لبحثه أصحاب نظرية حماية التجارة. وقد ظلت الولايات المتحدة والمانيا زمنا طويلا أفضل موطن لهذه النظرية. ومن أشهر من عمل على تكوينها فردريك ليست (F. List) الألمانى وكارى (Carey) الأمريكى.

وسنناقش فيما يلى الحجج المختلفة التى يدلى بها أنصار حماية التجارة. وهى على نوعين: حجج اقتصادية، وأخرى غير اقتصادية تنطوى تحتها اعتبارات سياسية واجتماعية منوعة.

§ ١ — الحجج الاقتصادية

(١) *ضرورة حماية الصناعات الناشئة*: وتلك من أقوى الأسانيد عند أهل الحماية فى العصر الحديث. فعندهم أن كل صناعة فى دور نشأتها تفتقر الى الحماية حتى تبلغ أشدها وتقوى على منافسة الصناعات الأجنبية التى سبقتها فى الوجود فكانت أفضل منها عدة وأشد بأسا. ومثل الصناعة الناشئة كمثل شجرة صغيرة بجانب أخرى كبيرة، فهى لا تستطيع أن تكتمل نموها اذ تحجب عنها الكبيرة ضوء الجو وحرارة الشمس وتستأثر دونها بأفضل ما فى الأرض من خصب وخير [١]. والصناعة الناشئة تعوزها الأيدى العاملة المدربة والادارة المحنكة والأسواق التى تصرف فيها منتجاتها فاذا تركت وهذه حالها وجها لوجه أمام الصناعة الأجنبية فانها لا تقوى على النهوض، بل ولا على البقاء، ولذلك كان يتعين حمايتها حتى تجتاز بسلام دور طفولتها.

---

(١) وقد استعرنا هذا التشبيه من جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٤٤

وقد اشتهر الاقتصادى الألمـانى ليست (List) بالدعوة الى تلك الفكرة واتخذها احدى القواعد الأساسية فى طريقته المشهورة : National System of Political Economy . وقد ذهب ليست فى كتابه الذى أسماه بهذا الاسم إلى أن كل أمة تجتاز فى تطورها عدة أدوار تاريخية هى [١] : دور الفطرة ، دور الرعى ، دور الزراعة ، دور الزراعة والصناعة ، دور الزراعة والصناعة والتجارة . ففى الأدوار الثلاثة الأولى يظل جزء كبير من الموارد الطبيعية وقوى الانتاج عاطلا لا ينتفع به ، فلكى تنتقل الأمة الى دور الزراعة والصناعة ومابعده يتعين فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من المواد المصنوعة . وهذه السياسة وأن يكن من شأنها غلاء أثمان المنتجات الصناعية الا أنه بفضلها يستطاع انتاج هذه المواد فى الداخل والحصـول عليها فيما بعد بأثمان تقل عن أثمان مشتراها من الخارج .

بيد أن حمـاية التجارة كما يقول بها ليست تتميز عن غيرها بصفات خاصة أهمها الآتية [٢] : (ا) أنها أداة للتربية الصناعية ، فلا محل لاتباعها فى البلاد التى استكملت تكوينها الصناعى كانجلترا ، أو التى لن يرجى لها مستقبل صناعى اما لعدم توفرها على المؤهلات اللازمة لذلك ، واما لقلة مابها من الموارد الطبيعية [٣] . (ب) أنها لا تتبع الا فى البلاد التى يعوق تقدمها الصناعى منافسة

---

(١) ليست فى كتابه (The National System of Political Economy) ص ١٤٣ .

(٢) جيد وريست فى كتابهما (Histoire des Doctrines Economiques) ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٣) ويرى ليست أن هـذه حال البلاد الواقعة فى المنطقة الحارة ، فهى لا تصلح الا للزراعة فقط ، وبعكس ذلك البلاد الواقعة فى المنطقة المعتدلة فهى تصلح للزراعة والصناعة وضروب الانتاج المختلفة — ليست ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ص ١٣١

بعض البلادالتي سبقتهافى هذا المضمار . وكان ليست يرى أن أجدرالبلاد باتباع هذهالسياسةفىعهده المانيا والولايات المتحدة . (ح) أنها وقتية ومحدودة . وقتية بمعنى أنها لاتدوم الا بقدر مايكفى لبلوغ الصناعةالناشئة أشدها . وهىمحدودة بمعنى أنها لاتتناول الا الصناعات التى يرجى من حمايتها وليدة احراز أرباح كبيرة فى المستقبل تعوض من التضحيات التى استلزمتها حمايتها . (د) أنها لاتمتد الى الزراعة ، وذلك لأن تقدم الزراعة يتوقف الىحد كبير على تقدم الصناعة اذ الثانيــة أفضل سوق لمنتجات الأولى . ففى حماية الصناعة مايفيد الزراعة من طريق غير مباشر . ومن الجهة الأخرى فهناك تقسيم طبيعى للزراعة بين البلاد المختلفة يرجع الى تباين الجو وطبيعة الأرض، على حين أن هذا التقسيم لاوجود له فى الصناعة ، فكل البلدان ذات الجو المعتدل فى ذلك سواء [١] .

وقد صادفت آراء ليست نجاحا كبيرا وبخاصة فى الولايات المتحدة حيث اشتهر القوم بانتهاج سياسة حماية شديدة كان الغرض منها فى أول الأمر حماية صناعاتهم الناشئة . ولكن الاقتصاديين اليوم يأخذون على نظرية ليست عدة أمور، منها أنه منأصعب الأشياء تعيين الصناعاتالجديرة بالحماية دونسواها، يضاف إلى ذلك أنه متى ترعرعت صناعة فى كنف الحماية فانها قلما تقبل بعد ذلك أن تنزل عنها . وليس أدل على ذلك من موقف الصناعة الأمريكية ، فقد تمتعت بالحماية فى أول الأمر على أنها صناعة ناشئة ، ولكن لما اشتد ساعدها وأصبحت فى مقدمة صناعات العالم قوة ورخاء لم تخلع عنها مع ذلك رداء الحماية ولوأن أعذارا جديدة التمست لذلك ، كالقول بضرورة حماية مستوى المعيشة المرتفع فى أمريكا من منافسة البلاد الأوربية والأسيوية ذات

---

(١) انظر الفصل القيم الذى أنشأه ليست فى علاقة الزراعة بالصناعة فى كتابه السالف الذكر ص ١٧٠ — ١٨٠

مستوى المعيشة المنخفض .

(٢) *ضرورة زيادة قوى الانتاج القومية* : ومن القول بضرورة حماية الصناعات الناشئة يتطرق ليست واتباعه الى فكرة أعم وغاية أسمى ، فقد عابوا على آدم سميث وتلاميذه اهتمامهم بالحاضر دون المستقبل ، وجريهم فى بحث المسائل الاقتصادية على اعتبار أن العالم وحدة اقتصادية واحدة يقوم داخلها مبدأ تقسيم العمل بما يضمن الحصول من قوى الانتاج على أفضل نتيجة ، وبما يحقق لكل مستهلك نعمة الحصول على مايحتاج اليه بأرخص الأثمان . مع أن الواقع غير ذلك ، فالعالم لايزال أمما متفرقة ، ولايزال رخاء كل فرد يتوقف إلى حد كبير على رخاء الأمة التى ينتسب اليها . ولذلك يشيد ليست بمبدأ القومية ويقول باتخاذه أساسا للبحوث الاقتصادية جميعا وبخاصة هذا البحث . ومن الواجب على كل أمة فى سبيل تقدمها الاقتصادى وزيادة قوى انتاجها القومية أن تضحى ببعض منافع حاضرة فى سبيل أخرى آجلة . فحماية التجارة ولو أنها تؤدى الى غلاء أثمان بعض المنتجات فى الحاضر الا أنها مع ذلك واجبة الاتباع متى كان من نتائجها زيادة قوى الانتاج القومية فى المستقبل زيادة تعوض من الخسائر التى تنجم عنها فى الحاضر . ومثل الأمة فى ذلك كمثل رب الأسرة الذى يتحمل بعض التضحيات فى سبيل تعليم أبنائه وزيادة قوة انتاجهم [1] .

---

(١) واليك ما يقوله ليست فى هذا الصدد : « صحيح أن رسوم الحماية تؤدى فى أول الأمر الى زيادة أثمان السلع الصناعية ، ولكن صحيح أيضا أنه بمضي الزمن متى تمكنت الأمة من انشاء قوة صناعية كاملة فانها تنتج هذه السلع داخلها بثمن أرخص من ثمن استيرادها من الخارج . فاذا كان ثمة قيمة تضحى بسبب رسوم الحماية فان ذلك يقابله ربح قوة انتاج جديدة ، وهذه لاتفضي فحسب الى زيادة السلع المادية فى الأمة زيادة عظيمة بل تحقق لها أيضا الاستقلال الصناعي فى وقت الحرب » ـ ليست فى كتابه السالف الذكر ، ص ١١٧ — ١١٨

(٣) ضرورة تنوع الانتاج القومي : ومن الفكرة السابقة ينتقل أنصار الحماية الى فكرة أخرى شديدة الاتصال بها وهى ضرورة تنوع الانتاج القومى. فالحماية عندهم كما تزيد قوى الانتاج الأهلية تدعو الى تنوعها. وقد اشتهر القوم فى أمريكا واستراليا بعنايتهم بهذه الناحية من الحماية. وهنا يبين دعاة الحماية أخطار قصر جهود الأمة على بعض فروع الانتاج كالزراعة دون الصناعة، ويشيدون بذكر الفوائد العظيمة التى تنجم عن ظهور المدن الصناعية بجانب القرى والمراكز الزراعية. فانشاء الصناعات يفتح أمام الزراعة أسواقا جديدة دائمة تفضل الأسواق الخارجية اذ لا تؤثر فيها الحروب ولا الرسوم الجركية، كما أنه يؤدى الى زيادة ريع الأراضى الزراعية وارتفاع قيمتها، وفضلا عن ذلك فهو عامل من أقوى عوامل التقدم والرقي الاجتماعى والسياسى. ويضيف دعاة الحماية الى ذلك قولهم إن حرية التجارة من شأنها أن تقضى على البلدان الجديدة بأن تظل مجرد منتجات للمواد الغذائية والأولية، على حين تظل البلدان القديمة وحدها تنعم بخيرات المدنية الرفيعة التى تصحب الانتاج الصناعى. وهنا يلتقى أصحاب هذا الرأى مع ليست الذى عنى باظهار ما للصناعة من الأثر العظيم فى ارتقاء الأمم وبلوغها من الحضارة والمدنية درجة تقصر عن بلوغها الأمم الزراعية [1].

وعلى ذلك يرد أنصار حرية التجارة بقولهم إنه ليس ضروريا لادخال الصناعة وتنوع الانتاج سلوك سبيل الحماية. فحرية التجارة لم تمنع انجلترا خلال القرن التاسع عشر من انشاء صناعات فى مناطق كانت زراعية من قبل، كما أنه

---

(١) واليك بعض ما يقوله ليست فى هذا المعنى : فى البلدان التى تقتصر على الانتاج الزراعي تسود غباوة العقل وقبح الجسم والتمسك بأهداب العتيق من الأفكار والعادات والأساليب كما تقل فيها الثقافة والرخاء والحرية. هذا على حين أنه فى البلدان التى تنصرف الى الصناعة والتجارة تسود الرغبة فى الاستزادة من القوى العقلية والجسمية وكذلك روح التنافس والحرية — ليست، فى كتابه السالف الذكر، ص ١٥٩

لم يحل دون انشاء بعض الصناعات فى المناطق الغربيـة من الولايات المتحـدة انعـدام الحواجز الجمركية بينها وبين الولايات الشرقية العريقة فى الصـناعة. وليس من حسن السياسة التغالى فى تنوع الانتاج نظرا لما ينجم عن ذلك من ضياع فوائد تقسيم العمل، وان صناعة واحـدة مزدهرة كما كانت صناعة القطن فى لنـكشير لأفضل من عشر صناعات غير مزدهرة تستخدم نفس القدر من العمل ورأس المال

ويلاحظ أخيرا أن القول بتنوع الانتاج وإن كان يراد منه فى الأصل حماية الصناعة الا أنه قد يتخذ أيضا ذريعة للقول بحماية الزراعة، ففى انجلترا حيث بلغت الصناعة من التقـدم أقصى مداه يكثر القائلون بضرورة شد أزر الزراعة وعدم تضحيتها من أجل الصناعة وبأنه اذا كانت حرية التجارة تلائم الصناعة البريطانية فان الزراعة بعكس ذلك فى حاجة الى الحماية ومن الضرورى لبريطانيا الاحتفاظ بالنوعين من الانتاج. وعلى ذلك أيضا يرد أنصار حرية التجارة بأن من الأراضى فى انجلترا ماينتج من القمح مثل أجود الأراضى فى البـلاد الأخرى، فـمن الخـير الاقتصاد علي زرع هـذه الأراضى وتوجيه النشاط البريطانى نحو فروع أخرى من الانتاج يكون تفوق انجلترا فيها محققا [1]

(٤) **الحماية والميزان الحسابى** : كان التجاريون قديما يتخذون حماية التجارة وسيلة للدفاع عن الميزان التجارى، اذ كانوا يعتقدون أن زيادة الواردات على الصادرات تؤدى الى خروج المعدنين النفيسين من الدولة وفى ذلك مدعاة لفقرها، ولذلك وجهوا عنايتهم الى تقييد الواردات بل وتحـريمها أحيانا. وقد ورث دعاة الحماية عن التجاريين تلك الفكرة ولـكن مع تعديلها بما يقربها من الحقيقة، وذلك باستبدالهم بنظرية الميزان التجارى نظرية الميزان الحسابى الذى هو أصدق فى التعبير عن مركز البـلد الاقتصـادى، وبذلك أصبح الغرض من تقييـد

(١) باستابل، فى كتابه المشار اليه آنفا، ص ١٤٦

الواردات حماية الميزان الحسابي خشية أن يصيبه العجز . وقد عني قدماء الاقتصاديين الأحرار بتفنيد هذه الدعوى مستندين على الفكرة التي شرحناها آنفا: وهي أن القوى الاقتصادية تعمل من تلقاء نفسها على ايجاد التوازن في الميزان الحسابي لكل دولة . ذلك أنه اذا زاد مجموع ما على الدولة عما لها وأدى ذلك الى خروج الذهب منها فان كمية النقود فيها لا تلبث أن تقل فيفضي ذلك بالأثمان الى الهبوط، وهو الأمر الذي يدعو الى زيادة الصادرات و نقص الواردات ، ومن ثمّ يرجع الذهب أدراجه . وقد أثبتنا آنفا مايقوم على هذا الرأي من الاعتراضات[1] . وفضلا عن ذلك فان الحوادث النقدية بعد الحرب خاصة تثبت أنه ليس من مصلحة البلد أن يظل ميزانه الحسابي غير موافق عددا من السنين إذ معنى ذلك أنه لا يستطيع أن يؤدي ما عليه بناتج عمله ، ولذلك يضطر الى الاستدانة من الخارج، وأحيانا كثيرة الى الاغتراف من رصيده الذهبي المتجمع لدى مصرف الاصدار ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نقص كميات النقود المختلفة التي ترتكز على هذا الرصيد ، وفي ذلك ضرر عظيم . وإذا قيل إن نقص كمية النقود يحمل في نفسه أسباب الاصلاح إذ يدعو الى هبوط الأثمان فزيادة الصادرات، إلا أنه يلاحظ أن هبوط الأثمان أمر غير مرغوب فيه، إذ يجر في أذياله هبوط الأرباح وانخفاض الأجور وتباطؤ حركة الانتاج وانتشار الكساد ، واذا استمر خروج الذهب بضع سنين اضطرت الدولة أن تخرج عن نظام الذهب وأن تلقي بنفسها في أحضان نظام النقود الورقيه الالزامية بما فيه من المخاطر والسيئات .

(٥) الحاجة الى ثبات السوق وقربها : لاشك أن من أخطر عيوب النظام الاقتصادي الحاضر عدم استقرار شئونه ، وأخص ما يشاهد ذلك في الأثمان والأجور . فهذه وتلك تكاد تكون في تقلب مستمر ، وذلك

---

(١) راجع في هذا الموضوع ص ١٠٢ ـ ١٠٥

نظرا لتعدد العوامل التي تؤثر فيها وتشعبها. فثمن القمح فى انجلترا مثلا يتوقف على حالة محصول القمح فيها ، وأيضا علي حالته في كندا والروسيا والهند والولايات المتحدة ، كما يتوقف على حالة الرسوم الجمركية فى بعض البلدان مستوردات القمح كفرنسا والمانيا . ولذلك يقول أنصار الحماية إنه اذا أريد جعل الأثمان أكثر ثباتا تعيّن اتباع سياستهم . ذلك أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب لسلعة ما أسهل منالا داخل حدود الدولة الواحدة منه فى أرجاء العالم الواسعة التي يريد أنصار حرية التجارة أن تكون سوقا واحدة . وعلى ذلك يرد دعاة الحرية بأنه اذا كان العالم غنيا بالعوامل التى تؤثر فى أثمان الأشياء فى اتجاه معين فانه غنى أيضا بالعوامل التى تؤثر فيها فى اتجاه عكسى ، ولذلك كثيرا ما يذهب بعضها بتأثير البعض الآخر . فحدوث نقص فى محصول القمح فى الروسيا مثلا قد يقابله زيادة فى محصول القمح فى كندا وبذلك يظل سعر القمح ثابتا تقريبا . يضاف الى ذلك أن تقلبات الأثمان المصطنعة بفعل المضاربة أكثر حدوثا وأعظم خطرا في البلدان التى تمعن فى حماية التجارة كالولايات المتحدة منه في البلدان الأخرى (١) . ومن الحقائق المشهورة أن انتشار الترست والكارتل — وهما من أخطر ضروب الاحتكار الفعلى — مرتبط بوجود رسوم جمركية مرتفعة تجعل المحتكر بمأمن من المنافسة الأجنبية فى السوق الداخلية ، وتطلق يده فى وضع مايشاء من الخطط فيها (٢)

ومن الحجج الأخرى التى يدلى بها أنصار الحماية فى صدد السوق قولهم

---

(١) ومن المحقق أن لارتفاع الرسوم الجمركية فى الولايات المتحدة أثرا كبيرا فى حدوث المضاربات المعروفة باسم : Corners أو Rimgs وغيرها من صنوف المضاربات التى تشتهر بها السوق الأمريكية — أنظر فى ذلك جيد ، فى (Cours) الجزء الاول ، ص ٢٨٩ بالهامش

(٢) راجع فى ذلك كتابنا «الاقتصاد السياسي» ، الجزء الاول ، ص ٣٧٠ و٣٧٨

إن الحماية تدعو إلى تصريف المنتجات فى أقرب الأسواق اليهـا ، وفى ذلك اقتصاد كبير فى نفقات النقل. وقداشتهر الاقتصادى الأمريكى كارى (Carey) بانتقاده التوسع في إنشاء وسائل المواصلات لاعتقاده أن ذلك تبذير فى جهود الانسانية غير محمود ، وكان يرى من السخف أن يرسل القطن الأمريكى الى أوربا ليغزل وينسج ثم يعـود أدراجه ليستهلك فى أمريكا مع أنه كان فى الاستطاعة صنعه فيهـا . وفى الحق أنه لو استطاعت الأمم أن تستغنى عن نفقات النقل لازدادت ثروة ورخاء اذ من شأن هذه النفقات أن تقلل ربح التجارة الدولية . ولـكن القول بالتنازل عن هـذا الربح لمجرد وجود عامل يقلل من مقداره أمر لا يقبله العقل [١]

(٥) *ضرورة حماية العمل الأهلى* : وتلك حجة يبدو من خلالها اهتمام أهل الحمـاية بطبقة العمال ، وبذلك يصبغون سياستهم بالصبغة الشعبية . فعندهم أن الحماية تفتح أمام العمال أبوابا للرزق جديدة وذلك بفضل الصناعات التى تنشأ وتترعرع فى كنفها، كما أنها تؤدى الى رفع الأجور وذلك على أثر زيادة طلب الأيدى العاملة . هذا على حين أن حرية التجارة تؤدى إلى انتشار البطالة بين العمال، ففرنسا مثلا اذا تركت الحرير اليابانى يتدفق اليها فانه يباع فيها بثمن أرخص من الحرير الفرنسى ويكون فى ذلك القضاء على صناعـة الحرير فى فرنسا وحرمان العمال الفرنسيين من مورد رزقهم . وقد يروق لبعض الاقتصاديين [٢] أن يشبه نتائج ذلك بنتائج ادخال الآلات فى الصناعة ، فـكما أن استخدام الآلات وإن كان يؤدى الى انتشار البطالة بين العمال إلا أن ذلك يكون مؤقتا لأسباب يبسطها الاقتصاديون عند البحث فى موضوع الآلات [٣] وكذلك

---

(١) باستابل ، فى المرجع السـابق ، ص ١٥٠

(٢) انظر من قبيل ذلك جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٤٩ — ٥٠

(٣) راجع فى ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسى » ، الجزء الأول ص ٢٠٢

الحال هنا ، فاستيراد الحرير اليابانى ولو أنه يؤدى الى القضاء على صناعة الحرير فى فرنسا الا أنه يفضى بصناعات أخرى الى الازدهار ، وهى التى تنتج لأجل التصدير كصناعة التحف وأدوات الزينة وغيرها ، وذلك نظرا لما هو معروف من أن الواردات تدفع قيمتها بالصادرات [1]. ولكن أنصار الحماية يلاحظون على هذه الآراء وأمثالها أنها مجرد تحليلات نظرية خلابة ، ولكنها لا تدفع ألم البؤس والفاقة عن العمال الذين حرموا فعلا من عملهم ، إذ ليس يسيرا عليهم أن ينتقلوا إلى صناعات لم يأخذوا العدة للاشتغال بها منذ صغرهم . وفوق ذلك فنى المثل الذى نحن بصدده يكون الحرير المستورد من اليابان أقل قيمة من الحرير الفرنسى ، ولولا ذلك لما حل الأول على الثانى فى السوق الفرنسية . فمثلا اذا كان ما تنتجه فرنسا من الحرير تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون فرنك فان الحرير اليابانى قد لا تتجاوز قيمته ٥٠٠ مليون ، وحينئذ يكفى فرنسا لكي تؤدى ثمن وارداتها من الحرير اليابانى أن تزيد ناتج صناعاتها الأخرى بما تعادل قيمته ٥٠٠ مليون فقط . ومعنى ذلك أن استيراد الحرير اليابانى يؤدى فى نهاية الأمر الى نقص الانتاج الفرنسى الكلى بمقدار الفرق بين ٦٠٠ و ٥٠٠ مليون ، ويقابل ذلك نقص فى عدد الأيدى العاملة المستخدمة في فرنسا [2] . يضاف إلى ذلك أن اغلاق مصانع الحرير فى فرنسا يؤدى إلى ضياع قيمة رؤوس الأموال الثابتة التى تستخدم فى هذه الصناعة اذ لا يمكن الانتفاع بها في صناعة أخرى ، وبذلك تضار أيضا طائفة كبيرة من المتمولين الفرنسيين

ولا ريب فى أن لهذه الملاحظات قوتها ووجاهتها ، ولكن أنصار حرية

---

(١) راجع ص ٦ — ٧

(٢) وهذا المثل مستعار من جيد في (Cours) الجزء الثانى ص ٥٠

التبادل يرونها غير كافية لتبرير تضحية الفوائد العظيمة التى تنجم عن سياستهم ولاسيما من حيث رخص أثمان الأشياء بالنسبة للمستهلكين . وحتى بالنسبة للعمال فقد لاحظ كثير من أهل الرأى أن حرية التجارة لاتلبث أن تفتح أبوابا جديدة للعمل أمام العمال تعوضهم مما فقدوه فى أول الأمر ، وذلك لسببين[1] :

(ا) لأن هبوط الثمن الناشىء عن حرية التجارة من شأنه أن يؤدى الى زيادة الاستهلاك . فرخص الحرير اليابانى فى المثل المتقدم يؤدى الى زيادة مايستهلكه الفرنسيون منه ، ولذلك فقد تكون القيمة الكلية لما يستوردونه تعادل تماما قيمة الحرير الفرنسى الذى كانوا ينتجونه من قبل . وهذا مايجعل نقص العمل الفرنسى فى صناعة الحرير يقابله تماما زيادته في الصناعات الأخرى التى تنتج لأجل التصدير .(ب) لأن رخص الثمن وهو يؤدى من جهة الى نقص مقدار ما ينفقه المستهلكون فى شراء سلعة معينة يؤدى من جهة أخرى اما الى زيادة مقدار ما ينفقونه فى شراء السلع الأخرى واما الى زيادة مدخراتهم ومن ثم زيادة التثمير بانشاء طائفة من المشروعات الجديدة . وفى الحالتين يفتح أمام العمال ميدان جديد للعمل يعوضهم مما فقدوا بادىء الأمر .

(٧) *ضرورة الحماية للاحتفاظ بمستوى الأجور المرتفع* : وتلك حجة يكثر ترديدها فى البلدان ذات مستوى الأجور المرتفع مثل الولايات المتحدة واستراليا . فهنالك يقول أنصار الحماية بأنه اذا أبيح للسلع الأجنبية التى تنتج بأجور منخفضة أن تغمر البلدان ذات الأجور المرتفعة فان ذلك يفضى بأثمان السلع الأهلية الى التدهور الشديد ، ومن ثم تهبط الأرباح والأجور فى تلك البلدان الى مستواها فى البلدان ذات الأجور المنخفضة . ومن هنا تولدت فكرة الخطر الأصفر التى تسود أوساط العمال فى أمريكا واستراليا وتجعلهم من أشد المتشيعين لمذهب الحماية ، ذلك أنهم يعتقدون أن تسرب السلع الأسيوية الى بلادهم يؤدى الى

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٥٠ — ٥١

هبوط أجر العامل الأمريكى أو الأسترالى الى مستوى أجر العامل الصينى أو اليابانى . وقد أبدى بعض الاقتصاديين على ذلك الملاحظة الآتية [١] : وهى أنه لو كان ذلك صحيحا لوجب أن يكون أجر العامل الانجليزى متكافئا مع أجر العامل الهندى ، فقد ظلت التجارة بين انجلترا والهند سنين طويلة فى رواج عظيم ولاسيا منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث اصطبغت سياسة انجلترا التجارية بصبغة الحرية ، ومع ذلك فقد ظل أجر العامل الانجليزى أعلى أجر فى أوربا .

ومن الخير أن نذكر هنا حقيقة أثبتناها من قبل[٢] : وهى أن مستوى الأجور انما يتوقف قبل كل شىء على كفاية العمل ، فارتفاع الأجور ليس دليلا على ارتفاع تكاليف الانتاج وانما دليل على زيادة كفاية العامل فى الانتاج . فالعامل متى توفر على المهارة والنشاط وأتيحت له آلات قوية يستخدمها ونظام علمى يسير عليه فانه يستطيع أن ينتج من السلع ما يباع بأرخص الأثمان ولو أنه يتقاضى من الأجور أعلاها . ولذلك يقول باستابل [٣] : إن قوة الانتاج العامة هى التى تجعل مستوى الأجور مرتفعا أو منخفضا . بيد أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن بعض الصناعات فى كل دولة أقل ملاءمة لها من سواها ، فحرية التجارة تؤدى الى القضاء على هذه الصناعات أو حصرها فى دائرة ضيقة ، فاذا أريد التوسع فيها تعين تشجيعها بوسائل مصطنعة ، وفى هذه الحالة يكون فرض رسوم الحماية سببا فى ارتفاع الأجور فيها ، ولكنه من الجهة الأخرى يؤدى الى هبوط مستوى الأجور الحقيقية ، وذلك نظرا لارتفاع أثمان منتجات هذه الصناعات وحصول العمال عليها بالأثمان العالية ، كل ذلك

---

(١) توسيج فى (International Trade) ص ١٥٤

(٢) راجع ص ٦٨

(٣) باستابل فى (Commerce of Nations) ص ١٥٤

بينما تضعف قوة الانتاج العامة نتيجة استخدام العمال ورؤوس الأموال فى الصناعات الأقل ملاءمة . .

(٨) الحماية وغلاء المعيشة : يحاول أنصار الحماية أحيانا أن يثبتوا أن سياستهم لا تؤدى بالضرورة الى غلاء المعيشة كما يزعم خصومهم ، وذلك لاعتبارين : (ا) أن عبء الرسوم الجمركية قد يقع كله أو معظمه على عاتق المنتج الأجنبي الذى يضطر الى تحمله رغبة فى الاحتفاظ بعملائه ، اذ هو لا يجهل أن كل ارتفاع فى الثمن يؤدى الى تقليل مبيعاته . (ب) أنه اذا ترتب على فرض هذه الرسوم نتيجتها الطبيعية وهى تقدم الصناعات الأهلية فان المنافسة بينها لا تلبث أن تخفض الثمن حتى يعود الى مستواه الأول . ولكن يلاحظ على ذلك من جهة أن الرسوم الجمركية لا يقع عبئها على المنتج الأجنبي إلا فى حالات قليلة ، ومن جهة أخرى فانه اذا لم ترتفع الأثمان في الداخل على أثر فرض الرسوم الجمركية أو انها ارتفعت ثم انخفضت بعد ذلك فان الغرض الذى يتوخاه طلاب الحماية وهو ارتفاع الأثمان لا يتحقق [١] .

وهنا ينبرى أنصار الحماية لسوق حجة أخرى ، وهى قولهم إن ما يربحه البلد من رخص أثمان السلع المستوردة فى حالة حرية التجارة لا يعادل الخسارة التى تصيب المنتجين الوطنيين من جراء ذلك . فمثلا اذا كانت قيمة الأقمشة الصوفية التى تستهلكها الولايات المتحدة سنويا تبلغ ٢٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار ، وكان سعر الصوف فى الداخل ثلاثة دولارات وفى الخارج دولارين فانه فى حالة حرية التجارة قد تستورد الولايات المتحدة من الخارج ١٠ ٪ من هذه الأقمشة . وفى هذه الحالة يهبط السعر فى الداخل الى دولارين ، كما تهبط قيمة الأقمشة كلها الى ١٦٦٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار ، وبذلك يمنى المنتجون الأمريكيون بخسائر جسيمة كما تضطرب السوق الأمريكية أشد الاضطراب ، وكل ذلك بسبب استيراد

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٥٣ — ٥٥

هذا القدر القليل من الصوف [١] . ولكن يُرد على ذلك بأن مايخسره المنتجون فى هذه الحالة يربحه المستهلكون ، فهؤلاء يتبقى بين أيديهم ثلث قيمة الأقمشة الصوفية أى ٨٣٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار تقريبا يستخدمونها اما فى شراء سلع أخرى أو فى انشاء مشروعات جديدة . وليس ثمة ما يحول دون استيراد مقادير اكثر من الأقمشة الصوفية واستخدام العمل ورأس المال الأهلى فى فروع أكثر ملاءمة للبلد .

(٩) رسوم التكافؤ : يذهب بعض أنصار الحماية فى العهد الأخير مذهبا جديدا يتوسط بين مذهب الحماية القديم الذى يتصل خاصة بطريقة التجاريين ويستخدم كثيرا من أساليبهم وأسانيدهم ومذهب حرية التجارة البحتة كما وضعه قدماء الاقتصاديين الأحرار والذى يقول باتباع حرية التجارة اطلاقا حتى ولو سلكت البلدان الأخرى جميعا سبيل الحماية . فدعاة الحماية فى صورتها الجديدة ينتقدون تطرف المذهبين قائلين بأنه ليس من الصواب أن تتخذ سياسة البلد التجارية شكلا واحدا ازاء البلدان الأخرى جميعا بلا تفريق ولا تمييز ، بل يجب أن ينظر فى ذلك الى ظروف كل بلد على حدة وأحوال المنافسة فيه . فليس الغرض من الحماية منع استيراد السلع الأجنبية أيا كان مصدرها ، ولا تقوية الصناعات الأهلية بوسائل مصطنعة ، وانما تحقيق المساواة بين الصناعات الأهلية ومثيلاتها الأجنبية ، وذلك حتى يتبارى الجميع مباراة عادلة . وهذا مايعبر عنه الانجليز باصطلاح « Fair trade » تمييزا له عن حرية التجارة المطلقة التى يسمونها « Free trade » .

فاذا كان هناك من الصناعات الأجنبية مايتمتع بميزات خاصة طبيعية أو مكتسبة من شأنها أن تجعل أثمان بيعها أقل من أثمان بيع الصناعات الأهلية

---

(١) ويقول باستابل ، وهو الذى اخذنا عنه هذا المثل ، انه استقاه من احد كتاب الحماية المتطرفين — باستابل ، فى المرجع السابق ، ص ١٥٥ — ١٥٦

المماثلة لها فانه يتعين فرض رسوم جمركية عند استيرادها بالقدر الذى يحقق المساواة بينها وبين الصناعات الأهلية. فمثلا اذا كانت الصناعة الأهلية ترزح تحت أعباء ضرائب ثقيلة أو تشريع عمال يبهظ تكاليف انتاجها أو كانت الطبيعة فى بلادها لا تجود الا بالنزر القليل من المواد الأولية فان تكاليف انتاجها تكون أعلى من سواها، وحينئذ يفرض من الرسوم الجمركية على المصنوعات الأجنبية بقدر ما يكفى لجعل نفقات انتاجها مكافئة لنفقات الانتاج الأهلية، ولذا يطلق على هذه الرسوم اسم رسوم التكافؤ (droits compensateurs)

وهذا الضرب من الحماية ولو أنه يبدو من الوجهة النظرية مطابقا للعدل إلا أنه من الوجهة العملية تقوم عليه مآخذ كثيرة من أهمها اثنان [1]: (١) أنه يتعذر تعيين نفقات الانتاج التى تتخذ أساسا لفرض الرسوم الجمركية. فنفقات انتاج السلعة الواحدة قد تختلف فى البلد الواحد باختلاف المنتجين، فاذا قيل باتخاذ متوسط النفقات فان المنتجين الأجانب الذين تكون نفقات انتاجهم أقل يظلون يتمتعون بميزتهم الخاصة، وتظل المنافسة بينهم وبين بعض المنتجين الوطنيين غير عادلة. (٢) أن الأخذ بهذه النظرية اطلاقا يفضى الى حماية فروع الانتاج جميعا بدون استثناء إذ يوجد دائما فى كل منها فريق من المنتجين الوطنيين ظروف انتاجهم أسوأ من ظروف انتاج زملائهم فى البلاد الأجنبية. وهذا من شأنه تضحية مصلحة المستهلكين وتحميلهم أعباء مالية ثقيلة من أجل مصلحة طائفة من المنتجين الضعفاء الذين يكون من الخير صرفهم عن تلك الفروع الى فروع أخرى أكثر كفاية. ولا ريب أن من أظهر عيوب هذه النظرية عجزها عن تعيين حد فاصل بين المنتجات الجديرة بالحماية وغيرها من جهة وتحديد مقدار ما يجوز فرضه من رسوم الحماية من جهة أخرى

(١٠) الحماية وطريقة الاغراق (dumping): وتلك حجة تتصل

---

(١) ريبو ل (Précis) الجزء الثانى ص ٣٣٣ — ٣٣٤

تتصل بسابقتها ، فأنصار الحماية الحديثة يريدون أن يتخذوا من رسوم التكافؤ سلاحا لمحاربة طريقة الاغراق. وهذه يمكن تعريفها بأنها طريقة البيع في الأسواق الخارجية بثمن أقل منه في السوق الداخلية بل وأقل أحيانا من نفقات الانتاج [1] وقد يكون ذلك ناشئا اما عن وجود اعانات تصدير تؤديها السلطات العامة أو بعض نقابات الانتاج (الكارتل Cartel) الى المصدرين ، واما عن حالة سعر الصرف ، واما عن رغبة بعض المنتجين في التخلص من الزائد من منتجاتهم في الأسواق الخارجية ليحولوا بذلك دون ضغطه في السوق الداخلية وماينجم عنه من تدهور الأثمان فيها. وقد اشتهرت بعض نقابات الانتاج الألمانية قبل الحرب باتباع هذه الطريقة واتخاذها وسيلة لغزو الأسواق الخارجية حينا وللحيلولة دون تدهور الأثمان في السوق الداخلية حينا آخر ، فكانت تحدد لمنتجاتها في السوق الداخلية ثمنا مرتفعا على حين تبيعها في الخارج بأثمان مخفضة ، وتجد من الأرباح الطائلة التي تستنزفها من المستهلكين الوطنيين مايعوضها من الخسائر التي تصيبها في الخارج .

وتعتبر طريقة الاغراق سلاحا اقتصاديا خطيرا ضد البلدان الأخرى إذ تلقى أشد الاضطراب في أسواقها الداخلية وتفضي ببعض صناعاتها الأهلية الى البوار ، ولذلك تفزع حكوماتها أحيانا إلى رسوم التكافؤ لدرء تلك الأخطار . وفي الحق أنه في هذه الحالة يسهل تبرير هذه الرسوم لاسيما وانه لا يتعذر تقديرها بما يكفي لاعادة المساواة بين المتنافسين . ومن أمثلة ذلك ما قضى به القانون الفرنسي الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ فقد خول الحكومة الحق في أن تفرض على السلع الأجنبية التي تتمتع باعانات تصدير مباشرة أو غير مباشرة رسوما مكافئة لمقدار هذه الاعانات [2]. ومن قبيل ذلك أيضا ما قضى به قانون صون

---

(١) انظر كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الأول ، ص ٣٧٦

(٢) ريبوفي (Précis) الجزء الثاني ص ٣٣٤

الصناعات البريطانية سنة ١٩٢١ (The safeguarding of industries act) فقد نص على فرض رسوم اضافية خاصة قدرها ٣٣٪ على السلع الأجنبية التى تباع فى السوق البريطانية بأقل من تكاليف انتاجها [1].

(١١) حاجة الميزانية العامة الى الرسوم الجمركية : وتلك حجة يكثر أنصار الحماية من ترديدها مع أنها ليست من الحماية فى شىء. فهم يقولون بأن الرسوم الجمركية هى من أحفل الموارد التى تعول عليها الميزانية العامة، وهى تعتبر ضريبة حقا ولكنها ضريبة على الأجانب وبقدرها يخف عبء الضرائب عن الوطنيين . ولكن يُرد على ذلك بما لاحظناه قبلا وهو أن الرسوم الجمركية انما يقع عبئها فى أغلب الأحيان على المستهلكين الوطنيين الذين يؤدونها على شكل زيادة فى أثمان مايشترونه من السلع ، فهى نوع من ضرائب الاستهلاك وفيها كل عيوبها . وهى اذا فرضت على مواد الاستهلاك التى لا تنتج فى الداخل ، كالبن والشاى فى معظم البلدان ، فانها تؤدى حقا الى زيادة ايرادات الميزانية العامة بقدرها . ولكنها اذا فرضت على بعض المواد التى تنتج فى الداخل ولا تستورد من الخارج الا بقدر مايكفى لتكملة المحصول الأهلى ، وذلك كالقمح أحيانا ، فانها تكون أيضا بمثابة ضريبة استهلاك، ولكن جزءا منها فقط، وقد يكون الأقل، هو الذى يتسرب الى خزانة الدولة، على حين أن الجزء الآخر يستولى عليه المنتجون الوطنيون على شكل زيادة فى أثمان مايبيعون . وسوف نزيد الموضوع تفصيلا فيما بعد .

ومع هذا فأنصار حرية التجارة لايحملون على الرسوم الجمركية اذا كان الغرض منها ماليا، ولكنهم يقولون إنها تؤدى هذا الغرض على أحسن وجه اذا تجردت من الاعتبارات الحمائية . وليس أدل على ذلك من أن دخل الحكومة البريطانية من الرسوم الجمركية كان قبل الحرب اكثر من دخل الحكومة

---

(١) Gignoux, L'Aprés - Guerre et la Politique Commerciale ص١٣٥

الفرنسية منها [١] . ويعللون ذلك بأن الرسم الجمركي اذا فرض بقصد الحماية وجب أن يكون بحيث يؤدى الى تقليل الواردات الأجنبية و حتى الى انعدام بعضها أحيانا ، وهذا معناه نضوب معين المورد الذى تستمد منه الضريبة ايرادها. هذا على حين أن الرسم الذى يفرض لضرورات مالية يكون من الاعتدال بحيث لا يؤدى الى تقليل الواردات ، وقد يكون من المصلحة تخفيضه من وقت الى آخر تنشيطا لحركة الاستيراد

***

تلك هى أهم الحجج والأسانيد الاقتصادية عند أهل الحماية . وقد ضربنا صفحا عن حجج أخرى لأنها أقل أهمية وأبعد عن أصول العلم ومحجة الصواب. بيد أن من يتأمل فى الحجج السالفة الذكر مجتمعة يلاحظ أمرين : (الأول) أن هنالك تناقضا بين بعض الحجج والبعض الآخر ، وذلك كالقول تارة بأن الحماية لا تؤدى الى ارتفاع الأثمان وطورا بأنها تؤدى الى ارتفاع الأجور (الثانى) أن هنالك اتصالا وثيقا بين بعض الحجج والبعض الآخر حتى أنه ليتعذر ايجاد حد فاصل بينها ، وذلك كالقول بضرورة حماية الصناعات الناشئة فى موضع ، والقول بضرورة زيادة قوى الانتاج وتنوعها فى موضع آخر .

§ ٢ — الحجج غير الاقتصادية

وبجانب الحجج الاقتصادية المتقدمة يدلى المتناقشون فى موضوع حماية التجارة وحريتها بحجج أخرى لا تمت الى العامل الاقتصادى بسبب، ولكنها مع ذلك ذات أثر عظيم فى اتجاه ميول الأفراد والحكومات . فلقد تجد من أنصار

(١) بلغ فى سنة ١٩١٣ دخل الاولى من ذلك حوالى ٩٠٠ مليون فرنك ودخل الثانية حوالى ٧٤٢ مليونا — جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٦٣ بالهامش

الحماية من يسلم بأن حرية التجارة أدعى الى زيادة ثروة المجتمع واشتداد رخائه ولكنه يرى أن الاستزادة من الثروة ليست الغاية الوحيدة التى تسعى اليها الأمم اذ بجانبها غايات أخرى أخطر وأسمى كالمحافظة على سلامة البلاد أو على مستوى مدنيتها . كما أن من علماء الأخلاق من يقرر بأن الافراط فى الغنى وجمع المال متلفة للأمم لما يؤدى اليه من الانغماس فى الترف والملذات . ومن الناحية الأخرى فقد تجد من أنصار حرية التجارة من يسلم بضرورة تعهد الصناعة الناشئة وتمهيد السبيل لارتقاء الأمة الى دور الزراعة والصناعة ، ولكنه مع ذلك يأبى سلوك سبيل الحماية الجمركية لما ينجم عنها من المضار الاجتماعية والسياسية كاثارة النزاع بين المنتجين الوطنيين وافساد الأخلاق البرلمانية . وعلى هذا النحو ترى أن الاعتبارات غير الاقتصادية قد تكون لدى بعض الناس هى المرجحة لأحد المذهبين على الآخر .

فلنعرض الآن بشىء من التفصيل لبحث الحجج غير الاقتصادية التى يقول بها أنصار الحماية، وهى على نوعين : حجج سياسية وأخرى اجتماعية

(**فأولا**) **الحجج السياسية** : من أقوى الحجج التى يسوقها أنصار الحماية فى هذا المعرض قولهم بضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادى فى وقت السلم، واعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تساق اليها فى كل وقت .

ففى وقت السلم يتعين العمل على تنوع النشاط الاقتصادى فى الأمة ، فلا تترك جهودها مقصورة على بعض ضروب الانتاج دون سواها . ولا بد لذلك من انتهاج سياسة جمركية يراعى فيها تشجيع الصناعات القائمة وتمهيد السبيل أمام صناعات جديدة . وشر ماتمنى به الأمم اعتمادها على الدول الأجنبية فى سد بعض حاجاتها الرئيسية ونزولها منها فى منزلة التابع من المتبوع . يضاف الى ذلك أن الامعان فى التخصص قد يعرض تجارة الصادرات نفسها لأشد الأخطار ويوقع البلد فى سلسلة من الأزمات القاسية . وليس أدل

على ذلك من الأزمات المتعاقبة التى جعلت منذ بداية هذا القرن تصيب البلاد الزراعية التى تقتصر على محصول رئيسى واحد كالبرازيل وبعض المستعمرات الفرنسية والانجليزية. وهانحن أولاء نشاهد فى مصر ماتعانيه بلادنا من المتاعب وماتستهدف له من الأخطار بسبب اعتمادها على محصول رئيسى واحد معرض للآفات وتقلبات الأسعار. ومما يزيد من خطورة الأمر عندنا هو أن هذا المحصول يكاد يباع كله فى سوق واحدة هى السوق الانجليزية، فكل مايصيبها من المؤثرات المختلفة يكون له صدى شديد فى بلادنا. ومن قبيل ذلك أيضا ماتستهدف له بعض الدول التى تتخصص فى بعض الصناعات عندما تعوزها مادتها الأولية كما حصل فى انجلترا ابان الحرب الأهلية الأمريكية، فقد وقف دولاب العمل فى مصانع الأقمشة القطنية فى لنكشير بسبب انقطاع ورود القطن الأمريكى. وأشد مايكون الأمر خطرا عندما تعتمد الدولة على البلدان الأجنبية فى سد حاجاتها من المواد الغذائية والأولية كما هى الحال فى انجلترا فى الوقت الحاضر [1]. وقد كان من أثر ازدياد شعور الانجليز بتلك الحقيقة ظهور فكرة الوحدة الامبراطورية التى يقول دعاتها بضرورة توفر انجلترا ومستعمراتها على انتاج كافة ماتحتاج اليه فى أرجائها الواسعة، وبذلك تصبح وحدة اقتصادية مستقلة تكفى نفسها بنفسها [2].

يضاف الى ماتقدم أنه مامن دولة تمعن فى التخصص فى بعض الصناعات

---

(١) تحصل انجلترا من الخارج على ماينيف على ¾ القمح الذي تستهلكه ونحو ٦٠ ٪ مما تستهلك من اللحم و ٥٥ ٪ مما تستهلك من اللبن والزبد والجبن، وكذلك تحصل من الخارج على نحو ٥٠ ٪ مما تحتاج اليه مصانعها من الحديد الخام و ٨٨ ٪ مما تحتاج اليه من الصوف و ١٠٠ ٪ مما تحتاج اليه من القطن والحرير والمطاط — Siegfried, l' Angleterre d'aujourd'hui ص ٨٤ — ٨٦

(٢) للاحاطة بأطراف هـــذا الموضوع ولمعرفة مبلغ مايعترض تحقيق فكرة الوحدة الامبراطورية من الصعوبات انظر : Siegfried, La Crise Britannique au XX^e siècle ص ١٤٨ وما بعدها

اعتمادا علي سعة أسواقها الخارجية الا وتظل مهددة بخطر انكماش هذه الأسواق أوضياعها جملة ، وذلك إما بسبب مايقام حولها من الحواجز الجمركية وإما لظهور منافسين أقوياء فيها وإما لانصراف بعض البلدان المستوردة الى مزاولة هذه الصناعات نفسها . ومن الحقائق المقررة أن تفوق بعض الأمم فى صناعات معينة يرجع الى عوامل مكتسبة فى معظم الأحيان ، ولذلك كان عرضة للزوال اذ في مقدور الأمم الأخرى متى صحت عزيمتها أن تتوفر على هذه الصناعات ، وقد تبز فيها الأولى [1].

والى الاعتبارات المتقدمة يضيف أشياع الحماية اعتبارات أخرى تتصل بالدفاع الوطنى وبضرورة إعداد البلاد لأوقات الحرب . فهم يتساءلون : كيف يتسنى للدولة أن تجند الجيوش وتمدها بالآت القتال وسائر ما تحتاجه من المؤن والذخائر اذا قصرت جهودها فى أوقات السلم على فروع قليلة من الانتاج واعتمدت فى سد حاجاتها الضرورية علي البلدان الأجنبية ؟ ذلك أنه فى أوقات الحرب يقف تيار التجارة الدولية بين الدول المتحاربة على حين تستهدف المعاملات بينها وبين الدول المحايدة الى أشد المخاطر ، ولذلك كان لزاما أن تهيأ البلاد في أوقات السلم بحيث تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها بقدر المستطاع فى أوقات الحرب وأن تنظم صناعاتها بحيث يتيسر اذا ما نشبت الحرب أن تنصرف الى اخراج معدات القتال . وقد أصبح للصناعات الكيمائية من تلك الوجهة أهمية خاصة ، ولذلك تشتد الدعوة الى حمايتها فى كل البلاد .

بيد أنه يلاحظ على هذه الاعتبارات وأمثالها ما يأتى : (١) انها تخرج بنا من الميدان الاقتصادى ، وليس ثمة شك فى أنه فى سبيل استقلالها السياسى

(١) ولقد أصاب الاستاذ جيد اذ يقول : Il n'est jamais trop tard pour un pays pour tenter des voies nouvelles et essayer de faire aussi bien que les autres — جيد في (Cours) الجزء الثانى ص ٤٧

يحق للدولة أن تفرض على أبنائها بعض الأعباء ، حتى ولو كان ذلك منافيا لمصلحتها الاقتصادية . (٢) أن اتخاذ فكرة الدفاع الوطنى أساسا لحماية التجارة يفضى الى أشد المغالاة فى ذلك ، اذ قلما توجد صناعة لاتحتاج اليها الحروب الحديثة ، كما أن الخوف من وقف تيار التجارة الدولية قد يحمل على حماية ضروب الانتاج جميعا . (٣)أنه حتى اذا عمدت الأمة الى حماية فروع الانتاج كلها وتحملت من أجل ذلك أعظم التضحيات فانها مع ذلك تقصر عن بلوغ الاستقلال الاقتصادى كاملا فى وقت السلم أو الحرب، اذ تظل دائما مفتقرة الى بعض المواد التى لاتستطيع انتاجها بنفسها كالبترول أو الفحم أو سواهما .

(وثانيا) *الحجج الاجتماعية* : وهذه كثيرة منوعة ، فمن ذلك مايذهب اليه القوم فى الولايات المتحدة من القول بضرورة حماية المدنية الأمريكية والاحتفاظ بمستواها المرتفع ، وذلك بتقليل أسباب الاتصال بينها وبين المدنية الأوربية . فهم يعتقدون أن الشعوب الأوربية تختلف عن الشعب الأمريكي اختلافا عظيما فى نظمها وأوضاعها الاجتماعية وأنها فى الجملة أقل منه مدنية . فلكى يتسنى للشعب الأمريكي أن يواصل سيره فى الطريق الذى اختطه لنفسه أو اختطته له مقتضيات الظروف يجب أن يبعد عنه تأثير المدنية الأوربية[1] .

ويقرب من ذلك ماتذهب اليه نظرية أخرى رائجة فى الولايات المتحدة قوامها التفرقة بين الأمم التى فى حالة السكون (Static condition) والأمم التى فى حالة الحركة (dynamic condition) فالثانية ما كانت مثل الولايات المتحدة تملك موارد وقوى اقتصادية عظيمة لم تستغل كلها بعد ، وأما الأولى فهى ما كانت كالدول الأوربية القديمة قد استغلت مواردها الطبيعية جميعا وبلغت عهد الغلة المتناقصة . ولذلك كان لزاما على الدول التى فى حالة الحركة أن تقيد معاملاتها مع الدول التى فى حالة السكون بما يحول دون

---

(١) باستابل فى (Commerce of Nations) ص ١٦٦ — ١٦٧

ضغط مستوى المعيشة المنخفض والمدنية الأقل درجة فى الدول الثانية على مستوى المعيشة المرتفع والمدنية الأرقي فى الدول الأولى (١) .

ومما يدخل فى عداد الحجج الاجتماعية أيضا قول أنصار الحماية بضرورة تنوع الانتاج القومى وتمهيد السبيل لظهور المدن الصناعية في البلدان الزراعية اذ ينظرون فى ذلك بجانب الفوائد الاقتصادية التى بسطناها آنفا الى الفوائد الاجتماعية التى تنجم عن ذلك ، وبخاصة من حيث ارتفاع مستوى الثقافة العامة وبث روح الحرية والنزوع الى المخاطرة والتنافس فى مضمار الحياة ، وغير ذلك من الصفات التى هى وليدة البيئة الصناعية . ومن الاعتبارات الاجتماعية التى ينظر اليها أيضا أنصار الحماية مسألة تشريع العمال ، فعندهم أن الرسوم الجمركية ضرورية لحماية المنتجين الوطنيين الذين يتحملون أعباء تشريع عمال كثير النفقات من منافسة المنتجين فى البلاد الأخرى الذين لا يقع عليهم عبء مثل هذا التشريع . وفى هذه الحالة يكفى أن يفرض من هذه الرسوم بقدر ما يحقق التكافؤ فى أحوال الانتاج بين المنتجين فى الداخل والخارج ويحول دون استهداف تشريع العمال للمخاطر بسبب ضغط المنافسة الأجنبية . وأخيرا قد تتخذ حماية التجارة وسيلة للاحتفاظ بكيان بعض الطبقات الأرستوقراطية التى تؤدى فى المجتمع وظائف خاصة . ومن أفضل الأمثلة على ذلك قوانين القمح (Corn laws) المشهورة فى انجلترا ، فقد كان ينظر اليها قبل كل شىء على أنها سند قوى للكنيسة الانجليكانية ومجلس اللوردات الانجليزى .

ومهما يكن من أمر فان القول بالحماية فى سبيل تحقيق أغراض اجتماعية يتطلب من جانب أنصار الحماية أن يثبتوا ثلاثة أمور : أن هذه الأغراض مرغوب فيها ، وأن الحماية تؤدى الى الغرض المقصود ، وأنه ليس ثمة

---

(١) Patten, Les fondements économiques de la protection وارد فى تروشي فى (Cours) الجزء الثانى ص ٦٨ — ٦٩ بالهامش

وسيلة أخرى تفضلها . ولاشك فى أن تطبيق هـذه القاعدة يحصر الحماية لأغراض اجتماعية فى أضيق حدودها (١) .

§ التوفيق بين المذهبين

الأصل حرية التجارة : يخطىء من يظن أن حرية التجارة وحمايتها ضدان لا يجتمعان ، اذ الواقع أنهما وسيلتان لبلوغ غاية واحدة هى خدمة المصلحة العامة ، بيد أنه لما كانت حرية التجارة تحقق فوائد تقسيم العمل الدولى لكل الشعوب على السواء وبالأخص من حيث استخلاص أفضل غلة من قوى الأنتاج فى كل أقليم فقد وجب أن يكون لها المكان الأول فى السياسات التجارية ، ولكن مع تقييدها كلما دعت الى ذلك ظروف كل بلد وأحواله الخاصة . ولما كانت هـذه الظروف متغيرة بتغير المكان والزمان كان لزاما ان لا تتخذ السياسات التجارية شكلا واحـدا فى كل العصور والبلدان (٢). والسياسة الاقتصادية الحكيمة هى التى تستطيع فى ضوء ظروف كل بلد ومصالحه أن توفق بين المذهبين بما يحقق خدمة المصلحة العامة . فتتخذ حرية التجارة مبدءا أساسيا ثم تقيدها فى الحالات التى يتطلب الصالح العام فيها سلوك سبيل الحماية .

الحالات التى تقتضى الحماية : من أهم هذه الحالات ما يأتى (٣):

(١) ايقاظ بعض قوى الانتاج : فقد يكون هناك من قوى الانتاج الكامنة

---

(١) باستابل ، فى المرجع السابق ، ص ١٦٧

(٢) والدراسة المقارنة تثبت هذه الحقيقة ثبوتا ناصعا . فلئن كانت حرية التجارة افادت انجلترا خلال النصف الثانى من القرن التاسع واستطاعت فى ظلها ان تتمتع برخاء عظيم فان حماية التجارة من الجهة الأخرى افادت المانيا والولايات المتحدة فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحاضر فائدة عظمى واستطاعت كلتا الدولتين ان تحرز من التقدم الاقتصادى ما أثار مخاوف انجلترا وحـدها

(٣) تروشي فى (Cours) الجزء الثانى ص ٦٩ — ٧١ ، وريبو في (Précis) الجزء الثاني ص ٣٤٣ — ٣٤٦

ما توفرت لها جملة صالحة من أسباب النجاح ، فهى لا تفتقر الا الى قسط من الحماية لكى تستطيع أن تبرز الى الوجود ثم لاتلبث أن تصبح قادرة على البقاء من غير حاجة الى الحماية . ومثل ذلك يقال عن الصناعات الناشئة كما أوضحنا آنفا .

(٢) حالة الصناعات الأساسية: فهناك في كل دولة طائفة من الصناعات تعتبر فى وقت ما صناعات أساسية، وذلك اما لأن عددا كبيرا من الصناعات الأخرى يعتمد عليها، واما لأن لها أهمية خاصة من حيث تأمين سلامة البلاد والدفاع عنها . ومن أجل ذلك يطلق عليها الانجليز اسم : (Key - industries) . ففى وقت السلم يتعين تحمل بعض التضحيات فى سبيل انهاض تلك الصناعات وتقدمها كفرض رسوم الحماية وتقديم الاعانات المالية ، وذلك كى يتحرر البلد من قيود التبعية للبلاد الأجنبية ، وحتى لا يتعرض للهزيمة فى وقت الحرب بسبب افتقاره الى تلك الصناعات الأساسية .

(٣) حالة الدفاع ضد الاغراق : فقد تلجأ بعض الحكومات الى أداء اعانات تصدير لبعض المنتجين فيها لكي تمكنهم من الاستيلاء على الأسواق الخارجية . كما أن كثيرا من نقابات الانتاج (الكارتل) يجرى على سياسة الاغراق التى وصفناها آنفا . وأحيانا يكون الاغراق ناشئا عن تدهور صرف بعض البلاد كما يشاهد فى الوقت الحاضر . ففى هذه الأحوال جميعا يتعين على البلدان التى تهاجم بهذه السياسات أن تتخذ العدة للدفاع عن نفسها ، وذلك بالأخص عن طريق فرض رسوم التكافؤ ، لأنها ان لم تفعل استهدفت بعض فروع الأنتاج فيها الى الانهيار سريعاً

(٤) حالة ادوار الانتقال : وقد يعرض أحيانا أن تصبح بعض الصناعات الأهلية غير الأساسية عاجزة عن تحمل المنافسة الأجنبية لا لأنها أصبحت منافسة غير مشروعة كما فى الحالة السابقة وانما لأن الوهن قد دب الى هذه

الصناعات إما لأن معداتها أصبحت قديمة لاتجارى معدات الصناعات الحديثة واما لأنها تجرى على أساليب ونظم عتيقة لاتتفق مع روح العصر ومقتضياته واما لغير ذلك من الأسباب . فاذا تركت وجها لوجه أمام الصناعات الأجنبية انهار صرحها سريعا وفى ذلك ما يؤدى إلى فقدان رؤوس أموال كثيرة وانتشار البطالة بين عدد عظيم من العمال ، ولذلك كان يتعين حمايتها ، ولكن لأجل مسمى وبقدر ما يتطلبه دورانتقال العمل ورأس المال منها إلى الصناعات الأخرى الأكثر رخاء . وكذلك عندما تعتزم بعض الدول اتخاذ حرية التجارة سياسة لها فانها خليقة بأن لا تعمد إلى ذلك مرة واحدة إذ لا بد لنظامها الاقتصادى من فترة انتقال يتمتع خلالها بنوع من الحماية .

(٥) عند ما يراد حمل الدول الأخرى على عقد بعض المعاهدات التجارية : وهذا قد يفتح الباب لحماية واسعة النطاق ولكنها على كل حال ضرورية لتخفيف وطأة الأضرار التى تصيب بعض الدول من جراء اقامة العوائق الجمركية فى سبيل منتجاتها فى بعض الدول الأخرى على حين تظل هى تستقبل منتجات تلك الدول بدون تقييد . ولايضاح ذلك نفرض أن دولتين هما مصر وفرنسا تتعاملان مع بعضهما بعضا فى ظروف معينة، ثم عمدت إحداها وهى فرنسا إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات المصرية على حين ظلت منتجات فرنسا تدخل مصر طليقة كالمعتاد ، ففى هذه الحالة تضار مصر من ناحيتين : فمن جهة تقل صادراتها الى فرنسا ، ومن جهة أخرى تتعدل نسبة الاستبدال فى غير مصلحتها ومن ثم يقل ربح تجارتها الدولية ، وذلك لأن فرض الرسوم المرتفعة فى فرنسا على الواردات المصرية يؤدى الى نقص طلب الفرنسيين للمنتجات المصرية على حين يظل طلب المصريين للمنتجات الفرنسية ثابتاً .

وقد أثبتنا آنفا أن قيمة الاستبدال فى التجارة الدولية تتوقف على حالة الطلب فى الدولتين المتعاملتين [١] . فكلما قل طلب احدى الدولتين لمنتجات الأخرى أصبحت نسبة الاستبدال أكثر ملاءمة للدولة التى قل فيها الطلب وأقل ملاءمة للدولة التى بقى فيها الطلب على حاله . فطبيعى إذن أن تحاول مصر تخفيف وطأة هذين الضررين بحملها فرنسا على أن لا تذهب بعيداً فى سياستها ، وهذا إنما يتحقق عن طريق عقد معاهدة تجارية معها تتعهد فرنسا بمقتضاها بأن تجعل رسومها على المنتجات المصرية معتدلة خلال مدة من الزمن . ولكن ذلك يتطلب مقابلة مصر تلك المعاملة بمثلها ، وذلك بتخفيض تعريفتها الجمركية بالنسبة للمنتجات الفرنسية . وهذا يستلزم وجود تعريفة جمركية عامة من قبل . وقد تكون مصر راغبة في سلوك سبيل حرية التجارة إزاء الدول الأخرى جميعا ، ولكنها مع ذلك تضطر إلى إقامة الحواجز الجمركية لا لتتركها قائمة ولكن لتجعل من ازالتها وسيلة لحمل الدول الأخرى على إزالة حواجزها . وأحياناً تلجأ بعض الدول إلى سياسة حماية شديدة اقتصاصا من الدول التى اتبعت إزاءها تلك الحماية . ولكن ذلك قد يثير بين الفريقين حرباً جمركية شديدة تلحق بتجارتهما أذى بليغا .

(٢) السياسات التجارية من الوجهة العملية

اغراض السياسات التجارية وأساليبها : اذا نظر المتأمل الى سياسات الحكومات الاقتصادية قديما وحديثا راعه شديد اهتمامها بمسألة التجارة الدولية. ففى مختلف العصور والبلدان تدخلت الحكومات فى التجارة الدولية يحدوها فى ذلك عاملان : (ا) عامل مالي ، وهو الرغبة فى ايجاد مورد لتغذية الميزانية العامة، اذ أن البضائع التى تجتاز الحدود من أصلح الاشياء لفرض الضرائب

---

(١) راجع ص ٥٦

وجبايتها ، ويكفى لذلك مراقبة هذه البضائع فى غدواتها وروحاتها . (ب) عامل اقتصادى ، وهو الرغبة فى توجيه التجارة الدولية فى الاتجاه الذى يعود على رعايا الدولة بأكبر النفع.

وللسياسات التجارية أساليب منوعة: فمن تحريم تصدير البضائع واستيرادها ، إلى تحديد مقدار ما يجوز دخوله أو خروجه منها . ومن فرض الرسوم الجمركية على الصادر والوارد ، إلى منح الاعانات المالية لبعض المنتجين والمصدرين ، إلى عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية . وسنفصل ذلك فيما يلى :

§ التحريم ونظام الحصص

التحريم (Prohibition) : إن أقصى ما يصل إليه تدخل الحكومات فى التجارة الدولية هو تحريم دخول بعض السلع الأجنبية أو خروج بعض السلع الأهلية . وقد كان التحريم أمراً شائعا فى السياسات التجارية القديمة . فانجلترا مثلا ظلت زمناً طويلا تحرم تصدير الصوف مؤثرة الاحتفاظ به لصناعاتها الأهلية . وكذلك كان تحريم تصدير القمح من القواعد المقررة فى سياسة فرنسا التجارية قبل الثورة الفرنسية . وبالجملة كان تحريم تصدير المواد الغذائية والأولية واستيراد البضائع التى يخشى من منافستها للصناعة الأهلية من الصفات البارزة فى النظم الجمركية قبل القرن التاسع عشر . ولكنها أخذت تتضاءل وتتلاشى تدريجا خلال القرن التاسع عشر ولم يبق من معالمها اليوم سوى آثار قليلة قلما تتجاوز الثلاث حالات الآتية [1] : (١) تحريم لأغراض صحية ، وهو الذى يرمى الى منع استيراد بعض الأشياء من بلاد تفشو فيها بعض الأمراض المعدية التى تصيب الانسان والحيوان والنبات ، ومن أمثلة ذلك تحريم استيراد الماشية من البلاد التى ينتشر فيها وباء الطاعون . (٢) تحريم

(١) تروشي فى (Cours) الجزء الثانى ص ٢٤

لأغراض مالية ، ويحدث ذلك عادة عند ما تعمد الحكومة الى احتكار بعض الصناعات لزيادة ايراداتها ، كاحتكار الحكومة الفرنسية صناعة الدخان والكبريت ، ففى هذه الحالة تحرم الحكومة على الأفراد استيراد السلعة التى تستأثر بانتاجها . (٣) تحريم لأغراض اقتصادية، وذلك عند ما تلجأ الحكومة الى منع دخول منتجات بعض الدول إما لحملها على التفاهم معها وعقد بعض المعاهدات التجارية ، وإما للاقتصاص من بعض الدول التى تقف من المنتجات الأهلية موقفا عدائيا ، وهنا يصبح التحريم سلاحا من أمضى أسلحة الكفاح الاقتصادي وأشدها خطراً .

هذا في أوقات السلم ، أما فى أوقات الحرب فان سياسة التحريم تعود الى الظهور فى أروع صورها ، وذلك إما لمنع دخول السلع الواردة من بلاد الاعداء ، واما للحيلولة دون تسرب المواد الضرورية للحرب الى الخارج . وإما أحيانا لملافاة تأثير استيراد بعض السلع فى سعر الصرف ، ولهذه الأسباب جميعا تناول التحريم أثناء الحرب العظمى مئات من السلع فى البلاد المتحاربة .

نظام الحصص (Contingentements) : وهذا ضرب من التحريم جزئى على الأقل ، أذ هو عبارة عن تحديد مقدار ما يجوز استيراده من بعض السلع الأجنبية خلال زمن معين كثلاثة أو ستة شهور ، ومتى استنفد القدر المقرر منع استيراد السلعة . فهناك تحريم بالنسبة لكل ما يربو على هذا القدر . وعادة يلاحظ فى تقدير الحصة المستوردة أن تكون بحيث تكفى لتكملة الناتج الأهلي. فمثلا اذ كان البلد ينتج ٧٥ ٪ مما يحتاج اليه من القمح فان الحكومة ترخص باستيراد ما يعادل ٢٥ ٪ من الناتج الأهلى . وهذا النظام يتخذ عند تطبيقه أشكالا مختلفة : فأحيانا يقدر رقم اجمالى لما يجوز استيراده مع توزيعه بين الدول المصدرة كل بنسبة معينة ، وأحيانا يكتفى بالتقدير الاجمالى دون التوزيع ، وأحيانا أخرى يفرض على المستوردين أن يحصلوا مقدما على ترخيص

بالاستيراد ، وفى هذه الحالة لا يعود ثمة ضرورة لتحديد رقم اجمالى . وأياً كان الشكل الذى يتخذه نظام الحصص فلا مراء فى أنه من أثقل قيود التجارة الدولية ، ويُعد انتشاره فى الوقت الحاضر من أشد العوائق التى تحول دون انتعاشها . ولذلك اتفقت جميع الوفود فى مؤتمر النقد والاقتصاد العالمى الذى انعقد في صيف سنة ١٩٣٣ على وجوب الغاء هذا النظام فى أسرع وقت ممكن [1].

§ الرسوم الجمركية

رسوم الصادر ورسوم الوارد : الرسم الجمركى اطلاقا هو ضريبة تجبى على السلع التى تجتاز الحدود اما عند تصديرها واما عند استيرادها ، فهناك نوعان من الرسوم الجمركية :

(١) رسوم الصادر : وهذه يغلب أن تكون لغاية مالية، ولكنها أحيانا تتخذ وسيلة للاحتفاظ ببعض المواد الغذائية او الأولية فى السوق الداخلية . وقد كان ذلك امراً ذائعا فى النظم الجمركية القديمة ، ولكنه أصبح نادرا فى النظم الحديثة ، فقلما توجد اليوم رسوم على الصادرات لغير الغاية المالية، على الأقل فى الأوقات العادية ، أما فى اوقات الحروب وعجز المحاصيل فقد تفرض للاحتفاظ ببعض المواد الرئيسية للاستهلاك الداخلى . ومهما يكن من أمر فرسوم الصادر لا تشغل فى النظم الجمركية الحديثة الامكانا ضئيلا . اذ ان الاعتماد الأول على رسوم الوارد . وقد كان يوجد فى مصر بمقتضى النظام الجمركى القديم رسم تصدير على جميع الأصناف بوجه عام قدره ١٪ ، ولكن النظام الجديد الذى بدأ العمل به فى فبراير سنة ١٩٣٠ الغى ضريبة الصادر على منتجات البلاد جميعا عدا أربعة اصناف استبقيت عليها هذه الضريبة وهى القطن

(١) انظر تقرير حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا عن أعمال هذا المؤتمر ، ص ٥٦ — ٥٧

وبذرته لغرض مالى ، والبيض والجلود الغفل لتشجيع الصناعات الأهلية .

(٢) رسوم الوارد : وتلك هى الأداة الرئيسية فى السياسات التجارية الحديثة ، وهى فى أغلب الدول تؤدى وظيفتين : (أ) وظيفة مالية ، إذ هى من أفضل الوسائل لجباية مورد. (ب) وظيفة اقتصادية هى حماية الانتاج الأهلى. ويتحقق ذلك اما بصد المنتجات الأجنبية عن دخول السوق الأهلية ، وفى تلك الحالة تسمى الرسوم مانعة ، وإما برفع ثمن ما يدخل من المنتجات الأجنبية ، وفى تلك الحالة تسمى الرسوم حامية. وفى الحالتين تفرض الرسوم ليس على المنتجات الأجنبية التى من جنس الأهلية فحسب بل أيضا على المنتجات الأجنبية التى يمكن أن تحل فى الاستهلاك الداخلى محل الأهلية. ففرض رسم استيراد فى مصر على الحرير اليابانى الرخيص الثمن يعتبر حاميا لبعض أنواع الأقمشة المصنوعة من القطن المصرى ، كما أن فرض رسم استيراد على الارز يعتبر حاميا للحبوب المصرية اطلاقا .

بيد أن هناك شيئا من التناقض بين الوظيفة المالية والوظيفة الاقتصادية للرسوم الجمركية . فالرسم اذا كان لغرض مالى وجب تحديده بالقدر الذى يأتى بدخل معين ، وأما اذا كان لغرض الحماية فانه يجب تحديده بحيث يحقق الدرجة المنشودة منها . وهاتان قاعدتان للتقدير متباينتان . فى الحالة الأولى قد يتطلب الأمر جعل فئة الرسم منخفضة تشجيعا للاستيراد ومن ثم استزادة للدخل الكلى من الضريبة . وفى الحالة الثانية قد يتطلب الأمر جعل فئة الرسم من الارتفاع بحيث تؤدى الى تقليل الوارد أو منعه بتاتا . وفى تلك الحالة يهبط الدخل من الضريبه الى الصفر [1] .

---

(١) ويلاحظ هنا أن حرية التجارة لا تنافى وجود الرسوم على الواردات ، ولكنها فى هذه الحالة تكون للغاية المالية وحدها ، ولذلك تتناول سلعا قد لا ينتج مثلها فى الداخل . فالرسوم على الواردات فى انجلترا ابان عهد حرية التجارة كانت تتناول بالأخص الشاي والقهوة والسكر والنبيذ، ولذلك كانت تأتى بدخل وفير

الرسوم القيمية والرسوم النوعية : ويتبع فى فرض الرسوم الجمركية احدى طريقتين :

(ا) فأحيانا تفرض الرسوم بنسبة معينة مثل ٥٪ أو ٢٠٪ من قيمة السلع ، وفى هذه الحالة تسمى الرسوم قيمية (ad valorem) . وتارة تكون هذه النسبة واحدة لكل السلع أيا كان نوعها كما كانت الحال فى مصر قبل سنة ١٩٣٠ فقد كان مقدار رسم الوارد ٨٪ على جميع الأصناف ماعدا الدخان وبعض أصناف أخرى . وطورا تختلف النسبة باختلاف أنواع السلع ، فتكون مثلا ١٠٪ على القمح و ٢٠٪ على الشاى و ٥٠٪ على الشمبانيا وهكذا . وسواء اكانت النسبة واحدة ام متباينة فلهذه الطريقة مزايا لا يستهان بها : من أهمها سهولة تقدير الضريبة اذ يكفى لذلك فرض نسبة مئوية من قيمة السلع وينظر فى ذلك الى قيمتها اما فى البلد المصدر واما عند وصولها الى البلد المستورد . وهى الى جانب ذلك تحقق العدالة فى جباية الضريبة اذ تجعل مقدارها يتمشى كثرة وقلة مع أثمان الأشياء ، ولهذه الميزة أهمية كبرى وبخاصة فى الأوقات التى تكثر فيها تقلبات الأثمان . ولكن مع ذلك فحظ هذه الطريقة من الانتشار قليل ، حتى أنه لم يعد هناك من يتبعها قبل الحرب من الدول الكبرى سوى الولايات المتحدة . وهذا يرجع الى عيب خطير فيها وهو صعوبة تقدير قيمة السلع تقديرا صحيحا . وفى الحق أن هذه الطريقة تفرض على رجال الجمارك أن يختاروا بين أمرين كلاهما شر : فهم إما أن يغضوا النظر عما يرتكب من الغش فى تقدير قيمة السلع فيسلموا جدلا بصدق أقوال المستوردين أو ما تنص عليه « الفواتير » المقدمة اليهم ، وهذه ليست ضمانا بصحة القيمة اذ من أسهل الاشياء تحرير « فاتورتين » أقلهما قيمة هى التى تقدم للجمرك ، وقد كان ذلك على الدوام اجراء عاديا فى نظام الرسوم القيمية . واما أن يحاول رجال الجمارك التحقق من صحة القيمة وفى هذه الحالة يفسح المجال لخلافات عديدة مع المستوردين . ولهذا السبب

تشتهر ادارة الجمارك الامريكية بشدة اجراءاتها وتعسفها أحيانا ، فان رغبتها فى تحرى صحة القيمة كانت تدفعها فى ظروف كثيرة الى تصرفات فيها مضايقة للناس واسراف فى الشطط . فمن ذلك أنها كانت تشترط مصادقة القنصل الأمريكي فى البلدان المصدرة على كل « فاتورة » تقدم الى الجمارك الأمريكية ، بل لقد ذهبت أحيانا الى انشاء أقلام مخابرات فى بعض البلاد الأجنبية للتجسس على بيوت التصدير التى تتعامل مع أمريكا[1] . وأخيرا لما أن تبين لها أن كل رقابة من هذا القبيل غير مجدية عمدت الى تعميم لجان تثمين الجمارك وأصبحت هى التى يناط بها تقدير القيمة . وهذا من شأنه أن يجعل المستوردين تحت رحمة هذه اللجان كما يجعلهم لا يعلمون مقدما مقدار ما سيدفعون

وقد يقال بأن الامر لا يتطلب كل ذلك، اذ أن لادارة الجمارك على الدوام فى طريقة الرسوم القيمية الحق فى الاستيلاء على السلع التى يتسرب الشك فى حقيقة قيمتها وذلك بالقيمة التى يعلنها المستوردون . ولكن يلاحظ أن هذا مجرد سلاح تهديد ، وليس فى الاستطاعة استخدامه فى كل الأحوال ، اذ ليس معقولا أن تتحول الجمارك الى متاجر تشترى السلع من المستوردين لتبيعها الى الجمهور .

(ب) وأحيانا تفرض الرسوم على أساس فئة معينة لكل نوع من السلع ، فيكون هناك من فئات الرسوم بقدر أنواع السلع المختلفة ، وفى هذه الحالة تسمى الرسوم نوعية (specifique). وهذه الطريقة تفضل طريقة الرسوم القيمية من حيث أنها لا تدعو الى تقدير قيمة الاشياء عند جباية الضريبة بل يكفى معرفة وزن البضائع أو عددها او مقاسها ، وهذا أسهل كثيرا من تقدير قيمتها ، وبذلك تمتنع أسباب الغش وتزول الخلافات مع الجمارك . ومن أجل ذلك كانت طريقة الرسوم النوعية اكثر ذيوعا من طريقة الرسوم القيمية.

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٧٣

بيد أنه يؤخذ على طريقة الرسوم النوعية أمران :

(الأول) صعوبة إعداد قائمة التعريفة إذيجب أن يحدد لكل صنف رسم معين يتناسب مع قيمته ويحقق الغرض المنشود من التعريفة ، وكثير من الدول يجرى فى ذلك على سنة جعل فئة رسوم الوارد منخفضة على المواد الغفل ، متوسطة على المواد النصف مصنوعة ، مرتفعة على المواد الكاملة الصنع . وهذا يتطلب تقسيم كل سلعة الى عدد كبير من الأصناف لكل مميزات خاصة بحيث لايختلط صنف بآخر . فالخشب مثلا يقسم الى خشب غفل ، وخشب منشور ، وخشب مصقول ، وخشب معد لصناعة الصناديق ، وخشب معد لصناعة الأثاث وهكذا . وكلما روعيت الدقة وروح العدالة فى اعداد التعريفة وجب تقدير رسوم مختلفة كلما أمكن تميز البضائع المختلفة القيمة عن بعضها البعض بمميزات خاصة . ولذلك يبلغ عادة تقسيم أبواب التعريفات الجمركية فى طريقة الرسوم النوعية حدا بعيدا ، وهذا مايعرف فى الاصطلاح الجمركى باسم تخصيص التعريفة (Spécialisation des tarifs) . فتعريفة ألمانيا الصادرة فى سنة ١٩٢٦ تشمل ٢٣٠٠ بندا وتعريفة بلجيكا الصادرة فى سنة ١٩٢٤ تشمل ٣٠٣٨ وتعريفة فرنسا ٤٣٧١ . أما التعريفة المصرية الجديدة الصادرة فى سنة ١٩٣٠ فتشمل ٢١ قسما و٨٦ فصلا تتضمن ٨٩٧ بندا [١].

(الثانى) عدم تمشى ايراد الجمارك مع أثمان البضائع صعودا وهبوطا ، وينجم عن ذلك أنه فى حالة ارتفاع الأثمان تفقد الرسوم النوعية التى يكون غايتها الحماية قوتها وتأثيرها ، اللهم الا أن يعمد الى تغييرها كلما تغيرت الأثمان .

(١) وقد أعدت قائمة هذه التعريفة على مثال القائمة الموحدة التى أعدتها عصبة الأمم — راجع فى تفصيل ذلك تقرير الخبراء الجمركيين الوارد فى مقدمته مشروع قانون تعديل تعريفة الجمارك المصرية .

ذلك أن رسما نوعيا قدره ١٠ قروش مثلا مفروضا على سلعة قيمتها ١٠٠ قرش لايعود يمثل عشرة فى المائة من قيمتها عند مايصبح ثمنها ٢٠٠ قرش وإنما خمسة فى المائة فقط [1].

§ الاعانات الماليـة

اعانات الانتاج واعانات التصدير : الاعانات المـالية هى منح تهبها الحكومات لبعض المنتجين أو المصدرين ، وتسمى فى الحالة الأولى اعانات انتاج (Primes à la production) وفى الثانية اعانات تصدير (Primes à l'exportation) وغاية الأولى تمكين المنتجين من بيع منتجاتهم بثمن رخيص دون أن تصيبهم خسارة من جراء ذلك ، فهى بمثابة تخفيض فى تكاليف انتاجهم ، أوهى بعبارة أدق بمثابة تحمل الحكومات جزءا من تلك التكاليف . وأما الثانية فغايتها تمكين المصدرين من البيع فى الأسواق الخارجية بأثمان مخفضة .

وكأداة للسياسة التجارية تعتبر اعانات الانتاج بمثابة سلاح دفاع تفزع اليه الحكومات لحماية بعض الصناعات الأهليـة فى السوق الداخلية ، فهى تقوم مقـام رسوم الوارد فى الدفاع عن كيان هـذه الصناعات . وأما اعـانات التصدير فتعتبر بمثابة سلاح هجوم يجرد للتوسع الاقتصادى وغزو الأسواق الأجنبية . ومع ذلك فاعانات الانتاج تؤدى أيضا من بعض الوجوه وظيفة اعانات التصدير لأنها تخفض تكاليف الانتاج ومن ثم تمكن من الاستيلاء على الأسواق الخارجية . وقد يجد المتأمل فى السياسات التجارية القديمة أمثلة هنا وهناك لبعض اعانات استيراد كانت تمنح لبعض التجار تشجيعا لهم على استيراد ألوان من المواد الأولية والغذائية، ولكنه قلما يجد ذلك فى السياسات الحديثة.

---

(١) غير أن هذه الملاحظة يقابلها أخرى مثلها بالنسبة للرسوم القيمية ، فهذه اذا كانت غايتها الحماية فانها تفقد أيضا تأثيرها فى حالة هبوط الأثمان ، اذ تشتد حينئذ منافسة السلع الأجنبية للأهلية ، وذلك لنقص ما تدفعه الأولى من الرسوم الجركية .

فالاعانات اليوم ليست سوى اعانات انتاج أو تصدير . ولعل أظهر ماق الاعانات المالية بنوعيها مناقضتها للرسوم الجمركية فى نقطة هامة ، وهى أن الرسوم الجمركية يؤديها المصدرون أو المستوردون الى الحكومات على حين أن الحكومات هي التي تؤدى الاعانات المالية ، ومن أجل ذلك كانت الاعانات المالية أقل انتشارا من الرسوم الجمركية . ولا غرو فالحكومات كالأفراد تفضل أن تأخذ على أن تعطى .

وقد عمدت الحكومة المصرية في العهد الأخير الى منح بعض المنتجين والمصدرين اعانات مالية خاصة نذكر منها من قبيل المثال ما يأتى :

(١) إعانة صناعة الغزل والنسيج ، فقد قضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ بمنح الشركتين المصريتين القائمتين بهذه الصناعة (وهما شركة الغزل الأهلية بالأسكندرية وشركة مصر لغزل ونسج القطن) إعانة قدرها ريال عن كل قنطار من القطن يستعمل فى تلك الصناعة مهما كانت رتبته ، على أن تكون الاعانة على سبيل التجربة لمدة سنة قد تجدد أو لا تجدد أو تعدل . وقد خفض مقدار الاعانة بعد ذلك إلى نصف ريال . وكذلك منحت الحكومة الشركتين تسهيلات هامة لشراء كميات معينة من أقطان الحكومة بشروط معينة .

(٢) إعانة النقل البحرى ، فقد قررت الحكومة فى سنة ١٩٣١ منح شركة ملاحة الأسكندرية إعانة مالية عن المنقولات التى تنقلها الشركة سواء للحكومة أو لغيرها على مراكبها المصرية المملوكة لها وذلك على الأساس الآتى : ٨ قروش عن كل طن من ال ١٠٠٫٠٠٠ طن الأولى — ٦ قروش عن كل طن من ال ١٠٠٫٠٠٠ طن الثانيـة — ٤ قروش عن كل طن من ال ١٠٠٫٠٠٠ طن الثالثة — قرشان عن كل طن بعد ذلك الى ٥٠٠٫٠٠٠ طن ، ولا تمنح اعانة عما ينقل بعد ذلك . وفوق ذلك فقد عهدت الحكومة الى الشركة بنقل مقدار الفحم اللازم لمصلحة السكك الحديدية وجانب كبير من منقولاتها .

(٣) إعانة الطيران ، فقد أخذت الحكومة منذ منتصف سنة ١٩٣٢ تمنح شركة مصر للطيران اعانة مالية بنسبة : (ا) ٥٠ ٪ من مجموع أقساط التأمين التى تؤديها الشركة سنويا . (ب) ٥٠ ٪ من قيمة ما يستهلك سنويا من أدوات الشركة ومعداتها المختلفة ، وبشرط أن لا يتجاوز مقدار الاعانة سنويا ٥٠٠٠ جنيه .

(٤) إعانة لتصدير الأرز ، فقد خصصت الحكومة مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه من الوفر الذى تقرر اجراؤه فى اعتمادات ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ لضمان التسليف على الأرز وتشجيع تصديره . وجعلت مقدار الاعانة كما يأتى : ٦٠٠ مليم عن الأرز المبيض — ٤٥٠ مليما عن الطن الأرز المقشور — ٣٠٠ مليم عن الطن الأرز الشعير .

الاعانات المباشرة والاعانات غير المباشرة : والاعانات من حيث شكلها نوعان : اعانات مباشرة وأخرى غير مباشرة . فالأولى هى التى تهبها الحكومات مباشرة على أنها عطايا مالية وتدرج فى الميزانية العامة بتلك الصفة . وأما الثانية فهى التى تنشأ على سبيل التبعية عند تطبيق بعض النظم الخاصة كما فى الحالتين الآتيتين [١] : (الأولى) حالة الدروباك (drawback) وهى التى بمقتضاها ترد الحكومة — عند تصدير بعض المواد المصنوعة — الرسوم الجمركية التى سبق أن تقاضتها عند استيراد مادتها الأولية . فأحيانا ترد الحكومة الى المصدرين مبلغا يزيد على مادفعوه ، فهذه الزيادة تعتبر اعانة غير مباشرة . (الثانية) حالة تقدير الضرائب ، فأحيانا يراعى فى تقديرها اعفاء جزء من ناتج بعض الصناعات اذا حصل انتاجه فى ظروف معينة ، ومن أمثلة ذلك ضريبة السكر فى فرنسا ، فقد كان يراعى فى تقديرها بين سنتى ١٨٨٤ و١٩٠٣ تشجيع تصدير مقدار من السكر الى الخارج .

---

(١) تروشي فى (Précis) الجزء الثانى ص ١٨ — ١٩

المفاضلة بين الاعانات المالية والرسوم الجمركية : تبدو الاعانات المالية من الوجهة النظرية البحتة أفضل من الرسوم الجمركية كأداة للسياسة التجارية وذلك للأسباب الآتية [١] : (ا) أن الاعانات المالية لاتقيم العقبات فى سبيل التجارة الخارجية ولاتحول دون تقدم تجارة الواردات اذ تترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام السلع الأجنبية . (ب) أن اجراءاتها سهلة بسيطة اذ لايتطلب الأمر سوى أداء الاعانة الى من يستحقها ، على حين أن الرسوم الجمركيـة تستلزم ادارة معقدة كثيرة النفقات، كما تهيء الأسباب لحرفة غير مشروعة هى حرفة التهريب . (ح) أن الاعانات لاتضر بالمستهلكين اذلاينجم عنها ارتفاع أثمان المنتجات كما فى حالة الرسوم الجمركية . (ء) أنها لاتعرقل حركة الانتاج اذ هى لاتفضى الى غلاء أثمان المواد الأولية ولا إلى زيادة تكاليف الانتاج . (هـ) أن هناك وظيفة تؤديها الاعانات المالية وتقصر عن أدائها الرسوم الجمركية وهى حماية البضائع الأهلية فى السوق الخارجية ، اذ أن مفعول الرسوم الجمركية يقف عنـد حدود البلد الداخلية ، وذلك بعكس الاعانات المالية التي يمتد تأثيرها الى ماوراء تلك الحدود .

بيد أن هذه المزايا يقابلها عيب خطير وهو أن الاعانات الماليـة بالنسبة للحكومات نفقة من النفقات العامة على حين أن الرسوم الجمركية مورد ايراد عظيم ، وانه لأحب دائما الى الحـكومات وأفضل لديها أن تجبي موردا على أن تؤدي نفقة لاسيما وأن معظمها ينوء تحت أعباء نفقات أخرى ثقيـلة دعت اليها الضرورات الحربية والاجتماعية الحديثة . على أن هذا الذى يبدو عيبا هو فى الواقع أفضل مافي طريقـة الاعانات المالية اذ يبرزها للعيان فى صورتها الحقيقية ، فالخزانة العامة هنا تتحمل نفقة عامة حماية لبعض المنتجين، والجمهور يلمح ذلك جليا ويعرف مقدار الثمن الذى يؤديه فى سبيل تلك الحماية ،

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٧٧

هذا على حين أن الرسوم الجمركية تختفى حقيقتها عن الأنظار الى حدما ، وقد لايرى الجمهور فيها سوى أنها مورد للايرادات العامة بينما أنها فى الحقيقة تلقى عليه أثقل الأعباء . ولاريب فى أن كلتا الطريقتين يتطلب تضحية ، غير أن الذى يتحمل هذه التضحية فى حالة الرسوم الجمركية هو جمهور المستهلكين ، على حين أن الذين يتحملونها فى حالة الاعانات المالية هم دافعو الضرائب .

على أنه من الناحية الأخرى يؤخذ على طريقة الاعانات المالية تعذر تحقيق العدالة فى توزيعها ، ولاريب فى أنها تفتح الباب على مصراعيه للمحسوبية والزلفى ، لأنها ذاتية تُمنح الى أشخاص معلومين ، وذلك بعكس الرسوم الجمركية التى تفرض على المنتجات فلاتعرف بالدقة أشخاص المستفيدين منها . وهذه الحقيقة تجعل الرأى العام لايستسيغ عادة طريقة الاعانات المالية ، لاسيا وأنها تضع تحت ناظريه مقدار النفقات التى يتكبدها من ناحية وأسماء المستفيدين المجدودين من الناحية الأخرى ، وقد يعد ذلك انتهاكا لحرمة المساواة . يضاف الى ذلك أن الاعانات المالية وبخاصة اذا كانت اعانات تصدير من شأنها أن تحمل الدول الأجنبية على مقابلتها بفرض رسوم التكافؤ ، وذلك لأن تلك الاعانات تجعل المنتج الوطنى يبيع فى الأسواق الخارجية بسعر أقل من سعره فى الداخل ، فهى فى الواقع وسيلة للاغراق (dumping)

هذه الأسباب وأمثالها تفسر لماذا كانت طريقة الاعانات المالية بالرغم من مزاياها الخاصة قليلة الحظوة لدى الحكومات ، فهى لاتتبعها الا متى تعذر عليها سلوك سبيل آخر ، وذلك اما لأن فرض الرسوم الجمركية يسىء الى بعض الصناعات الأهلية ، وقد كان ذلك ماحدا بالحكومة الفرنسية الى منح الاعانات لمنتجى الحرير فى فرنسا تفاديا من احتجاج مستصنعى الحرير على فرض الرسوم الجمركية على مادتهم الأولية ، وإما لأنه يخشى من اقتصاص الدول الأخرى اذا فرضت بعض القيود على تجارتها ، وقد كان ذلك أيضا ما حدا

بفرنسا على حماية أسطولها التجارى عن طريق الاعانات المالية.

وقد يحدث أحيانا أن تتسابق الدول فى منح الاعانات المالية للمصدرين رغبة فى اكتساح الأسواق الخارجية والاستيلاء عليها. فكلما زادت احداها مقدار ما تدفعه من الاعانة أجابتها الأخرى بالمثل ، وعلى هذا النحو يأخذ المصدرون طبقة بعد الأخرى يخفضون أثمان مبيعاتهم فى الأسواق الخارجية دون أن يمنوا بشيء من الخسارة على حين ينعم المستهلكون الأجانب بالثمن الرخيص [١].

§ المعاهدات والاتفاقيات التجارية

التعريفة القانونية والتعريفة الاتفاقية : لكل دولة تعريفة جمركية تتألف من مجموع الرسوم المفروضة فيها فى وقت ما على البضائع التى تجتاز حدودها دخولا وخروجا . وتلك التعريفة هى وليدة ارادة الدولة التى تطبقها ويصدر بها عادة قانون خاص ولذلك يطلق عليها اسم التعريفة القانونية (Tarif legal) ، وتسمى أيضا بالتعريفة المستقلة (Tarif autonome) اذ هى مظهر استقلال الدولة الجمركى ازاء الدول الأخرى. غير أن تلك التعريفة

---

(١) ويضرب الاقتصاديون لذلك مثلا مشهورا هو اعانات صناعة السكر ، فقد كان منتجو السكر الفرنسيون يتمتعون منذ سنة ١٨٨٤ باعانة غير مباشرة ولذلك استطاعوا أن يبيعوا السكر فى الأسواق الخارجية وبخاصة فى انجلترا بالثمن الرخيص . ازاء ذلك عمدت البلدان الأخري منتجات السكر وهي بالأخص ألمانيا والنمسا الى منح مصدري السكر فيها اعانات مباشرة للاحتفاظ بالسوق الانجليزية ، فأجابت فرنسا على ذلك باضافة اعانة مباشرة الى الاعانة غير المباشرة التي كانت موجودة من قبل ، فاشتد هبوط ثمن السكر فى السوق الانجليزية وأثار ذلك احتجاج المستعمرات الانجليزية اذ أصبح يتعذر عليها البيع فى تلك السوق . واذ كانت انجلترا تحرص على ارضاء تلك المستعمرات فقد دعت الى عقد مؤتمر فى بروكسل سنة ١٩٠٢ ، وتحت تأثير تهديدها بأن تفرض على السكر الوارد رسوما مرتفعة قبلت الدول المتعاقدة أن تلغى اعانات السكر جميعا مباشرة وغير مباشرة — أنظر فى ذلك : (Arnauné, Le Commerce Extérieur) ص ٤٩٢ وما بعدها .

بطبيعتها تمس مصالح الدول الأخرى لأن الرسوم التي تفرضها احدى الدول على الواردات تؤدى الى تقييدها ومن ثم تضر بصادرات الدول الأجنبية وهذه قد تلجأ الى الاقتصاص من الدولة الأولى . فاتقاء لهذا الخطر تعمد الدول الى مفاوضة بعضها بعضا لابرام وفاقات تجارية تقيم بجانب التعريفة القانونية تعريفة أخرى تحل محلها الى حد ما وتعرف بالتعريفة الاتفاقية (Tarif Conventionnel) .

وفى بعض البلاد كفرنسا تكون التعريفة القانونية مزدوجة ، فالبرلمان هنالك يقرر تعريفة للواردات ذات فئتين : فرسوم الفئة الأولى وهى الأعلى تكون التعريفة العامة التي تطبق مبدئيا على كافة البضائع الواردة أيا كانت بلادها الأصلية، ورسوم الفئة الثانية وهى الأدنى تسرى على واردات بعض البلاد فقط كنتيجة لاتفاقيات تجارية عقدت معها(١). وفى بلاد أخرى كايطاليا لا تتضمن التعريفة القانونية الا فئة واحدة من الرسوم ، وهذه تطبق على كافة البضائع الواردة ، ولكن تمنح بعض تخفيضات لدول معينة بمقتضى معاهدات تجارية تعقد معها ، وذلك مقابل تسهيلات جمركية ينالها البلد المتعاقد لمصلحة صادراته.

المعاهدات التجارية والاتفاقيات التجارية (٢) : ويفرق الاقتصاديون بين نوعين من الوفاقات التجارية الخاصة بالرسوم الجمركية : (ا) معاهدات تجارية (Traités de commerce) وهذه تعقد لمدة معينة هى عادة عشر سنوات وتشتمل على تعريفة ملحقة بها ، أى أنه على أثر عقد المعاهدة يلحق بها قائمة تشتمل على فئات الرسوم الجمركية التي اتفق عليها الطرفان ، وهذه تكون بالضرورة

---

(١) ويلاحظ على هذا النظام من الوجهة العملية أن التعريفة ذات الحد الأعلى مهملة التطبيق فى الحقيقة لفداحة قيمتها بينما التعريفة ذات الحد الأدنى كثيرا ما اضطر المتفاوضون الى النزول الى ما دون حدها بشرط موافقة البرلمان

(٢) Nogaro et Moye, Les régimes douaniers, ch, II; Nogaro, Traité, Elementaire d'Economie Politique, P.306

أدنى من فئات التعريفة القانونية. وينتشر هذا النظام بخاصة فى ألمانيا ودول أوربا الوسطى والشرقية . (ب) اتفاقيات تجارية (Conventions commerciales) وهذه لا تعقد لأجل معين بل يكون لكل من الطرفين حق ابطال العمل بها فى أى وقت يشاء بشرط اخطار الطرف الثانى قبل ذلك بأجل معلوم هو عادة سنة . ومن الجهة الأخرى فالاتفاقيات التجارية – على الأقل التى من النوع الفرنسى – لا تشتمل على تعريفة ملحقة بها، بل يكتفى بالاشارة فيها الى التعريفة الأدنى التى ينص عليها القانون فى البلد المتعاقد . وقد اشتهرت فرنسا باتباع نظام الاتفاقيات التجارية وذلك منذ صدور قانون ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ وهو تاريخ الاصلاح الجمركى فى فرنسا .

ومن المقارنة بين المعاهدات التجارية والاتفاقيات التجارية يتضح أن الدولة المتعاقدة لا تملك فى حالة المعاهدات التجارية أن تعدل التعريفة الملحقة بالمعاهدة قبل انتهاء أجلها ، على حين أنه فى حالة الاتفاقيات تملك كل دولة حق تعديل التعريفة الأدنى بمحض ارادتها . فمثلا عند ما منحت فرنسا الى ايطاليا فى سنة ١٨٩٩ تعريفتها الجمركية المخفضة لم تتعهد فرنسا بمقتضى ذلك أن تطبق على الواردات الايطالية رسوما ثابته وانما الرسوم الأدنى كما كانت فى تلك السنة وكما تكون بعد ذلك اذا تعدلت . ولم يكن لايطاليا أن تطالب إلا بتطبيق الرسوم الأدنى أيا كان مقدارها ، بينما كان لفرنسا على الدوام الحق فى أن تزيد أو تنقص هذه الرسوم بمجرد قانون تصدره فى أى وقت تشاء .

وعادة تشتمل الوفاقات التجارية على نصوص أخرى غير النصوص الخاصة بالتعريفة ، كالنص على السماح للأجانب بمزاولة بعض الأعمال ، وتنظيم حركة الملاحة ، وتحديد مركز المندوبين التجاريين، ومعالجة مسألة علامات الجنسية وغير ذلك .

ويلاحظ أخيرا أنه مهما كانت شديدة رغبة الدولة فى عقـد الاتفاقيات أو المعاهدات التجارية فانه يتعين عليهـا ــ ما دامت لا تتبع سياسة حرية التجارة ــ أن تضع لها تعريفة عامة مستقلة ذات صبغة حامية ، اذ هى فى هـذه الحالة تؤدى وظيفتين : فهى من جهة تطبق على بضائع الدول التى لم يتسن عقد وفاقات تجارية معها ، وهى من الجهة الأخرى تتخذ قاعدة للمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وتـكون بمثابة سلاح تهديد يلوّح باستعماله اذا لم تقبل إحدى الدول منح صادرات الدولة المتفاوضة التسهيلات الـكافية .

نص الأمة الأولى بالرعاية (La clause de la nation la plus favorisée):

ومن أهم النصوص التى تتضمنها المعاهدات التجارية وقلما تخلو منه واحدة منها هو نص الأمة الأولى بالرعاية (١) . وبمقتضى هذا النص يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يمنح كل منهما الآخر كافة الامتيازات التى منحها فى الماضى والتى يمنحها فى المستقبل الى دولة ثالثة ، وبذلك يضمن كل منهما للآخر معاملة لا تقل امتيازا عن معاملة الدول الأخرى . ولنذكر على سبيل المثال النص الوارد فى الاتفاقية التجارية المؤقتة المعقودة بين مصر والمملـكة المتحدة فى ٣ يولية سنة ١٩٣٠ (٢) : «(ا) تعامل البضائع المصرية من حاصلات ومصنوعات الواردة الى المملـكـة المتحدة لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى معاملة لا تقل امتيازا عن المعاملة الممنوحة لبضائع أي بلد أجنبي آخر من حاصلات ومصنوعات . (ب) تعامل بضائع المملـكة المتحدة من حاصلات ومصنوعات الواردة الى مصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى معاملة لا تقل امتيازا عن المعاملة الممنوحة لبضائع أى بلد أجنبي آخر من حاصلات ومصنوعات . » وعلى ذلك فاذا منحت المملـكة المتحدة دولة

---

(١) Most - favoured - nation clause

(٢) عدد ٦٥ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٧ يوليه سنة ١٩٣٠

أخرى كايطاليا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة امتيازات خاصة لم تمنح مثلها للمملكة المصرية فان هذه الامتيازات تسرى على مصر أيضا من تلقاء نفسها. وكذلك اذا منحت مصر بعض الدول امتيازات خاصة فانها تسرى أيضا على المملكة المتحدة ولو لم يكن منصوصا عليها فى الاتفاقية السالفة الذكر .

وتختلف صيغة نص الأمة الأولى بالرعاية كما يختلف مدى تطبيقه . فهو أحيانا لا يتناول سوى أصناف السلع الملحقة بالمعاهدة ، وأحيانا أخرى وهو الأغلب يتناول كافة أصناف السلع بدون تحديد . ومن الجهة الأخرى فهو أحيانا يقتصر على المزايا التى تمنح الى دول معينة ، وأحيانا يتناول المزايا التى تمنحها الدولتان المتعاقدتان الى الدول جميعا بدون تمييز ولا تفريق . وأخيرا فهذا النص قد لا يقف عند الرسوم الجمركية بل يتناول أيضا الاجراءات الجمركية وصنوف المعاملة التى يعامل بها رعايا كل دولة فى أرض الأخرى[١] .

وفائدة نص الأمة الأولى بالرعاية واضحة لا تخفى ، فان الدولة التى تتجر مع أخرى لا تهتم بالمعاملة المطلقة الممنوحة لبضائعها بقدر اهتمامها بأن لا تقل تلك المعاملة امتيازا عن المعاملة الممنوحة لبضائع الدول الأخرى . ذلك أنه اذا فرض أن مصر استطاعت أن تحصل من انجلترا بعد مفاوضات شاقة على تخفيض فى الرسوم الجمركية المفروضة على القطن المصرى فان هذا الامتياز يصبح عديم الجدوى اذا ظفرت الولايات المتحدة بتخفيض أكبر على القطن الأمريكى . فنص الأمة الأولى بالرعاية يحول دون هذا الخطر ويقيم المنافسة فى الأسواق الخارجية على قدم المساواة بين الدول المختلفة . وفى ذلك ما يفسر سر ذيوعه حتى لقد أصبح جزءا لا يتجزأ من كل معاهدة أو اتفاقية تجارية ، وهو الأمر الذى أسفر عن توحيد التعريفات الاتفاقية اذ أصبح كل امتياز يمنح فى معاهدة جديدة يمتد من تلقاء نفسه الى المعاهدات

---

(١) تروشى ، فى (Cours) الجزء الثانى، ص٣٥

السابقة كما أن كل امتياز فى المعاهدات القديمة يمتد الى المعاهدات الجديدة ولو لم ينص عليه فيها [١].

بيد أن تلك التأثيرات المتبادلة بين مختلف المعاهدات من شأنها أن تجعل مهمة المفاوض شاقة عسيرة ، اذ يجب عليه أن يزن بغاية الدقة والحذر كل منحة يعطيها . فرب منحة تبدو ضئيلة فى معاهدة مع دولة معينة تصبح ذات خطر اذا امتدت بفعل نص الأمة الأولى بالرعاية الى دولة أخرى . ومن أجل ذلك يفتنّ المتفاوضون فى تخصيص التعريفة الاتفاقية ، وذلك بأن يضعوا للسلع التى تتمتع بامتياز معين وصفا يكون من الدقة بحيث لا ينطبق على السلع الأخرى التى تماثلها . ويضرب الاقتصاديون لذلك مثلا مشهورا هو ما فعلته ألمانيا عند ما أرادت أن تمنح الماشية السويسرية معاملة خاصة ، فقد كانت ألمانيا في ذاك الحين مرتبطة مع فرنسا ـ بمقتضى معاهدة فرنكفورت ـ بنص الأمة الأولى بالرعاية ، ولذلك نص فى المعاهدة التجارية بين ألمانيا وسويسرا على أن الرسوم المخفضة انما تطبق على الماشية التى تربى على ارتفاع يزيد على ٣٠٠ متر عن سطح البحر وتقضى فى صيف كل سنة شهرا على ارتفاع يزيد على ٨٠٠ متر . وهذه أوصاف تنطبق على الماشية السويسرية ولكنها لا تتوافر في الفرنسية [٢] . ولا شك فى أنه متى قدح المفاوض زناد فكره فانه يستطيع فى حالات كثيرة أن يكتشف بين السلعة التى تنتجها احدى البلاد ومثيلتها فى بلاد أخرى بعض وجوه اختلاف قد تكون بسيطة جدا ولكنها تكفى لاعتبار السلعتين صنفين مختلفين ، ولكن ذلك يعتبر فى نظر الكثير تحايلا

---

(١) وهذا ما يجعل النظام الجركى فى البلاد ذات المعاهدات التجارية يقوم فى الواقع على تعريفتين : تعريفة عامة مستقلة تطبق حيثما لا توجد معاهدة تجارية، وتعريفة اتفاقية تتكون من مجموع المعاهدات .

(٢) جيد فى Cours الجزء الثانى ص ٦٧ بالهامش وريبو فى Précis الجزء الثانى ص ٢٧٧

للتخلص من نص الأمة الأولى بالرعاية . وقد أخذ على هذا النص من الناحية الأخرى أنه قد يحمل بعض الدول على الامتناع عن منح بعض المزايا لدولة أخرى خشية أن تستفيد منها دولة ثالثة بلا مبرر .

وثمة سؤال أخير يعرض في هذا الموضوع وهو : هل الامتيازات التي تمنح لبعض الدول في حالة نص الأمة الأولى بالرعاية تمتد الي الدول الأخرى بعوض أم بغير عوض ؟ إن الاجابة على ذلك تتوقف على شكل هذا النص . فهو اما أن يكون مطلقا من كل شرط واما أن يكون شرطيا . فاذا كان الأول كما هي الحال الآن في معظم المعاهدات وذلك منذ سنة ١٨٦٠ فان كل امتياز يمنح إلى إحدى الدول يمتد إلى الأخرى اطلاقا بدون عوض . وأما اذا كان النص شرطيا فانه يكون بعوض . فقد كان المتفاوضون قبل سنة ١٨٦٠ يحرصون في معظم المعاهدات التجارية على أن ماتتضمنه من الامتيازات لا يمتد إلى دولة ثالثة إلا اذا منحت مقابلها من الحقوق مثل مامنحت الدولة المستفيدة . ولا تزال الولايات المتحدة الى وقتنا الحاضر تتمسك بشرطية هذا النص ، ولذلك رفضت في وقت ما أن تمنح منتجات ألمانيا المزايا التي تتمتع بها منتجات جزيرة كوبا لأن كوبا لم تحصل على هذه المزايا الامقابل تخفيض رسومها على المنتجات الأمريكية [(١)] .

وقد عرضت اللجنة الاقتصادية لمؤتمر النقد والاقتصاد العالمي عند بحثها في السياسة التجارية لمبدأ الأمة الأولى بالرعاية ، وقد جاء في تقرير لجنتها الفرعية عن ذلك ما يأتي [(٢)] :

« تناول البحث هذه المسألة أيضا وبخاصة من ناحية الاستثناءات التي يجب

---

(١) ريبو في (Prècis) الجزء الثاني ص ٢٧٦ بالهامش

(٢) تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن اعمال مؤتمر النقد والاقتصاد المنعقد في لندن في صيف سنة ١٩٣٣ ، ص ٥٨ ــ ٥٩ من طبعة وزارة المالية .

الترخيص بها ليكون تطبيق المبدأ أكثر مرونة وملاءمة للأحوال الحاضرة.

وقد كان هنالك ميل عام الى ابقاء المبدأ كما هو مطلقا من كل قيد وشرط مع التسليم طبعا بالاستثناءات المعتادة [1]، وذلك باعتبار أن هذا المبدأ هو أساس كل سياسة تجارية حرة وأن تخفيض التعريفات تخفيضا عاما كبيرا عن طريق المعاهدات الثنائية لن يتيسر الا بابقاء المبدأ طليقا من كل قيد وأن العمل بهذه الطريقة يغنى عن استئناف المفاوضات فى كل مناسبة ولحظة.

« على أن بعض الوفود قد أبدت رغبة شديدة فى اضافة بعض استثناءات جديدة الى الاستثناءات القديمة المعروفة، وحجتها فى ذلك أن مبدأ الأمة الأولى بالرعاية وان كان يكفل للتجارة فى الظروف العادية الحد الأدنى من الضمانات الجوهرية ويحول دون التعسف والتحيز والتحامل الا أنه فى أوقات الأزمات قد ينقلب الى عكس الغاية منه اذا هو نفذ بالدقة المفرطة.

« أما عن ماهية هذه الاستثناءات فقد تشعبت الآراء كثيرا، وفيما يلى المقترحات المقدمة في هذا الصدد: استثناء المعاهدات الجمعيـة التى ترمى الى تخفيض الحواجز الاقتصادية ويكون الانضمام اليها مباحا للجميع — استثناء الحاصلات الزراعية — استثناء الاتفاقات القائمة على أساس روابط تاريخيـة بين بعض البلدان بشرط أن يوافق على ذلك مجلس عصبة الأمم — استثناء الاتفاقات المقصورة على البلدان التى تتعهد بأن تقبـل نظاما معينا وبأن تبقى مستوى المعيشة لسكانها عند حد معين — استثناء الاتفاقات التى اقترح عقدها مؤتمر ستريزا [2] والمعاهدات الاقليمية الجمعية التى تعقد برعاية عصبة الأمم».

(١) الاستثناءات المشار اليها هنا هي التى تتناول بالأخص تجارة الحدود والاتحادات الجمركيـة.

(٢) عقد هذا المؤتمر فى ستريزا (Stresa) بايطاليا من ٥ الي ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢ واتخذ له اسم « مؤتمر التجديد الاقتصادى لأوربا الوسطى والشرقية ». وهو اسم يدل على مطمح رفيع عجز المؤتمر عن بلوغه. وقد كان أهم ما اشتمل عليه برنامج عمله ما يأتى: (١)

على أن المؤتمر لم يتخذ أى قرار فيما اقترح من هذه الاستثناءات. وهذا مما يؤسف له لأننا نعتقد أن ابقاء نص الأمة الأولى بالرعاية على حالته الراهنة بدون عوض وبدون الاستثناءات المشار اليها هنا من شأنه أن يحول دون عقد الاتفاقات التى تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول التى تربط بعضها ببعض مصالح كبيرة مشتركة كدول أوربا الوسطى والشرقية.

مزايا نظام المعاهدات التجارية : يلتف حول نظام المعاهدات التجارية المعتدلون من أنصار حرية التجارة ومن أنصار حمايتها، فهى تصادف لدى الفريقين هوى فى النفوس.

فأما أنصار حرية التجارة فيظفرون من هذا النظام بالفوائد الآتية :

(١) ثبات التعريفة الجمركية خلال مدة من الزمن طويلة هى عادة عشر سنوات. وهذا الثبات من أهم عوامل رواج التجارة الدولية، وبفضله يستطيع أصحاب الصناعة أن يقدروا ثم يحددوا أثمان بضائعهم خلال مدة من الزمن دون أن يخشوا تغير أحوال المنافسة فى السوق الخارجية بسبب تعديل الرسوم الجمركية. على أن هذا الثبات هو أهم ما يأخذه أنصار الحماية على نظام المعاهدات التجارية، إذ يقيد سلطان الدولة ويحول دون رفع الرسوم الجمركية كلما دعت إلى ذلك حاجة الانتاج الأهلى، ولذلك يؤثرون نظام الاتفاقيات على نظام المعاهدات لأن الأولى يستطاع الغاؤها فى أى وقت بمجرد اخطار يرسل مقدما.

(٢) ايجاد صلة التضامن ليس بين البلدين المتعاقدين فحسب بل بين البلدان جميعا، وذلك بفضل وجود نص الأمة الأولى بالرعاية كما بيناه ذلك آنفا،

تعيين الوسائل التي تؤدى الى تذليل الصعاب التي تعترض نقل الأموال من هذه البلدان الى الخارج وتعجل فى الاستطاعة الغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف تدريجا. (٢) تعيين الوسائل التى تؤدى الى انتعاش التجارة الدولية بين هذه البلدان وبعضها البعض وبينها وبين البلدان الأخرى ومعالجة مشكلة تدهور أثمان الحاصلات الزراعية فيها — مجلة (Le Mois) عدد ٢١، ص ٩٦ وما بعدها

ولذلك كان هذا النص بغيضا لدى أنصار الحماية لأنه لا يكاد يفتح الباب قليلا أمام إحدى الدول حتى يتفتح على مصراعيه أمام الدول الأخرى جميعا .

(٣) الاقتراب تدريجا من حرية التجارة وايجاد حسن العلائق بين الشعوب وذلك بفضل التخفيضات والمنح المتبادلة التى تستخلصها كل دولة عند عقد المعاهدات وتجديدها ، ولأن نظام المعاهدات يقلل فى نظر بعض الكتاب من أخطار الحروب،حتى لقد ذهب الأستاذ جيد (Gide) إلى القول بأن معاهدة تجارية بين شعبين تكاد توازى محالفة سياسية بينهما[١].

وأما المعتدلون من أنصار حرية التجارة فيتقبلون نظام المعاهدات التجارية بقبول حسن لأنه يتمشى مع أغراضهم ولا سيما فى المواضع الآتية :

(١) أن المعاهدات التجارية لا تنافى وجود تعريفة عامة حامية بل أن وجود هذه التعريفة شرط ضرورى لعقد هذه المعاهدات كما أثبتنا من قبل ، ولهذا كان يتعذر على البلدان التى لا تتوفر على مثل هذه التعريفة كانجلترا فى عهد حرية التجارة أن تعقد معاهدات تجارية مع البلدان الأخرى. وقد كان ذلك من أهم الأسباب التى حدت بها أخيرا الى انتهاج سياسة الحماية ووضع تعريفة عامة لهذا الغرض ، ومنذ أن فعلت ذلك تسنى لها عقد كثير من المعاهدات التجارية مع البلدان الأجنبية .

(٢) أن المعاهدات التجارية تحقق مبدأ تبادل المزايا فى السياسة التجارية ، اذ من طبيعة كل عقد أن يكسب كلا الطرفين بعض الحقوق والمزايا ، ولهذا أهمية خاصة لدى كثير من أنصار الحماية الذين أشد ما ينفرهم من نظام حرية التجارة المطلقة ترك البضائع الأجنبية تدخل البلد بدون قيد حتى ولو كانت واردة من بلدان ترتفع فيها صروح الحواجز الجركية .

(٣) بفضل المعاهدات التجارية تستطيع كل دولة أن تجعل درجة الحماية

---

(١) جيد فى (Cours) الجزء الثانى ص ٦٦

فيها متمشية قوة وضعفا مع حالة كل منافس من البلدان الأخرى ،فاذا كان ثمة بلد تخشى شدة منافسته لصناعتها الأهلية فانها عند التعاقدمعه لا تذهب بعيدا فى تخفيض رسومها ، وبعكس ذلك تبدى تساهلا عند التعاقد مع بلد لا تخشى منافسته . وعلى هذا المنوال تستطيع الدولة أن تجعلفئات رسومها الجمركية تختلف باختلاف ظروف كل بلد وأحواله الخاصة . هذا على حين أنه اذا كانت هناك تعريفة عامة واحدة فانها تطبق على منتجات البلدان جميعا بدون تمييز وبغض النظر عن تباين أحوالها الاقتصادية . وهذا مايجعل التعريفة قاسية بالنسبة لبعض البلدان رحيمة بالنسبة للأخرى . غير أنه يلاحظ هنا أن ذيوع نص الأمة الأولى بالرعاية قد أودى بالفائدة التى تنجم عن تنوع التعريفات ، إذ عمل على توحيد فئات التعريفات الملحقة بالمعاهدات التجارية وجعلها فى النهاية تتعين جميعا عند حد التعريفة الأدنى .

تلك هى بالاجمال مزايا المعاهدات التجارية . وهى تبرز فى أكمل صورها اذا اتخذت تلك المعاهدات شكل اتحادات جمركية (unions douanières) وهذه يمكن تعريفها بأنها اتفاقات غايتها أن تجعل من بعض دول مستقلة سياسيا وحدة جمركية تخضع لنظام جمركي واحد . ومن أشهر الأمثلة على ذلك الاتحاد الجمركى الألمانى المعروف باسم زولفرين (Zolleverein) . وقد يكون الاتحاد الجمركى خطوة فى سبيل تحقيق اتحاد أتم وأخطر وهو الوحدة السياسية ، كما أنه قد تفرضه دولة غالبة على أخرى مغلوبة ، وكذلك قد يكون الاتحاد الجمركى المظهر الاقتصادى لمحالفة سياسية وحربية ، وأخيرا فقد يتصور وجوده بين دولة ومستعمراتها المستقلة [1] .

ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن انشاء اتحاد جمركى بين بلدان أوربا

---

(١) تروشي في (Cours) الجزء الثانى ص ٣٧

الرئيسية يساعد كثيرا على زيادة الرخاء العام و توطيد دعائم السلام. وقد كانت هناك قبل الحرب حركة قوية ترمى الى تأليف اتحاد جمركى تحت زعامة ألمانيا بين دول أوربا الوسطى ، وقد اشتهرت هذه الحركة باسم «Mittel - Europa» كما عرض على بساط البحث اقتراح بتأليف اتحاد جمركى لاتينى بين فرنسا وايطاليا وأسبانيا ، وآخر بين دول أمريكا الشمالية والجنوبية [١] . ولكن النزعة الاستقلالية وقوة شكيمة أنصار حماية التجارة كانتا تحولان دائما دون تحقيق هذه الاقتراحات .

وقد عادت فكرة الاتحادات الجمركية الى الظهور بعد الحرب وحاولت ألمانيا والنمسا سنة ١٩٣١ أن تقيما بينهما ضربا من الاتحاد الجمركى ، ولكن مقاومة بعض الدول وعلى رأسها فرنسا أفضى الى فشل هذه المحاولة ، وقد كان أشد ماتخشاه أن يفضى الاتحاد الجمركى بين الدولتين الى اتحادهما سياسيا [٢] . وكذلك ظهر مشروع الاتحاد الأوربى (L'union Européenne) أوما يسمونه أحيانا ولايات أوربا المتحدة (United States of Europe) ، وهو مشروع واسع النطاق يرمى الى ايجاد اتحاد اقتصادى بين الدول الأوربية شبيه بالاتحاد الاقتصادى القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اشتهر الوزير الفرنسى بريان (Briand) بالدعوة الى هذا المشروع وعرضه على مجلس عصبة الأمم الذى ألف لجنة خاصة لدراسته :(La Commission d'etude pour l'Union Europeenne) . فعقدت عدة جلسات ولكن دون أن تصل الى نتيجة عملية . وقد كان اكفهرار

---

(١) ومن أحسن مايرجع اليه فى تفصيل هذا الموضوع محاضرات مدرسة العلوم السياسية في باريس في موضوع السياسة التجارية

(٢) وقد عرض مشروع هذا الاتحاد على محكمة العدل الدولية فى لاهاي فقررت أنه يتنافى وأحكام معاهدة سان جرمان وبروتوكول جنيف المعقود فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ــ انظر فى ذلك مجلة (L'Europe Nouvelle) عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ ص ١٣١٠ وما بعدها .

الجو السياسى من أهم الأسباب التى ذعت الى إهمال المشروع . ولاغروفأى مشروع من هذا القبيل يستلزم بادىء بدء تقرب كبير من الوجهة السياسية بين الدول صاحبة الشأن ، وهذا ما عملت على نقيضه الحوادث السياسية الأخيرة (١) .

§ النظم الجمركيـــة الخاصــة

لا مراء فى أن الرسوم الجمركية عقبة كأداء فى سبيل تداول السلع بين الدول ، ثم هى متى فرضت على المواد التى تدخل فى انتاج السلع التى تُنتج على ذمة التصدير جعلت هذا التصدير متعذرا ان لم يكن مستحيلا . من أجل ذلك ابتُدعت نظم غايتها جعل الأداة الجمركية أكثر مرونة والتوفيق بقدر المستطاع بين وجود الرسوم الجمركية وسهولة تداول السلع الدولية . وهذه النظم هى : نظام التجارة العابرة (Le transit)ـ نظام الايداع(L'entrepôt) نظام المناطق الحرة (Les zones franches)ـ نظام السماح المؤقت(L' admission temporaire) ـ نظام الدروباك (Le draw back) . وسنبين ماهية كل منها فيما يلي :

(١) **نظام التجارة العابرة (الترانسيت)**: ينطبق هذا النظام على السلع التى تجتاز أرض الدولة دون أن تبقى فيها . فهى لا تنافس الانتاج الأهلى لأنها لا تتسرب الى أيدى المستهلكين ، وهى فى الوقت نفسه لوسائل المواصلات الأهلية مورد دخل لا يستهان به . ولذلك جرى العرف على اعفاء السلع العابرة من الرسوم الجمركية مع ايجاد نظام دقيق للتحقق من عدم تسرب تلك السلع الى السوق الداخلية أثناء الطريق . وقد كانت مصر على الدوام نظرا

(١) وقد أفاضت الصحف والمجلات فى بحث هذا المشروع ويكفى أن نشير هنا الى ملاحظات السير سولتر (Salter) فى كتابه (Recovery) ص ١٨٥ـ١٩٢ ، فليرجع اليها من يريد التبسط فى البحث .

لموقعها الجغرافى مهبط تجارة عابرة واسعة النطاق ، غير أنه لم يكن يحصى فى نشرات تجارة مصر الخارجية حتى عام ١٩٣١ من بضائع الترانسيت سوى الفحومات الحجرية وزيوت الوقود وذلك لأنه يدفع عنها رسم ترانسيت قدره واحد فى المائة ، مع أن تجارة مصر العابرة الحقيقية تتناول سلعا أخرى كثيرة وبخاصة حاصلات السودان والجهات المجاورة، وكذلك حاصلات البلاد الواقعة على شواطىء البحر الأحمر والمحيط الهندى وبحار الصين [١] . ولما كانت الحكومة المصرية قد أقرت المعاهدة الدولية للاحصاءات الاقتصادية الموقعة فى جنيف فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والتى تنص على وجوب احصاء بضائع الترانسيت فقد أخذت مصلحة عموم الاحصاء بمعاونة مصلحة الجمارك تضع احصاءات مفصلة عن حركة تجارة الترانسيت مع كل بلد وبيان نصيب كل منها [٢] .

(٢) نظام الابراع : ينطبق هذا النظام على السلع التى تحط رحالها بالبلد وتظل فيه فترة من الزمن فى حالة انتظار يعقبها إما دخول فى السوق الأهلية وإما شحن الى الأسواق الخارجية . ففى بعض الموانى الكبيرة كالهافر والأسكندرية ترد مقادير عظيمة من بعض المواد كالبن والشاى والأرز يجلبها المستوردون من البلاد النائية ويحتفظون بها زمنا فى أماكن خاصة قبل أن يبتوا فى هل يدخلونها السوق الأهلية أم يرسلونها الى الخارج ، وهم فى ذلك يلاحظون حالة الأسواق المختلفة مسترشدين بحركات الأسعار فيها . وطالما لا تغادر تلك السلع مستودعاتها فانها تعتبر فى نظر رجال الجمارك كأنها خارج الدولة فلا يجبون عنها رسما ، وهى اذا أرسلت الى الخارج لم يدفع عنها شيء

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص٣٣

(٢) تجد بيانا مفصلا عن ذلك فى تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص١٢٣ وما بعدها .

ولـكنها اذا اتخذت سبيلها الى داخل الدولة وجب أداء الرسم المفروض عليها كما لو كانت واردة من الخارج مباشرة .

والايداع يكون إما فى مستودعات عامة تحت اشراف رجال إلجمارك واما فى مستودعات المستوردين أنفسهم بضمانات معينة ، وفى تلك الحالة يكون لرجال الجمارك حق تفتيش تلك المستودعات للتحقق من أن شيئا مما بهـا لم يتسرب خلسة الى السوق الأهلية (١). والمستودعات العامة تستغل عادة بمقتضى امتياز يمنح الى بعض الهيئات كمجلس بلدى أو غرفة تجارية أو شركة رأسمالية . وقد قضى الأمر العالى الصادر فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ بأن لمجلس الوزراء الحق فى الترخيص بانشاء مخازن ايداع جمركية فى الموانى المصرية وسن اللوائح الخاصة بانشائها وادارتها . وبمقتضى ذلك رخص فى سنة ١٨٨٨ بانشاء شركة مساهمة تحت اسم « شركة مخازن الاستيداع بالأسكندرية » لاستغلال امتياز المستودعات الجمركية . وكانت مـدة الامتياز فى الأصل ٢٥ سنه تنتهى فى سنة ١٩١٣ ولـكنها مدت فى سنة ١٨٩٩ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ثم مدت فى سنة ١٩٠٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورخص للشركة بانشاء مستودعات فى الأسكندرية والسويس وبور سعيد والقاهرة (٢) .

(٣) **نظام المناطق الحرة** : يراد بالمنطقة الحرة فى الاصطلاح الجمركى قطعة من أرض الدولة يمكن تفريغ البضائع فيها وترتيبها وتحويلها صناعيا بدون أن يؤدى عنها الرسوم الجمركية المعتادة . فالمنطقة الحرة وان تـكن من الوجهة السياسية داخل حدود الدولة الا أنها من الوجهة الجمركية تعتبر

---

(١) ويطلق فى الاصطلاح الفرنسى على الايداع فى الحالة الاولى اسم الايداع الحقيق (entrepôt réel) وعليه فى الحالة الثانية اسم الايداع الوهمى (entrepôt fictif)

(٢) وكان مرخصا للشركة أن تستغل المخازن لحسابها تحت مراقبة الحكومة على أن تستولى الحكومة على عشرة فى المائة من ربح الشركة ثم استبدل ذلك بقسط سنوى معين قابل للتعديل كل خمس سنوات.

خارجا عنها ، ولذلك كانت السلع الأجنبية تتداول فيهـا بحرية تامة حتى اذا ما نفذت منها الى بقية أرض الدولة وجب أنـ تؤدى الرسوم الجمركية . والمناطق الحرة تتخذ عادةفى الموانى ، وقد كانت فى الأزمنة الماضية تشمل الميناء كله كما كانت الحال فى همبرج ومارسيلياوبايون ودنكرك ولكنهافى الوقت الحاضر لا تشمل الا قسما من الميناء . ومن أشهر الموانى التى يوجد بها الآن مناطق حرة همبرج وجنوه وكوبنهاجن وتريستا . وقد كانت هناك قبل الحرب مناطق حرة فى بلاد الجكس والسافواى بفرنسا ولذلك كانت تجارتها رائجة مع سويسرا المتاخمة لها ، ولكن معاهدة فرساى قضت بالغائها على حين قضت بانشاء منطقة جديدة في ستراسبورج .

وللموانى الحرة وظيفتان . وظيفة تجارية وأخرى صناعية . فأما وظيفتها التجارية فتنحصر أولا فى ايجاد حركة عظيمة فى تلك الموانى ، وثانيا أنه بفضلها يتوفر للبلد فى كل وقت كميات عظيمة من أصناف المواد الأولية والغذائية يسد منها حاجته بدون كبير عناء وبأثمان مناسبة ، وثالثا أن هـذه الموانى توجد ميدانا للعمل وحركة فى الملاحة البحرية مع البلدان الأجنبية . وهذه الفوائد الجمـة هى التى جعلت أهـل الرأى فى بعض البلدان كفرنسا يطالبون بانشاء بعض المناطق الحرة البحرية ، كما أوحت الى لجنة التجارة والصناعة المصرية فى تقريرها المشهور [١] باقتراح إنشاء مناطق حرة فى الأسكندرية وبور سعيد والسويس [٢] . وأما الوظيفةالصناعية للموانىالحرة فتنحصر فى ايجاد بقعة يمكن لبعض الصناعات أن تقوم فيها وأن تحصل على موادها الأولية معفاة من الرسوم الجمركية، كما تستفيد من وجودها فى ميناء

---

(١) تقرير لجنـة التجارة والصناعة الصادر فى سنة ١٩١٧ ، طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٣٤

(٢) نعم أن نظام الايداع يحقق الي حد ما وظيفة المناطق الحرة من الوجهة التجارية ولكن ذلك بدرجة محدودة وبقدر من الحرية أقل.

تستطيع أن تصدر منه منتجاتها بسهولة وسرعة . بيد أنه لأسباب مختلفة من أهمها ضيق نطاق المناطق الحرة لم يقدر للصناعة فيها أن تبلغ من التقدم شأوا بعيدا ولذلك ظلت الوظيفة التجارية هى المتغلبة فيها .

(٤) نظام السماح المؤقت . ينطبق هـذا النظام على المنتجات التى يعاد تصديرها بعد أن تـكون قـد أدمجت فى منتجات اخرى أو حولت تحويلا صناعيا ، ومن أمثلة ذلك خيوط القطن والحرير التى تستورد لتنسج ثم تصدر على شكل أقمشة والقمح الأجنبى الذي يطحن ويصدر دقيقا والدخان الذى يستورد ثم يصدر على شكل سجائر . فنظام السماح المؤقت يقضى باعفاء هـذه المواد من الرسوم الجمركية عند استيرادها بشرط أن يعاد تصديرها فى خلال زمن معين . وفى هذه الحالة يتعهد المستورد بضمان معين بأن يدفع الرسوم المستحقة اذا لم يعد تصدير تلك المواد فى خلال الموعد المضروب . وليس يخفى ما لهذا النظام من الأهمية فى البلاد التى تنتهج سياسة حماية التجارة ويكون بها صناعات كبيرة تنتج للتصدير . ذلك أن وجود الرسوم الجمركية على المواد الأولية يؤدى الى رفع أثمان المواد المصنوعة ومن ثم يضعف مركز المنتجين الوطنيين فى الأسواق الخارجية ، فبفضل نظام السماح المؤقت يستطاع تجنب ذلك وقصر ارتفاع أثمان المنتجات المصنوعة على السوق الداخلية دون الخارجية .

وقد أثار تطبيق هذا النظام فى بعض البلدان اختلافا كبيرا فى الرأى حول مسألة ما اذا كان المعاد تصديره يجب أن يتناول السلعة التى استوردت بالذات أم ما يماثلها . وقـد كان الرأى الأول هو المتبع فى فرنسا قبـل سنة ١٨٦٠ ولـكن ما نشأ عنـه من الارتباك والمضايقة لأصحاب الأعمـال أدى الى العدول عنه ، فقد كان يستلزم تدخل رجال الجمارك باستمرار فى شئون المصانع كما كان يقضى بفصل عمليات الصناعة التى تتناول المواد المسموح بهـا مؤقتا عن العمليات الأخرى ، وهذا ما لا يتفق و نظام الانتاج فى المصانع الـكبيرة ،

ومن أجل ذلك أصبح يكتفى فى معظم الحالات باعادة تصدير المثل ، ففى حالة خيوط القطن التى تتمتع بنظام السماح المؤقت يكفى أن يثبت المصدر أن ما يصدره من المنسوجات يشمل خيوطا تعادل فى الكم والنوع الخيوط المعفاة من الرسوم .

(٥) نظام الدروباك : يؤدى هذا النظام نفس الوظيفة التى يؤديها نظام السماح المؤقت ولكن على صورة أخرى، فهنا يعاد الى المصدرين الرسوم التى سبق أداؤها عند استيراد المادة الأولية التى أدمجت فى بعض المنتجات الأهلية أو حولت تحويلا صناعيا . وهذا النظام أقل انتشارا من نظام السماح المؤقت . ومن أهم المواد التى تتمتع بنظام الدروباك فى مصر السجائر والدخان المفروم . وفي بعض البلدان يتخذ نظام الدروباك وسيلة لمنح بعض المنتجين إعانات غير مباشرة، وسبيل ذلك أن يرد الى المصدرين مبلغا يزيد على ما دفعوا من الرسوم عند استيراد المواد الأولية .

(٣) تأثير الرسوم الجمركية فى الأثمان[1]

ماهية البحث : الغرض من هذا البحث معرفة ماإذا كان فرض الرسوم الجمركية على الواردات يؤدى بالضرورة الى ارتفاع الأثمان فى داخل الدولة وإذا تحقق ذلك فهل يكون ارتفاع الثمن بقدر الرسم المفروض ؟[1] لمعالجة

(١) اعتمدنا فى هذا البحث على المراجع الآتية : جرهيتى فى (International Trade) ص ٣٢٠ — ٣٢٧ ، وتوسيج فى (Some Aspects of the Tarif Question) ص ٣ — ١٧ ، وايضا فى (Principles) الجزء الأول ص ٥١٧ — ٥٢٩ ، ومارشال فى (Money Credit and Commerce) ص ١٦٧ وما بعدها ، وريبو فى (Précis) الجزء الثانى ص ٣٢٥ — ٣٤٣ .

(٢) ويلاحظ اننا نقصر الكلام على رسوم الوارد دون رسوم الصادر اذ لم يعد لهذه أهمية تذكر فى السياسات التجارية الحديثة .

ذلك نفرق بين حالات ثلاث [1] :

(١) حالة السلع التى تُنتج فى الداخل بنفقات تعادل نفقات انتاجها فى الخارج أو تقل عنها : وفى هذه الحالة لا تستورد الدولة عادة شيئا من تلك السلع ولذلك يكون كل رسم وارد يفرض عليها عديم الأثر فى ارتفاع الثمن الداخلى اللهم إلا فى حالة خاصة أحيانا ومن طريق غير مباشر ، وذلك عند ما يكون انتاج السلعة موضوع احتكار فى الداخل . فقد يعرض هنا أن يكون المحتكر قبل فرض الرسم خائفا من المنافسة الأجنبية ولذلك لم يكن يجرأ أن يرفع الثمن فوق حد معين خشية أن يجذب ذلك بعض السلع الأجنبية ، فاذا ما فرض الرسم بادر الى رفع الثمن آمنا مطمئنا .

ومن الناحية الأخرى فقد يحدث أحيانا أن تستورد الدولة بعضا من تلك السلع على حين تصدر بعضا آخر كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقمح فانها تستورد مقدارا منه من كندا على حين تصدر كل عام جزءا من محصولها ، وفى هذه الحالة يكون الثمن الذى يبيع به المنتجون الأمريكيون فى الداخل معادلا الثمن الذى يحصلون عليه من البيع فى الخارج مخصوما منه نفقات النقل وما اليها . (ذلك أنه اذا كان الثمن فى الداخل أقل من ذلك فانه يكثر شراء القمح للتصدير فيؤدى ذلك الى ارتفاع الثمن الداخلى ، واذا كان أعلى من ذلك فان القمح لا يصدر من أمريكا وقد يستورد من الخارج فيؤدى ذلك الى هبوط الثمن الداخلى) ومن أجل ذلك كان استيراد أى مقدار من القمح فى أمريكا عديم الأثر فى الثمن ، وكل ما فى الأمر أنه يؤدى الى زيادة الصادر من القمح الأمريكى . فاذا ما فرض رسم على الوارد من القمح الكندى فانه

(١) ونتبع في ذلك طريقة الاستاذ جريفين عندمعا لجة هذا الموضوع فى كتابه السالف الذكر ص ٣٢٠ وما بعدها

لا يكون له من أثر سوى اشتداد المنافسة بين القمح الكندى والقمح الأمريكي في الأسواق الخارجية ، وفى النهاية يتحدد الثمن في الخارج والداخل عند مستوى واحد [١].

(٢) حالة السلع التى لا يستطاع انتاجها فى الداخل أو يستطاع ولكن بنفقات باهظة تجعل انتاجها فى حكم المستحيل: ويدخل فى ذلك خاصة أنواع الحاصلات التى لا تجد فى بعض البلاد من الأحوال الجوية والجيولوجية ما يلائمها كالبن والشاى والتوابل فى البلاد الخارجة عن المنطقة الحارة. فأى رسم يفرض على الوارد من تلك السلع يؤدى فى الأصل الى ارتفاع الثمن فى الداخل بقدر الرسم المفروض ، ويستمر الاستيراد ولكن بمقادير أقل ، ويكون هناك فرق بين الثمن فى الداخل والخارج بقدر فئة الرسم . وارتفاع الثمن فى هذه الحالة ضرورى لحمل المنتجين الأجانب على الاستمرار فى ارسال بضاعتهم الى تلك السوق وهذا الرسم يعتبر بمثابة ضريبة استهلاك تفرض على المستهلكين الوطنيين وعليهم وحدهم يقع عبئها ، فهو لغرض مالى بحت وليس له أية صبغة حامية .

بيد أنه قد يحدث أحيانا ـ وفى ظروف خاصة سوف نفصلها فيما بعد ـ أن يعمد المنتجون الأجانب الى تخفيض ثمن بيعهم الأصلى ، ويكون ذلك بمثابة تحملهم جزءا من عبء الرسم ، فاذا كان مقداره ١٠ قروش مثلا فانهم قد يخفضون ثمن بيعهم بمقدار ٤ قروش . وفى هذه الحالة لا يحدث الرسم أثره كاملا فى البلد المستورد إذ لا يرتفع الثمن إلا بقدر ٦ قرش .

ومن جهة أخرى فان القول بأن الثمن يرتفع بقدر الرسم يقوم على فرض أن انتاج السلعة المستوردة يخضع لقانون الغلة الثابتة ، ولكنه قد يكون خاضعا لقانون الغلة المتناقصة أو المتزايدة . فاذا كان خاضعا لقانون الغلة المتناقصة فان فرض الرسم الجمركى وهو يؤدى الى نقص الطلب في البلد

---

(١) جريفين (Foreign Trade) ص ٣٢٠ ـ ٣٢١

المستورد يؤدى تبعا لذلك إلى نقص نفقة الانتاج الحدية فى البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن فى البلد المستورد بمقدار أقل من الرسم . وبعكس ذلك إذا كان انتاج لسلعة خاضعا لقانون الغلة المتزايدة فان فرض الرسم الجمركى وهو يؤدى إلى نقص الطلب يؤدى تبعا لذلك إلى زيادة نفقة الانتاج الحدية فى البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن فى البلد المستورد بمقدار أكثر من الرسم . غير أن هذا التحليل يفقد كثيرا من أهميته فى الحياة العملية نظراً لأن ما يستورده بلد من سلعة معينة يوزع غالبا بين بلدان كثيرة ، فاذا ما نقص استيراد البلد الأول وزع النقص بين هذه البلدان جميعا ، ولذلك لا يظهر أثره واضحا من حيث فعل قانون الغلة المتناقصة أو المتزايدة . وفى الحق أن النتائج المتقدمة لا تبدو واضحة إلا في حالة واحدة، وذلك عند ما تكون السلعة المستوردة آتية من بلد واحد ، وهذا نادر جدا[1].

(٣) حالة السلع التى يستطاع انتاجها فى الداخل ولكن بتكاليف أعلى من تكاليف انتاجها فى الخارج : وهذه السلع تستورد من الخارج مالم تكن هناك وسائل مصطنعة تقوى مركز المنتجين الوطنيين وأخصها الرسوم الجمركية . بيد أن تأثير هذه الرسوم يختلف باختلاف ما اذا كان الرسم أقل مقدارا من الفرق بين تكاليف الانتاج فى الداخل والخارج (مضافا الى ذلك تكاليف النقل) أو معادلا له أو أكثر منه . فاذا كان أقل فان الأثمان ترتفع فى الداخل ولكن بمقدار لا يكفى لحمل المنتجين الوطنيين علي البروز الى الميدان . وبذلك يكون الرسم ماليا بحتا، ومثله هنا كمثل الرسم الذى يفرض علي السلع التى لا يستطاع انتاجها فى الداخل . وعلى ذلك فاذا فرض أن تكاليف الانتاج الأجنبية والأهلية كانت كالآتى .

---

(١) توسيج فى (Principles) الجزء الاول ص ١٧ ه بالهامش وأيضا في (Tarif Question) ص ١٤ — ١٦

تكاليف الانتاج الأجنبية . . . . ٢٥ قرشا
تكاليف النقل . . . . ٥ قروش
ثمن السلعة المستوردة . . . . . . ٣٠ قرشا
تكاليف الانتاج الأهلية . . . . . ٤٠ قرشا

فان رسما مقداره ٥ قروش على المنتجات الأجنبية يؤدى الى رفع الثمن فى السوق الداخلية الى ٣٥ قرشا . وهذا الثمن أقل من تكاليف الانتاج الأهلية، ولذلك تظل السلعة لا تنتج فى الداخل على حين تتقاضى الحكومة ٥ قروش عن كل واحدة تستهلك منها .

وأما اذا كان الرسم يعادل الفرق بين تكاليف الانتاج الأهلية والأجنبية (مضافا اليها تكاليف النقل) ومقدار ذلك هنا ١٠ قروش فانه يقيم المنافسة بين المنتجين الوطنيين والأجانب على قدم المساواة . وذلك هو رسم التكافؤ الذى طالما شاد بذكره أنصار الحماية فى العصر الحديث . وقد رأينا آنفا ما يقوم عليه من الملاحظات والاعتراضات [1] ، ولذلك نكتفى هنا بأن نبين تأثيره فى الثمن وفى موقف المنتجين الوطنيين . فهو من جهة يؤدى الى رفع الثمن فى السوق الداخلية بمقداره ، وهو من جهة أخرى يكفى لحمل المنتجين الوطنيين على الدخول فى حلبة الانتاج . ولكنهم قد لا يقدمون على ذلك لخور فى عزائمهم أحيانا أو لاعتقادهم بأن الحماية الجمركية سوف لا تدوم . وفى هذه الحالة لا يؤدى الرسم سوى وظيفته المالية ، وتجنى الحكومة من الدخل بقدر ما يخسر المستهلكون . وأما اذا ترتب على ارتفاع الثمن ظهور بعض الصناعات الأهلية فانها إما أن تستأثر بالسوق الداخلية وفى هذه الحالة يمتنع الاستيراد فلا تجني الحكومة دخلا وإما أن تقتسم السوق بين الصناعات الأهلية والأجنبية ، وفى هذه الحالة يتناول ارتفاع الثمن العرض الكلى من تلك

---

(١) راجع ص ٢٠٥ — ٢٠٦

السلعة . ويتسرب جزء من ارتفاع الثمن إلى خزانة الدولة على شكل رسم يجبي على الوارد من السلعة ، ويتسرب الجزء الآخر إلى جيوب المنتجين الوطنيين لتغطية نفقات انتاجهم المرتفعة ، وهو لايعتبر ربحا لهم ، ولكنه يمثل مايخسره المجتمع في الحقيقة من جراء توجيه الجهود نحو صناعة غير ملائمة نسبيا (١).

وأخيرا قد يكون الرسم أكثر من الفرق بين تكاليف الانتاج الأهلية والأجنبية (مضافا اليها تكاليف النقل) بأن يكون مقداره ١٥ قرشا مثلا . وفى هذه الحالة يمتنع الوارد من السلعة من الخارج ويحل محله الناتج الأهلى . وليس ضروريا فى هذه الحالة أن يرتفع الثمن فى الداخل بقدر الرسم المفروض إذ يتوقف ذلك قبل كل شيء على درجة المنافسة بين المنتجين الوطنيين : فاذا كانت شديدة فان الثمن يتحدد عند تكاليف الانتاج الأهلية ويكون أعلى من تكاليف الانتاج الأجنبية ، ولكنه لايكون أعلى بمقدار الرسم . وواضح هنا أن الفرق بين مقدار الرسم ومقدار الزيادة في الثمن يكون عديم الأثر فى حماية الصناعة الأهلية . وأما إذا كان هناك احتكار أوشبه احتكار فى السوق الداخلية فان الثمن يرتفع إلى حد يفوق نفقات الانتاج الأهلية ، وقد يقرب فى ارتفاعه من حدود الرسم المفروض .

من الذى يتحمل عبء الرسوم الجمركية ؟ لايتردد أنصار الحماية فى

---

(١) ومن أجل ذلك يشاهد فى حالة اتباع حرية التجارة أن كل رسم يفرض على سلعة معينة عند استيرادها يفرض مقابله رسم آخر على ماينتج من تلك السلعة فى الداخل ، وبذلك يتعاون الرسمان على تزويد الحكومة بالايراد دون أن يكون لهما أثر فى تغيير اتجاه الانتاج الأهلي . وتلك هى الطريقة التي ظلت انجلترا زمنا طويلا تسير عليها ، فقد كانت رسومها الجمركية قاصرة على عدد قليل من السلع الدائمة الاستهلاك كالشاي والبن والكاكاو والسكر والبيرة والكحول . وكان هناك رسم على ماينتج فى الداخل من البيرة والكحول بقدر الرسم الجمركى ، أما المواد الأخري فلم يكن ينتج مثلها فى الداخل ولذا كان الرسم عليها بطبيعته ماليا بحتا — توسيج فى (Principles) الجزء الأول ص ٥١٩

القول بأن الرسوم التى تفرضها إحدى الدول على الواردات إنما يقع عبئها على المنتجين الأجانب . وقد أشرنا إلى هذا الرأى أكثر من مرة عند استعراض حجج مذهب حماية التجارة . وفى الحق أن أنصار الحماية قد غالوا فى ذلك غلوا كبيرا ، وهذا مايتضح من بسط الحقائق الآتية : عند مايستورد بلد سلعة من الخارج فان ثمنها يتعين عند نفقات انتاجها الحدية فى البلد الأصلى مضافا اليها نفقات النقل . فاذا مافرض عليها رسم جمركى فى البلد المستورد تعين أن يرتفع ثمنها فيه بقدر ذلك الرسم كى يتسنى للمنتجين الأجانب أن يحصلوا بعد سداد قيمة الرسم على الثمن الصافى الذى كانوا يحصلون عليه قبلا وإلا لانصرفوا عن تزويد البلد بناتجهم . فهم المستهلكون الوطنيون إذن الذين يتحملون عبء الضريبة الجمركية وذلك على شكل زيادة فى أثمان مايشترون. وتلك هى القاعدة الأصلية ، غير أنها تحتمل استثناءين :

(الأول) عند ما يعمد المنتجون الأجانب الى تخفيض ثمن بيعهم الأصلى خشية أن يؤدى ارتفاع الثمن فى البلد المستورد الى نقص مبيعاتهم واحداث خلل فى التوازن بين حالة انتاجهم وحالة الاستهلاك . وهذا إنما يحدث عند توفر الشروط الآتية : (ا) أن يكون البلد المستورد سوقا رائجة لتجارة تلك السلعة ومن أعظم مستهلكيها . (ب) أن يترتب على ارتفاع الثمن فيه بقدر الرسم المفروض نقص كبير فى الطلب ، أى بعبارة أخرى أن يكون طلب السلعة شديد المرونة . (حـ) أن يتعذر على المنتجين الأجانب الاهتداء الى سوق أخرى يصرفون فيها الزائد من ناتجهم . ومع ذلك فتخفيض الثمن فى هذه الحالة إنما يكون مؤقتا وذلك ربما يستطيع المنتجون أن يهتدوا الى وسائل أخرى للمحافظة على التوازن بين الانتاج والاستهلاك، وذلك اما بانقاص كمية ماينتجون فى الوقت المناسب ، واما بالنفاذ إلى أسواق جديدة قد يتحملون فيها بعض التضحيات على شكل منح العملاء آجالا طويلة للدفع أوما اشبه ، ولكنها

على كل حال تضحيات أخف مما يصيبهم فى السوق الأولى[1].

(الثانى) عندما يكون إنتاج السلعة موضوع احتكار فى الخارج ، ومعلوم أن الثمن الذى تباع به السلعة فى حالة الاحتكار هو الثمن الذى يحقق للمحتكر الحصول على أكبر ربح ممكن كما أنه أعلى من نفقات الانتاج [2] . فمتى فرض رسم على الوارد من تلك السلعة وخشى المحتكر الأجنبي أن يؤدى ذلك الى نقص الطلب ومن ثم نقص مبيعاته فانه يعمد غالبا إلي تخفيض ثمن بيعه الأصلى بقدر الرسم المفروض أو جزء منه، وله من فرق ما بين ثمن بيعه الأصلى ونفقات إنتاجه ما يمكنه من ذلك . وكذلك عند ما يترتب على فرض الرسم ظهور منتجين وطنيين ينافسون المحتكر الأجنبي فقد يحمله ذلك أيضا على تخفيض ثمن بيعه إلى حدود نفقات إنتاجهم . وفى الحالتين يجعل المحتكر للسلعة ثمنين : ثمن للسوق الداخلية وثمن للسوق الخارجية ويكون الثانى أقل من الأول . وقد تتعدد أثمان بيعه في الأسواق الخارجية تبعا لما تكون عليه حال الرسوم الجمركية فى كل منها .

---

(١) توسيج فى (Tarif Question) ص ٨

(٢) راجع كتابنا « الاقتصادى السياسي » الجزء الثانى ص ٨٦

(٤) صورة عامة لتجارة مصر الخارجية وسياستها التجارية

§ تجارة مصر الخارجية

منزلة التجارة الخارجية في مصر وتحولها المضطرد : تعتمد مصر فى وجودها الاقتصادى اعتمادا بينا على تجارتها الخارجية ، فمثلها ليس كمثل بعض البلدان التى تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها كفرنسا والولايات المتحدة ، بل أن مصر فى وضع أشبه بوضع بريطانيا العظمى من حيث افتقارها إلى العالم الخارجى ولكن مع تباين فى صورة هذا الافتقار . فاحدى الدولتين تستورد المواد الغذائية والأولية مقابل ماتصدر من المواد المصنوعة وماتثمر من رؤوس الأموال فى الخارج وماينقل أسطولها التجارى من بضائع الدول ، والأخرى تستورد المواد المصنوعة وتصدر المواد الأولية التى تدفع بها ليست قيمة وارداتها فحسب بل أيضا فوائد قروضها العامة وأرباح وفوائد مايثمر فيها من رؤوس الأموال الأجنبية . واذا كان مقدارا لتجارة الخارجية فى مصر أقل نسبيا منه فى بريطانيا العظمى فذلك يرجع الى تفاوت فى درجة الرخاء ومستوى المدنية فى البلدين وأيضا إلى طبيعة الانتاج الزراعى الذى يغذى الصادرات المصرية والذى هو محدود فى قوته .

وهذا الوضع الخاص لتجارة مصر الخارجية يرجع الى عهد محمد على باشا الذى عمم زراعة القطن فى مصر حتى غدا المورد الأصلى للصادرات المصرية[1] . وقد كان عدد سكان مصر عند ما تولى محمد على زمام الحكم مليونين تقريبا وكان مجموع قيمة التجارة الخارجية من صادرات وواردات يقدر بخمسة عشر مليونا من الفرنكات ، فلم يأت آخر حكمه حتى كان عدد السكان قد تجاوز الضعف

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٤

فصار ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ وتجاوزت قيمة التجارة ١٢٢ مليـونا من الفرنكات منها ٦٧ مليونا للصادرات و٥٥ للواردات [1] . وهذه النتيجة البـاهرة ترجع الى الجهود الجبارة التى قام بها لترقية الاقتصاد القومى وزيادة الثروة العامة، فقد كان همه الأكبر متجها الى ترقيـة الزراعة والصناعة وايجاد موارد جديدة للثروة المصرية . وقـد حاول من جاء بعد محمد على باشا من الولاة أن يحذوا حـذو سلفهم العظيم غير مدخرين وسعا فى أعمال الاصلاح والتحسين ، وكان لسعيد باشا واسماعيل باشا قصب السبق فى هـذا المضمار ،وقد ترك ذلك أثرا ظاهرا فى تجارة مصر الخارجية، فسارت فى سبيل التقدم بخطوات واسعة كما يتبين من الجدول الآتى، وقد أوردنا فيه عدد السكان أيضا كى تظهر النتائج ساطعة جلية.

---

(١) ومن الأعمال العظيمة التي قام بها محمد على باشا وكانت ذات أثر كبير فى تقدم مصر الاقتصادى ونمو تجارتها الخارجية : تحسين طرق المواصلات البرية والنهرية وانشاء ترعة المحمودية التي لاتزال من أعظم طرق التجارة الداخلية وتنظيم ميناء الأسكندرية وجعلها صالحة للملاحة ووضع المشروع العظيم لأعمال الري والترع والقناطر والبدء فى تنفيذه .

(تجارة مصر الخارجية) (١)

(لايدخل ضمنها النقود)

السنة	الصادرات بالآف الجنيهات المصرية	الوارد بالآف الجنيهات المصرية	المجموع بالآف الجنيهات المصرية	السكان بالمليون	ما يخص الفرد بالقروش
١٨٠٠	٢٨٨	٢٦٩	٥٥٧	٢ر٤٦٠	٢٢ر٦
١٨٣٦	٢١١٥	٢٦٨٥	٤٨٠٠	٢ر٥٦٦	١٣٤ر٦
١٨٥٠	٢٣٠٢	١٣٩٨	٣٧٠٠	٤ر٦٩٠	٧٨ر٩
١٨٥٥	٤٥٩١	٢١٠٩	٦٧٠٠	٤ر٩٧٣	١٣٤ر٧
١٨٦٠	٣٠٩٠	٢٤١٠	٥٥٠٠	٥ر٢٧٥	١٠٤ر٣
١٨٧٠	٩٩٩٥	٥٦٠٥	١٥٦٠٠	٥ر٩٣٤	٢٦٢ر٩
١٨٧٥	١٣٣٣٣	٥٦١٩	١٨٩٥٢	٦ر٢٩٢	٣٠١ر٢
١٨٨٠	١٣١٧٨	٨٦٩٢	٢١٨٧٠	٦ر٦٧٤	٣٢٧ر٧
١٨٨٤—٨٨	١١١٤٠	٨١٧٩	١٩٣١٩	٧ر٥١١	٢٥٧ر٢
١٨٨٩—٩٣	١٢٩١٠	٨٤٢٣	٢١٣٣٣	٨ر٤٥٣	٢٥٢ر٣
١٨٩٤—٩٨	١٢٧٩٢	٩٨٢٤	٢١٤١٦	٩ر٤٩١	٢٣٦ر٢
١٨٩٩—٠٣	١٧٣٠٥	١٤٧٧٣	٣١٧٧٨	١٠ر٣٣٠	٣٠٧ر٦
١٩٠٤—٠٨	٢٣٠٧٥	٢٣٤٧١	٤٦٥٤٦	١١ر١١٨	٤١٨ر٦
١٩٠٩—١٣	٢٩٩٧١	٢٥٣٥٧	٥٥٣٢٨	١١ر٨٥٣	٤٦٦ر٨
١٩١٤—١٨	٣٥٠٠٦	٣١٣١١	٦٦٣١٧	١٢ر٦٠٢	٥٢٦ر٣
١٩١٩—٢٣	٦٠٩٦٣	٥٨٦٨٢	١١٩٦٤٥	١٣ر٣٥٩	٨٩٥ر٦
١٩٢٤—٢٨	٥٤٢٣٩	٥٢٤١٨	١٠٦٦٥٧	١٤ر٠٧٢	٧٥٧ر٩
١٩٢٩	٥١٧٥٢	٥٦٠٩٠	١٠٧٨٤٢	١٤ر٤٩٣	٧٤٤ر١
١٩٣٠	٣١٩٤١	٤٧١٨٧	٧٩١٢٨	١٤ر٦٣٢	٥٤٠ر٨
١٩٣١	٢٧٢٧٠	٣١٣٣٤	٥٨٦٠٤	١٤ر٨٠١	٣٩٥ر٩
١٩٣٢	٢٦٩٨٧	٢٧٢٦٦	٥٤٢٥٣	١٤ر٩٤٥	٣٦٣ر٠

(١) أرقام هذا الجدول مستمدة من تقرير لجنة التجارة والصناعة السالف الذكر ومن مقالة « نمو التجارة فى مصر » لمدير قسم الاحصاء بمصلحة التجارة والصناعة ، صحيفة التجارة والصناعة ، فبراير سنة ١٩٣٤ ، ص ٢٩٢

ومن هذا الجدول يتضح أن تجارة مصر الخارجية خلال المدة من سنة ١٨٠٠ الى سنة ١٨٨٠ أى منذ عهد محمد على الى آخر حكم اسماعيل باشا زادت بنسبة تربو على ٣٠٠٠ فى المائة ، هذا على حين تضاعف عدد السكان اكثر من ٣ مرات . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن تجارة مصر الخارجية فى سنة ١٨٠٠ لم تكن تتجاوز ٣٪ مما بلغته فى سنة ١٨٨٠ .وقد استمرت فى الزيادة بعد سنة ١٨٨٠ وبلغت أقصى حدودها خلال المدة من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٣ ثم هبطت خلال الخمس سنوات التالية أى من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ ، ولكنها عادت الى الزيادة فى سنة ١٩٢٩ ، ثم ما لبثت أن عصفت بها ريح الأزمة العالمية فأخذت فى الهبوط ابتداء من سنة ١٩٣٠ حتى عادت الى حدود الأرقام التى كانت عليها قبل الحرب العظمى بل أنها تجاوزتها الى أدنى حد فى سنة ١٩٣٢ حيث نقصت قيمتها نحو ١ر٧٥٠ر٠٠٠ جنيه عما كانت عليه في متوسط المدة من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٣، واذا قورنت بما كانت عليه فى سنة ١٩٢٩ بلغ مقدار النقص ٥٣ر٥٨٩ر٠٠٠ جنيه وهو ما يعادل نحو نصف قيمتها فى تلك السنة. وهذا النقص البليغ يرجع الى تدهور الأسعار وبخاصة أسعار القطن أكثر منه الى نقص الكميات كما يدل على ذلك البيان الآتى (١) :

القطن المصدر	فى سنة	١٩٢٩	بلغ	٧ر٦٢٥ر٠٠٠	قنطار	متوسط ثمن القنطار	٢٧ر١٣	ريالا
« «	« «	١٩٣٠	«	٥ر٩٢٧ر٠٠٠	«	« «	٢٠ر٠٨	«
« «	« «	١٩٣١	«	٧ر٣٩٧ر٠٠٠	«	« «	١٣ر٣١	«
« «	« «	١٩٣٢	«	٦ر٧٩٨ر٥٠٠	«	« «	١٣ر١٤	«

ميزان مصر التجارى : ويتبين من الجدول السابق أيضا أن الصادرات فى مصر تزيد على الواردات فى معظم السنين . فميزان مصر التجارى فى العادة موافق وهذه حالة طبيعية فى البلدان التى تكون اقترضت من الخارج رؤوس أموال كثيرة

---

(١) الأرقام التالية مأخوذة من مذكرة المالية عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ٣٣ ومن النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .

فى الماضى ، فهى تؤدى فوائد هذه القروض وما اليها بما يتاح لها من زيادة الصادرات على الواردات كما أثبتنا من قبل [١]. بيد أنه فى سنة ١٩٢٩ انعكس الموقف اذ اصبحت الواردات تزيد على الصادرات ، وذلك بسبب الكساد الذى أخذ يحل بتجارة الصادرات من جهة ، ولتوقع صدور التعريفة الجمركية الجديدة من الجهة الأخرى وهو الأمر الذى حمل كثيرا من التجار على استيراد مقادير عظيمة من السلع الأجنبية احترازا مما تتضمنه التعريفة الجديدة من رسوم مرتفعة . وقد ظل ميزان مصر التجارى فى غير مصلحتها فى سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، وذلك لتدهور أسعار القطن خاصة ، ولكنه فى سنة ١٩٣٢ أخذ يتعدل فى مصلحة مصر كما بينا آنفا [٢] .

هذا فى الجملة ، ولكن اذا نظرت الى ميزان مصر التجارى فى علاقاتها مع كل بلد على حدته فانك تخرج بالنتائج الآتية [٣] : ظل الميزان التجارى فى مصلحة مصر خلال سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٢ مع ست دول هى : الامبراطورية البريطانية وفرنسا وألمانيا وسويسرا وأسبانيا وبولندا ، كما أنه أصبح فى مصلحتها عام ١٩٣٢ مع ست دول أخرى وهى : الصين وتشيكوسلوفكيا والمجر وفلسطين وسوريا والولايات المتحدة بعد أن كان على العكس فى غير مصلحتها فى العام السابق . أما باقى الدول فقد ظل ميزان مصر التجارى معها فى غير مصلحة مصر خلال العامين مع تفاوت فى مقدار الفرق بين قيمة الواردات والصادرات ، فقل هذا الفرق مع بعض الدول كايطاليا ورومانيا وتركيا وشيلى ، على حين زاد مع البعض الآخر كاليابان والنرويج .

تركيب تجارة مصر الخارجية : كانت مصر ولا تزال منذ قرن وأكثر

---

(١) راجع ص ٩١

(٢) راجع ص ١٠٨

(٣) تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ١٠٠

تستورد من الخارج معظم المواد المصنوعة اللازمة لسكانها وتؤدى قيمة هذه المواد وقيمة التزاماتها الأخرى بما تصدر من الحاصلات الزراعية. والتجارة الخارجية فى مصر — شأنها فى سائر البلاد الزراعية البحتة — معرضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورية الزراعة وعن التباين فى مقادير المحصولات وأثمانها وكذلك عن اختلاف قوة الشراء العامة لدى السكان الزراعيين. على أن هذه الحالة أشد فى مصر خطرا منها فى البلاد الأخرى وذلك لما يأتى :

(ا) أن تجارة الصادرات فى مصر ترتكز على محصول زراعى واحد هو القطن، وهذا المحصول معرض من حيث كميته وقيمته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب المحصولات الأخرى المعادلة له فى الأهمية. (ب) أن قوة الشراء العامة ومن ثم تجارة الواردات تتوقف أيضا فى مصر على محصول القطن وسعره، ولذلك صح القول بأن تجارة مصر الخارجية من حيث الصادرات والواردات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمحصول القطن وأسعاره.

وهذا الموقف يحمل بين ثناياه خطراً عظيما لاسيما إذا روعى أن تفوق مصر فى انتاج قطنها مكتسب أكثر منه طبيعى ولذلك كان مهددا بالزوال. وليس أدل على ذلك مما يلقى القطن المصرى فى الوقت الحاضر من منافسة قطن السودان وبعض أصناف القطن الأمريكى كقطن أريزونا وغيره، ومايبذل من جهود فى أقطار كثيرة كبلاد الصومال الايطالية والجزائر وبعض المستعمرات الانجليزية لانتاج أصناف من القطن مشابهة لأحسن أنواع القطن المصرى وبتكاليف لاتزيد عن تكاليفه إن لم تقل عنها. يضاف الى ذلك ما للخاصة الاحلال من الأثر فى استعمال القطن المصرى، فقد أخذ كثير من الغزالين يحلون محل القطن المصرى القطن الأمريكى أوما فى مرتبته من الأقطان الأخرى. ولم يعد الأمر قاصرا على صناعة الغزل والنسيج بل تعداها إلى صناعات أخرى كان يظن فيما مضى أنه لا يصلح فيها سوى أجود أصناف القطن المصرى كصناعة عجل

السيارات ، فقد أدخل على تلك الصناعة من التعديلات ماجعل الرتب العالية من القطن الأمريكى تكفى فيها . وفضلا عن ذلك فان التقدم العلمى فى حدذاته من شأنه أن يعمل على ظهور أصناف جديدة تنافس القطن المصرى ، وبلاد جديدة قد تتفوق على مصر فى انتاجه (١).

من أجل ذلك أخذ المفكرون وأولو الرأى يدعون الى تنويع الانتاج الأهلى فى مصر حتى لاتظل البلاد معتمدة فى وجودها الاقتصادى وتجارتها الخارجية على محصول واحد ، وأخذت الحكومة أخيرا تشجع بمختلف الوسائل اتساع نطاق المحصولات الأخرى وتحسين أنواعها والمساعدة على تصدير مايزيد منها على حاجة الاستهلاك الداخلى ، كما راعت عند وضع التعريفة الجمركية الجديدة تمهيد السبيل لانشاء صناعات جديدة وحماية الصناعات القائمة . وقد جاءت هذه السياسة بنتائج مشجعة ، فقد نقصت مساحة الأراضى المزروعة قطنا نقصا بينا على حين زادت مساحة الأراضى المزروعة حاصلات أخرى كما يدل على ذلك الجدول الآتى (٢) :

الحاصلات	١٩٢٩ — ١٩٣٠	١٩٣٠ — ١٩٣١	١٩٣١ — ١٩٣٢
	فدان	فدان	فدان
قطن	٢ر٠٨٢ر٠٠٠	١ر٦٨٣ر٠٠٠	١ر٠١٤ر٠٠٠
قمح	١ر٤٦٦ر٠٠٠	١ر٥٨٩ر٠٠٠	١ر٦٩٧ر٠٠٠
أذرة	٢ر٠٨٧ر٠٠٠	٢ر٤٤٣ر٠٠٠	٢ر٣١٦ر٠٠٠
فول	٤٢٤ر٠٠٠	٤٢٤ر٠٠٠	٥٩٢ر٠٠٠
قصب السكر	٥٣ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠
بصل	٤١ر٠٠٠	٤٣ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠
فاكهة	٣٣ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠

(١) انظر مذكرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة ، سنة ١٩٣٠ ، ص ١٧ — ١٨

(٢) نقلا عن تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ٣

وقد كان لذلك أثر ظاهر فى تجارة مصر الخارجية، فقدزادت قيمةمبيعات مصر للخارج من البقول والخضر وغيرها زيادة عوضت جزءا من النقص فى ثمن ما أصدر من القطن، بينما نقصت قيمة مشتريات مصرمن الخارج من القمح والدقيق والسكر والفواكه والبقول ونحوها . وفى الجدولين الآتيين مقارنة عن حركة تصدير القطن والمنتجات الأخرى التى زادت نسبة ما أصدر منها فى السنوات الأخيرة ، وبيان عن أهم أصناف الواردات التى نقصت قيمة ما استورد منها مما يعد ثمرة للسياسة السالفة الذكر .

قيمة القطن والمنتجات الأخرى الصادرة من مصر (١)

السنة	القطن ومنتجاته (٢)		المنتجات الأخري (٣)	
	القيمة بالاف الجنيهات	النسبة الى الجلة فى المائة	القيمة بالاف الجنيهات	النسبة الى الجلة فى المائة
١٩٢٩	٤٥٫٠٥٠	٨٧٫٠	٦٫٧٠٢	١٣٫٠
١٩٣٠	٢٦٫٩٨٥	٨٤٫٤	٤٫٩٥٦	١٥٫٦
١٩٣١	٢٢٫٢٠٤	٨١٫٤	٥٫٠٥٦	١٨٫٦
١٩٣٢	٣٠٫٣١٧	٧٥٫٣	٦٫٦٧٠	٢٤٫٧

(١) مرجعنا فى ذلك النشرة السنوية عن التجارة الخارجية والجدول الذى أورده رئيس قسم الاحصاء فى مصلحة التجارة والصناعة فى مقاله السالف الذكر — صحيفة التجارة والصناعة فبراير سنة ١٩٣٤ ص ٣٠٦

(٢) يشمل هذا القسم القطن وبذرة القطن والكسب وزيت القطن

(٣) من أهم ما يشتمل عليه هذا القسم : البصل والأرز والفول والذرة والبيض والجلود والفوسفات والسجائر .. الخ

أهم أصناف الواردات التى نقصت قيمة ماأستورد منها (١)

القيمة بالآف الجنيهات

الحاصلات	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
قمح ودقيق القمح . .	٣٫٢٧٠	٢٫٢٣٢	١٫٣٦٦	٧٦٤
سكر	١٫١٧٥	١٫٥١٣	٣٨٫٦	٧
فواكه غضة وجافه . . .	٨٨٤	١٫٠١٧	٦٣٧	٥٠٧٫٥
بقول وخضر	٣٦١	٥٠٧	٣٩٢	٢٢٧

وكذلك كان لتشجيع الصناعات الأهلية أثر ظاهر في انقاص قيمة الواردات من بعض المواد المصنوعة كالصابون والأسمنت والأحذية والملابس والسجاجيد وغيرها ، ومن المنتظر أن يكون لتقدم صناعة الغزل والنسيج فى مصر — وهو ما أخذت تظهر بوادره — أثر عظيم فى الاستغناء عن استيراد جانب كبير من الأقمشة الأجنبية .

على أنه مهما يكن من أمر فمصر لا تزال كما كانت قبل الحرب مصدرة للمواد الأولية التى بلغت قيمتها فى سنة ١٩٣٢ بالنسبة الى مجموع الصادرات ٨٢ فى المائة مقابل ٩٣ فى المائة فى سنة ١٩١٣ ، كما أنها لا تزال سوقا لمنتجات الصناعة الأجنبية التى بلغت قيمتها فى سنة ١٩٣٢ بالنسبة الى مجموع الواردات نحو ٥٨ فى المائة مقابل نحو ٥٠ فى المائة فى سنة ١٩١٣ (٢) .

نصيب البلاد المختلفة من تجارة مصر الخارجية : إن أهم مايلفت النظر هنا هو المكانة الخاصة التى تشغلها بريطانيا العظمى فى تجارة مصر الخارجية ، فقد حلت فى المنزلة الأولى التى كانت لتركيا فى سنة ١٨٣٦ سواء فى تجارة

---

(١) نقلا عن تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ٤

(٢) تقرير مصلحة الجمارك السالف الذكر ص ٥

الواردات أو فى تجارة الصادرات ، فقد أصبحت أهم بلد تورد لمصر بضائعها وتستورد بضائع مصر . على أنها فقدت خلال السنين شيئا من مركزها فشغله بعض البلاد الأخري كألمانيا وايطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة ثم اليابان أخيرا ، كما أنه طرأت بعض التغيرات على الأصناف التى تصدرها . فهناك بعض أصناف كانت تصدرها بريطانيا الى مصر بمقادير كبيرة فى الأعوام الماضية فأصبحت حصتها فيها ضئيلة اذ حلت محلها بعض البلاد الأخرى . مثال ذلك أن حصة انجلترا فيالواردات المصرية من المنسوجات كانت ٨١٫٨ ٪ من جملتها فى سنة ١٩١٣ فهبطت الى ٣٨٫٨ ٪ من جملتها فى سنة ١٩٣٢ إذ اكتسحتها اليابان وايطاليا . فالأولى بلغت حصتها ٢٩٫٤ ٪ فى سنة ١٩٣٢ بعد أن كانت لا تصدر الى مصر من المنسوجات شيئا فى سنة ١٩١٣ ، على حين زادت حصة الثانية من ١٣٫٠ ٪ فى سنة ١٩١٣ الى ٢٦٫٤ ٪ فى سنة ١٩٣٢ . وكذلك يشاهد نقص كبير فى حصة بريطانيا من المصنوعات الجلدية وبخاصة الأحذية فقد هبطت حصتها من ٥١٫٣ ٪ فى سنة ١٩١٣ الى ١٣٫٣ ٪ فى سنة ١٩٣٢ ، وذلك على أثر اشتداد منافسة بعض البلاد الأخرى وخاصة تشيكوسلوفاكيا . وعلى العكس من ذلك يشاهد ارتفاع فى حصة بريطانيا العظمى من بعض أصناف أخرى كالصابون اذ ارتفعت حصتها من ٨٫٩ ٪ فى سنة ١٩١٣ الى ٢٣٫١ ٪ فى سنة ١٩٣٢ ، والأسمنت اذ ارتفعت حصتها خلال تلك المدة من ٢٨٫٧ ٪ الى ٦٠٫٣ ٪ وكذلك السيارات فقد ارتفعت حصتها فيها أخيرا نظير نقص فى واردات الولايات المتحدة وايطاليا (١) .

وفيما يلى جدول يبين حركة الصادرات والواردات المصرية مع أهم البلدان الأجنبية فى سنة ١٩٣٢ مع بيان ترتيبها بحسب قيمة البضائع الصادرة والواردة.

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، مارس سنة ١٩٣٤ ص ٥٤٢

حركة تجارة مصر الخارجية مع أهم البلدان الأجنبية (١)

(سنة ١٩٣٢)

اسم البلد	واردات الى مصر ـ القيمة بالاف الجنيهات	صادرات من مصر ـ القيمة بالاف الجنيهات	الترتيب بحسب قيمة الواردات الى مصر	الترتيب بحسب قيمة الصادرات من مصر
بريطانيا العظمى	٦ر٥٨٨	١٠ر٣٧٣	١	١
ايطاليا	٢ر٤٣٩	٢ر١٧٦	٢	٤
اليابان	٢ر١٥٢	١ر٢٨٦	٣	٦
فرنسا	١ر٩٧١	٢ر٧٩١	٤	٢
ألمانيا	١ر٩١٣	٢ر٦٤٢	٥	٣
بلجيكا	١ر٢٧٠	٢١٩	٦	١٧
الهند البريطانية وعدن	٨٩٣	٩٣٣	٧	٨
الولايات المتحدة	٨٧١	١ر٣٢٤	٨	٥
رومانيا	٧٨٠	٨٣	٩	٢٢
الروسيا	٧١٦	١٣٦	١٠	٢١
باقي أجزاء الامبراطورية البريطانية	٦٣١	٢٤٧	١١	١٥
اليونان	٦٢٣	٢١٦	١٢	١٨
استراليا ونيوزيلندة	٦١٤	٨	١٣	—
النرويج	٦٠٠	½	١٤	—
شيلي	٥٦٩	—	١٥	—
بلاد فارس	٥٤٢	—	١٦	—
تركيا	٤٥٩	٢٩	١٧	٢٥
تشيكوسلوفاكيا	٣٦٠	٤٩٧	١٨	١٠
السويد	٣١٤	٦٥	١٩	٢٣
سويسرا	٢٩٩	٧٢٣	٢٠	٩
هولندة	٢٨٦	٢٨١	٢١	١٣
النمسا	٢٥٧	١٥٦	٢٢	٢٠
بلغاريا	٢٢٦	١٥	٢٣	٢٦
فلسطين	٢٠٧	٣٠٦	٢٤	١١
البرازيل	١٩٤	—	٢٥	٢٩
سوريا	١٨٠	٢٨٨	٢٦	١٢
الصين	١٧٢	١٨٠	٢٧	١٩
فنلندة	١٤٦	١	٢٨	٢٨
يوغسلافيا	١٠٢	٤	٢٩	٢٧
أسبانيا	٩٦	١ر٠١٩	٣٠	٧

(١) اقتبسنا هذا الجدول من تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٣٢ ص ٩٦ — ٩٩

§ سياسة مصر التجارية

اذا نظر المتأمل فى سياسة مصر التجارية منذ الفتح العثمانى الى اليوم استبان فيها ثلاثة أدوار رئيسية تتحدد معالمها على النحو الآتى :

الدور الأول [1] : يبتـدىء من الفتح العثمانى وينتهى فى سنة ١٨٨٤ تاريخ أول وفاق تجارى مصرى .وفى هذا الدور لم يكن لمصر سياسة تجارية مستقلة خاصة بها اذ كانت تسير على النظام الجمركى المتبع في المملكة العثمانية التى كانت مصر جزءا منها ، ولذلك فان علاقاتها التجارية كانت مقيدة بالامتيازات والمعاهدات التجارية المعقودة مع الباب العـالى وبالأخص المعـاهدة الأخيرة المعقودة بين فرنسا وتركيا في ٢٩ ابريل سنة ١٨٦١ وباللوائح التى صـدرت بعدها والتى كانت سارية المفعول فى كافة أجزاء المملكة .وقد كان أظهر خصائص هذا النظام ما يأتى : (ا) توفر حرية تجارة الصادرات وكذا الواردات ماعدا الأسلحة والذخائر والدخان والملح . (ب) تحديد رسم الصادر فى بادىء الأمر بمقدار ٨ ٪ من القيمة على أن يخفض بمقدار ١ ٪ كل سنة حتى يصل الى الرسم النهائى وهو ١ ٪ .(حـ) تحديد رسم الوارد بمقدار ٨ ٪ من قيمة البضائع فى ميناء ورودها ، وفى حالة الاختلاف فى تقدير القيمة تدفع الرسوم عينا . (ء) رد ٧ فى المائة من القيمة عن البضائع التى يعاد تصديرها للخارج فى خلال ستة شهور من تاريخ ورودها . أما رسم الترانسيت فهو ١ ٪ من القيمة . (هـ) معاملة الأمة الأولى بالرعاية كانت تمنح بأوسع معانيها . (و) لم يكن للرسوم الجمركية أية صبغة حامية بل كانت مالية بحتة .

---

(١) اعتمدنا فى وصف هذا الدور وما يليه اعتمادا كليا على تقرير الخبراء الجمركيين الوارد فى مقدمته مشروع قانون تعديل تعريفة الجمارك ، طبعة سنة ١٩٣١ ، ص ١ — ١٠ من الترجمة العربية وكذلك على البحث الوارد في النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، سنة ١٩٣٢

الدور الثانى : ويبتدىء من سنة ١٨٨٤ وينتهى فى سنة ١٩٣٠ تاريخ صدور أول تعريفه جمركية وطنية مستقلة . وفى هذا الدور أيضا ظلت سياسة مصر التجارية عاجزة عن حماية الانتاج الأهلى وشد أزره . فلم يكن للرسوم الجمركية سوى صبغة مالية محضة ، ولم يكن هناك أى نظام يرمى الى انماء الصناعة ومختلف ضروب الانتاج الأخرى اللهم الا الدروباك الذى كانت تمنحه الحكومة عن السجائر المصدرة وعن بعض أصناف معينة مما يصنع داخل القطر[1].

على أن أهم ما يميز هذا الدور عن سابقه هو تمتع الخديوى بحق عقد وفاقات تجارية مستقلة عن الوفاقات التركية ، ومع أنه منح هذا الحق بمقتضى الفرمانات الصادرة فى سنين ١٨٦٧ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ الا أنه لم يتسن عقد أول اتفاق الا فى سنة ١٨٨٤ وهو الاتفاق الذى أبرم مع اليونان فى ٣ مارس سنة ١٨٨٤ والذى تبعته اللائحة الجمركية المنشورة بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٤ وتطبق أحكامها على الرعايا اليونانيين والوطنيين على السواء . وقد كان أهم ما حمل اليونان على عقد هذا الاتفاق رغبتها الشديدة فى ادخال أدخنتها القطر المصرى أسوة بالأدخنة التركية التى كان مسموحا لها بالدخول دون غيرها . أما الدول الأخرى فلم تظهر فى أول الأمر ميلا الى عقد وفاقات مع مصر مفضلة الاستمرار على أن تعامل بأحكام المعاهدة السخية المبرمة بين فرنسا وتركيا فى سنة ١٨٦١ والتى كان ينتهى أجلها فى سنة ١٨٨٩ ومع ذلك فلم تلبث بريطانيا العظمى وهولندا وايطاليا والولايات المتحدة والبرتغال والسويد والنرويج أن قبلت التعامل بلائحة الجمارك المصرية فى نظير منحها معاملة الأمة الأولى بالرعاية . ثم عقدت فيما بعد وفاقات تجارية مع الدول الأخرى التى قبلت التعاقد مع مصر احترازا مما قد تتضمنه المعاهدات

(١) ونستطيع أن ندخل فى ذلك أيضا الاعفاء من رسم الصادر وعوائد الرصيف الممنوح لبعض مصنوعات البلاد بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣

المقبلة التى ستبرمها مع تركيا من شروط أقل ملاءمة لها . وكان أجل أغلب هذه الوفاقات عشر سنوات قابلة للتجديد الضمنى . وهى لاتختلف كثيرا فى نقطها الجوهرية عما جاء فى المعاهدة بين تركيا وفرنسا فى سنة ١٨٦١ وتعطى لكل الدول على السواء الحق فى أن تعامل معاملة الأمة الأولى بالرعاية . وبمقتضى هذه الوفاقات كانت فئات الرسوم كما يأتى :

(ا) رسوم الوارد : نُص فى الاتفاق المبرم مع اليونان فى سنة ١٨٨٤ على أن رسم الوارد هو ٨ فى المائة من قيمة البضائع عموما. غير أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق زيادة الرسم الى ١٦ فى المائة على المشروبات المقطرة والأنبذة والمواد الترفية . وقد خطت الحكومة المصرية بعد ذلك خطوة جريئة فى الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٩ ، فقد حفظت لنفسها الحق المطلق في تقرير الرسوم على البضائع الواردة عموما ماعدا أصناف معينة تعهدت بأن لا تفرض رسما عليها يزيد على ١٠ فى المائة من قيمتها . وهذه الحرية فى تقرير رسم الوارد نص عليها أيضا فى الوفاق المبرم مع النمسا والمجر فى سنة ١٨٩٠ مع اضافة أصناف أخرى الى البضائع التى لا يجوز أن يتجاوز الرسم عليها ١٠ فى المائة . وكذلك روعى هذا المبدأ فى الوفاق المبرم مع بلجيكا فى سنة ١٨٩١ ومع ايطاليا فى سنة ١٨٩٢ مع اضافة أصناف أخرى الى قائمة الأصناف السابقة .

واذا تركنا جانبا الوفاق المبرم مع اليونان فى سنة ١٨٨٤ فان الوفاق المبرم مع ألمانيا فى سنة ١٨٩٢ يعتبر أول اتفاق قيد حق الحكومة المصرية فى تقرير الرسوم على جميع الواردات ، فقد تعهدت الحكومة المصرية فيه بأن لا تقرر على منتجات ألمانيا الزراعية أو الصناعية رسما يتجاوز ١٠ فى المائة من قيمتها ، وذلك عدا بضعة أصناف مبينة فى الاتفاق يجوز زيادة رسومها الى ١٥ فى المائة . وأخيرا جاء الوفاق المبرم مع فرنسا فى سنة ١٩٠٢ فحدد رسم الوارد

بواقع ٨ فى المائة على كافة البضائع ماعـدا أصناف معينة أهمها الـكحول . وهذه الأصناف يجوز زيادة رسم بعضها الى ١٠ فى المائة من قيمتها وزيادة رسم بعضها الآخر الى ١٥ فى المائة . وقـد احتفظ بهذه الفئات في الوفاق الذى عقد مع اليونان فى سنة ١٩٠٦ ومع أيطاليا في نفس السنة .

ومن هذا يتبين أنه رغما من الجهود التى بذلتها الحـكومة المصرية في أول الأمر للحصول على استقلالها الجمركى وللتخلص من فئة الثمانية فى المائة التى فرضتها عليها الوفاقات التركية فانها لم توفق إلى بلوغ غرضها . نعم أنه فى الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٩ وفى الوفاقات الأخرى التى تلته إلى أن عقد الوفاق مع ألمانيا فى سنة ١٨٩٢ احتفظت مصر بحقها المطلق فى تقرير الرسم على جميع البضائع ماعدا بعض الاستثناءات إلا أنه كان ينص فى هذه الوفاقات على أن التعديلات التى كانت تدخل على تعريفة الرسوم يبقى أمرها معلقا إلى أن تصير نافذة على جميع الدول . ونظراً لأنه فى الوفاق المبرم مع ألمانيا نص صراحة على أن رسم الوارد لايزيد على ١٠ فى المائة فقـد انتفت حرية تقرير الرسوم فعلا وحل محلها تعريفة العشرة فى المائة على البضائع عموما وهى التى خفضت إلى ٨ فى المائة بموجب الوفاق المبرم مع فرنسا فى سنة ١٩٠٢

فبسبب النص المذكور آنفا وعملا بمبدأ الأمة الأولى بالرعاية لم يتح لمصر فى وقت ما أن تستفيد من حرية تقرير الرسوم التى أنالتها اياها الوفاقات الأولى وظلت مقيدة بفئة الثمانية فى المائة كما كانت فى الدور الأول . أما زيادة رسوم الوارد المنصوص عليها فى جميع الوفاقات بالنسبة لبعض الأصناف فلم تطبق لأول مرة إلا فى سنة ١٩١٥ عند ما احتاجت الحـكومة إلى موارد جـديدة لمواجهة ضرورات الحرب .

وقد كانت هناك سلعة تستثنى على الدوام من الوفاقات العثمانية والمصرية وهى الدخان ، ولذا بقيت حرية تقدير الرسم عليها وسن اللوائح والأنظمة

الخاصة بها مطلقة فى تركيا ومصر. وكانت الحكومة المصرية كلما مستها الحاجة إلى زيادة ايراداتها صوبت أنظارها على الأخص الى الدخان فرفعت الرسوم عليه كما حدث أثناء الحرب العظمى والسنين التى تلتها. ولذا فبينما كان الرسم المقرر على البضائع عموما ثابتا بلا تغير بواقع ٨ فى المائة كان نظام الدخان ورسمه فى تغير مستمر، وقد توالت مراسيم عديدة منذ سنة ١٨٧٣ عدلت رسوم الوارد من الأدخنة والتمباك والسجائر تعديلا كبيرا.

وكانت زراعة الدخان مباحة فى أول الأمر غير أن رغبة الحكومة فى الحصول على أكثر ما يمكن من الايراد من رسومه حملتها على أن تصدر فى سنة ١٨٩٠ قانونا يحرم زراعة الدخان والتمباك مع تحديد غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه عن كل فدان فى حالة المخالفة. ولا يزال هذا القانون معمولا به الى الآن، وقد تجاوزت نتائجه كل تقدير، فبعد أن كان المتوسط السنوى للرسوم والضرائب المتحصلة على الأدخنة لا تتجاوز ٢٥٤٫٠٠٠ جنيه خلال العشر سنوات السابقة على هذا القانون ارتفع فورا إلى مليون جنيه فى العام، ثم زاد كثيرا أثناء الحرب العظمى وبعدها على أثر رفع الرسوم حتى بلغ مقدار المتحصل من ذلك فى سنة ١٩٢٧ نحو ٦ ملايين من الجنيهات.

ويلاحظ أخيرا أن الحكومة ـ رغبة فى تشجيع صناعة السجائر المصرية والاكثار من تصديرها للخارج ـ جعلت منذ سنة ١٨٩١ تمنح السجائر المصرية المصدرة للخارج دروباك كان مقداره فى أول الأمر ١٠ قروش عن كل كيلوجرام ولكنه أخذ يزداد تدريجا حتى أوصله مرسوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الى ٨٠ قرشا. وهذا يعادل تماما قيمة الرسم المفروض على الأدخنة الورق الواردة من البلاد التى تربطها بمصر وفاقات تجارية.

(ب) رسم الصادر: كان رسم الصادر مقدرا بثمانية فى المائة بمقتضى المعاهدة التركية المبرمة فى سنة ١٨٦١، وقد أخذ هذا الرسم يتناقص تدريجا بمقدار

واحد فى المائة كل سنة إلى أن وصل إلى حده النهائى وقدره واحد فى المائة طبقا لما ذكر آنفا . غير أنه رغبة فى تشجيع الصناعة الأهلية صدر مرسوم في ١٨ يولية سنة ١٩٢٣ يرخص لوزير المالية فى إعفاء مصنوعات البلاد من رسم الصادر ومن عوائد الرصيف والتبليط المقررة على الصادرات . وقد أعفيت فعلا بمقتضى قرارات وزارية أغلب المصنوعات المصرية . ومن جهة أخرى فقد كانت الوفاقات التى أبرمتها الحكومة المصرية تقضى بأن البضائع التى ترد إلى مصر ويعاد تصديرها فى مدة لا تتجاوز ستة شهور تعتبر كأنها بضائع ترانسيت ويؤدى عنها على هذا الاعتبار رسم ترانسيت قدره واحد في المائة . غير أن الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٩٩ ألغى هذا الرسم ولكنه فرض على البضائع المعدة لتموين السفن رسما معادلا لرسم الصادر وهو واحد فى المائة . وقد نص على ذلك أيضا فى الوفاقات التالية لغاية سنة ١٨٩٢ . ولكن الوفاق المبرم مع ألمانيا فى تلك السنة ذهب إلى حد أبعد في التساهل إذ قضى بان الفحم فقط الذى يشحن فى الموانى المصرية يستمر خاضعا لرسم الواحد فى المائة .

الدور الثالث : ظلت مصر طوال الدور السابق مقيدة بالوفاقات التى عقدتها مع الدول الأجنبية . ولم تكن تستطيع فعلا أن تزيد رسومها على ٨ فى المائة لأسباب بيناها ، هذا بينما كانت الدول التى تعاقدت معها محتفظة بحريتها الكاملة فى تقدير رسومها غير مقيدة الا بنص الأمة الأولى بالرعاية . ولقد لبثت مصر زهاء ستين عاما محتفظة بتعريفة قيمية ذات رسم واحد قدره ٨ فى المائة على جميع البضائع تقريبا سواء أكانت مواد أولية أم نصف مصنوعة أم كاملة الصنع ، مع أن الدولة العثمانية التى ورثت مصر عنها هذا النظام زادت تعريفتها قبل الحرب بزمن طويل واتخذت منذ سنة ١٩١٦ تعريفة نوعية .

وقد فكرت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٢ في زيادة الرسم إلى ١٥ فى المائة

متعهدة ألا تتعدى هذه الفئة قبل ١٦ فبراير سنة ١٩٤٠ أى أن تبقى الفئة الجديدة عشر سنين من تاريخ انتهاء العمل بالوفاق المعقود مع ايطاليا وهو آخر وفاق ينتهى العمل به ، ودخلت الحكومة لهذا الغرض فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا وايطاليا وهى الدول التى كانت الوفاقات المبرمة معها لا تزال نافذة المفعول . ولكن مندوبى تلك الدول قرروا أنهم لا يستطيعون قبول أى رسم يزيد على ١٥ فى المائة . فلما تبين للحكومة أن الفائدة التى تجنيها من هذه الزيادة الأخيرة حتى انتهاء أجل الاتفاق الايطالى لا تعادل ماينشأ عن تقييد حريتها فى تقرير الرسوم لمدة عشر سنوات أوقفت مفاوضاتها مفضلة انتظار انتهاء العمل بالاتفاق الايطالى لتضع بملء حريتها قواعد سياسة جمركية جديدة . ولذلك جعلت كلما حل أجل اتفاق جمركى جددته لمدة قصيرة بحيث ينتهى مع انتهاء العمل بالاتفاق الايطالى . وقبل أن يحل هذا الموعد استقدمت الحكومة بعض الخبراء لوضع أسس النظام الجمركى الجديد فقاموا بأبحاث مستفيضة انتهوا منها الى تقديم مشروعى تعريفة جمركية جديدة وقانونها وعرض المشروعين على لجنة حكومية فأدخلت عليهما تعديلات هامة ، وأصدرت التعريفة الجديدة بتفويض من البرلمان بمرسوم فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠. ومن هذا التاريخ يبدأ الدور الثالث من أدوار السياسة التجارية فى مصر وهو القائم الآن

وتتلخص مميزات النظام الجمركى الحاضر فيما يأتى (١) :

(أولا) يبغى هذا النظام تحقيق غرضين أساسيين : (١) غرض مالى وهو تزويد الدولة بأكثر مايستطاع من الأيراد ، وقد روعى تحقيقا لهذا الغرض

(١) تجد بيانا مفصلا عن ذلك فى الخطبة القيمة ألتى ألقاها وزير المالية فى مجلس النواب فى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ — مضبطة الجلسة الحادية عشرة . وكذلك فى تقرير الخبراء الجمركيين السالف الذكر

فرض رسوم مرتفعة على مواد الترف وغيرها من المواد التى تعتبر محلا ملائما لازدياد الحصيلة ، فمثلا المشروبات الروحية قدرت رسومها بنسبة ٢٥ فى المائة الى ٣٠ فى المائة، والعطور قدرت رسومها بنسبة ٢٥ فى المائة، والدخان المصنوع زيدت ضريبته من جنيه الى جنيه و نصف فى الكيلو . غير أنه بجانب هذا روعى أن تكون الرسوم معتدلة على المواد الغذائية ومواد الاستهلاك الأخرى التى يحتاج اليها السواد الأعظم من السكان . (٢) غرض اقتصادى وهو تشجيع الانتاج الأهلى صناعيا أكان أم زراعيا وذلك بالطرق الآتية : (ا) تخفيض الرسوم على المواد الأولية والآلات ، فمثلا الأسمدة قدرت رسومها بنسبة ٥ فى المائة، والجلود غير المدبوغة والأخشاب الغفل وعجينة الورق وشرانق الحرير والحديد والمعادن الأخرى غير المصنوعة قدرت رسومها بنسبة ٤ فى المائة ، والآت الحرث والرى والطحن وصنع الألبان قدرت رسومها بنسبة ٦ فى المائة . (ب) رفع الرسوم على المنتجات التى تنافس مثيلاتها من المنتجات المصرية ، فمثلا الأرز والخضر والفاكهة والصابون والسجاد والأقمشة القطنية والصوفية رفعت رسومها الى ١٥ فى المائة ، والأقمشة الحريرية الى ١٨ في المائة ، والأثاث والملبوسات المجهزة والقطن الطبي الى ٢٠ فى المائة . وقد زيد بعض هذه الرسوم أخيرا بسبب وفرة الانتاج المحلى وهبوط أسعار هذه المنتجات فى الأسواق الخارجية. (حـ) التدرج فى تقدير الرسوم بحيث تنخفض على المواد الغفل وتتوسط على المواد نصف المصنوعة وترتفع نسبيا على المواد الكاملة الصنع ، فمثلا الأخشاب الغفل قدرت الرسوم عليها بنسبة ٤ فى المائة، والمنشورة فقط بنسبة ٨ فى المائة، والألواح المصقولة بنسبة ١٠ فى المائة ، والأثاث المصنوع بنسبة ٢٠ فى المائة. (ى) الغاء رسم الصادر على منتجات البلاد جميعا تشجيعا للتصدير عدا اربعة اصناف استبقى عليها هـذا الرسم وهى القطن وبذرة القطن لغرض مالى والبيض والجلود الغفل لتشجيع الانتاج الأهلي.

(ثانيا) تشمل التعريفة الجمركية جدولين يتباينان أهمية وهما :الجدول(ا) خاص بتعريفة الواردات ، والجدول (ب) خاص بتعريفة الصادرات . وهذا الجدول الأخير لايشمل الا أربعة أنواع من البضائع . ويتميز الجدول (ا) بما يأتى : (١) أن قائمة الأصناف التى به مأخودة عن النموذج الموحد الذى أعدته عصبة الأمم بجنيف ، فهى على درجة معتدلة من التخصيص ومستوفاة البحث والدرس . (٢) أن الرسوم المقررة فيه أغلبها رسوم نوعية ، أما الرسوم القيمية فلم توجد إلا من قبيل الاستثناء ، وقد حولت أخيرا طائفة كبيرة من الرسوم القيمية الى نوعية بعد أن دلت التجارب على أفضلية الرسوم النوعية (٣) ان التعريفة المقررة ذات فئة واحدة ، أو بعبارة أخرى أنها تعريفة مستقلة مع ملاحظة هذا الفرق بينها وبين النظام المعروف بهذا الاسم والمتبع فى بعض البلاد الأخرى ، فان التعريفة المصرية تشمل أدنى الرسوم الضرورية لحماية مصالح البلد وايرادات الدولة وهو ما ينفى كل فكرة ترمى إلى التخفيض ، وهذا خلافا لما يحصل عادة عند اعداد تعريفة مستقلة إذ تقدر الرسوم فيها بما يزيد على ما تتطلبه المصالح ذات الشأن توقعا لاجراء تخفيضات فيها عند عقد المعاهدات التجارية .

(ثالثا) ليس للرسوم أية صفة تحريمية ، وهى بالرغم من زيادتها لا تزال تقل كثيرا عن الرسوم المفروضة فى أغلب البلدان الأخرى ، ويبلغ متوسطها نحو ١٥ فى المائة ، وأقصى رسم فرض فى التعريفة الجديدة لا يتجاوز ٣٠ فى المائة بينما تبلغ بعض الرسوم المفروضة فى بعض البلاد لحماية صناعتها نحو ٨٠ فى المائة ، ناهيك بنظام الحصص والقيود المفروضة على الصرف مما لا مثيل له فى مصر . والى أن يصدر بالتعريفة الجمركية قانون يجوز للحكومة تعديلها بمرسوم .

(رابعا) للحكومة المصرية بمقتضى قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ [1] أن تبرم

---

(١) منشور فى الوقائع المصرية ، عدد ١٦ غير اعتيادي ، ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠

اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية. وترغيبا للدول في ابرام هذه الاتفاقات ولغرض مالى أيضا رؤى عند وضع التعريفة الجديدة فرض ضريبة إضافية توازى مقدار الرسم الجمركى تعفى منها البضائع الواردة من بلاد تكون منحتها مصر معاملة الأمة الأكثر رعاية مقابل تبادل هذه المعاملة. وقد استطاعت الحكومة المصرية منذ صدور مرسوم التعريفة الجمركية الجديدة أن تعقد مع دول كثيرة وفاقات تجارية مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد، وذلك إلى أن يصدر بالتعريفه الجمركيه قانون.

وكذلك للحكومة أن تفرض على البضائع الواردة التى تتمتع فى بلادها الأصلية عند التصدير باعانة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة رسم تعويضى (رسم تكافؤ) مواز لقيمة تلك الاعانة [1].

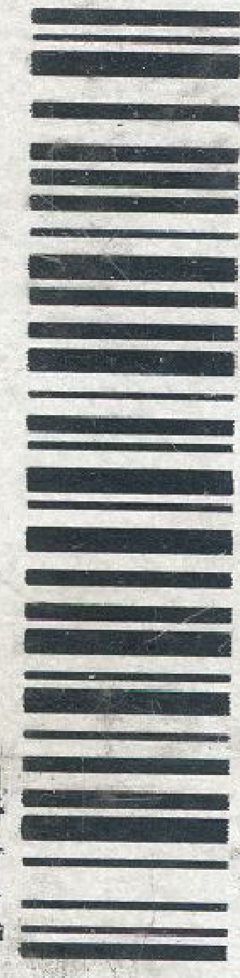
(١) مادة ٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠



الفهرس

صفحة




Bibliotheca Alexandrina
0402905
